كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية

2017-1990

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل. م. د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات أوروبية

إعداد الطالبة:

جويدة سعودي

إشراف الأستاذ:

أ. د. محمد رزيق

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. سالم برقوق	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د. محمد رزيق	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. نبيلة بودي	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. ليلى سيدهم	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. عبد الوهاب عميري	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د. السعيد قاسمي	جامعة تمنراست	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

تشكر وعرفان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات...

الحمد حمدا يليق بجلال وجهه أن وفقني لإتمام هذه الرسالة ...

أشكر الأستاذ الفاضل الدكتور المشرف: رزيق محمد لما بذله من جهد خلال مرافقتي في انجاز هذا العمل.

أشكر كل من وقف إلى جانبي خلال هذا المشوار:

عائلتي الكريمة...

أختي الغالية خديجة...

الأستاذ لعايب..

مقـــــــــدمـــــــة

تحتل المنطقة المغاربية أهمية بالغة بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، حيث تهتم هذه الأخيرة بكل ما يحدث على الأراضي المغاربية وكأنها امتداد للأراضي الفرنسية، وتربطها بالمنطقة مجموعة من العلاقات التاريخية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية. لقد تطور هذا الاهتمام مؤخرا مع تطور الأوضاع في المنطقة المغاربية وتعرضها لمجموعة من التهديدات الأمنية خاصة مع بروز الظاهرة الإرهابية بداية سنوات التسعينات.

لقد شكلت الظاهرة الإرهابية عاملا مهما في صناعة السياسة الخارجية في الفرنسية في المنطقة المغاربية، هذه السياسة بدورها كان لها دور في بلورة النشاط الإرهابي في البلدان المغاربية وتطوره عبر مراحل زمنية مختلفة بدأت محطاتها مع نهاية الحرب الباردة، لتتطور سنوات التسعينات من قضية أمنية داخلية ترتبط بمجموعة من العوامل المحلية، وعلى راسها مسألة التحول الديمقراطي كما حدث في الجزائر، وبروز الإسلام السياسي كأحد التيارات السياسية الفاعلة في المنطقة والتي لقيت رفضا من قبل الأنظمة السياسية قبل أن يتم تكييفها بما يخدم الأنظمة السياسية.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 تاريخا فارقا في تطور الظاهرة الإرهابية، عندما اتفق العالم على تدويل الظاهرة والدعوة إلى التنسيق الدولي المشترك لمواجهتها، هذه المرحلة بدورها شكلت مرحلة انفراج أمني داخل المنطقة المغاربية تخلصت على إثره الأنظمة السياسية لدول المنطقة من المساءلة الدولية فيما يخص الأوضاع الأمنية والحرب على الإرهاب. كما كان لها دور كبير في انخراط العديد من البلدان المغاربية ضمن الحرب الأمريكية على الإرهاب، هذه الحرب التي جرت العديد من البلدان الإسلامية إلى طريق الانهيار كما حدث مع العراق وأفغانستان، كما انتقلت ساحة المعركة إلى داخل أراضي العيد من البلدان الغربية وعلى راسها فرنسا، هذا بالإضافة إلى استهداف مصالح هذه الدول في بلدان أخرى خاصة الافريقية.

لم تكن مراحل الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية بنفس الانسجام مع الوضع العالمي، إذ ظهرت بقوة في بداية التسعينات قبل ظهور التنظيمات الإرهابية العالمية، وعرفت مرحلة انفراج بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية أحداث ما يعرف ب"الربيع العربي" التي ضربت المنطقة العربية والتي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية وانهيار بعض الدول وعلى رأسها سوريا واليمن في الشرق الأوسط وليبيا في المنطقة المغاربية، هذا الوضع الذي استفادت منه التنظيمات الإرهابية كما استفادت منه بعض القوى العالمية ومن بينها فرنسا التي كانت تسير على نفس خطى أمريكا في إفريقيا عندما أعلنت التدخل العسكري في ليبيا تحت رعاية أممية أدى إلى سقوط نظام القذافين وبعدا قادت مشروع عسكري كبير في مالي ودول الساحل.

1/ أسباب اختيار الموضوع: غالبا ما تجتمع لدى الباحث مجموعة من الدوافع لاختيار موضوع بحث معين، يكون بالدرجة الأولى محل اهتمامه الشخصي بحيث يمتلك في ذهنه مجموعة من التصورات حول عملية البحث في الموضوع والاشكالية المراد معالجتها انطلاقا من رغبة الباحث، هذه الرغبة التي لا تنفصل عن الإطار الأكاديمي الذي يسوق الباحث لاختيار موضوع يتلاءم مع تخصصه العلمي ومن هنا كانت فكرة تناول موضوع الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية الذي جمع بين دراسة الإرهاب في المنطقة من جهة وتحليل الموقف الفرنسي منها من جهة أخرى، ويمكن تقسيمها إلى:

- رغم وجود دراسات كثيرة حول ظاهرة الإرهاب بالموازاة مع وجود دراسات منفصلة عن العلاقات الفرنسية المغاربية إلا أن وجود دراسات تعالج الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية تكاد تنعدم إلا ما اختص منها بالشأن الليبي بعد التدخل الفرنسي سنة 2011 إثر ما عرف بموجة "الربيع العربي" أين أطاحت بنظام القذافي وتركت ليبيا تتخبط في وحل من الفوضى بعد انهيار منظومته الأمنية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الرجوع قليلا إلى الخلف من خلال دراسة موقف نفس البلد الذي هو فرنسا من العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر.

– يشكل الإطار الزمني للدراسة مسارا تاريخيا لتطور الظاهرة الإرهابية من جهة وتطور رد الفعل الفرنسي حول الظاهرة من جهة أخرى، بالنظر إلى تطور الوسائل وآليات التدخل في المنطقة مما قد يشكل مساهمة علمية جديدة قد تكون بداية لمزيد من البحوث الأكاديمية حول الموضوع، ومحاولة كسر حاجز الحذر في تناول مثل هذا الموضوع بأبعاده الوطنية، الإقليمية والدولية، ونقله إلى الدراسات الأكاديمية بطريقة تفيد حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشقيه الدراسات الأمنية والعلاقات الأورو–مغاربية على حد سواء.

2/ أهمية الدراسة:

– تنقسم هذه الدراسة إلى شقين يؤثر ويتأثر كل شق منها بالآخر، فالظاهرة الإرهابية هي في الأصل محرك أساسي يتم من خلاله تحديد الموقف الفرنسي منها داخل المنطقة المغاربية، لكنه في اتجاه آخر يصبح هذا الموقف هو نفسه العامل الأساسي لنشاط الظاهرة الإرهابية وهذا يتضح من خلال دراسة الظاهرة الارهابية في كل من الجزائر وليبيا والموقف الفرنسي في كل منهما.

– رغم الانتشار الواسع لدراسة الظاهرة الإرهابية في مختلف المجالات الأكاديمية الاجتماعية منها، السياسية والقانونية غير أن المفهوم لازال يكتنفه الكثير من الغموض ويخضع للتجاذبات الأيدولوجية خاصة إذا ما تعلق الأمر بحوار الشرق والغرب حول الإرهاب، وتصنيف الظاهرة الإرهابية، وكيفية تطبيق هذه القاعدة من خلال دراسة الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية داخل المنطقة المغاربية.

1– لا يمكن إغفال أهمية المنطقة المغاربية ومكانتها في السياسة الخارجية الفرنسية، نظرا للعلاقات التي تربط بين الطرفين، باعتبار المنطقة فضاء اقتصادي مهم بالنسبة للجانب الفرنسي، سواء تعلق الأمر بالقطاع التجاري الذي يرى في المنطقة المغاربية سوقا حيويا لتصريف منتجاته، أو كون هذه الأخيرة مصدرا طاقويا مغريا يغطي نسبة هامة من احتياجات البلد. ومن هنا نشأت علاقة المصالح والتي ترجح الكفة الفرنسية ما يجعلها تركز اهتمامها على أمن المنطقة الذي تراه لا يتجزأ عن أمنها.

2- تحليل الموقف الفرنسي من مشروع الديمقراطية في المنطقة خاصة وأنه كان سببا من أسباب ظهور الإرهاب في المنطقة، وهذا للوصول إلى النتيجة الأكثر أهمية بالنسبة لفرنسا التي طالما تشدقت بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وهي إما القبول بالمشروع الديمقراطي كيفما كانت تبعاته، أم التراجع عن دعم هذا المشروع مالم يحافظ على مصالحها هناك.

3- دراسة تطور الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في المنطقة من الوسائل الدبلوماسية إلى استعمال القوة العسكرية في كل من ليبيا 2011 ومالي 2013، بعد أن أصبحت عملية مكافحة الإرهاب مشروع أممي عابر للحدود مثله مثل التدخل لأغراض إنسانية.

3/ أهداف الدراسة:

من البديهي أن كل مشروع أكاديمي ينطلق من مجموعة من الأهداف يحاول الباحث تحقيقها من ورائه ولعل مشروع دراسة الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2017 لا يخلو أيضا من مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

-تشريح الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية من خلال الوقوف على الأسباب والتداعيات وآليات مكافحة هذه الظاهرة.

-دراسة أهم المراحل التي مرت بها الظاهرة الإرهابية في المنطقة وعلاقتها بظهور ما يعرف بالإرهاب الدولي.

-الوقوف على معوقات التنسيق المغاربي لمحاربة هذه الظاهرة والذي بدوره ساعد في تطور الموقف الفرنسي من هذه الظاهرة داخل المنطقة.

-دراسة دوافع الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية، وآليات معالجتها لملف الإرهاب داخل المنطقة انطلاقا من الأزمة الأمنية الجزائرية وصولا إلى التدخل العسكري في ليبيا ومالي.

-مقارنة الخطاب الرسمي الفرنسي حول حقوق الانسان والديمقراطية مع واقع الممارسة اتجاه دول المنطقة المغاربية.

-فتح المجال للمزيد من الدراسات الأكاديمية حول الموضوع خاصة في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة التي تعاني منها المنطقة المغاربية في مقابل اتساع النفوذ الفرنسي فيها والطوق العسكري للحدود الجنوبية والشرقية فيها.

4/الإشكالية البحثية: انطلاقا من أهمية الدراسة وأهدافها نطرح الإشكالية البحثية التالية:

تولي فرنسا أهمية بالغة للمنطقة المغاربية بما تمليه عليها العوامل التاريخية، الاقتصادية والسياسية مع الدول المغاربية، ومع التغيرات الأمنية التي شهدتها هذه الدول وانتشار ظاهرة الإرهاب فيها، برزت استراتيجيات فرنسية جديدة اتجاه القضايا الأمنية في المنطقة، خلال تحتل المنطقة المغاربية مكانة هامة لدى السياسة الخارجية الفرنسية بناء على مجموعة من المصالح والأهداف، بما يجعل من الوضع الأمني فيها عامل مهم لوضع استراتيجيات وسياسات فرنسية معينة اتجاه المنطقة عرفت المنطقة المغاربية انتشار ظاهرة الإرهاب عبر أراضيها مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة انطلاقا من تلك الأحداث التي شهدتها الجزائر بداية تسعينات القرن الماضي وصولا إلى موجة العنف وانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة المغاربية بعد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا وما كان له من تداعيات أمنية، وهذا ما يدفعنا للبحث في الإشكالية التالية: **كيف انعكست السياسات الفرنسية تجاه قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية على الوضع الأمني فيها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية البحثية تم تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف نشأت الظاهرة الإرهابية داخل المنطقة المغاربية، وماهي تداعياتها؟
- فيما تمثل الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في الجزائر 1992-2004؟
- كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 على الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب؟
- ماهي تداعيات التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011 ومالي سنة 2013 على الوضع الأمني للمنطقة المغاربية؟

5/ فرضيات الدراسة: لدراسة هذا الموضوع ستحاول الباحثة معالجة الفرضيات التالية:

- أن هناك علاقة طردية بين الاستراتيجيات الأمنية الفرنسية تجاه قضايا الإرهاب وبين تنامي النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية.

- أن التدخل العسكري الفرنسي في كل من ليبيا ومالي ساهم في تعقيد الوضع الأمني في المنطقة المغاربية.
- كلما توسع النفوذ الفرنسي في المنطقة المغاربية، كلما زاد انتشار الجماعات الإرهابية فيها بما يخدم المصالح الفرنسية.

6/ حدود الدراسة:

1-**الحدود المكانية:** تنطلق هذه الدراسة من تشريح الموقف الفرنسي من القضايا الإرهابية في المنطقة المغاربية، وبذلك فإن المجال المكاني للدراسة يشمل مجموعة الدول المغاربية أو المغرب العربي كما يطلق عليه البعض، وهو مجموعة الدول التي تقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، تحدها شرقا جمهورية مصر العربية، وشمالا البحر المتوسط، فيما تحدها منطقة الساحل الإفريقي جنوبا والمحيط الأطلسي غربا وهي:

الجزائر: من أكبر وأهم الدول المغاربية من حيث الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، شهدت أكبر موجة عنف وإرهاب خلال تسعينات القرن الماضي عرفت باسم العشرية السوداء، وتربطها شبكة من العلاقات الثنائية مع فرنسا منذ اعلان استقلالها عنها سنة 1962.

ليبيا : البلد الثاني من حيث المساحة بعد الجزائر، لم يعرف الظاهرة الإرهابية إلا بعد سقوط نظام القذافي على يد " الثوار" بمساعدة قوات حلف الناتو تحت إدارة فرنسية بريطانية عقب ما يعرف بثورات " الربيع العربي" سنة 2011، ولم تصبح ضمن إطار النفوذ الفرنسي حقيقية إلا بعد هذه الأحداث.

المغرب: يقع غرب المنطقة المغاربية، يتميز بعلاقات أفضل مع الغرب خاصة أوروبا، يخضع هو الآخر للنفوذ الفرنسي رغم العلاقات الاستعمارية التي لاتزال تربطه بإسبانيا، لم يتأثر كثيرا الظاهرة الإرهابية، إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تونس: أصغر بلدان المنطقة مساحة، تقع بين كل من ليبيا والجزائر يحدها من الشمال البحر المتوسط، عرفت اتساع النشاط الإرهابي على أراضيها بعد موجة الاحتجاجات التي عرفها البلد سنة 2011، حيث أصبحت "الثورة التونسية" معلما لانطلاق موجات مماثلة

لها عبر مختلف البلدان العربية، انطلاقا من المنطقة المغاربية وصولا إلى بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي.

موريتانيا : لم تشملها الدراسة بصفة مباشرة، كونها البلد الأقل تأثرا بالظاهرة الإرهابية من بين بلدان المنطقة، رغم أنها البلد الأكثر تصديرا للإرهابيين.

الصحراء الغربية المحتلة: لم تشملها هي الأخرى الدراسة إلا فيما يخص معوقات التنسيق المغاربي بخصوص الظاهرة الإرهابية.

2-**الحدود الزمنية**: تمتد الدراسة خلال المجال الزمني 1990 إلى غاية 2017، غير أن هذه الفترة بدورها تنقسم إلى ثلاث مراحل، بناء على تطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة دون إهمال المراحل التي مر بها الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية:

المرحلة الأولى 1990-2001: تقتصر هذه المرحلة على نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية داخل المنطقة المغاربية، ودراسة الموقف الفرنسي منها.

المرحلة الثانية 2001-2011: هي الفترة الممتدة من هجمات 11 سبتمبر 2011 على برجي التجارة العالميين في أمريكا، والذي غير المفهوم الدارج حول الظاهرة الإرهابية وكل سبل مكافحتها، أو هي بالأحرى الفترة التي تمت فيها عملية تدويل الظاهرة الإرهابية حتى في المواثيق الدولية، وهي أيضا فترة ولادة مشروع الحرب على الإرهاب الذي تبنته الدول الغربية تحت قيادة أمريكا.

المرحلة الثالثة 2011-2017: تنطلق هذه المرحلة من اندلاع موجة الاحتجاجات التي ضربت البلدان العربية، أو ما يعرف بـ"الثورات العربية"، والتي ارتبطت هي الأخرى بمجموعة من الظواهر الأمنية خاصة الظاهرة الإرهابية التي عرفت نشاطا كبيرا في المنطقة المغاربية بعد سقوط نظام القذافي على يد قوات التحالف الدولي بقيادة فرنسا، وصولا إلى سنة 2017، فترة تمتد إلى 7 سنوات ما يمنح الدراسة مزيدا من التحليل خاصة بعد العمليات العسكرية الفرنسية في مالي سنة 2013.

7/ صعوبات الدراسة: لا تخلو أي دراسة من وجود جملة من الصعوبات تواجه الباحث أثناء دراسته، وترتبط أساسا بطبيعة الموضوع أو الظاهرة قيد الدراسة، من هنا يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء دراسة الموقف الفرنسي من ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية خلال الفترة 1992-2017 فيما يلي:

- صعوبة دراسة الظاهرة الإرهابية خاصة في الجزائر، وذلك لعدة اعتبارات منها السياسية والقانونية، خاصة فيما يتعلق بميثاق السلم والمصالحة الوطنية من خلال ما تضمنته مواد الفصل السادس من القسم الثالث في مواده 44، 45 و46.

-صعوبة الوصول إلى المراجع خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأمنية الفرنسية المغاربية بحكم سرية هذه العلاقات، التي غالبا ما تكون مغايرة تماما لتلك الموجودة في الاتفاقيات والمواثيق الموقعة بين الأطراف.

- تباين الظاهرة الإرهابية من بلد مغاربي إلى آخر، ومن فترة لأخرى، ولهذا كان من الصعب تقسيم الدراسة إلا بالاعتماد على أحداث زمنية بارزة مثل نهاية الحرب الباردة وموجة التحول الديمقراطي، أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذلك موجة الاحتجاجات التي ضربت المنطقة سنة 2011.

- ندرة الدراسات السابقة المتعلقة بالموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية وصعوبة اعتماد بعض الكتب المقدمة في شكل شهادات حية عن واقع الإرهاب خاصة في العلاقات الجزائرية الفرنسية سابقا، وفي الملف الأمني الليبي حاليا.

كل الصعوبات السابقة تجعل من هذا العمل نقطة بداية للاهتمام أكثر بالقضايا الأمنية المغاربية ومواقف القوى الدولية منها، خاصة تلك التي تحاول أن تقود التنافس الدولي في المنطقة مثل فرنسا وأمريكا.

8/ الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1- الإرهاب: إشكالية المصطلح وغموض الظاهرة

أ-*مفهوم الإرهاب*:

لغة: الإرهاب من الفعل رَهِب، يرهُب رهبة ورهبا بالضم، بمعني خاف، ورهب الشيء بمعني خافه، والاسم الرهب، الرهبى، الرهبوت والرهبوني، وترهب غيره بمعنى توعده، أما الرهبة فتعني الخوف والفزع، وأرهب غيره بمعني أفزعه وأخافه واسترهب استرعى رهبته حتى رهب غيره منه[1]. وتؤخذ كلمة terrorism بالإنجليزية من الفعل اللاتيني ters الذي اشتقت منه كلمة terror ومعناها الرعب أو الخوف الشديد، جاءت اللفظة في اللغة الفرنسية بالشكل التالي (Terrorisme) وهي مكون من كلمتين (Terror) التي تعني الخوف و (Isme) التي تعني أسلوب أو نظام معين، ومنه فإن كلمة إرهاب تعني أسلوب نشر الرعب أو التهديد به[2] ويعرفها القاموس الفرنسي لاروس (La Rousse) بأنها: مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنيف تستخدمه الحكومة[3]، فيما يعرفها قاموس أكسفورد الإنجليزي (Oxford) بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية[4]. – تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998: حيث جاء في المادة الأولى في يندها الأول تعريف الإرهاب كما يلي: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويعدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد

[1]- ابن منظور أبو الفضل، **لسان العرب**، المجلد 1، ط3، دار صادر، بيروت، 2003، ص 436، 437.
[2]- مظهر الشاكر، **الإرهاب الدولي بين التعريف والتوصيف**، بغداد، 2015، ص 14
[3]- صادق جبر المعموري، **الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 54، 55.
[4]- Oxford Wordpowers, **English-Arab Dictionary**, second edition, Oxford University Press, 2006; P797.

المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[1]

3- تعريف الأمم المتحدة 2005: "الإرهاب يضم أعمال العنف الخطيرة اليت تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، سواء كان العمل فرديا أم بالاشتراك مع أفراد آخرين موجهة ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية أو ضد أفراد دون تمييز، أو ممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها، لذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل وجها من أوجه الإرهاب الدولي"[2].

تعريف وزارة الدفاع الأمريكية 2010: الاستخدام غير القانوني للعنف أو التهديد بالعنف لغرس الخوف والضغط على الحكومات أو المجتمعات، وغالبا ما يدفع الإرهاب عن كريق عوامل سياسية أو دينية أو إيديولوجية ومعتقدات أخرى، التي ارتكبت لغرض تحقيق أهداف سياسية عادة"[3]

من خلال ما سبق نرى عدم إجماع على تعريف معين لمصطلح الإرهاب، سوى ما تعلق بأعمال العنف أو التهديد به، وغالبا ما يكون هناك خلاف حول ما تعلق بالفئة المستهدفة من ظواهر العنف، إذ أن الكثير من التعاريف تركز حول عمليات العنف التي تستهدف مؤسسات

[1]- محمد محي الدين عوض، **تعريف الإرهاب، في: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 67

[2]-صادق جبر المعموري، الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 59

[3]- نفس المرجع، ص 62

الدولة، أو تستهدف الأفراد بغية تحقيق مكاسب سياسية أو الضغط على النظام السياسي للدولة، وبتوسع مفهوم الأمن حسب الدراسات النقدية لمدرسة كوبنهاجن التي ركزت على الفرد كمحور للأمن بدل تفضيل الدولة، وهنا تطرح مسألتين لدراسة العنف الإرهابي الأول يتعلق بالتنظيمات والأفراد، والثاني يتعلق بالعنف الممارس من طرف الدولة أو السلطة السياسية[1].

رغم ما قدمه كل طرف من تعريف للظاهرة الإرهابية غير أنه لا يوجد اجماع معين حول تعريف واحد، خاصة إذا قارنا بين الغرب وبين العالم الإسلامي، فالغرب كان ولايزال يصر على ربط الإرهاب بالإسلام، وإن كان جورج بوش الإبن قد عبر على حرب العراق بأنها حرب صليبية، وأنه مبعوث العناية الإلهية من أجل محاربة الإرهاب الإسلامي، فإن فرنسا قد بالغت كثيرا في هذا الأمر، حيث ورد في الكتاب الأبيض الفرنسي الصادر عن الحكومة الفرنسية ما يشير صراحة إلى الربط بين الإرهاب والإسلاميين، الذين يسعون حسبهم لإعادة أمجاد الماضي أو العصر الذهبي الإسلامي في وجه أي تقدم أو تطور حضاري، بما فيه نبذهم لمشروع العلمانية الغربية، مستغلين بذلك أحكام القرآن حسبهم ما جاء في الكتب بطريقة سيئة[2].

وهو ما يصفه الكاتب والمفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون في كتابه "صراع الحضارات" بالصحوة الاسلامية والتي ستكون بمثابة النهضة التي ستحدث الفارق في الوضع السياسي الاقتصادي والاجتماعي للدول الاسلامية، وسيقودها الشباب الإسلامي الرافض للانحلال داخل الثقافة الغربية، ويحبذ الانتقائية في علاقاته بما يقدمه الغرب، وهذه النقلة الفكرية لدى الشباب الإسلامي تجعله محل استقطاب بشكل يتفوق فيه على الأنظمة والحكومات عبر النشاط الجمعوي والأعمال الخيرية، لتصبح بذلك مصدر خطر حتى بالنسبة لهذه الحكومات. ويستطرد الكاتب في وصف هذه الصحوة وخطرها فيستدل بالأحداث التي عرفتها الجزائر بعد فوز الفيس

[1]- بوبكر بوخريسة، **علوم الراديكالية والإرهاب(إرهابولوجيا)**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 114، 115،116

[2] - La France Face au terrorisme, Livre blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieure face au terrorisme 18-05-2005, p 13-14. Sur le site :
https://www.diplamatie.gouv.fr

في الانتخابات، ونشاط الاخوان المسلمين في مصر في مقابل ضعف شرعية أنظمة هذه الدول الإسلامية واستتباب آلة القمع والفساد بها[1].

1-2 الاطار النظري للدراسة: لقد أصبحت التنظيمات الارهابية من أهم الفواعل غير الدولية في النظام الدولي، وإن كانت تصنف ضمن مجموعة التهديدات اللاتماثلية بعد الحرب الباردة فإنها أصبحت تهديدا قائما بذاته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث خاضت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عشرات الحروب، ضمن ما يعرف بالاستراتيجية الأمنية الأمريكية، وحذت حذوها مجموعة من الدول الغربية التي وسعت مفهومها للأمن في ظل انتشار الارهاب الدولي إلى الحروب الاستباقية، والضربات الوقائية للجماعات الارهابية خارج حدودها، أو بالأحرى أينما امتدت مصالحها عبر مناطق العالم.

نظرية مركب الأمن الاقليمي:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتشرت العمليات الارهابية عبر العالم مثل النار في الهشيم، ولم تستثن القوى الكبرى ولا الدول الضعيفة بما فيها أمريكا والدول الأوروبية، وباتت التحدي الأكبر الذي يواجه هذه القوى أو "دول المركز" ووضعت مصالحها في الخارج على المحك ما جعلها تمد يدها لأول مرة لدول "المحيط" بعد اعلان عجزها عن مواجهة الارهاب، لتنتقل بذلك الوضعية الأمنية من حالة الصراع الدولي إلى الاعتماد الأمني المتبادل وفق ما تقدمه نظرية مركب الأمن الاقليمي لكل من الاستاذين باري بوزان وأولي ويفر ضمن دراسة

[1]- للمزيد يمكن الاطلاع على: صامويل هنتغتون، **صراع الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي**-ترجمة: طلعت الشايب، ط 2، سطـور 1999، ص 180-188.

موسومة ب "الاقليم والقوى" أوضحا من خلالها أهمية التعاون الامني الاقليمي لتحقيق الأمن الدولي في ظل المعطيات الدولية التي قدمتها فترة ما بعد الحرب الباردة[1]، بعد أن تراجعت العلاقات الصراعية وفق منطق "القوة" كحل أمثل لتحقيق الأمن والوقوف في وجه هذا النوع من التهديدات.

وبإسقاط هذه النظرية على الدراسة التي بين أيدينا نجد أن الصراعات الخفية داخل المنطقة المغاربية والتنافس حول امتلاك أكبر قدر من القوة العسكرية بين الجارتين المغرب والجزائر يمثل العائق الأكبر دون تحقيق الاستقرار داخل المنطقة، ما جعل فرنسا باعتبار علاقات المصلحة والنفوذ التي تربطها بالإقليم المغاربي وإفريقيا بشكل عام، تتبنى خيار الاعتماد الأمني المتبادل خاصة مع الدول التي تراها بؤر تهديد أمني يؤثر على مصالحها ونفوذها، وبالتحديد الدول التي عانت في مواجهة الظاهرة الارهابية، وعلى رأسها الجزائر التي خاضت تجربة تعتبر رائدة في هذا المجال.

لم تعد الحدود الوطنية تشكل حاجزا أمام التهديدات الأمنية الجديدة وهو ما يفسر انتشار الجماعات المسلحة في المنطقة المغاربية وإفريقيا جنوب الصحراء، ونقل نشاطها من بلد نحو بلد آخر، والذي ساهم فيه انتشار مافيا تجارة الأسلحة وكل أنواع الجريمة المنظمة عبر الحدود كالهجرة غير الشرعية، المخدرات، الاتجار بالبشر، تهريب السلع، وغيرها من الأنشطة غير الشرعية التي باتت تؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني بمختلف مستوياته وجعلت من

[1] - For more, see : Barry Buzan and Ole Waever, **Region and Powers The Structure of International Security**, Cambridge University Press ,U.K, 2003

الحدود المغاربية فضاء لتنامي ظاهرة الفوضى واللاأمن، التي ساهم فيها ضعف التنسيق الأمني داخل المنطقة، خاصة الخلاف الجزائري المغربي باعتبار هاتين الدولتين تعتبر الأقوى في المنطقة المغاربية من حيث الترسانة العسكرية. فالمغرب يرى نفسه بأنه الدولة الأقل عرضة للهجمات الارهابية حاليا، على عكس الجزائر والتي استطاعت أن تقدم نجاحا مهما في القضاء على الارهاب المحلي، إلا أنها اليوم محاصرة بمجموعة من دول تعاني من اضطرابات أمنية خطيرة على حدودها الشرقية والجنوبية، وإن كانت تونس تشكل الاستثناء في تنسيقها الأمني مع الجزائر عبر الحدود، فإن ليبيا تتجه نحو الانهيار في ظل الصراع الدولي القائم على أراضيها، ونفس الوضع في مالي رغم السيطرة العسكرية الفرنسية هناك.

تقر فرنسا بضرورة التنسيق الأمني مع دول المنطقة المغاربية وتدعو إلى إشراكها في الحوار الأمني حول الأزمة الليبية، وهذه العلاقة حتمية أكثر منها خيارا وفق منطق علاقة "المركز" التي تمثله فرنسا مع "المحيط" الذي تمثله مجموعة الدول المغاربية ودول إفريقيا جنوب الصحراء، أين تصبح الدولة الأقوى في حاجة لاستراتيجية أمنية تكون لدول المحيط دور في تنفيذها لتحقيق نوع من الاستقرار المطلوب الذي يسمح لها بالحفاظ على مصالحها، وتحقيق الامن على أراضيها ولمواطنيها في الداخل والخارج.

9/ الإطار المنهجي للدراسة: تتطلب أي دراسة علمية وجود منهج أو عدد من المناهج العلمية التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، فالمنهج هو السبيل العلمي الوحيد الذي بإمكانه تحقيق هذه الأهداف عبر مجموعة من الخطوات والأدوات التي تختلف حسب طبيعة الدراسة.

استدعت هذه الدراسة الاعتماد المنهج الاسترادادي:

1-المنهج الاسترادادي: يقترب هذا المنهج كثيرا من المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لظاهرة معينة، غير أنه يختلف عنه من خلال أدوات البحث فهو لا يستحضر الوثائق، والمخطوطات التاريخية لأجل تحليل مضمونها، وإنما يقف على مراحل التطور التاريخي للظاهرة عن طريق استعادة المحطات التاريخية لها وتحليلها[1]خاصة وأن الكثير من الأحداث التاريخية لا تتكشف حقائقها إلا بعد مرور زمن معين، تشارك من خلاله تداعيات هذه الأحداث المستقبلية في الوقوف على حقيقتها.

ولعل هذا المنهج هو الأكثر مواءمة لاعتماده في دراسة تطور الموقف الفرنسي من الظاهرة الارهابية في المنطقة المغاربية من جهة، ودراسة هذه الأخيرة من جهة ثانية خاصة وان الظاهرة الارهابية في الدول المغاربية ظلت لفترة من الزمن احد المواضيع التي تشكل طابوها يصعب الحديث عنه حتى أكاديميا لاعتبارات سياسية، أمنية وأخرى قانونية وغالبا ما يرتبط بالملفات السرية لكل بلد من البلدان المغاربية، وهو الحال ايضا بالنسبة للموقف الفرنسي من الظاهرة الذي لم يتضح جليا إلا مع التطورات الأمنية الأخيرة التي عرفتها المنطقة خاصة بعد سنة 2011، رغم خروج الظاهرة الارهابية للوسط الدولي بقوة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أماطت اللثام عن كثير من الحقائق الأمنية سواء فيما تعلق

[1]- للمزيد أنظر: مجموعة مؤلفين، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019، ص 12.

بالتنظيمات الارهابية، أو بعملياتها، أو حتى بالمواقف الدولية المتباينة منها، ومن طريقة التصدي لها.

10-الدراسات السابقة: رغم شح الدراسات السابقة كما أشرنا سابقا، إلا أن الباحثة حاولت الاستناد إلى بعض الأعمال ذات صلة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الإرهاب في المنطقة المغاربية وفرنسا من زوايا مختلفة، وفيما يلي مجموعة هذه الدراسات:

1-Said Oularbi, Les réponses de l'Algérie et de la France face au terrorisme transnational : le traitement juridico-judicaire, sécuritaire et -islamiste médiatique des diverses formes de passage à l'acte

أطروحة دكتوراه عن جامعة Jean Moulin Lyon 3 قسم الحقوق قدم من خلالها الباحث دراسة نقدية لجملة الاجراءات الأمنية، القضائية، وكذلك الاعلامية لكل من السياسة الفرنسية والجزائرية من أجل التصدي للظاهرة الارهابية التي توسعت حسب ما أورده الباحث من مجرد ظاهرة وطنية في كل من البلدين، إلى ظاهرة إقليمية ودولية يجعل الآليات الوطنية عاجزة لمعالجتها ما لم تتكيف مع تطور هذه الظاهرة بما يسمح بتوسيع فضاء التعاون في مختلف المجالات الأمنية، القانونية وكذلك الإعلامية بين البلدين من جهة ومع مختلف البلدان المتضررة من العمليات الارهابية.

2-Abderrafia Mnaouari, Approche comparée de l'appareil législatif franco-marocain en matière de lutte contre-terrorisme, Thèse pour obtenir le grade de docteur, Droit, Université de Perpignan Via Domita, Français 2015.

دراسة قانونية مقارنة حول المعالجة القانونية للظاهرة الإرهابية في كل من المغرب وفرنسا وذلك بالوقوف على أهم الأحكام والنصوص التشريعية في هذا المجال في البلدين من خلال

تقسيم العمل إلى قسمين، الأول يناقش مختلف الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإسقاط ذلك على الاتفاقيات الموقعة من طرف كل من المغرب وفرنسا، أما القسم الثاني فهو عبارة عن تشريح للأحكام القانونية والإجراءات الجزائية بموجب القانون الفرنسي والمغربي لمكافحة الإرهاب.

تغطي هذه الدراسة جزء هام من البحث الذي بين أيدينا خاصة من حيث عرض تطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة، إلى جانب تقديم دراسة قانونية سخية لأهم الأحكام والإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب في كل من فرنسا والمغرب، غير أنها تفتقد للتشريح السياسي لهذه الظاهرة من جهة، ومن جهة ثانية تهمل الآليات الأخرى لمكافحة الإرهاب رغم أنها تخلص إلى أن الآلية القانونية فشلت في الحد من العمليات الإرهابية المحلية الإقليمية والدولية في ظل وجود اختلاف جذري في القوانين المحلية للبلدين قيد الدراسة.

فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل، للكاتب جيسون دافيسون، وهي عبارة عن دراسة موجزة للأسباب الحقيقية الكامنة وراء التدخل الفرنسي والبريطاني في ليبيا، يدحض من خلالها الحجج التي قدمتها فرنسا لمجلس الأمن من أجل افتكاك الدعم الدولي لقرارها، موضحا من خلال دراسته أهم تداعيات هذه الحملة على الوضع الأمني في ليبيا، والانساني بصفة خاصة، معتمدا في ذلك على المنهج الاستقصائي.

Livre Blanc2006/2009 (الكتاب الأبيض الفرنسي2006/2009)

كتب في نسختين صادر عن وزارة الداخلية الفرنسية ووزارة الدفاع يستعرض جملة الجهود التي تبذلها الدولة الفرنسية في مواجهة الظاهرة الارهابية، التي عرفتها فرنسا منذ سبعينات القرن

الماضي، يحاول الكتاب أن يربط بين الظاهرة الارهابية في الجزائر وبين ظهورها في فرنسا سنوات التسعينات، حيث تعتبر فرنسا الأحداث التي عرفتها الجزائر سنوات التسعينات امتدت إلى محيطها الجغرافي وأصبحت ظاهرة إقليمية ثم دولية، كما يشرح الكتاب الرؤية الفرنسية للظاهرة الارهابية محليا، إقليميا، ودوليا.

نلاحظ مما سبق أن هذه الدراسات رغم أنها تقر بالأمن المشترك في حوض المتوسط خاصة بين فرنسا والدول المغاربية بحكم العوامل التاريخية، الجغرافية والثقافية إلا أنها لم تركز على جانب مهم في العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه بعد الحرب الباردة وهو الظاهرة الارهابية التي أصبحت تشكل عاملا مهما في إعادة بناء العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شكلت عاملا مهما في تطور العلاقات الفرنسية بالدول المغاربية انطلاقا من موقفها من تطور الأحداث الارهابية فيها، والتي كانت ولاتزال تراها السبب الأول في انتقال أعمال العنف والارهاب نحو أراضيها وهو ما تحاول هذه الدراسة أن تركز عليه بشكل أساسي.

تقسيم العمل: تم تقسيم العمل استنادا إلى عاملين مهمين في البحث، أولها العامل الزمني لتطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية، والعامل الثاني هو تطور الموقف الفرنسي منها.

الفصل الأول: نشأة الإرهاب في المنطقة المغاربية وآلية مكافحته

حيث يتناول هذا الجزء نشأة الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية والعوامل المسببة لها، إضافة إلى تداعياتها على الأمن الوطني والإقليمي، هذا إلى جانب الوقوف على الآليات المغاربية للتصدي لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني: السياسات الفرنسية تجاه ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية 1990 – 2001

يختص بدراسة أهم الآليات الفرنسية تجاه الظاهرة الإرهابية داخل المنطقة المغاربية من جهة، ومن جهة أخرى داخل الأراضي الفرنسية قبل عملية تدويل القضية الإرهابية، هذا إلى جانب شرح أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا وأهم العلاقات التي تربط الطرفين.

الفصل الثالث: تطور الاستراتيجية الفرنسية تجاه الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية بعد 11 سبتمبر 2001.

وتركز الباحثة من خلاله على تطور الاستراتيجيات الفرنسية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانخراطها ضمن الحرب الدولية التي قادتها أمريكا لمحاربة الظاهرة الإرهابية، بعد أن أصبحت الأراضي الفرنسية مسرحا للنشاط الإرهابي.

الفصل الرابع: الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 2011

يعتبر الفصل الأخير من الدراسة يتناول مرحلة مهمة من المراحل التي مر بها الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية لفترة مابعد أحداث 2011 التي هزت العالم العربي بما فيها المنطقة المغاربية، وهي المرحلة التي شهدت أخطر أنواع التدخل العسكري الفرنسي على الأراضي المغاربية في كل من ليبيا سنة 2011 ومالي 2013، وماكان له من تداعيات على أمن المنطقة المغاربية.

الفصل الأول: نشأة الإرهاب في دول المغرب العربي وآليات مكافحته

المبحث الأول: الجذور التاريخية لظهور الإرهاب في المنطقة المغاربية

المبحث الثاني: تداعيات ظاهرة الإرهاب على الدول المغاربية

المبحث الثالث: المقاربات الأمنية المغاربية في مكافحة الإرهاب (دراسة في آليات المقاربة الأمنية الجزائرية)

إن دراسة نشأة الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية لا يمكن أن تكون في معزل عن تلك الظروف السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة، شكلت تحديا بالنسبة للعديد من البلدان المغاربية وعلى رأسها الجزائر التي أصبحت أنموذجا رائدا لدراسة هذه الظاهرة خلال هذه الفترة بمختلف أبعادها وتداعياتها وكذلك سبل وآليات مكافحتها، ومن هنا فإن هذا الجزء من الدراسة سيركز كثيرا على نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية من قضية أمنية داخلية في الجزائر، إلى قضية أمنية إقليمية ثم دولية، كما سيعرض بإسهاب الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: الجذور التاريخية لظهور الإرهاب في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: أسباب ظهور الإرهاب في الجزائر

شهدت الجزائر العديد من الهزات الاقتصادية والسياسية منذ إعلان استقلالها من الاستعمار الفرنسي سنة 1962، بداية بما يعرف بالصراع المدني العسكري حول أحقية قيادة البلد، غير ان فترة التسعينات من القرن الماضي كانت أصعب مرحلة عرفتها الجزائر منذ الاستقلال اذ شهدت أزمة اقتصادية، سياسية، اجتماعية وأمنية كادت ان تعصف بمستقبل البلد وبوجوده.

لقد كانت الجزائر البلد الأول مغاربيا الذي عرف ظاهرة الإرهاب بمفهومها الحديث نتيجة تراكم العديد من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية لتجعل منه بؤرة تدهور أمنى خطير، ومحل نشاط الجماعات الإرهابية آنذاك.

الأسباب الاقتصادية: تشكل الأوضاع الاقتصادية عاملا مهما في استقرار الدول والمجتمعات منذ القدم، وإن كانت الدراسات الأمنية التقليدية لم تأخذه بعين الاعتبار فإن الدراسات النقدية الحديثة الخاصة بالأمن والعلاقات الدولية أعادته إلى الواجهة باعتباره أحد أهم أبعاد الأمن بمفهومه الموسع، كما جاء في كتاب الشعوب، الدول والخوف (peoples, states and fear) للمنظر باري بوزان (Barry Buzan) عندما أعاد صياغة مفهوم جديد يتجاوز التقليدي للأمن القائم على البعد العسكري وهذا بتوسيع أبعاده في اتجاه أفقي، وكذلك

توسيع مستويات تحليل ظاهرة الأمن في الاتجاه العمودي، متجاوزا النظرية القائمة على الدولة كمستوى تحليل أوحد.

اعتبرت الدراسات التقليدية العامل الاقتصادي كمؤشر لقوة الدولة ومكانتها من جهة ومن جهة أخرى جاء العامل الاقتصادي ضمن مصلحة الدولة التي تمتد حتى خارج حدودها لكن لم يتم التركيز على أهمية الاقتصاد بالنسبة للفرد والمجتمع وكيفية مساهمته في استقرار الشعوب وأمن الأفراد. وما يهمنا في هذا الجزء من الدراسة هو ما يعرف بالأمن الاقتصادي وضرورته كحلقة وصل بين الأمن المجتمعي والأمن السياسي والعسكري، حيث لا يمكن الحديث عن استقرار سياسي واجتماعي دون الحديث عن وجود قاعدة اقتصادية متينة تحفظ التنمية المحلية من جهة وتعمل من جهة أخرى كدعامة للدولة من أجل تقوية وجودها على الساحة الدولية.

بإسقاط هذه الدراسة على الوضع الاقتصادي للجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي وهي الفترة التي عرفت نهاية الحرب الباردة بسقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي آنذاك واتجاه العالم نحو القطبية الأحادية أو ما يعرف بالنظام الدولي الجديد الذي يقوم على الانفتاح والحرية الفردية واقتصاد السوق تدعمه في ذلك العولمة كظاهرة عبر دولية مثلت وجهه الثقافي، نجد أن الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث خاصة العربية منها التي كانت تتبنى نظام اشتراكي، عرفت مجموعة من التغييرات في البنية الاقتصادية لم تكن خيارا بقدر ما كانت ضرورة انتقال بين مرحلتين زمنيتين متباينتين، ثبت

أن الإدارة الجزائرية لم تكن على أهبة الاستعداد لتبني هذا خيار اقتصاد السوق وفق استراتيجية متكاملة، خاصة وأن اقتصادها كان قائما بصفة رئيسية على الريع البترولي، في غياب مشاريع اقتصادية هامة يتم من خلالها تجاوز انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية، الذي تدنى إلى 14 دولار للبرميل مما اثر على الموازنة العامة للبلد حيث شكلت الديون الخارجية قرابة 80% من عائدات المحروقات[1]، ما أدى الى توقيف المشاريع التي كانت قيد الإنجاز آنذاك، وعرفت هذه الازمة اوجها سنة 1988م.

منذ اعلان استقلال البلد لم يستطع صانع القرار الجزائري أن يفرض نموذج اقتصادي واضح يوازن بين مختلف القطاعات بل حاول الاعتماد على القطاع الصناعي المشوه[2] بعد فشل الثورة الزراعية الأمر الذي أثر على باقي القطاعات الاقتصادية، إضافة الى تأثيره على مختلف مجالات الحياة للمواطن الجزائري بما في ذلك التركيبة السكانية للمدن والأرياف. أقدمت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة على اغلاق العديد من المصانع بعد اعلان افلاسها وإيقاف بعض المشاريع المدعمة، تلته ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية المدعمة وندرتها فيما يعرف بأسواق الفلاح، وانهيار العملة الوطنية، هذا الأمر الذي انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية.

1- الأسباب الاجتماعية: لا يمكن الفصل بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نظرا لارتباطها ببعضها البعض، فالاستقرار الاقتصادي غالبا ما يحقق الرفاه الاجتماعي ومنه

[1]- مذكرات بلعيد عبد السلام، **عن اقتصاد الحرب وإعادة الجدولة** ، مقال بتاريخ 2007/07/25، ص 28
https://www.algeriachannel.net

[2]- عبد الحميد براهمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001. ص 142

الاستقرار والتماسك بين مختلف الشرائح الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى خلق تلك الثقة بين الطبقات الاجتماعية وبين الطبقة الحاكمة، غير أن هذا الأمر لم يكن متاحا في هاته الفترة الزمنية.

حيث لم تمر العاصفة الاقتصادية بردا وسلاما على المجتمع الجزائري في ظل انتشار البطالة القسرية نتيجة تسريح العمال من المصانع والوحدات الانتاجية التي أفلست وتم عرضها للبيع بالدينار الرمزي، وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن في ظل انخفاض قيمة الدينار في السوق الدولية للعملات، ليجد المواطن الجزائري نفسه في مواجهة أزمة اجتماعية خانقة فقد من خلالها المواطن ثقته بالإصلاحات الحكومية التي تم الترويج لها.

2- الأوضاع الثقافية: سبقت هذه الفترة مجموعة من القضايا والخلافات الثقافية تطفو على السطح بدا وكأن المجتمع الجزائري الذي وحده احتلال دام أكثر من 130 سنة يجد صعوبة في التعايش الثقافي خلال حقبة الاستقلال، هذا الأمر أنتجته سياسة ما بعد الاستقلال عشية توزيع المناصب الإدارية بين التيار الفرنكفوني والتيار العروبي وسيطرة كل واحد منها على قطاعات مهمة في البلد، من جهة أخرى بدأ صراع الهوية يطفو على السطح بين العلمانيين والإسلاميين خاصة في الجامعات الجزائرية والمنابر الثقافية، التي عرفت منذ سبعينات القرن الماضي صراع السيطرة ومحاولة إقصاء كل طرف للآخر.

لم تكن هذه الصراعات إلا نتيجة إرث ثقافي فرانكفوني استعماري، بعد تبني النظام السياسي النموذج الثقافي الفرنسي، بداية بلغة الادارة ونهاية بالعطل الأسبوعية، أصبح المجتمع

من خلالها منقسم بين طبقتين مثقفتين لكل منها خلفية ايديولوجية وثقافية معينة، فالتيار الفرنكفوني الذي قاده ضباط فرنسا كما يلقبون كان في مواجهة التيار العروبي المتشبع بالثقافة العربية ويميل الى التدين منه إلى العلمانية، ليخلق صراع الأجنحة فيما بعد الذي ترجم على أرض الواقع فيما بعد في شكل أحزاب سياسية وحركات جمعوية لكل منه قاعدته الشعبية الخاصة به.

في هذه الفترة أيضا جاءت القضية الأمازيغية لتزيد من تعقيد الأوضاع خاصة بعد إطلاق شعارات تمس الوحدة الوطنية وتطالب بالانفصال، شكلت أحداث أفريل 1980 أو ما يعرف بالربيع الأمازيغي 1980[1] نقطة فاصلة في مسار القضية، ومسار النضال الهوياتي الامازيغي الذي كان يرفض سياسة الاقصاء الثقافي وسيطرة اللغة العربية على المناهج الدراسية وبعض الوثائق الإدارية.

3- الأوضاع السياسية: كثيرا ما ينظر إلى الأوضاع السياسية على أنها المحرك الرئيسي لكافة القطاعات الأخرى، لكن أحيانا تكون الظاهرة السياسية في الأصل نتاج تراكم مشاكل اقتصادية، اجتماعية وثقافية على حد سواء، لتصبح عبئا على النظام السياسي من جهة وعلى المواطن من جهة أخرى، خاصة إذا عجزت مخرجات النظام السياسي على احتواء المطالب الشعبية التي تتطور إلى أزمات، وهو الأمر الذي واجهه النظام السياسي الجزائري وهنا قد نجد على الساحة السياسية فواعل جديدة خلقتها ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة، هذا

[1]- احميدة العياشي، **الحركة الإسلامية في الجزائر (الرموز، الجذور، المسار)**، ط1، الجزائر، النجاح الجديدة للنشر، ص 23

إلى جانب العوامل والضغوط الخارجية التي شكلت في هذه الفترة التحدي الأكبر خاصة بعد مشروع الدمقرطة الذي قاده النظام الدولي الجديد والموجه إلى مجموعة الأنظمة الشمولية .

استجاب النظام السياسي الجزائري لمشروع الديمقراطية وفق مبدأ الاحلال وفتح مجال التعددية السياسية والتداول على السلطة ضمن مجموعة من الإصلاحات السياسية، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي أقر حزمة من الإصلاحات السياسية مقابل إعادة جدولة الديون، وجاءت هذه الاستجابة بداية بالتعديل الدستوري سنة 1989م.

لقد شكلت فترة ما بعد وفاة الرئيس هواري بومدين 1978 مرحلة تراجع شرعية النظام السياسي الجزائري، رغم أن الرئيس الشاذلي بن جديد الذي خلف بومدين كان يمثل رجل اجماع بالنسبة لمختلف الأجنحة آنذاك، بعد أن تم اختياره من قبل المجلس الأعلى للثورة كحل للخلاف القائم حول من يخلف بومدين، وتكون له قدرة الحفاظ على السياسة الخارجية للدولة من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق الاستقرار الداخلي في مواجهة الهزات الداخلية.

لم تدم فترة الاستقرار طويلا خلال فترة حكم الشاذلي بن جديد وإن لم يكن هناك رفض جماهيري لشخصه، إلا أن الانشقاقات داخل اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والصراعات داخل الجهاز العسكري اثرت بشكل كبير على أداء الرئيس والنظام السياسي بصفة عامة[1].

[1]- انظر: عبد الحميد براهمي، مرجع سابق، 2001.

هذا دون اهمال العوامل الخارجية والتي تشمل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم نهاية القرن العشرين، ولعل أبرزها سقوط المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقا بعد فشل كل العمليات الإصلاحية مقابل تفرد القطب الرأسمالي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وهذا الحدث في حد ذاته إضافة لما يحمله من تداعيات سياسية على مختلف البلدان الاشتراكية فإنه يمس بصفة خاصة مجموعة البلدان العربية ذات القيادات الثورية على غرار الجزائر، ليبيا، ومصر، كما له تداعيات اقتصادية هامة وذلك باتجاه العالم من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر، القائم على تحرير السوق والانخراط في التجارة الدولية واستبعاد الدور المحوري للدولة في تسيير الاقتصاد لصالح المؤسسات الخاصة واتساع نشاط الشركات العابرة للقومية، وسيطرة البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

هذه التحولات لم تكن بمعزل عن التحول الثقافي والحضاري والتكنلوجي الذي شهدته السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وما حمله مشروع العولمة من ثورة فكرية وأخرى تكنلوجية تدعوا لاحترام التحرر الفكري والثقافي، واحترام حقوق الافراد والمجتمعات، إذ أصبحت ورقتي الديمقراطية وحقوق الانسان بمثابة البطاقة الحمراء التي يتم اشهارها بين الفينة والأخرى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الغربية الموالية لها في وجه الأنظمة السياسية خاصة العربية والإسلامية منها، هذه الأخيرة التي كانت تتخبط في وحل من الأزمات والصراعات مثل حرب الخليج الثانية التي قادتها أمريكا ضد العراق بعد الاجتياح الذي قاده الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين للكويت، أيضا عمليات العنف الممنهج ضد المسلمين في

الدويلات الانفصالية، مثل مجازر البوسنة, الحرب في أفغانستان والشيشان، الذي أدى إلى انضمام الكثير من الشباب العربي إلى صفوف التنظيمات الجهادية في هاته المناطق، دون أن نهمل نجاح الثورة الإسلامية في إيران، الحرب الأهلية في لبنان، المجازر الإسرائيلية في حق الفلسطينيين.

المطلب الثاني: المشهد السياسي في الجزائر 1989-1992

لم تكن الظاهرة الإرهابية في الجزائر وليدة الصدفة أو مجرد حوادث عنف عشوائية، بل كانت نتيجة طبيعية لمراحل متعاقبة شهدها النظام السياسي والمجتمع الجزائري على حد سواء إذ ارتبطت هذه الظاهرة في الجزائر بالمراحل الأولى لعملية التحول الديمقراطي، عرف على إثرها النظام السياسي الجزائري العديد من الصراعات على مستوى القمة، وللوقوف بموضوعية حول أصل نشأة هذه الظاهرة علينا الوقوف على أهم المحطات التاريخية السابقة لانتشار الجماعات المسلحة داخل البلد:

1-التعديل الدستوري 23 فيفري 1989:

بعد أحداث 08 أكتوبر 1988 التي راح ضحيتها حوالي 180 قتيل إضافة إلى مئات الجرحى وعشرات المفقودين، خرج الرئيس الشاذلي بخطاب اعتذار وأسف للشعب الجزائري عما حدث، واعدا إياه بإجراء إصلاحات جوهرية في أقرب وقت، مؤيدا المطالب الشعبية باعتبارها حقوقا مشروعة[1] ومحملا بذلك الحكومة وأطراف أخرى داخل النظام بالتقاعس في

[1]- أسامة خالد، **الجزائر إلى أين؟ مقدمات ونتائج انقلاب يناير 1992**، ط1، مصر، مركز القادة للكتاب والنشر، 1992، ص 69، 67

أداء واجبهم، وعدم تطبيق سياساته الإصلاحية، وبذلك فقد قام بالإعلان عن اجراء استفتاء شعبي من أجل تعديل الدستور بما يتماشى والمرحلة القادمة.

تم اعلان التعديل الدستوري في 23 فيفري 1989، وشكل مرحلة فاصلة في تحول النظام الجزائري من حكم الحزب الواحد نحو التعددية السياسية والحزبية، من خلال فتح مجال إنشاء الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، كما فتح المجال لحرية الإعلام والتعبير كما حددته المادتين 39 و40 من الدستور[1]، ومن هنا بدأت تتشكل اللبنات الأولى للعملية الديمقراطية في الجزائر خاصة بعد الإعلان عن تاريخ إجراء الانتخابات المحلية، وتم منح الاعتماد للعديد من التشكيلات السياسية والترخيص بنشاط الأحزاب التي كانت محضورة سابقا، ويمكن تقسيم الأحزاب إيديولوجيا إلى ثلاثة أقسام:

1-الأحزاب ذات التوجه "الوطني":

1-جبهة التحرير الوطني FLN: يعتبر هذا الحزب ثمرة تمخض عرفتها الحركة الوطنية، انبثق عن الازمة السياسية التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج، وكان للجبهة الدور الأبرز في قيادة ثورة أول نوفمبر 1954 على خلفية الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثورية للوحدة والعمل بقيادة محمد بوضياف الذي قام بدوره بتعيين خمسة أعضاء من هذه اللجنة وهم: كريم بلقاسم، رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي و ديدوش مراد من أجل التحضير للثورة بالتنسيق مع باقي الأعضاء بالخارج وهم: أحمد بن

[1]- دستور 1989،

بلة، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر وفي 10 أكتوبر 1954 تم الاتفاق عن تاريخ الفاتح من نوفمبر 1954 كتاريخ لانطلاق الثورة المجيدة[1] وتم تأسيس الجناح العسكري للجبهة بما يعرف بجيش التحرير الوطني.

حكم هذا الحزب الجزائر غداة الاستقلال مباشرة، عرف على إثرها العديد من الصراعات بين قياداته العسكرية والسياسية حول القيادة كما عرف مجموعة من عمليات التصفية عن طريق الاغتيال لبعض إطاراته من كلا الجناحين، إضافة إلى بعض الممارسات التعسفية ضد إطارات أخرى كالنفي والإقامة الجبرية، ورغم كل هذا فقد صمد هذا الحزب في وجه التقلبات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية لمدة تناهز الثلاثون عاما بثلاث رؤساء قبل أن تعصف به أزمة 1988 التي زحزحته فيما بعد عن السلطة ليتحول إلى حزب سياسي[2] ضمن عدد كبير من الأحزاب الأخرى.

2-*الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA*: تم اعتمادها سنة 1990 رغم أن بداية نشاطها السري تعود لـ 1982 بقيادة الرئيس السابق أحمد بن بلة، جمال قنان ومحمد بجاوي، يقدم الحزب نفسه كإطار تجمعي للبحث في سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تتخبط فيها البلاد، والتي تعود في الأساس إلى أزمة أخلاقية أكثر

[1]- شريط وليد، **السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 104

[2]- منعم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة، في الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 65

منها تقنية خاصة فيما يتعلق بالفساد، كما تتبنى الطرح الليبرالي (التعددية السياسية، حقوق الانسان) مع الاحتفاظ بحق الدولة على الرقابة الاقتصادية[1].

2-الأحزاب ذات التوجه العلماني:

1-*جبهة القوى الاشتراكية FFS:* يعتبر أول حزب سياسي معارض ظهر في الجزائر المستقلة ظهر كنتيجة للأزمة التي عرفها حزب جبها التحرير الوطني مع عدد من كوادره أمثال محمد بوضياف، كريم بلقاسم، العقيد محند اولحاج وعبد النور بن يحي، بقيادة حسين آيت أحمد بعد استقالته من جبهة التحرير الوطني في 01 جويلية 1963، قام بالترتيب للإعلان عن قيام حزبه في 29 سبتمبر 1963[2]، وقد جرت بينه وبين نظام بن بلة آنذاك الكثير من الصراعات التي استدعت تدخل الجيش في منطقة القبائل وتم سجنه مع مجموعة من مناضلي الحزب سنة 1964 ليهرب بعدها من سجن الحراش أثناء حكم بومدين في 01 ماي 1966، ويغادر التراب الوطني متجها نحو سويسرا[3].

عاد بعدها إلى أرض الوطن وقدم اعتماد حزبه خلال هذه الفترة مستغلا فرصة الانفتاح السياسي التي اقرها دستور 1989، من أهم مطالبه رد الاعتبار للهوية الأمازيغية بما فيها اللغة، التي يرى حسبه أنها تعاني التهميش في ظل التمدد الذي تعرفه اللغة أو الهوية العربية على حساب الهوية البربرية.

[1]- شريط وليد، **مرجع سابق**، ص105

[2]- Pierre Monbeig, **une position politique dans l'impasse, le FFS de Hocine Ait-Ahmed**, In Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65,pp(125-140), p129

[3]-Op.cit, p129

2-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD: تم تأسيس هذا الحزب قبل التعديل الدستوري لسنة 1989، أي قبل إقرار التعددية الحزبية في الجزائر، تم تأسيسه في منطقة القبائل من طرف قادة ومناضلي الحركة البربرية في 10 فيفري 1989 ليتم اعتماده بصفة رسمية في 15 ديسمبر 1989[1]، وبذلك يعتبر نتيجة للربيع البربري سنة 1980 بقيادة سعيد سعدي، فرحات مهني ومقران آيت العربي[2]، يدعو إلى الفصل الكلي بين الإسلام والدولة كما يعتبر وجود الإسلام كدين للدولة الجزائرية ضمن الدستور أمر مناقض لقيام دولة علمانية، كما نادى هو الآخر بترقية اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وإعادة الاعتبار للهوية البربرية[3].

3-الأحزاب ذات التوجه الإسلامي:

1-*الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS*: تعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وليدة الصراع الهوياتي في الجزائر بعد الاستقلال خاصة ذلك الذي يدور بين الجناح العلماني الفرانكفوني وبين التيار العروبي الإسلامي، وهذا الصراع إن تلاشى إبان الحقبة الاستعمارية بتوحد الصفوف في وجه الاحتلال الفرنسي فإنها عاد إلى السطح من جديد بعد الاستقلال، بدأت بذوره في ساحات الجامعات وحلقات المساجد، لكن الأمر الذي تميزت به الجبهة عن غيرها من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي هو قوة التنظيم المحكم وقدرتها على استمالة الجماهير في وقت يعتبر قياسي بالنظر إلى تاريخ تأسيسها في مارس 1989، بفضل الخطاب المزدوج لقيادتها الأمين العام

[1]- وليد شريط، **مرجع سابق**، ص 108

[2]-Fawzi Rouzeik, **Algérie 1990-1993 : La démocratie confisquée ?** In Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992, (pp29-60) p34

[3]- وليد شريط، **مرجع سابق**، ص 108

للحزب عباسي مدني والذي يعتمد على الاعتدال واللين إلى جانب الخطاب الثوري المتشدد الذي يتبناه نائبه علي بلحاج بعدد مناضلين يتجاوز 3.5 مليون مناضل حيث استطاعت الجبهة السيطرة على أكثر من 8 آلاف مسجد من أصل 10 آلاف مسجد عبر التراب الوطني[1] قبل أن يتم حظر استغلالها للمساجد وفق القرار رقم 91-81 الذي يحظر استخدام المساجد من قبل الأشخاص لأغراض غير مشروعة، وأن إدارة المساجد هي شأن من شؤون الدولة التي تحتكرها لأجل التعليم والزكاة وغيرها من الأمور التي من شأنها تحقيق القيمة الاجتماعية والروحانية لدور العبادة[2].

2-*حركة حماس HMS*:حركة المجتمع الإسلامي والتي تغير اسمها فيما بعد إلى حركة مجتمع السلم حمس، تعتبر امتداد لحركة الإخوان المسلمين في بلدان المشرق العربي، تم اعتماد هذا الحزب رسميا في ديسمبر 1990، حيث برز نشاطه فعليا في 29 أفريل 1991 أين عقد مؤتمره التأسيسي بقادة أمينه العام محفوظ نحناح، يتكون من مجلس شورى به 15 مقعدا للمرأة[3]، ويعتبر الحزب ثمرة سنوات من النضال السياسي والاجتماعي الذي قاده محفوظ نحنح في مواجهة سياسة النظام خاصة فيما يتعلق بالهوية الوطنية بما فيها اللغة العربية والمبادئ الإسلامية، كما حاول الجمع بين مبدأ الشورى في الإسلام والديمقراطية.

[1]- منعم العمار، **مرجع سابق**، ص 68

[2] - Frank Frégozi, **Islam et l'état en Algérie. Du gallicanisme au fondamentalisme** d'état. In Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992, L'Agérie incertaine, pp (61-76) p71

[3]- مخلوف بشير، **موقع الدين من عماية الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1989-1995)**- دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للانقاذ المحلة - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 228

3-*حركة النهضة الإسلامية*: تم اعتمادها في ديسمبر 1990 بقيادة عبد الله جاب الله، كانت ثمرة نشاط سياسي دام أكثر من 16 سنة، تزاوج بين المعارضة السلمية لحركة حمس، وبين المرجعية الفكرية للفيس، تحاول أن تقدم هي الأخرى برنامج بديل للبرامج الحكومية الفاشلة حسبهم[1].

بلغ عدد الأحزاب المعتمدة 21 حزب سياسي تحسبا للانتخابات المحلية والتشريعية المقبلة[2] كما تم فتح مجال حرية الصحافة المكتوبة وتشجيع تأسيس الجرائد والمجلات ضمن سياسة الدعم الذي أقرته السلطة بمنح العديد من التسهيلات كتوفير مكاتب العمل، المطابع، منح الصحفيين وحرية الخروج من دائرة الصحافة العمومية نحو الخاصة مقابل الاحتفاظ بأجورهم مدة ثلاث سنوات لاحقة[3].

2-الانتخابات المحلية 12 جوان 1990:

تعتبر أول انتخابات تعددية منذ استقلال الجزائر، تميزت بمشاركة حزبية معتبرة بالنظر إلى الزمن الفاصل بينها وبين التعديل الدستوري ، حيث شاركت فيها 11 حزب سياسي من ضمن 25 تشكيلة سياسية تم اعتمادها[4]، وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 45.25% بالنسبة للبلديات و 44.57% بالنسبة للمجالس الولائية كما أعلنته وزارة الداخلية في 20 جوان 1990[5] ويعود هذا النجاح الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم كونها حزب فتي لاكتسابها

---

[1]-شريط وليد، مرجع سابق، ص 107

[2] Fawzi Rouzeik,Ibid ,(pp29-60) P 33

[3]- آمال معيزي، **المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر 2005-2006، ص 73

[4]- أحمد سويقات، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004**، مجلة الباحث عدد 04، 2006، ص 125

[5]- احميدة العياشي، مرجع سابق، ص 07

قاعدة جماهيرية منقطعة النظير آنذاك فالحزب استطاع أن يمس مختلف الشرائح الاجتماعية من خلال التوفيق في اختيار طاقمه من إطارات وجامعيين، والاعتماد أيضا على التوزيع الجهوي ، إضافة إلى طريقة تواصله مع الجماهير عبر الوعود والخطابات الحماسية التي كان يطرب بها أمينه العام عباس مدني الجماهير من جهة، واعتماد نائبه علي بلحاج على خطاب الوعيد والتهديد للسلطة في حال تراجعها عن وعودها الإصلاحية، أو وقوفها في وجه صعود التيار الإسلامي، بما يوحي بقوة هذا الحزب وقدرته على تحدي النظام بما فيه مؤسسة الجيش وهذا ما افتقدته باقي التشكيلات السياسية.

لقد فاجأت هذه النتائج النظام السياسي آنذاك خاصة بعد استبعاد المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية وانسحاب الجيش من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في الرابع من مارس 1989[1]، إذ وجدت السلطة السياسية نفسها وجها لوجه مع المد الإسلامي في الوقت الذي كان فيه العالم لايزال تحت وقع الصدمة الإيرانية بانتصار الثورة الإسلامية هناك، ليس هذا فقط فالمأزق الذي تتخبط فيه جبهة التحرير الوطني وصراع قياداتها أصبح بمثابة الحافز الذي ساعد قادة الفيس في الوصول إلى مراكز صنع القرار في النظام الجزائري، بداية بالمحليات وصولا إلى الدور الأول من التشريعيات، وهكذا مارست الجبهة ضغوطات أكبر على السلطة، حاولت على إثرها فرض شروط المنتصر، ولم يعد لدى السلطة من وسيلة للمواجهة سوى المسايرة وربح المزيد من الوقت لامتصاص غضب الجماهير.

[1]- سيفرين لابا، **الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، ترجمة: حمادة إبراهيم**، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 103

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية كما هو مبين في الجدول رقم 1، حيث نلاحظ سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المقاعد المحلية بنسبة تفوق 54% من مجموع الأصوات المعبر عنها اكتسحت 850 بلدية من مجموع 1500[1] وهي أرقام تكشف مدى نجاح التعبئة الجماهيرية للفيس في ظل فقدان الثقة في النظام السياسي الجزائري الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم يتحصل سوى على نسبة 28% لتأتي القوائم المستقلة في المرتبة الثالثة يليها التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الذي كان له بعض القاعدة الشعبية في منطقة القبائل.

جدول رقم 01: نتائج الانتخابات المحلية في الجزائر 1990

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية %	المعبر عنها %
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4.331.472	33.73	54.25
جبهة التحرير الوطني	2.245.798	17.49	28.13
المستقلون	931.278	7.25	11.66
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	166.104	1.29	2.08
أحزاب أخرى بما فيها حماس	310.136	2.41	3.88

وعلى العموم فإن نسبة المقاطعة الشعبية للانتخابات بلغت أكثر من 35% من مجموع الناخبين المسجلين، رغم النشاط الذي قدمته الأحزاب السياسية خلال حملتها الانتخابية.

[1]- رياض الصيداوي، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في: الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي 11 ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 351.

من خلال نتائج الانتخابات يبدو جليا رغبة الشعب الجزائري في التغيير الجذري للنظام القائم، والاتجاه نحو البديل الإسلامي المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أحسنت اختيار مرشحيها من ذوي الكفاءات والنخب الوطنية. كما نلاحظ أيضا تقدم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذو المرجعية الهوياتية بالرغم من أنه محسوب على منطقة معينة داخل الوطن (منطقة القبائل) ولعل هذه النتائج كانت تحصيل حاصل للصراع القائم بين الشعب الجزائري وبين النظام السياسي حول مسائل الهوية بما فيها الدين الإسلامي، اللغة والهوية الأمازيغية.

3- أحداث ماي- جوان 1991:

تعتبر هذه الفترة بداية انفراط الوضع الأمني، خاصة بعد فترة الهدوء التي عرفها الشارع الجزائري منذ أحداث أكتوبر 1988، حاول الفيس من خلالها فرض منطق المنتصر غير أن النظام السياسي أو بالأحرى السلطة الفعلية –التي بدأت تظهر من وراء الستار– كانت تفكر بصمت في أجل وضع خطة واضحة للخروج من هذا المأزق، ومحاولة جس النبض للتحضير لما هو أسوأ للجبهة وأنصارها، فسياسة إرخاء الحبل منذ فوز الفيس قبل سنة بالمحليات ربما فتحت أبواب جهنم على النظام السياسي الجزائري الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من اندلاع شرارة حرب أهلية، أصبحت مظاهر الاحتجاجات والمظاهرات عبر مكبرات الصوت تغزو شوارع العاصمة والمدن الكبرى بشكل شبه يومي، قبل أن تتحول إلى أعمال عنف متبادل بين المتظاهرين والأمن فيما بعد.

لقد جاءت هذه الأحداث كرد فعل عن قانون البلديات الذي أقره النظام والذي يقوض من صلاحية رِئيس البلدية لصالح أمينها العام، الأمر الذي اعتبره قادة الفيس مساس بالعملية الديمقراطية التي تبناها النظام سابقا[1]، وضربة موجعة لها خاصة بعد فوزها الساحق بالانتخابات المحلية، حيث دعت إلى إضراب تم الاتفاق على تاريخ 23 ماي 1991 لانطلاقه، وحدد بثلاثة أيام لم توحي في بدايتها بنجاحه، لكن سرعان ما أصيبت الكثير من القطاعات الاقتصادية الحيوية بالشلل بعد انضمام العمال إلى هذا الإضراب، لتنطلق بعدها مسيرات حاشدة منددة بممارسات السلطة، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس بن جديد عقب زيارة بلحاج لوزارة الدفاع الوطني بالزي العسكري[2] على خلفية العدوان الأمريكي على العراق عقب اجتياحه للكويت، داعيا إلى مقاطعة الدول المؤيدة لهذا العدوان، ومطالبا بفتح مكاتب التجنيد للشباب من اجل الجهاد هناك، وهو ما وصفه بن جديد بكونه تعدي على السيادة الوطنية، غير ان بلحاج ومدني تراجعا فيما بعد عن هذه المطالب بعد زيارتهما للسعودية ثم العراق[3].

لقد عرفت هذه الفترة سيطرة الشباب الغاضب على مختلف شوارع العاصمة والمدن الكبرى في غياب شبه كلي لقوات الأمن، وبات من الضرورة فتح قنوات الحوار مع قادة الجبهة من اجل عودة الاستقرار، تم على إثرها استقبال كل من علي بلحاج وعباس مدني من طرف رئيس الحكومة مولود حمروش آنذاك في 29 ماي 1991 لمناقشة قانون الانتخابات وإجراء

[1] - Benchikh Madjid. **Les obstacles au processus de démocratisation en Algérie**. In : revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65,1992. L'Algérie incertaine, p112

[2]- برنامج زيارة خاصة: تقديم سامي كليب، ضيف الحلقة اللواء خالد نزار وزير الدفاع الجزائري الأسبق، الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة ج2، تاريخ الحلقة 2004/05/28 على الموقع:
http://www.aljazeera.net/amp/programs/privatevisit/2005/10/ج2-خالد-نزار-الجيش-الجزائري-ومؤسسات-الدولة

[3]- سيفرين لابا، مرجع سابق، ص 112

انتخابات رئاسية مبكرة، والسماح للفيس باستغلال أربع ميادين للتجمهر في العاصمة الجزائرية[1]، في مظهر يوحي بانسحاب الجيش فعلا من الساحة السياسية، لكن هل فعلا وقع ذلك؟

ربما حقيقة الأحداث لم تكن فعلا بالشكل الذي كانت تبدو عليه، فانسحاب الجيش من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وفق ما تمليه ولادة المرحلة الديمقراطية، و تعاطيها مع تصرفات قادة الفيس ومناضليه بذلك الشكل من الهدوء سوى خطوة تمهيدية غرضها تلطيف الأجواء مع الحزب الإسلامي الفتي وامتصاص الغضب الجماهيري، لكن سرعان ما انقلبت الأوضاع في شوارع العاصمة بعد اندلاع مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن أفضت إلى سقوط العشرات من الجرحى والقتلى، الذي بلغ عددهم وفق الرواية الرسمية 48 قتيل و 400 جريح غير أن الجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان صرحت بسقوط 500 حالة وفاة تسارعت على إثرها مجموعة من التغييرات السياسية في مراكز القرار أهمها إقالة رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش في 4 جوان 1991 وتعيين سيد أحمد غزالي مكانه، كما تم في نفس التاريخ إعلان حالة الطوارئ في البلد لمدة 4 أشهر[2] وفق ما جاء به المرسوم الرئاسي رقم 16/91.[3]

[1]- سيفرين لابا، مرجع سابق، ص114

[2]- نفس المرجع ص ص 114،115

[3]- آدم قبي، **آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 30، سبتمبر 2017، ص 516

تعتبر هذه الأحداث النقطة الفاصلة بين الانفتاح السياسي الذي أقره الدستور وبين انطلاق الأعمال المسلحة داخل البلد، والت فتحت للجيش أبواب العودة السياسية على مصراعيها و الانفراد بتيسير تلك المرحلة.

4-*الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991:*

بعد مضي سنة ونصف من الانتخابات المحلية وجد الشعب الجزائري نفسه مرة أخرى أمام صناديق الاقتراع، كان النظام مرتاحا بعض الشيء حول ما يتوقعه من نتائج فالوجه العنيف للجبهة بات ظاهرا للعيان حسب ما يراه النظام، والأحداث الدامية في جوان قد تثني الجماهير الجزائرية من الوقوف خلف عباسي مدني وعلي بلحاج خاصة بعد اعتقالهما خلال هذه الفترة، وكان من المتوقع عودة جبهة التحرير إلى الواجهة مع وصول غزالي بحزمة من الوعود والإصلاحات الاقتصادية. لقد تميزت هذه الانتخابات عن سابقتها بزيادة نسبة المشاركة الانتخابية من جهة، وزيادة عدد الأحزاب المشاركة في العملية من جهة ثانية، وهو ما يفسر النضوج والوعي السياسي الذي وصله المجتمع الجزائري في ظل التجربة الفتية للديمقراطية في البلد، ويوضح الجدول رقم 2 نسبة المشاركة ونتائج الانتخابات التشريعية آنذاك في دورها الأول كما أعلنتها وزارة الداخلية

جدول رقم2: نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدور الأول[1]

الحزب	نسبة المسجلين	نسبة المصوتين	نسبة الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	%24.59	%41.67	%47.265	3262222	188
جبهة القوى الاشتراكية	%12.165	%12.619	%23.384	1612947	25
جبها التحرير الوطني	%5.852	%6.522	%7.403	510661	16

توضح النتائج كما هو مبين في الجدول تفوق الفيس مرة أخرى ب 188 مقعد من أصل 340، وهو ما يؤهله لدخول غمار الدور الثاني للانتخابات التشريعية بكل راحة وطمأنينة، كما حققت أيضا جبهة القوى الاشتراكية نجاحا مهما خاصة وانها أنها تشارك للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية بعد ان تخلفت عن المشاركة في الانتخابات المحلية وبذلك فقد كانت هذه أول فرصة انتخابية بالنسبة لها، استطاعت من خلالها أن تفتك 25 مقعد، متفوقة على الحزب العتيد لذي لم يحصل سوى على16 مقعد، مزيحة بذلك حزب التجمع من أجل الثقافة

[1]- من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة من مراجع البحث.

والديموقراطية حتى في الولايات التي كان يعول عليها وإصابة زعيمه سعيد سعدي بانتكاسة وفشل الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها الإسلامية.

لقد أصبح الانتقال إلى الدور الثاني محدد المعالم سلفا، فحزب الأغلبية البرلمانية هو من سوف توكل له مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، ولن تحتاج الجبهة الإسلامية للإنقاذ سوى الفوز ب 27 مقعد لتسيطر بذلك على المؤسسة التشريعية، فيما بات الأمر صعبا على منافسيها من باقي الأحزاب السياسية.

5-*توقيف المسار الانتخابي 11 جانفي 1992*[1]:

فاجأت نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول القيادات في البلد خاصة داخل المؤسسة العسكرية التي كانت تأمل بفوز جبهة التحرير الوطني في ضوء التعديلات الحكومية التي سبقت الانتخابات وتعيين سيد أحمد غزالي خلفا لحمروش في رئاسة الحكومة، إلى جانب اعتقال عدد كبير من قادة ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقب أعمال العنف التي شهدتها عاصمة البلاد قبل أشهر.

لقد أعادت هذه الاحداث المؤسسة العسكرية إلى الواجهة مرة أخرى، ومن الباب الواسع لمواجهة انتشار المد الإسلامي داخل مؤسسات صنع القرار في البلد، وجاء في تصريح أدلى به اللواء خالد نزار الذي كان حينها وزيرا للدفاع لقناة الجزيرة في حصة زيارة خاصة بتاريخ 28 ماي 2004 على قناة الجزيرة بأنه كان على الجيش أن يتدخل لإلغاء المسار الانتخابي

[1]- فاتن يونس محمد، **النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997**، مجلة العلوم السياسية العدد(01/14)، المجلد السابع، 2013، ص 3

بعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي رأى فيه الجيش بأنه يشكل تهديدا للبلد عبر تبني سياسة العنف من طرف قادته ، وبات وجود هذا الحزب في حد ذاته خطأ مثله مثل الإعلان عن الإصلاحات الدستورية الرامية إلى الانفتاح السياسي[1] ، ويضيف بأنه أبلغ رئيس الحكومة حمروش آنذاك بأنه ما كان للدستور أن يسمح بوجود هذا الحزب أصلا[2]. وجاء تبرير الانقلاب عبر بيان الجيش كالتالي:

1- تريد الجبهة الإسلامية للإنقاذ الاستيلاء على السلطة.

2- إذا وصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة فإنها لن تحترم الدستور ولا القوانين وستدمر البلد سياسيا واقتصاديا.

3- ضرورة ضمان الأمن واستعادة سلطة الدولة.

4- ضرورة تنظيم الإقلاع الاقتصادي ومكافحة البطالة[3].

لقد تزامن هذا الحدث أيضا مع استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بعد حله للبرلمان الجزائري في 04 جانفي 1992، وفي 16 من نفس الشهر تم استقدام محمد بوضياف من منفاه وتعيينه رئيسا للبلاد[4] وإعلان حالة الطوارئ في البلد بموجب المرسوم 92/44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 إلى غاية استتباب الأمن وعودة الهدوء داخل الوطن[5].

---

[1]- برنامج زيارة خاصة: تقديم سامي كليب، ضيف الحلقة اللواء خالد نزار وزير الدفاع الجزائري الأسبق، الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة ج2، تاريخ الحلقة 2004/05/28 على الموقع:
http://www.aljazeera.net/amp/programs/privatevisit/2005/10/ج2-خالد-نزار-الجيش-الجزائري-ومؤسسات-الدولة

[2]- نفس المرجع.

[3]- عبد الحميد براهمي، مرجع سابق، ص223

[4]- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسي**، الجزائر، دار المعرفة، 1994، ص ص 140، 242

[5]- قبي آدم، **آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 سبتمبر 2017، مرجع سابق، ص 516.

المطلب الثالث: بداية العمل المسلح (العنف والعنف المضاد)

تميزت مرحلة ما بعد وقف المسار الانتخابي باندلاع موجة عنف غير مسبوقة سواء من طرف النظام السياسي أو من طرف الجماهير الغاضبة من عملية الغاء النتائج الانتخابية، لتنطلق بعدها مجموعة من العمليات المسلحة استهدفت مراكز الأمن ومؤسسات تابعة للجيش اتسعت فيما بعد حيث أصبحت تستهدف المدنيين، هذا باستثناء العمليات التي سبقت هذه المرحلة مثل الأعمال التخريبية والمسلحة التي قادتها جماعة بويعلي كما أسلفنا.

أولا: أهم الأحداث التي واكبت إعلان وقف المسار الانتخابي:

1-حادثة قمار 29 نوفمبر 1991:

هجوم مسلح استهدف ثكنة عسكرية بقمار التابعة لولاية وادي سوف تحت قيادة الطيب الأفغاني[1]، تعتبر حادثة قمار ثاني عملية إرهابية من نفس الوزن بعد عملية الصومعة التي قامت بها حركة بويعلي، حيث راح ضحيتها ثمانية جنود وحارسين اثنين إضافة إلى سرقة بعض الأسلحة، ورغم أنها سابقة لعملية إلغاء المسار الانتخابي غير أنها ارتبطت بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد أن وجهت لها أصابع الاتهام من طرف الجيش على لسان وزير الدفاع والتي نفاها رئيس المكتب التنفيذي المؤقت للفيس عبد القادر حشاني مؤكدا أن لا علاقة للجبهة بهذه الحادثة[2].

[1]- سيفرين لابا، مرجع سابق، ص 228

[2]- يحي أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1987- 1993**، ط1، بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993، ص 59

3- حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ: بأمر قضائي في تاريخ 19 مارس 1992 تم حل الفيس من طرف المجلس الأعلى للدولة بعد غلق كل منافذ الحوار مع قياداته[1]، رغم أن قرار إلغاء المسار الانتخابي لقي استحسانا من بعض التيارات الفرنكوفونية داخل النظام ممن وقفوا وراء عزل الرئيس بن جديد وبعض الأحزاب السياسية غير أن الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية استطاع أن يجمع مليوني متظاهر في 02 جانفي 1992 للمطالبة باستكمال العملية الديمقراطية[2]، وهو نفس المطلب بالنسبة للأمين العام لجبهة التحرير الوطني آنذاك عبد الحميد مهري الذي استنكر التدخل العسكري في الشؤون السياسية للبلد، وعلى إثر هذه الأحداث المتسارعة قام كل منهما بالإضافة إلى عبد القدر حشاني ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالاجتماع مع المجلس الأعلى للدولة لينتهي الأمر بصدام بينهم وبين أعضاء المجلس الذين رفضوا الاعتراف بشرعيته وشرعية قوانينه[3]، وكان الجيش قد اتصل سابقا بحسين آيت أحمد من أجل استلام رئاسة هذا المجلس قبل المجيء ببوضياف من منفاه بالمملكة المغربية، وهذا من أجل مواجهة المد الإسلامي ومحاولة الحد من نفوذ الجبهة، لكنه رفض هذا المقترح ووقف في صف المعارضة.[4]

[1]- يحي أبو زكريا ، مرجع سابق، ص 59
[2]- سيفرين لابا، مرجع سابق، 178.
[3]- يحي أبو زكريا، المرجع سابق، ص 59
[4]- كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة**، ط1، بيروت، دار النهار للنشر، 1998، ص 46

3-عملية اغتيال الرئيس محمد بوضياف: بعد تولي بوضياف رئاسة الجمهوري في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة والإعلان عن رؤيته الشاملة للخروج من الأزمة وفق مبدأين أساسيين هما:

- الإسلام دين الجميع ولا يمكن لأية جماعة أن تحتكره لنفسها.
- أن جبهة التحرير الوطني ماتت عام 1962[1].

بعد ثلاثة اشهر من وصول بوضياف إلى السلطة غير من برنامجه الذي اعلنه سابقا أمام المجلس الأعلى للدولة، وتبنى خطة جديدة من تلقاء نفسه في المجال الاقتصادي في عودة منه إلى سياسات الإصلاحات ومكافحة بؤر الفساد، إضافة إلى محاولة استبعاد المؤسسة العسكرية من العملية السياسية قبل أن يتم اغتياله في 29 جوان 1992، بينما كان في زيارة لمدينة عنابة [2]مجتمعا بالشباب، حيث القى آخر خطاب له حث على الاخلاق والعلم من أجل اللحاق بركب الأمم المتقدمة، قبل أن تخترق جسده رصاصة أحد حراسه المدعو بومعراف وبات الوضع الأمني للبلد على المحك خاصة بعد أن صرح وزير الخارجية آنذاك العربي بلخير للجريدة الكويتية "**صوت الكويت**" بأن هناك تمرد وانقسام داخل صفوف الجيش[3].

ولدراسة علاقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجماعات المسلحة من جهة، ومن جهة أخرى دراسة مسار النشاط الارهابي في الجزائري لابد من استعراض أهم الجماعات المسلحة في الجزائر من حيث النشاط وعدد المنخرطين فيها.

---

[1]- منعم العمار، مرجع سابق، ص 81

[2]- غازي حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص، ترجمة**: خليل أحمد خليل، ط1، بيروت، دار الطباعة والنشر، 1997، ص175

[3]- يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، 1993، ص 66.

ثانيا: أهم الحركات المسلحة في الجزائر 1992-1998:

1-*الحركة الإسلامية المسلحة "MIA"*: تأسست هذه الحركة سنة 1979 على يد مصطفى بويعلي، لكنها لم تبدأ نشاطها المسلح إلا سنة 1982 حيث قامت بالعديد من الهجمات على المؤسسات العسكرية استطاعت من خلالها الاستيلاء على بعض الأسلحة وتعتبر عملية الصومعة 1985 بالمدية جنوب عاصمة البلد أهم نشاط لهذه الحركة المسلحة تضم حوالي 2000 مناضل[1]، عرفت نشاطا في العاصمة الجزائرية وما جاورها، تم القضاء على زعيمها إثر كمين لقوات الأمن في 3 جانفي 1987، كما تم القبض على 202 من أتباعه وإحالتهم علة القضاء، تم الإفراج على معظمهم في مارس 1989، بما في ذلك من مستهم عقوبة الإعدام وهم منصوري الملياني، عبد القادر الشبوطي، ومحمد لعمامرة، حيث صرح هؤلاء للمحكمة بأنهم ينتمون إلى تيار إسلامي تم الاعتراف به من قبل النظام[2] في إشارة للجبها الإسلامية للإنقاذ التي كانت قد تأسست حينها. لم ينتهي نشاط هذه الحركة فقد تجدد بتجدد الصراع بين الإسلاميين والنظام بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث تم أعادة بعثها سنة 1992 عقب اجتماعها التأسيسي في فيفري بضواحي الأخضرية بولاية البويرة في منطقة الزبربر، حيث تم تعيين عبد القادر الشبوطي أميرا لها[3].

[1] - Meredeth Turshen, **Militarism and Islamist in Algeria**, Journal of Assian and African studies special issue an African and Globalization: Critical prespectives ,2004,p 05

[2]- كمل الطويل، **مرجع سابق**، ص 57، 58

[3]- منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، ط1، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية عدد 194، 2014، ص 28

2-*الجماعة الإسلامية المسلحة "GIA"* : تعتبر من أخطر الجماعات الإرهابية في الجزائر نظرا لسياساتها المتطرفة وعمليات الإبادة الجماعية والوحشية التي انتهجنها ضد المدنيين، شعارها (لا حوار، لا هدنة، لا صلح) ضمت كل المتطرفين من الجماعات المسلحة السابقة، تأسست سنة 1992 بقيادة عبد الحق لعيادة أحد المنشقين عن الحركة المسلحة وهو حال بعض مناضليها، إضافة عن أعضاء من تيار الهجرة والتكفير، إضافة إلى الجزائريين الأفغان، تناوب على قيادتها أربع أمراء ما بين 1996-2002[1]، استطاعت هذه الجماعة امتلاك ما يفوق 862 مسدس رشاش و أطنان من المتفجرات[2].

3-*الجماعة السلفية للدعوة والقتال*: هي عبارة عن تيار منشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة الرافض لسياسات التقتيل الجماعي الذي شنته هذه الأخيرة ضد المواطنين الأبرياء من جهة ومن جهة ثانية نقل الجهاد حسبهم من الجزائر على الخارج إضافة إلى القيام باستهداف الأجانب الغربيين في البلد والقيام بعمليات خارج البلد[3]، ترى بأن الجماعة المسلحة عبارة عن عصابة من الخوارج والتكفيريين الواجب قتلهم شرعا، تداول على قيادتها عدد من الأمراء من بينهم حسن حطاب الذي انسحب منها سنة 2003 قبل أن يسلم نفسه للأمن سنة 2007 مستفيدا من تدابير السلم والمصالحة الوطنية[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 28،29

[2]- وريدة قيلية، **الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية 1992-2000**، أطروحة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، 2010، 2011، ص189.

[3]- إبراهيم محمد آدم، **الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة**، على الرابط:
http://dspase.iua.edu.sd/bitstream/123456789/760/1/004.PDF& تاريخ الاطلاع:03/11/ 2018

[4]- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 35، 36.

4-*الجزائريون الأفغان*: اشتق هذا الاسم عموما من العرب الأفغان، وهم مجموعة الشباب التي غادرت من بلدان عربية للجهاد في أفغانستان والشيشان ضد الجيش السوفييتي من نهاية سبعينات القرن الماضي، بعد نهاية الصراع وانسحاب القوات السوفييتية سنة 1989 عاد هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم محملين بنزعة جهادية وفكر أصولي، أحصت الجزائر عدد مقاتليها هناك حسب مصادر شبه رسمية حوالي 1200 عنصر، تزامنت عودتهم مع حالة الفوضى التي عمت البلد بداية من إضراب الجبهة ماي وجوان 1991، إلى غاية إلغاء المسار الانتخابي حيث شاركوا في المظاهرات والاعتصامات التي قادتها الجبهة في شوارع العاصمة بزيهم الأفغاني وقبعاتهم الصوفية، رغم أن أغلبهم لا يؤمن بالأحزاب السياسية ولا الانتخابات أو العملية الديمقراطية على حد سواء[1]، وتشير بعض المصادر إلى أن عودتهم إلى الجزائر كانت تحت إشراف المخابرات الإيرانية عن طريق تسليمهم جوازات سفر مغربية وتونسية[2]، تم فيما بعد انقسامهم بين الجماعات المسلحة سابقة الذكر كونهم تلقوا تدريبات حول استعمال السلاح وحروب الكر والفر في أفغانستان كما تشبعوا بالفكر الجهادي في بيشاور في باكستان على يد عبد الله عزام.

5-*الجيش الإسلامي للإنقاذ"AIS"* : تأسس هذا الجناح المسلح سنة 1993 في الغرب الجزائري بمساعدة كل من عبد القادر شبوطي ومحمد شنوف، غير أنه لم يباشر عمله المسلح إلا سنة 1994 بقيادة أحمد بن عائشة باعتباره منتخب سابق للجبهة الإسلامية للإنقاذ فاز في

[1]- كميل الطويل، مرجع سابق، ص 52.
[2]- وريدة قبلية، مرجع سابق، ص 191.

الانتخابات البرلمانية عن ولاية الشلف قبل التحاقه بالعمل المسلح عقب الغاء المسار الانتخابي، ومدني مزراق الذي كان عضوا في حركة النهضة قبل أن ينضم إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقب اجتماع باتنة سنة 1990 [1]، اتخذ من ولاية جيجل مركزا لاندلاع نشاطاته التي امتدت جنوب العاصمة نحو المدية والبليدة، قبل أن يعلن وقف العمل المسلح سنة 1997 ليستفيد أعضاء هذا التنظيم من تدابير قانون الرحمة[2]، بعد مسار تفاوضي بينه وبين الجيش خلال الفترة الممتدة ما بين 1993 إلى غاية 1995، استطاع خلالها أن يمثل الجبهة في مفاوضاته مع النظام ليتم الاتفاق في النهاية[3].

إن غياب القادة المؤسسين للفيس على الساحة السياسية نظرا لتواجدهم في السجون حال دون تشكيل جناح عسكري منظم خاص بالحزب، إضافة إلى اتجاه قادته إلى الحلول السياسية رافضة كل أشكال العنف ضد النظام أو ضد عموم الشعب وأمل قادته كان لايزال قائما بإشراكهم في سياسة الحوار للخروج من الأزمة الأمنية، غير أن هذا الأمر لا ينفي انخراط بعض مناضليه داخل الحركات المسلحة سابقة الذكر كرد فعل إزاء العنف الممارس ضدهم وحماس الانتقام لرجال الحزب ومناضليه داخل المعتقلات.

[1]- Omar Achor, **Islamist De-Radicalization in Algeria : Successes and Failures** *, The Middle East Institute Policy Brief, n° 21,November2008, P 3

[2]- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 26

[3] -Omar Achor, op.cit, p4

المبحث الثاني: تداعيات ظاهرة الإرهاب على الدول المغاربية.

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية لظاهرة الإرهاب في الجزائر

لا يمكن عزل ظاهرة الإرهاب في الجزائر باعتبارها قضية أمنية عسكرية فقط، فالنتائج الكارثية التي خلفتها هذه الظاهرة ليست بفقدان الآلاف من الأرواح فقط، بل كادت أن تتسبب في انهيار دولة فتية لم تلبث بعد ان تعيد توازنها ما بعد الاستقلال، وهنا يمكن الحديث عن نتائج الظاهرة الإرهابية في الجزائر على مختلف المجالات:

أولا: الانعكاسات الاجتماعية: عرفت المرحلة الممتدة ما بين 1992 إلى غاية 2002 بقعة سوداء في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث عاش الشعب خلالها أوضاعا أشبه بالأوضاع التي تعانيها المجتمعات خلال فترات الحروب، وللحديث عن هذه الخسائر التي تكبدها البلد خلال هذه الفترة وجب تصنيفها إلى:

1- **الخسائر البشرية:** وتشمل عدد الضحايا من القتلى، المعطوبين، المفقودين وحتى العائلات التي فرت من منازلها، وهذا وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: عدد العمليات الإرهابية والخسائر البشرية في الجزائر[1]

عدد العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد المفقودين	عدد النازحين
642	200 -150 ألف	5210	-6000 10.000	1.2 مليون نازح

[1]- من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع البحث.

ليس هناك اتفاق حول أرقام الخسائر التي تكبدتها الدولة والمجتمع الجزائري، خاصة إذا تعلق الأمر بالخسائر البشرية، حيث يتداخل ملف الضحايا مع ملف المفقودين، كما أن هناك من يفصل بين الضحايا المدنيين وبين الضحايا من داخل المؤسسات الأمنية مثل الضحايا من الشرطة والجيش والدرك الوطني، هذا إلى جانب الاستمرار التي ميزت العمليات الإرهابية لفترة طويلة من الزمن تجاوزت العشرين سنة.

تضاف إلى هذه الحصيلة مجموع الأمراض التي عانى منها الشعب الجزائري نتيجة الرعب والضغوطات الممارسة عليه من طرف الإرهاب من جهة والنظام من جهة ثانية كأمراض السكري، القلب، ضغط الدم إضافة إلى جملة من الأمراض النفسية والعقلية التي طالت بعض الناجين من المجازر المروعة، خاصة تلك التي فقدوا فيها عائلاتهم وأقربائهم.

2-الخسائر الاجتماعية والثقافية:

تتداخل الخسائر الاجتماعية مع الخسائر الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بينهما، حيث يصعب أحيانا تصنيف بعضها في كونها اقتصادية أم اجتماعية، وتعتبر البطالة على رأس هذه الانعكاسات والتيتم تصنيفها ضمن الخسائر الاجتماعية لما لها هي الأخرى انعكاسات على الوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للعائلات، حيث بلغت نسبة البطالة سنة إلى30% [1] مما نتج عنه انتشار ظاهرة الفقر والحرمان داخل المجتمع الجزائري، تضاف إلى مخلفات عملية الاغتيالات والمجازر وما خلفته من يتامى وأرامل وثكلى، فالعائلات الجزائرية التي فقدت

[1]- حميدي بوجلطية بوعلي، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر** ومصر- مذكرة ماجيستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر 02، 2010/2009، ص 18

بعضا من أفرادها في تلك المجازر لا يمكن بحال من الأحوال أن تتناسى الحادثة في وقت وجيز، خاصة ممن شهدوا على تلك الوقائع سواء في الحواجز المزيفة أو تلك الهجمات التي كان الإرهاب يشنها بين الفينة والأخرى على القرى، دون إهمال تلك العائلات التي لازالت إلى اليوم تجهل مصير أفرادها المفقودين، أيضا فأن العائلات التي نزحت إلى مناطق أخرى خاصة إلى المدن أصبحت تواجه أزمة السكن والاندماج معا.

أيضا فإن شدة العنف التي عرفها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة سادت حالة من الذعر والرعب بين أفراد المجتمع[1] والشك سواء من الحركات المسلحة أو من النظام، كما أن سلوك العديد من العائلات الجزائرية تغيرت خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، إذ عرفت هذه الفترة تراجع حق الكثير من النساء في التعليم أو العمل نظرا لحوادث الاغتصاب والاختطاف من طرف الجماعات المسلحة لاستغلالهن في السهر على راحة المسلحين في الجبال[2] وهو ما نتج عنه ولادة الكثير من الأطفال غير الشرعيين ومجهولي الهوية، تم اكتشافهم عن طريق المداهمات التي قادها الجيش وعمليات تمشيط الغابات والأماكن التي كان الارهابيون يتحصنون بها.

حاولت الجماعات المسلحة تصفية النخبة في المجتمع من المثقفين والإعلاميين، حيث قامت باغتيال حوالي 120 صحفي وصحفية منهم 42% فرنكفوني، و 36% معرب

[1]- بوحنية قوي، عبد المجيد رمضان، **التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي** – مع دراسة حالة الجزائر-ص 27 على الموقع: http://asjp.cerist.dz/ en/article/34360

[2] - Moredeth Turshen, **Militarism and Islamism in Algeria,** Journal of Asian and African Studies Special issue on Africa and Globalization: Critical perspectives p:5

بينما 18% مزدوجي اللغة، إضافة إلى 03% لغة الصم والبكم إضافة ومجموعة كبيرة من الفنانين[1].

لقد تعدت نتائج الظاهرة الإرهابية مت تطرقنا له سابقا من خسائر حيث عملت على تشويه الهوية والثقافة الجزائرية ليس أيديولوجيا فقط بل حتى النمط المعيشي للمواطن الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد التي حاولت هاته الجماعات محاولة طمسها بتقمص هوية جديدة دخيلة عن المجتمع الجزائري، حيث ظهرت القمصان والألبسة الأفغانية كهيئة جديدة ورمز للرجل المتدين في مقابل الرجل العلماني، أما بالنسبة للنساء فقط ظهر ما يعرف بالجلباب وتغطية كافة الوجه.

عاش الشعب الجزائري أكثر من 10 سنوات بين مطرقة الإرهاب الممارس من طرف الجماعات المسلحة وسندان العنف الممارس من طرف النظام، وبذلك انتشرت حالة من الخوف والهلع لم يسبق أن عاشها الشعب منذ اعلان الاستقلال من مصير مجهول، عندما أصبحت عمليات القتل لا تفرق بين كبير أو صغير، رجل أو امرأة، تبادل خلالها الجيش والجماعات المسلحة مسؤولية ما يحدث للشعب، وانتشر التساؤل حول من يقتل من؟ وهل تصبح عمليات القتل والتنكيل طقس من طقوس العبادة لله عز وجل؟[2] وهنا يمكن القول أن أكبر خسارة للمجتمع الجزائري هو خسارة جزء من افراده كان بالإمكان أن يكونوا مواطنين صالحين فيه حيث يستحيل محاربتهم دون سقوط خسائر من الطرفين.

[1]- جازية سليماني، **إحياء ذكرى الصحافيين ضحايا "العشرية السوداء"**، 2 فيفري 2015 ، صفحة العربي الجديد على الموقع: http://www.alaraby.co.uk/amp//medianews/2015/2/2

[2]- محمد بن علي، **نحن والإرهاب – مقاربات أولية لظاهرة الإرهاب الديني**- ط1، لبنان، مؤسسة الانتشار العربي، 2010، ص 35

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية: شكلت الأوضاع الاقتصادية في البلد سببا هاما في دوله نفق العشرية السوداء كما كانت أيضا نتيجة بهذه الظاهرة الدخيلة التي كادت تعصف بوجود الدولة بذاتها، ووفقا لبعض الخبراء والدارسين فإن كل محاولات الإصلاح الاقتصادي لم تنجح في ظل العنف المتفشي في البلد آنذاك، إضافة إلى استمرار الصراعات داخل أجنحة النظام بخصوص إدارة تلك المرحلة، حيث بلغت نسبة الخسائر بحوالي 22.4 مليار دولار سنويا إلى جانب ارتفاع نسبة خدمة الديون إلى 10 مليار دولار سنويا تضاف إلى جملة الديون، كما سجلت سنوات العشرية السوداء عجز في الميزانية بلغ 2.83 مليار دولار سنة 1999 أي ما يشكل نسبة5.04%[1]، ونظرا لتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب التخوف من الهجمات الإرهابية المتكررة على المنشآت الاستثمارية في البلد واستهداف العمال سواء المحليين منهم أو الأجانب، إضافة إلى عمليات النهب والتخريب اليت طالت العديد من المؤسسات الاستثمارية، حيث تراجع حجم الاستثمار الأجنبي في البلد إلى حوالي 0.76 من الناتج المحلي[2] تركزت معظمها في الاستثمار في مجال الصناعات البترولية.

تضاف إلى ذلك عمليات تدمير للبنى التحتية في البلد والمؤسسات الخدماتية مثل مراكز البريد والاتصالات، المؤسسات التعليمية، وسائل النقل بما فيها السكك الحديدية، الأسواق الشعبية دون إهمال عمليات النهب والسرقة على مستوى الطرقات عبر الحواجز المزيفة والتي كانت تستهدف المسافرين بسرقة أموالهم تحت طائلة التهديد والقتل في معظم الأحيان، وهي

[1]- حميدي بوجلطية بوعلي، **مرجع سابق**، ص: 115، 116.
[2]-توند ساندلر، جافيد يوناس، سوبهايو بانديايوباديايي، **تكلفة الإرهاب**، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن البنك الدولي، ص 27
على الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/06/PDF/bandyopa.pdf

نفس العملية التي كان بقوم بها الإرهابيون أثناء الهجمات التي كانت تطال القرى والمداشر حيث يتم تخريب ونهب وسرقة كل ما وجدوه بعد عمليات التصفية للأهالي.

ثالثا: الانعكاسات السياسية: عندما نتكلم عن الأوضاع السياسية في الجزائر خلال العشرية السوداء فإننا أمام حالة انسداد سياسي والعودة للمربع الصفر داخليا، باعتبار عملية الانفتاح الديمقراطي لم تكن لتتحقق الأهداف المرجوة، خاصة بعد أن أفرزت صناديق الاقتراع صعود التيار الإسلامي الذي لم يكن ليستمر طويلا حتى لو استلم مقاليد السلطة، نظرا لعدة اعتبارات داخلية منها وخارجية، باعتبار الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن تحمل مشروعا متكاملا بالشكل الذي تفرضه معطيات تلك المرحلة، خاصة تلك الأوضاع الاقتصادية التي كان يمر بها البلد، كما أنها لم تكن لتصمد أمام التحديات الخارجية، والرفض الدولي خاصة الغربي لقوى الإسلام السياسي.

ميزت مرحلة مابعد الانقلاب على الشرعية عودة الجيش للواجهة السياسية وسيطرته على مختلف مؤسسات صنع القرار، ولم تكن السلطة التنفيذية أو التشريعية إلا أدوات في يد السلطة الفعلية الممثلة في مجموعة الجنرالات الذين قادوا عملية الانقلاب. جاء في مذكرات بلعيد عبد السلام أن الجنرال تواتي هو من كان يعين رؤساء الحكومة وهو من كان يقوم بإقالتهم، عندما اتهمه بالتدخل في البرنامج الاقتصادي الذي قدمه للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة والذي عبر عنه ب "اقتصاد الحرب"[1].

[1]- مذكرات بلعيد عبد السلام، ترجمة مؤسسة الشروق، أوت 2007، ص 93 على الموقع: 2011/11/10
https://www.algeriachannel.net

تراجعت العملية الديمقراطية في الجزائر، بتراجع نشاط العديد من السياسيين وقادة الأحزاب، خاصة مع غلق الحوار بين السلطة والأحزاب السياسية آنذاك التي كانت تحاول إيجاد مخرج آمن للأزمة عن طريق فتح قنوات الحوار مع مختلف الاطياف السياسية.

بعد وصول الرئيس اليمين زروال للسلطة خلفا لعلي كافي حاول النظام الاستمرار في المسار الديمقراطي، بداية بالتعديل الدستوري سنة 1996، جاء في مادته 42 التأكيد على احترام العملية الديمقراطية والسماح بتأسيس أحزاب سياسية وفق الشروط التي يحددها الدستور بالابتعاد عن استغلال المقومات الوطنية وثوابت الهوية والتاريخ من أجل الدعاية والترويج لسياسة الحزب، كما يحظر استعمال العنف أو الاكراه من أجل الوصول إلى السلطة، وتجريم أي علاقة تبعية للأحزاب السياسية مع أطراف أجنبية[1]. بعد أشهر من التعديل الدستوري تم اعتماد حزب التجمع الوطني الديمقراطي بتاريخ 21 فيفري 1997 والذي أصبح فيما بعد يتقاسم السلطة مع حزب جبهة التحرير الوطني الذي عاد للواجهة السياسية بعد وصول بوتفليقة للنظام.

على الصعيد الخارجي، تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية كثيرا بالعمليات الإرهابية التي كانت تحدث على أراضيها، خاصة تلك التي تستهدف المدنيين الأجانب، تعرضت على إثرها الجزائر لشبه عزلة سياسية، قبل أن يتم اشهار أصابع الاتهام نحو النظام السياسي الجزائري واتهامه بارتكاب مجموعة المجازر ضد المدنيين بعد 1997، والتي أعقبت المفاوضات بين النظام

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية رقم 76، ديسمبر 1996.

المخابرات الجزائرية بقيادة إسماعيل العماري، والجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة مدني مزراق أفضت إلى ابرام اتفاق استسلام هذا التنظيم المسلح[1].

المطلب الثاني: نشأة الإرهاب في كل من تونس، المغرب وليبيا.

قبل الحديث عن ظاهرة الإرهاب في كل من تونس، المغرب وليبيا سنحاول بداية التطرق للحركات الإسلامية في هذه البلدان، وعلاقتها بالظاهرة الإرهابية على غرار ما حدث في الجزائر من جهة ومن جهة ثانية علاقتها بالأنظمة السياسية لهذه البلدان، خاصة تلك التي كانت بها فرصة المشاركة في العملية السياسية.

أولا: الحركات الإسلامية في تونس:

أ-ظروف نشأة الحركات الإسلامية في تونس: لا تختلف ظروف نشأة الحركات الإسلامية في تونس عن تلك التي كانت في الجزائر، بل إن سياسات بورقيبة كانت أقرب للعلمانية منها في الجزائر، فالرجل ومنذ تسلمه قيادة مفاوضات الاستقلال مع الاستعمار الفرنسي ابدى قربه واعجابه الشديد وانبهاره بالحضارة الغربية خاصة الفرنسية، حيث عمل على المحافظة على المصالح الفرنسية في البلد وحمايتها من أي أخطار بما في ذلك حمايتها من التونسيين أنفسهم ولذلك فقد عمد طيلة فترة حكمه على محاولة طمس الهوية العربية الإسلامية في تونس ، كما قدم جملة التنازلات الاقتصادية لصالح فرنسا[2].

[1]- رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، أوراق كارنيغي، عدد 07، مركز كارنيغي للسلام الدولي مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يناير 2008، ص 6، 7

[2]- يحي أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي**، مؤسسة ناشري، 2003، ص 32

عرف الرئيس التونسي بورقيبة منذ توليه الحكم بالانبهار بالحضارة الغربية وتطبيقه لليبرالية الاقتصادي، لكن هذا الأمر لم يثنه عن التفرد بالحكم ومنع أي نشاط سياسي داخل البلد، حيث شكل نظامه أكثر النظم العربية الديكتاتورية خاصة مع التعديلات الدستورية التي جعلت من دستور البلد مناسب لمقاس الرئيس الذي نصب على هرم السلطة مدى الحياة[1]، وهذا ما دفعه إلى الزج بكل خصومه أو ممن يشتبه بخيانتهم داخل السجون سواء من أعضاء الحزب الدستوري الحاكم أو من داخل المؤسسات الأمنية.

شهدت تونس موجة من الاحتجاجات بداية الثمانينات تزامنت مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد دفعت الشعب بالنزول إلى الشارع ووضعت النظام الحاكم وجها لوجه مع الشعب، حيث اتجه البلد نحو الانفتاح السياسي الذي سمح بتكوين أحزاب وجمعيات ذات طابع سايسي في البلد، وتنظيم انتخابات تشريعية سنة 1981 تم تزوير نتائجها لصالح الحزب الدستوري الحاكم[2].

ب-الحركات الإسلامية في تونس وعلاقتها مع النظام السياسي:

1-حركة الاتجاه الإسلامي: ظهرت هذه الحركة سنة 1969 بقيادة راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وصالح كركر في تونس كرد على النظام العلماني في تونس، تستمد أفكارها من مبادئ التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، لم تتمكن من ممارسة العمل السياسي الذي كان

[1]- عربي لادمي محمد، **النظام السياسي في تونس قبل وبعد ثورات الربيع العربي وتحديات استرجاع هيبة الدولة** في: إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا، برلين، المركز العربي الديمقراطي، 2018، ص 368

[2]- بشار جميل عودة أبو دقه، **تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة الصري وحركة النهضة التونسية- دراسة مقارنة تحليلية**- رسالة ماجيستير تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2016، ص 36

محظورا دستوريا فاكتفت بالنشاط الدعوي داخل المجتمع التونسي قبل أن يتم قمعها والزج بمناضليها في السجون[1].

2-حزب التحرير الإسلامي التونسي: يعتبر امتداد لحركة الاتجاه الإسلامي المحلة، تأسس في جانفي 1983 عن طريق مجموعة من المناوئين لسياسات النظام، تم ملاحقة عناصر الحزب وكوادره من طرف قوات الأمن واعتقال معظمهم بما فيهم عناصر تنتمي للمؤسسة العسكرية وذلك بتهمة محاولة الاستلاء على السلطة بالقوة،[2] ليتم الإفراج عنهم فيما بعد ليتم التصدي لهم بوسائل أخرى من خلال التضييق عنهم في أماكن العمل، ومنعهم من النشاط عبر المساجد.

تجدد نشاط الحزب مع وصول الرئيس زين العابدين للسلطة بعد الانقلاب الناعم الذي قاده على الرئيس الضرير لحبيب بورقيبة سنة 1987، وظهر بعض النوع من التناغم بينه وبين مناضلي الحركة الإسلامية خاصة بعد أن قام بإطلاق سراح المساجين، غير أن هذه الحركة لم تكن سوى فصل من فصول محاولات تعزيزه للاستقرار في منصبه الجديد خوفا من ظهور أي جبهات اجتماعية مناهضة قد تحيط به، كيف لا وهو الذي عاصر العديد من محاولات الانقلاب ضد نظيره الأسبق عندما كان نائبا له ولعل آخرها هي التي كانت من صنعه، فقد شهدت فترة حكم بن علي فصلا أكثر مأساوية من ذلك الذي عرفته خلال فترة الراحل بورقيبة فبن علي ما هو إلا صناعة هذا الأخير، لكن بوسائل أكثر تطور وأكثر فعالية

[1]- نغم محمد صالح، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب – تونس – الجزائر)**، ط 1، الخرطوم، الجنان للنشر والتوزيع، 2010 ص 217، 218

[2]- يحي أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي**، مؤسسة ناشري، 2003، ص 81

حيث ارتبط اسم الإسلاميين في البلد بحوادث العنف التي عرفت مستوى عال خلال هذه الفترة رغم مبدأ السلمية ونبذ العنف الذي تبنوه خلال مسيرتهم الدعوية والسياسية[1].

ج- الحركات الإسلامية في تونس وعلاقتها بالعنف: تميز المشهد السياسي والاجتماعي في تونس بالعديد من الهزات المتفرقة والمتنوعة، حيث عرف احتجاجات النقابات العمالية قبل أن يتم استمالتها لنظام بورقيبة، زادت هذه الاحتجاجات حدة مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ففي جانفي 1984 عرفت تونسي موجة عارمة من الاضطرابات عرفت بثورة الخبز أو ثورة الجياع، خلفت 84 ضحية ومئات الجرحى من المتظاهرين على يد قوات الأمن التونسي[2]، ليتم اتهام الإسلاميين بالوقوف خلف هذه الأحداث واعتقال عدد كبير منهم.

تكررت نفس موجة الاحتجاجات في فترة الرئيس الجديد بن علي، بل كانت أكثر حدة في ظل الظروف المحلية، الإقليمية والدولية آنذاك، فقد شهدت الفترة الممتدة بين 1989-1992 موجة من أعمال العنف والعنف المضاد بين أجهزة الأمن والمواطنين الرافضين لسياسة النظام، غير أن هذه الأحداث لم تمر بردا وسلاما على الإسلاميين الذي تم الإفراج عنهم مع وصول بن علي، ورغم مشاركة حركة النهضة في الانتخابات المحلية لسنة 1989 وفوزها بنسبة 15% من مجموع الأصوات[3] غير أن نشطاءها لم يسلموا من حملة الاعتقالات التي

---

[1]- نفس المرجع، ص 76

[2]- نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص 263

[3]-علا عبد العزيز أبو زيد، **الممارسة السياسية للحركات الإسلامية: بين مقاومة الاستعمار والتعامل مع النظم السياسية المعاصرة**، ص 56 على الموقع:

قادها نظام بن علي ولم يسلم منها إلا من غادر التراب التونسي مثلما فعل رئيسها راشد الغنوشي الذي اتجه نحو الجزائر حيث حكم عليه بالسجن المؤبد غيابيا، إلى جانب بعض قيادات الحركة أمثال حمادي الجبالي الذي تم الحكم عليه بالسجن مدة 15 سنة بعد اتهامهم بالوقوف وراء تلك الاحتجاجات المناهضة لسياسة النظام[1].

1-**حادثة براكة الساحل:** نسبة إلى اسم المنطقة الواقعة بالقرب من مدينة الحمامات السياحية أين تم التخطيط للقيام بمحاولة انقلاب ضد بن علي كما جاءت به التصريحات الحكومية في 22ماي 1991 التي وجهت أصابع الاتهام إلى مجموعة من العسكريين الساميين المعارضين لسياسة نظام بن علي بالتحالف مع كوادر التنظيمات الإسلامية بالتحالف من اجل القضاء على نظام بن علي حيث وصفت بالمؤامرة الكبرى، فعلى الرغم من عدم وجود أي دليل مادي تم الزج بهم في السجون حتى أن البعض منهم مكث لسنوات هناك دون محاكمة، بما فيهم زعيم حركة النهضة التي تم إصدار احكام بالسجن عنه غيابيا[2]، ليؤكد فيما بعد العسكريين المتهمين في القضية بأنها مجرد مؤامرة قام بها نظام بن علي ضد المؤسسة العسكرية استهدفت حوالي 400 عسكري بما فيهم جنرالات وضباط سامين حيث أعيد فتح ملف الحادثة بعد الثورة التونسية والإطاحة بنظام بن علي وأحيل بعض المتورطين في عملية التعذيب واستنطاق الضحايا على المحاكم[3].

---

[1]- يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص 78

[2]- جريدة الشرق الأوسط، عدد 13009، 11 جويلية 2014 على الموقع:
http://www.awsat.com/details.asp?section=34&article=778876issueno=13009#WA842.nfsDN

[3]- أبطال انقلاب مزعوم بتونس يتحدثون، على موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2012/01/04
http://www.aljazeera.net/news/reportsandintervews/2012/1/4

2-حادثة باب سويقة 2000: تم فيها اتهام عناصر من حركة النهضة بالهجوم على مقر الحزب الحاكم في العاصمة التونسية، واغتيال حارسه حرقا[1].

ثانيا: الحركات الإسلامية وعلاقتها مع النظام السياسي المغربي:

تختلف الأوضاع في المغرب عنها في تونس والجزائر فمنذ الاستقلال تبنى المملكة الديمقراطية النيابية من خلال استحداث المجلس النيابية بناء على ما نص عليه استفتاء 1956، وتم تنظيم أو انتخابات تشريعية سنة 1963 وهو تاريخ لأول برلمان مغربي بغرفتيه حيث تم فتح المجال أمام الأحزاب السياسية من أجل المشاركة في بناء المؤسسات التمثيلية في محاولة تمتين الروابط الاجتماعية بين مختلف الاطياف المكونة له[2]، وعليه ظهرت العديد من التشكيلات السياسية في البلد على جانب الجمعيات، وفيما يلي نستعرض أهم الحركات الإسلامي في المغرب وعلاقتها بالنظام الملكي داخل البلد:

1- **جماعة الدعوة والتبليغ:** ظهرت سنة 1969 بقيادة محمد الحمداوي، تستمد أفكارها من تنظيمات إسلامي ظهر في الهند سنة 1927 بقيادة الداعية محمد إلياس، اتخذت من المساجد مركزا لنشاطها الذي اقتصر على الدعوة وتبليغ الرسالة الدينية بين شرائح المجتمع دون التدخل في الشؤون السياسية[3].

---

[1]- الهيبة ولد الشيخ سيداتي، **أثر خطاب الحرب على الإرهاب على المنطقة العربية في أقاب الربيع العربي**، نوفمبر 2015، جنيف 1015، ص 12

[2]- امحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** على الموقع:
http://boulemkahel.yolasit/com/resources/%25D8%25A7%25D9

[3]- بوزادية جمال، **الاستراتيجية المغاربية في مكافحة الإرهاب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03 2013/2012، ص 73

2- **جمعية الشبيبة الإسلامية:** تعتبر من أوائل التنظيمات الإسلامية في المغرب، تشكلت على يد عبد الكريم مطيع سنة 1972 ذات الاتجاه السلفي، تم استغلالها من طرف النظام من أجل مواجهة الأحزاب العلمانية بداية الأمر، لينتهي المطاف بحلها واعتقال نشطائها بتهمة القيام بأعمال عنف منها اغتيال زعيم الحزب الاشتراكي عمر بن جلون[1].

3- **الجبهة الإسلامية:** ظهرت هذه الحركة سنة 1981 بقيادة عبد الإله بن كيران وعبد الله باها على أنقاض جبهة الشبيبة الإسلامية المحلة، أعلنت منذ بداية ظهورها على إعلان الولاء للملك وهو ما حال دون امتلاكها لقاعدة شعبية داخل المملكة[2].

4- **جماعة أهل السنة والجماعة:** ظهرت سنة 1990 على يد كل من عبد الوهاب رفيقي و زكريا بوغرارة، تعتبر من أكثر التيارات ولاء للانتماء السلفي في المملكة العربية السعودية، حيث كانت تتلقى الدعم المادي واللوجيستي من طرف النظام السعودي وشيوخ المملكة[3]، قامت بتجنيد المئات من الشباب المغربي في صفوف المجاهدين الأفغان، اعتمدت على الخطاب الديني العنيف[4]، وهو ما أدى إلى حلها من طرف النظام المغربي باعتبارها تمارس نشاطات مخالفة للتوجهات الدينية الرسمية للدولة (الأشعرية، المالكية، الصوفية)[5].

---

[1]- نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص 121.
[2]- بوزادية جمال، مرجع سابق، ص74
[3]- عبد الحكيم أبو اللوز، **الحركات السلفية في المغرب بحث انتربولوجي سوسيولوجي**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية أفريل 2013، ص219.
[4]- بوزادية جمال، مرجع سابق، ص 74.
[5]- عبد الحكيم أبو اللوز، **السلفية في المغرب، النشأة، الامتداد والعمق الاجتماعي**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات على الموقع: https://fikercenter.com/studies/السلفية-في-المغرب-النشأة-الامتداد-والعمق-الاجتماعي

5- **حزب العدالة والتنمية:** تأسس على يد عبد الإله بن كيران وعبد الكريم الخطيب على خلفية انشقاقات ظهرت في صفوف الحركة الشعبية سنة 1967 غير أنه تم تجميد نشاطه إلى غاية سنة 1997 أين تم اعتماده كحزب سياسي[1].

يختلف النظام المغربي في علاقته مع الحركات الإسلامية على كل من الجزائر وتونس، حيث اعتمد على سياسة تطويع وترويض هذه الحركات بما يخدم مصالحه، فاستغل نشاط الحركات السلفية داخل المجتمع لكبح جماح الحركات الإخوانية من جهة ومن جهة ثانية صرف نظر الشباب الغاضب من سياسات النظام على التركيز على الجانب الروحي من خلال الالتزام بالعبادات والطاعات الإلهية في ظل وجود نشاطات دعم خيرية من طرف هذه الحركات تساعد في محاربة الفقر والبطالة في المجتمع المغربي، حيث لا نجد اختلافا كبيرا بين الإسلام الذي تقدمه السلطة والإسلام الذي تقدمه الأحزاب السياسية الإسلامية كما دعمت نشاط الزوايا والحلقات الصوفية لمواجهة خطر تمرد الحركات الإسلامية ضد النظام[2].

1-تفجيرات مراكش 1994: في 24 أوت 1994 قامت مجموعة إرهابية بالهجوم على فندق آسني بمراكش، أدى إلى وقوع العديد من الضحايا من السياح الأجانب، وجاء في تصريحات رسمية أن منفذي العملية من جنسية فرنسية وأصول جزائرية[3].

---

[1]- بوزادية جمال، مرجع سابق، ص 74.

[2]- عمراني كربوسة، **التأصيل النظري لاستبدادية السياسات العربية بين سياسة الاقصاء للحركات الإسلامية ولحظة ميلاد الإرهاب**، مجلة المفكر، العدد 7، 2011، ص 204.

[3]- الياز علي، **المغرب أخطأ باتهام الجزائر عام 1994 والمسؤولية يتحملها إدريس البصري**، قي 2011/06/22 على الموقع:
http://www.akhbarona.com/mobile/world/6642.html

ثالثا: الحركات الاسلامية في ليبيا: لم تتمكن الجماعات الإسلامية من توثيق علاقاتها داخل ليبيا خلال فترة حكم القذافي، الذي مارس رقابة مشددة على أي معارضة سياسية مهما كانت أيديولوجيتها، وإن تخللت هذه الفترة لحظات من الصلح مع هذه الجماعات إلا أن أسلوب القمع والسجن كان الغالب في علاقة القذافي مع خصومه الإسلاميين، وتعتبر حادثة سجن أبو سليم سنة 1996 من أهم الملفات التي لاحقت نظام القذافي قبل سقوطه، بعد تمرد مجموعة من نزلاء السجن الذين كان أغلبهم ينتمون إلى التيار الإسلامي أدى إلى وفاة 1200 سجين على أيدي نظام القذافي، غير أن هذا الرقم يشكك البعض في حقيقته إذ يبدو مضخما إذا ما قورن بعدد العائلات لتي أعلنت عن حالة وفاة أبنائها داخل المعتقل[1].

رغم ذلك فقد تشكلت خلايا نائمة لجماعات إسلامية داخل ليبيا رغم نشاطها المحدود وتفكيكها في ظرف وجيز، أهمها:

1- الجماعة الليبية الإسلامية: تأسست سنة 1990 كانت تخطط للإطاحة بنظام القذافي قبل أن يتم كشفها وتفكيكها سنة 1995.

2- الجماعة الليبية المقاتلة، تأسست في تسعينات القرن الماضي لم يكن لها أي نشاط مسلح داخل ليبيا، إلى غاية انضمامها إلى تنظيم القاعدة سنة 2007، بعد أن انسحبت من اتفاق كانت قد ابرمته مع نجل الرئيس سيف الإسلام القذافي سنة 2004[2].

[1]- عبد الستار حتيتة، **حروب المليشيات: ليبيا ما بعد القذافي**، القاهرة 2015، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، ص 27.
[2]- محمد بوراس الشريف، **عاصفة الخريف: ليبيا 2011 خيوط المؤامرة التاريخية على المنطقة العربي والعالم الإسلامي**، ط1، برلين، 2018، ص 46

المبحث الثالث: المقاربات الأمنية المغاربية لمكافحة الإرهاب –دراسة في آليات المقاربة الجزائرية–

رغم مرور البلدان المغربية الثلاث بتجارب متشابهة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2001 غير أن التداعيات الأمنية لم تكن متماثلة في الدول الثلاث، ففي الوقت الذي تعرضت فيه الجزائر لهزة أمنية عنيفة كبدتها خسائر مادية وبشرية هائلة، مرت تلك الفترة بهدوء نسبي في كل من تونس، المغرب وليبيا، وبناء عليه سوف نستعرض آليات المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب كأنموذج رائد لدول المنطقة خاصة خلال هذه الفترة:

المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية في محاربة الإرهاب في الجزائر 1992–1995

حقيقة تعود هذه الاستراتيجية إلى ما قبل إعلان الانتقال الديمقراطي في البلد، ولأنها نجحت في القضاء على عناصر الحركة المسلحة وقياديها فقد فتحت شهية الجيش باتباع نفس الأسلوب القمعي بداية بالمتظاهرين في الساحات العمومية سنة 1988، ليتكرر المشهد بعدها كثيرا خاصة مع عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال إضرابات ماي–جوان 1991 فالمتتبع للمشهد الأمني خلال تلك الفترة يتأكد بأن السلطة السياسية لم تقدم أي خيار آخر غير الخيار العسكري لمواجهة أزمة أمنية داخلية لها جذور اقتصادية، سياسية واجتماعية ناتجة عن عجز النظام السياسي حينها عن تسيير المرحلة.

ما يميز هذه الفترة أيضا هو وقوع النظام وعلى رأسه المؤسسة العسكرية في أزمة استعمال العنف المفرط الذي قابله التصعيد من طرف الجماعات المسلحة باتساع نشاطها في الاتجاهين الافقي والعمودي، حيث تنامت قوة الإرهاب ماديا وبشريا، واتسعت العمليات الارهابية لتغطي مختلف ربوع التراب الوطني مستهدفة بذلك كل شرائح المجتمع، ليجد الجيش نفسه وجها لوجه مع عدو يتقن فن حرب العصابات والكمائن، تكبد على إثرها خسائر مادية وبشرية معتبرة خاصة وأن الجماعات الإرهابية تفوقت على المخابرات التي لم تكن لتكشف خيوط العملية الإرهابية إلا بعد وقوعها، بل أن بعض المجازر أوقعت الجيش الجزائري في حالة إرباك داخليا وخارجيا لقربها من مراكز الأمن، كما جاء في رواية ناجين منها، اتهم الجيش خلالها بعدم حمايته للمدنيين بل أن هناك من ذهب لأبعد من ذلك فاتهم الجيش بارتكابها.

بعد قرار إلغاء المسار الانتخابي مباشرة انطلقت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المشتبه بانتمائهم إلى الجبهة أو المتعاطفين معها معتمدين في ذلك على الدوائر الانتخابية التي حصدت فيها الجبهة نتائج كبيرة وتم سجن 7000 مناضل في صفوف الجبهة كما جاء في الرواية الرسمية و30000 كما حسب رواية الجبة الإسلامية للإنقاذ، كما أصدرت 300 حكم بالإعدام سنة 1993[1]، لتبلغ سنة1994 حوالي 1661 حكم منها 1461 حكما غيابيا

[1]- عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 201

مكث على إثرها الكثير من المعتقلين في السجون لسنوات دون محاكمة، ولم تكن هناك تهم واضحة للمعتقلين داخل المحتشدات[1] والذين بلغ عددهم حوالي 30 ألف معتقل[2].

عرفت هذه الفترة سيطرة المؤسسة العسكرية على كافة مؤسسات الدولة، بما فيها الإدارة العمومية وأصبحت الدولة الجزائرية وكأنها تعيش فترة حرب، تولى فيها المجلس الأعلى للدولة تعيين الرؤساء بداية بالرئيس المغتال محمد بوضياف الذي تم استدعاؤه من منفاه بالمملكة المغربية ليتم اغتياله بعد أشهر معدودة من حكمه بعد محاولته التصدي للجماعات المسلحة التي كانت لاتزال في مرحلة تكوينها وهذا من خلال نقل الرعب للطرف الآخر كما عبر عنه أحد السياسيين خلال هذه الفترة ، كما أنه أعلن عن تبنيه مشروع محاربة الفساد في البلد من خلال تلويحه بفتح أربعة آلاف ملف فساد في البلد الأمر الذي أدى إلى دخوله في صراع مع بعض القادة داخل السلطة الفعلية[3].

بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف تولى المجلس الأعلى للدولة مهمة اختيار خلفه ولأنه لابد من البحث في شخصية توافقية تحظى بقبول أجنحة المؤسسة العسكرية، فقد وقع الاختيار على المجاهد علي كافي الذي يحظى بالشرعية الثورية حيث عرفت فترة حكمه التي لم تستمر طويلا احتدام الصراعات على مستوى القمة خاصة بين حكومة بلعيد عبد السلام وبين بعض العناصر النافذة في المؤسسة العسكرية كما جاء في مذكراته إضافة إلى جملة المشاكل

[1]- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه**، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3 2005، ص 165

[2] - Hocine Malti, **L'histoire secrète du pétrole algérien**, Edition la Découverte, Paris, 2010, p 293

[3]- آدم قبي، شمسة بوشنافة، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000**، مجلة الباحث، عدد 03، 2004، ص 134.

الاقتصادية التي تضاف إلى مشاكل أخرى يعاني منها البلد في كل المجالات حيث فشلت كل محاولات الإصلاح الاقتصادي في ظل تراجع احتياطي الصرف الذي بلغ 600 مليون دولار سنة 1993 والتراجع الكبير في أسعار النفط في السوق الدولية[1].

عرفت هذه الفترة أيضا فتح أبواب الحوار بين النظام والأحزاب السياسية من أجل الخروج من المأزق الأمني الذي كان يسير باتجاه التصعيد من طرف الجماعات المسلحة خاصة بعد تفجيرا مطار هواري بومدين الدولي، ويعزى ذلك إلى عدم إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة في هذا الحوار الوطني[2].

حاول النظام التصدي للعمليات الإرهابية من خلال تسخير 165 ألف رجل أمن من بينهم 120 ألف قوات برية، 30 ألف عنصر من الدرك الوطني، 16 ألف عون من قوات الشرطة ألف رجل من الحرس الجمهوري إضافة إلى أفراد من جهاز المخابرات[3]، كما ألحقت كل من مؤسسات الشرطة والأمن بالمؤسسة العسكرية وهو نفس الأمر بالنسبة للولاة ورؤساء الدوائر[4]، غير أن هذا الأجزاء لم يزد الأوضاع إلا تعقيدا فقد تزايد نشاط الجماعات المسلحة وارتفع عدد الضحايا كما اتسعت العمليات لتصيب أهداف أكثر حساسية وأهمية خاصة تلك التي تمس الاقتصاد الوطني.

[1]- بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 37، 46
[2]- آدم قبي، شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص 135
[3]- اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008**، ط1، لندن، مطبوعات إي-كتب، 2014، ص 111
[4]- محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 165

إن فشل هذه المرحلة في إيجاد سبل للخروج من الازمة رغم أنها مازالت في بدايتها يعود بالدرجة الأولى إلى الافراط في استعمال الأداة القمعية وغلق قنوات الحوار مع الأطراف المعنية بإلغاء المسار الانتخابي إضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات غير الشرعية التي تتنافى والدستور الجزائري مثل المرسوم 92/02 الصادر في 04 جويلية 1994 الذي أقره المجلس الأعلى للدولة الخاص بتجميد قانون استعمال اللغة العربية[1]، إضافة إلى بعض الخروقات التي تتنافى ومواثيق حقوق الانسان.

المطلب الثاني: مرحلة الانتقال من المواجهة المسلحة إلى الانفتاح نحو الحوار

مع تعيين الرئيس اليمين زروال في 30 جانفي 1994 من طرف المجلس الأعلى للدولة حاول تغيير الاستراتيجية التي اتبعها النظام خلال السنتين الماضيتين، فالآلة العسكرية وأسلوب القمع لم يزد الأزمة إلا تعقيدا، لكن هذا الأمر لا يعني التخلي عن المواجهة العسكرية ، بقدر ما هو المزاوجة بينها وبين فتح قنوات الحوار مع قادة الفيس المحل، وقد عرفت سنة 1995 تطور نوعي في نشاط الجيش الجزائري من خلال تجنب الكمائن الإرهابية نجاحه في قيادة عمليات التمشيط وقصف معاقل الجماعات المسلحة من خلال استخدام الحوامات[2]، كما تم انشاء سلك الحرس البلدي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/265 المؤرخ في 30 أوت 1996 كقطاع مساعد لكل من الجيش والأمن الوطني إضافة إلى إنشاء جماعة الدفاع الذاتي بموجب

[1]- نفس المرجع، ص 156
[2]- اليمين زرواطي، مرجع سابق، ص 113

المرسوم رقم 04/97 بتاريخ 04 جانفي1997 [1]، وخلال فترة حكمه ألغى المراكز الأمنية وأوقف العمل بالمحاكم الإدارية سنة1995[2].

بعد فشل العمليات العسكرية في الحد من الظاهرة الإرهابية وزيادة انتشار العنف المسلح في البلد الذي حصد آلاف الأبرياء بات من الضروري فتح قنوات الحوار مع قادة الحزب المحل والجماعات المسلحة ، في ظل الانتقادات الدولية التي واجهت النظام السياسي الجزائري بخصوص احترام حقوق الانسان، ومع أن البداية كانت حذرة تحت إشراف المخابرات الجزائرية الممثلة في اللواء إسماعيل العماري، ومداني بومزراق ممثلا للجيش الإسلامي المسلح، تمت هذه المفاوضات عبر مراحل تميزت بالحذر خاصة من طرف المخابرات الجزائرية كونها كانت تجري في الجبال بالقرب من معاقل الجماعات المسلحة، لكنها كانت الخيار الأفضل الذي اثمر بتوقيع اتفاقية تسليم التنظيم لسلاحه، والنزول من الجبال.

يعتبر الحوار بين النظام السياسي والجماعات المسلحة المخرج الآمن الذي استطاع أن يجنب البلد مزيدا من الأزمات رغم الحذر الذي ميز هذه العملية، خاصة وأن كل طرف من أطراف الحوار لم يكن ليثق في أهداف الطرف، أهم مميزاتها أن تفتح مجال المفاوضات والمساومة بين لأطراف الصراع كما تمكن كل طرف من معرفة مساحة المناورة للطرف الثاني ونقاط قوته وضعفه.

[1]- الأخضر عمر دهيمي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**، المواد العلمية لندوة: دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 223.

[2]- وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب- التجربة الجزائرية- ديسمبر 2016، ص 16.

يصفها نيك بيرنز Nick Burns عملية الحوار مع التنظيمات الإرهابية بقوله: *"إن الحديث إلى أعدائنا ليس مجرد عملية مسلية، ولا هي بالوصفة مضمونة النجاح في جميع الحالات، لكن من البساطة ومن الخطأ أن نتهم المفاوضات مع الجماعات الإرهابية بأنها تعكس الضعف أو الاستسلام فهي في الغالب ما تكون دليلا على قوة الدولة ومدى ثقتها بنفسها"*[1] ولعل هذا الاجراء الذي اتخذه الرئيس زروال آنذاك كان بمثابة أول الغيث في طريق سياسة الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، حيث وضعت اللبنات الأولى للمشروع مع هذه المبادرة، التي لم تخل من إصلاحات أمنية وقضائية من خلال غلق المحتشدات في المناطق الصحراوية والتي كان بها حوالي 30000 تم اعتقالهم معتقل دون محاكمة وإطلاق سراح المعتقلين، كما تم التحضير لندوة الوفاق الوطني مرة أخرى بعد فشل الأولى بسبب رفض قادة الفيس الانضمام لها تحت شروط النظام، وهنا كان لابد من العمل على تهيئة جو ملائم لهذه المفاوضات من خلال اشراك الطرف الأساسي في الأزمة.

شكلت سنة 1994 نهاية المرحلة الانتقالية التي تم الإعلان عنها عشية الغاء المسار الانتخابي وتولي المجلس الأعلى للدولة مهمة تسيير شؤون الدولة، حيث تسلم اليمين زروال قيادة المرحلة والاعلان عن انشاء لجنة الحوار تحت إشراف كل من يوسف الخطيب، الجنرال صنهاجي الجنرال تواتي، الجنرال دراجي– قاسم كبير–عبد القادر بن صالح، وتجسدت بوادرها بإطلاق

[1]- جوناثان بأول، **الحوار مع الجماعات المسلحة: السبيل إلى انهاء الصراعات المسلحة في العالم**، ترجمة: عاشور الشامس، دار العرب للنشر والتوزيع، ص 31

سراح اثنين من قادة الفيس المحل هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم سنة 1995، إضافة إلى عبد القادر حشاني سنة 1997.[1]

في هذه الفترة حاول الرئيس زروال المزاوجة بين الحل العسكري من جهة ومحاولة فتح باب العودة لمن التحق بالجماعات المسلحة كما أسماهم في خطابه الشهير " المغرر بهم" وهم فئة الشباب الذي واجه العنف الممارس عليهم من طرف النظام بالالتحاق بالعمل المسلح في الجبال عن طريق استغلالهم من طرف قيادات هاته الجماعات التي كانت تجند الشباب طوعا أو كرها داخل صفوفها ومراعاة لهذه الظروف أصدر ما عرف بقانون الرحمة بموجب الأمر الرئاسي 12/95 في فيفري 1995 والهدف منه سياسة إعادة ادماج الأفراد الذين انخرطوا في صفوف الجماعات المسلحة دون قيامهم بعمليات قتل مباشرة أو غير مباشرة أو حتي التسبب في إعاقات دائمة للأفراد[2].

من جهة أخرى أصدر المرسوم الرئاسي رقم 06/94 المتعلق بتقديم إعانات للأسر المحرومة ممن انخرط أبناؤهم في صفوف الجماعات المسلحة في محاولة لعدم التمييز بين الأسر الجزائرية وتبعا للمرسوم الرئاسي الذي سبقه رقم 06/93 الرامي إلى تعويض الأسر ضحايا المأساة الوطنية ممن طالتهم العمليات الإرهابية[3].

[1]- أدم قبي، بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 135

[2]- آدم قبي، **آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 30، سبتمبر 2017، ص 515

[3]- نفس المرجع، ص 515

كما حاول الرئيس ترميم العلاقات داخل المجتمع الجزائري من خلال نشر مبادئ التسامح ونبذ العنف عبر وسائل الإعلام مستعينا بخطب وفتاوى رجال دين من داخل الوطن ومن العالم الإسلامي لمحاربة التطرف داخل المجتمع.

لا يمكن الحديث عن محاربة العنف والتطرف في المجتمع الجزائري دون النظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعشها الشعب الجزائري آنذاك، فالأزمة ومنذ انطلاقتها الأولى حتى قبل أن تكون سياسية فيما بعد كانت مطالب اجتماعية واقتصادية بسيطة، لا تعدو أن تكون حقوق طبيعية لأي مواطن يبحث عن كرامة العيش، ومنه فقد تفطن الرئيس زروال إلى حجم الأزمة الاقتصادية الممتدة منذ سنوات الثمانينات، والتي عصفت بنظام الشاذلي ثم وقفت حجر عثرة في إصلاحات رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام في ظل حكم علي كافي.

وعليه قام بمجموعة من المحاولات الإصلاحية في المجال الاقتصادي وبالأخص إعادة جدولة الديون التي تم الاتفاق عنه بالاتفاق مع نادي باريس سنة 1994 وبحضور كل من ممثلي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المجموعة الاقتصادية الأوروبية إضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أين اتفقت الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر مع تسهيلات تسديد القروض نظرا لإجراءات الإصلاح التي توعد النظام الجزائري بتطبيقها[1] وعليه فقد اتخذ عدد من الإجراءات التي ساهمت في تجاوز العجز الذي عرفته الميزانية من100.6

[1]- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، ص 183، 184

مليار دينار سنة 1993 أي بنسبة 2.4% إلى تحقيق فائض يقدر ب66 مليار دينار أي نسبة 8.7% سنة 1997 وهذا في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات التي بلغت أدناها سنة 1998[1] وذلك عبر مراحل وسياسات منها قصيرة المدى أو الظرفية والتي تم من خلالها معالجة بعض السياسات المالية والنقدية، والسياسات متوسطة المدى عبر البحث في وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات من خلال الاستثمار في الجهاز الإنتاجي، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، العمل على امتصاص البطالة، ومتابعة تحرير التجارة[2].

لم يكن بالأمر اليسير على الرئيس زروال قيادة البلد في هذه الفترة مع تركة العنف الاجتماعي والسياسي، حيث لم يصبح العنف لصيق الحركات المسلحة فقط بل انتشر بين معظم فئات المجتمع الذي كان على شفا حفرة من الانهيار الأخلاقي، والقيمي تغذيه ظروف اقتصادية جد حادة بالموازاة مع تلك الصراعات الفوقية بين مختلف التيارات داخل السلطة وبالأخص داخل المؤسسة العسكرية، وعليه فزيادة العنف في هذه الفترة لم يكن مجرد فعل ورد فعل بقدر ما كان نتيجة تراكم مجموعة من الظروف والمحطات التي شهدتها الفترة الزمنية السابقة لتوليه رئاسة الجمهورية، ليعلن بعدها عن انتخابات رئاسية مبكرة سنة 1999 بعد تعرضه لأزمة صحية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 194.

[2]- حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي** في: les cahiers du MECA3, N° 3 Avril 2007، ص، 363.

المطلب الثالث: المصالحة الوطنية ومرحلة انفراج الأزمة 1999-2005

بعد إعلان زروال عن تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة في أفريل 1999 فتح المجال أمام تقدم سبعة مرشحين كلهم شخصيات بارزة على الساحة السياسية سواء داخل النظام الجزائري أو خارجه من بعض الأحزاب السياسية وهم أحمد طالب الابراهيمي، مولود حمروش، يوسف الخطيب، مقداد سيفي، عبد الله جاب الله إضافة إلى عبد العزيز بوتفليقة، و كانت العملية ظاهريا تتسم بنوع من الديمقراطية لكن الحقيقة أن ضغوط المؤسسة العسكرية على باقي المرشحين ودعمها للمرشح عبد العزيز بوتفليقة أدت إلى انسحاب المرشحين الستة ليبقى هذا الأخير المرشح الوحيد في عملية انتخابية تشبه الاستفتاء في 16 أفريل 1999.

من الخطأ الحديث عن نهاية الأزمة مع وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم فعملية مكافحة الإرهاب استمرت بنفس الوتيرة التي سار بها الرئيس السابق زروال، خاصة عملية المفاوضات مع الجماعات المسلحة، مع استمرار العنف في السنوات الأولى لحكمه بنفس الشكل بل وطال بعض الشخصيات البارزة مثل عملية اغتيال القيادي في الحزب المحل عبد القادر حشاني بعد أسابيع من الافراج عنه[1].

استمر الرئيس بوتفليقة في برنامج الوئام المدني الذي فتحه الرئيس السابق مع قادة الجبهة والجيش الاسلامي، غير أنه لم يلقى نجاحا كبيرا في ظل اقصائه لباقي الحركات المسلحة التي كثفت من عملياتها ضد النظام والجبهة معا، حيث تم اجراء استفتاء في ديسمبر

[1]- نور الدين خبابة، **المصالحة الجزائرية**، ط1، المكتبة الوطنية الفرنسية، 2014، ص 37

1999 حول قانون الوئام المدني تم التصويت عليه بالأغلبية وجاءت تفاصيل هذا القانون كالتالي:

- إدلاء المتمردين الذين سلموا أنفسهم بمعلومات عن ماضيهم على أن لا يكونوا قد شاركوا في عمليات قتل مباشرة لمدنيين، أو التسبب في عجزهم أو وضع القنابل والمتفجرات في الأماكن العامة، مع عدم تورطهم في جرائم اغتصاب ضد النساء.
- العفو لا يكون بصفة شاملة ولكن عبارة عن أحكام مخففة.
- تسليم المسلحين لأنفسهم قبل 13 جانفي 2000.
- انشاء لجان مراقبة عملية التسليم عبر مختلف ولايات الوطني موجب أمر تنفيذي صدر في 20 جويلية 1999[1].

لم تنجح سياسة الوئام المدني في استقطاب عناصر الجماعات المسلحة وعليه لابد من إجراء تعديلات عليها، وهنا حاول الرئيس بوتفليقة أن يضع يده على الجرح مباشرة في عملية مكاشفة وبلغة صريحة حيث كان أول رئيس يعترف بضلوع عناصر من المؤسسة العسكرية في بعض أعمال العنف بمختلف أشكالها، كما حمل بعض الدول العربية والإسلامية والغربية بتأجيج الصراع الداخلي ومحاولة تحويله إلى حرب أهلية تستفيد منها أطراف خارجية على حساب دماء الشعب الجزائري البريء، وهنا دعا إلى ما سمي بميثاق السلم والمصالحة الوطنية،

[1]- رشيد تلمساني، مرجع سابق، ص 8.

ولعل ظاهرة المصالحة لم تكن وليدة التجربة الجزائرية، فقد لجات إليها العديد من البلدان العربية والغربية من أجل تضميد جراحات مخلفات الصراعات والحروب الاهلية.

إن إعداد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لابد أن يواكب مستجدات البيئة الداخلية من جهة والبيئة الدولية من جهة أخرى خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان، كما يجب أن يطوي ملف أزمة كادت تعصف بوجود البلد، ولن يتأتى هذا الأمر إلا بفتح حوار جدي مع أطراف الأزمة وضحاياها والبحث في كيفية الخروج الآمن منها، وعليه فقد جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بتاريخ 14 اوت 2005 بمثابة البوتقة التي تجمعت فيها كل احتمالات الحلول الممكنة بحيث مس مختلف أطراف المأساة سواء تعلق الأمر بالمتطرفين أو الضحايا، يتألف ميثاق هذا الميثاق من ديباجة تم التركيز فيها على التذكير بالقيم والمبادئ الوطنية، إضافة إلى استحضار الجانب الهوياتي المشرف للشعب الجزائري في تاريخ مليء بالنضالات والبطولات، ويعدد قيم التسامح المستمدة من القيم المجتمعية للشعب الجزائري ومن دينه الحنيف إضافة إلى مبادئ نوفمبر 1954، وما يميزها هو محاولة لمس الشخصية الجزائرية العميقة في بعدها الوطني بكل مقوماته، إضافة إلى خمسة أقسام كل قسم منها يعالج قضية معينة من قضايا المأساة الوطنية:

أولا: أعادة بناء جسور الثقة بين الجيش الشعبي الوطني وبين الشعب بعد سنوات تميزت بنوع من القطيعة بعد اتهام الجيش بارتكابه لعمليات إرهابية، ولطي هذه الصفحة لابد من

عودة الثقة بين الطرفين وعليه فإن المصادقة على هذا المشروع تحول دون الرجوع إلى سياسة تبادل الاتهامات[1].

ثانيا: الإجراءات الرامية لتعزيز السلم: وتتضمن إبطال الكثير من أنواع المتبعات القضائية بخصوص الأفراد الذين سلموا أنفسهم قبل انقضاء أجل قانون الوئام المدني في جانفي 2000، ممن ثبت تورطهم في الانخراط ضمن الجماعات المسلحة الذين كفوا عن النشاط وسلموا أسلحتهم، الذين ثبت تورطهم في عمليات دعم الخلايا الإرهابية، وغيرهم ممن تم سجنهم بخصوص بعض الحالات الخاصة بالتورط بممارسة نشاط إرهابي لم يتضمن المشاركة في المجازر، إضافة إلى استفادة بعض الفئات غير المعنية بإبطال المتابعات القضائية بتخفيف العقوبة[2].

ثالثا: الإجراءات الرامية لتعزيز المصالحة الوطنية من خلال سياسة الادماج الاجتماعي لمن سلموا أنفسهم وأدلوا بمعلومات حول نشاطهم ضمن الجماعات المسلحة، وحماية حقوقهم في التوظيف.

رابعا: إجراءات التكفل بملف المفقودين من خلال تعويض الأهالي.

خامسا: تعزيز التماسك الوطني من خلال تعويض ضحايا المأساة من الفئتين بما فيها العائلات التي كانت تأوي ضمن أفرادها مسحا ضمن الجماعات الإرهابية[3]. تم الاستفتاء

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطي الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، 14 أوت 2005 على الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Reconciliation/Charte/charte.htm

[2]- نفس المرجع

[3]- نفس المرجع

الشعبي على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في سبتمبر 2005 ليدخل حيز التنفيذ في 27 فيفري 2006 من خلال صدور الامر الرئاسي رقم 01/06.[1]

أما من الناحية السياسية فقد حاول الرئيس بوتفليقة الخروج من عباءة مؤسسة الجيش من خلال إبعادها عن الحياة السياسية وقد استطاع عزل مؤسسة قيادة الأركان بقيادة العماري آنذاك بعد سنة 2004، أي خلال عهدته الرئاسية الثانية، لتطال سياسة العزل بعدها مؤسسة الاستخبارات بقيادة محمد مدين المدعو الجنرال توفيق، تحت شعار التأسيس لدولة مدنية.[2]

إن العمل على صنع السلام داخل الجزائر ومحاربة العنف والتطرف المجتمعي لابد أن تصاحبه سياسات تبحث في معالجة مسببات هذه الظاهرة، وعليه كان لزاما البحث في كيفية تبني استراتيجيات اقتصادية تساهم في امتصاص ظاهرة الإرهاب، تزامنت هذه الإصلاحات مع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط الذي تراوحت أسعاره ما بين 50 إلى 70 دولار للبرميل ما بين سنة 2002 و2007 لتصل 140 دولار للبرميل سنة 2008 وهو ما جعل الخزينة العمومية تنتعش بدخل قدره 45 مليار دولار سنة 2005[3]، مما ساهم في استقرار الوضع الاجتماعي مقارنة بالسنوات السابقة.

تعتبر الجزائر من أكثر الدول المغاربية التي عانت من ويلات الظاهرة الإرهابية التي كان لها انعكاسات على كل مجالات الحياة اليومية للمواطن الجزائري وللدولة داخليا وخارجيا خاصة

---

[1]- بوجمعة غشير، **تطور خطاب حقوق الانسان في الجزائر والوضع الراهن، معهد السياسات**، بيروت، الجامعة الأمريكية، مارس 2001، ص 16.

[2]- ماهر قنديل، الجزائر: **التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2010، ص 05

[3]- أحمد طربوش، **مكان المصالحة في حل الأزمة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 109

في ظل العزلة التي عانت منها خلال هذه الفترة، ورغم الاتهامات المتبادلة بين الجماعات المسلحة والنظام السياسي حول مسؤولية المجازر، غير أن الأزمة وجدت لها مخرجا رغم ما فيه من نقائص إلا أنه استطاع أن يجنب الشعب الجزائري خسارة المزيد من الأرواح والحفاظ على وحدة الدولة وعدم انهيار النظام السياسي لها، كما أن الأزمة خلال هذه الفترة ظلت حبيسة التراب الجزائري ولم تنتقل لأي دولة من دول الجوار داخل الفضاء المغاربي رغم وجود جماعات مسلحة داخل هذه الدول إلا أنها كانت محدودة النشاط.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر مثلت أنموذجا متكاملا لدراسة الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربي خلال الفترة الممتدة ما بين 1992-2001، كونها أكثر الدول تضررا بالظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية والتي نشأت كنتيجة لمجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية، استطاعت أن تتجاوزها عبر مجموعة من الآليات، العسكرية منها، القانونية والسياسية، وشكل مشروع السلم والمصالحة الوطنية المخرج الآمن للخروج من الأزمة رغم ما يعتريه من نقائص، خاصة فيما يتعلق بطريقة معالجته لبعض الملفات التي تم طيها كأن لم تكن وعلى رأسها ملف المفقودين، هذا إلى جانب تجريم أي نقاشات حول الأزمة التي من شأنها أن تؤدي إلى فتح او تعميق جراح الماضي، والمساس بشخصيات سياسية أو عسكرية أو مؤسسات الدولة، وهي إشارة واضحة واعتراف ضمني بتورط أطراف داخل النظام السياسي آنذاك وتمت حمايتهم بموجب هذا الميثاق.

الفصل الثاني: السياسات الفرنسية تجاه الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية 1990 – 2001

المبحث الأول: الموقف الفرنسي من الأزمة الأمنية في الجزائر

المبحث الثاني: خلفيات الاهتمام الفرنسي بالظاهرة الإرهابية في البلدان المغاربية

المبحث الثالث: التنسيق الفرنسي –المغاربي لمكافحة الإرهاب 1990-2001

إن الحديث عن الظاهرة الإرهابية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2001 سوف يركز عليها في الجزائر باعتبارها البلد الأكثر تضررا من نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية خلال هذه الفترة، وعليه فإن الحديث عن الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية سيناقش موقفها من هذه الظاهرة داخل الجزائر.

لقد مر الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية بثلاث مراحل تزامنت مع مراحل الظاهرة الإرهابي في الجزائر من جهة التي بدأت كعملية سياسية بالانتقال من النظام الأحادي الحزب نحو التعددية الحزبية، ثم حالة الفوضى والعنف التي شهدها البلد وصولا إلى إيجاد آليات للخروج من الأزمة وفق المواجهة العسكرية فالحل السياسي السلمي والمصالحة الوطنية، ولا ننكر وجود الدور الفرنسي في مختلف هاته المراحل ولكن بمظاهر متفاوتة.

المبحث الأول: الموقف الفرنسي من الأزمة الأمنية في الجزائر

المطلب الأول: فرنسا الغائب الحاضر في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

لقد تابعت فرنسا عملية التحول الديمقراطي في الجزائر باهتمام بالغ، خاصة وأنها كانت ولاتزال ضمن دائرة نفوذها التقليدي، حيث نجد أن فرنسا لم تكن لتتجاوز الأحداث في الجزائر منذ الاستقلال، بحكم واقع علاقات ميزها الغموض الدبلوماسي وخطابات الكراهية من جهة ومن جهة ثانية المصالح المشتركة أو بالأحرى الحفاظ على المصالح الفرنسية داخل التراب الجزائري، الذي لم تغادره فرنسا الاستعمارية إلا مكرهة تحت اتفاقيات تضمن لها على الأقل الحد الأدنى من مصالحها، وهو نفس الحال بالنسبة لكل دول المنطقة المغاربية.

لقد سبقت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر أحداث الخامس من أكتوبر 1988 والتي كانت سببا رئيسيا في تحول النظام الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، مثلما جاءت به التعديلات الدستورية سنة 1989، ورغم ترحيب بفرنسا بانفتاح الجزائر على المشروع الديمقراطي، غير أن الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية آنذاك اتهمت فرنسا بالوقوف خلف أحداث أكتوبر كما جاء في رواية محمد العربي زبيري " رئيس لجنة الدراسات والتخطيط في الأمانة العامة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني" آنذاك بأن محافظ الحزب في ولاية قسنطينة قد أخبر القيادة المركزية للحزب بأن المخابرات الفرنسية جندت شبابا عبر مركزها

الثقافي هناك وكلفتهم بنشر شائعات مقابل 300 فرنك فرنسي شهريا"[1] ويضيف حسب ماجاء في كتاب الأستاذ رابح لونيسي الجزائر في دوامة الصراع بين العسكري والسياسي، أن من بين هاته الشائعات ما تناقلته وسائل الاعلام الفرنسية حول مقتل الجنرال محمد عطايلية ووجود انقسامات داخل الجيش الجزائري إضافة إلى حدوث انقلاب عسكري ليلة السادس من أكتوبر 1988 كما عرفت الجزائر في هذه الليلة عملية تشويش على رادارات المطارات والمقرات الجوية مما أعاق إقلاع الطائرات[2].

وجاء التعقيب الفرنسي على هذه الأحداث يحمل طابعا من الابتهاج على لسان الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران الذي قال إنه آن الأوان لإرساء الديمقراطية في الجزائر وذلك أمام مجلس وزرائه يوم 12 أكتوبر 1988[3]، تضاف إلى ذلك جملة ما حملته الصحافة الفرنسية من تهويل وتضخيم للأحداث وحضورها القوي لتغطية الحركات الاحتجاجية واهتمامها بأدق التفاصيل إضافة إلى تضخيمها لعدد الضحايا بشكل مبالغ فيه[4].

ولم تخف هذه الممارسات عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم آنذاك والذي رد على عليها باتهام فرنسا بمحاولة خلق الفتنة داخل المجتمع الجزائري بغية تفكيك الحزب عن طريق استغلال مجموعة من الموالين له داخل الوطن تحت إشراف حزب فرنسا[5]. ولا يمكن نكران الخلفية التاريخية للعلاقات بين حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره حركة ثورية قادت الجهاد

[1]- رابح لونيسي، مرجه سابق، ص 214، 215
[2]- نفس المرجع، ص 214، 215
[3]- عبد الحميد براهمي، مرجع سابق، ص 205
[4]- حميدة العياشي، مرجع سابق، ص31
[5]- نفس المرجع، 51.

ضد المحتل الفرنسي لأكثر من سبع سنوات وبين النظام الفرنسي الذي يستشعر بين الفينة والأخرى تهديد مصالحه في المنطقة المغاربية برمتها ولذلك فقد سعت إلى تحطيمها منذ سنة 1956، خاصة بعد سياسة القطيعة التي تبناها الرئيس الشاذلي بن جديد مع الجانب الفرنسي لما قام بحملة واسعة ضد المدارس والمراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر حيث قام بتجميد نشاط ثانوية ديكارت، ومنع تسجيل التلاميذ الجزائريين للتمدرس بها بمن فيهم مزدوجي الجنسية[1].

وإن تميز الموقف الفرنسي بالبهجة غير المعلنة بقدوم منافس قوي بإمكانه إزاحة جبهة التحرير الوطني من على السلطة وإقامة علاقات أكثر ودية معه مما يسمح باتساع رقعة المصالح الفرنسية داخل البلد، غير أن الرياح أتت بما لم تشتهيه سفينة النظام الفرنسي فالمنافس والفائز بأول انتخابات ديمقراطية في البلد كان الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي فاجأت النظام بفوزها كما فاجأت الجانب الفرنسي الذي كان يعول على الأحزاب الديموقراطية، وزاد من تعقيد الأمور لدى الجانب الفرنسي الفوز الساحق لذات الحزب بالانتخابات التشريعية، وما له من تأثيرات حيث بإمكانه تشكيل الحكومة، وحتى الفوز برئاسة الدولة فيما بعد وبذلك التحكم في كل مفاصل الدولة.

لكن لماذا التخوف الفرنسي من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

رغم تركيز الجبهة الإسلامية على المشاكل الداخلية للبلد في الانتخابات المحلية، وطرحها لمختلف الإصلاحات من خلال البرنامج الانتخابي المعلن في الانتخابات التشريعية إلا أنه

[1]- Jean Audibert, **France-Algérie une relation particulière**, Confluence N°11, Eté 1994 p 129,130

أبدى موقفه من العلاقات مع الغرب بصفة عامة ومع النظام الفرنسي على وجه الخصوص الذي رأى بأنه يحاول التدخل في الشؤون الداخلية للبلد عن طريق:

1- العمل على الفصل التمام للدين عن السياسة وبالتالي القضاء على القيم الإسلامية داخل المجتمع الجزائري ونشر القيم الغربية.

2- محاولة جر الاقتصاد الجزائري بأن يصبح مجرد سوق كبيرة للبضائع الأوروبية والأمريكية وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

3- محاولة الهيمنة الثقافية على المجتمع الجزائري المسلم وجره للتغريب والقضاء على موروثه الثقافي والديني وإبقائه تحت السيطرة الفرنكوفونية العلمانية[1].

وبذلك فان موقف الجبهة رافض للعلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا مما يستدعي صياغة علاقات جديدة وهذا الوضع لن يرضي الطرف الفرنسي مادام يشكل خطر على مصالحه.

لقد دعا الفيس في برنامجه المسطر إلى إعادة النظر في العلاقات مع فرنسا أو إلى قطعها وقطع العلاقات مع كل الدول الكافرة حسب وصفه خاصة تلك الداعمة للهجوم الأمريكي على العراق، ومن هذا المنطلق أصبحت فرنسا ترى في الفيس الوافد الجديد للسلطة الجزائرية غير المرحب به، وضاعت توقعاتها بنظام جديد يسهر على حفظ مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى الخوف من المد الإسلامي داخل فرنسا باعتبارها أكبر بلد أوروبي مستقبل للجالية المغاربية المسلمة في القارة الأوروبية.

[1]- إبراهيم آدم قبي، **الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة**، مرجع سابق، ص 12.

المطلب الثاني: الموقف الفرنسي من الإرهاب في الجزائر

تتسم المواقف الفرنسية من ظاهرة الإرهاب في الجزائر بازدواجية المعايير أحدها معلن موجه للعامة والآخر خفي خاص بعلاقاتها مع النظام الجزائري، حيث برزت أكثر بعد انقلاب 11جانفي 1992، بعد أن كانت تدعو للديمقراطية واحترام حقوق الانسان أصبحت في الخفاء تؤيد قرارات الجيش في الانقلاب دون أدنى مبالاة لشعارات الديمقراطية أو وضعية حقوق الانسان، ويمكن تقسيم الموقف الفرنسي من ظاهرة الإرهاب في الجزائر زمنيا إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل استهداف المصالح الفرنسية ومرحلة بعد استهداف المصالح الفرنسية هذه المرحلة بدورها يمكن تقسيمها إلى مواقف رسمية وأخرى غير رسمية.

أولا: مرحلة ما قبل استهداف المصالح الفرنسية:

كانت فرنسا تتابع ما يحدث في الجزائر باهتمام كبير وقلق حول نتائج الانتخابات التشريعية وكانت متخوفة من تكرار سيناريو الانتخابات المحلية الذي فارت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ساحقا، ولكن مخاوفها تحققت فعلا مع فوز الجبهة بالدور الأول للانتخابات البرلمانية مما يجعل مهمة الفوز في الدور الثاني جد بسيط مقارنة بباقي الأحزاب المشاركة وبات السيناريو السياسي في الجزائر واضحا وهو في حال تكريس الديمقراطية فان الحكومة القادمة ستكون إسلامية لا محال، ورغم أن الموقف الفرنسي وتحت ضغط الشارع والمبادئ الديمقراطية التي تتبناها الثورة الفرنسية جاء مؤيدا لاستكمال الدور الثاني للانتخابات كما جاء

في تصريحات الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران: "المسار الانتخابي يجب أن يستأنف بسرعة"[1] وهي دعوة كانت تبدو صريحة للنظام الجزائري باستكمال الدور الثاني للانتخابات التشريعية، غير أن هذا الموقف لم يدم طويلا بعد ان استطاع المجلس الأعلى للدولة فرض نوع من السيطرة واحتواء الوضع مبدئيا، حيث تحول الى مؤيد للنظام الجزائري الذي أوقف المسار الانتخابي والعملية الديمقراطية ككل، وكما جرت العادة فان الحفاظ على المصالح هو أولى الألويات الفرنسية في الجزائر حيث اعتبرت وصول الإسلاميين للسلطة ر تهديدا للمسار الديمقراطي الفتي في الجزائر من جهة ومن جهة ثانية فيه تهديد لمصالحها وهو السؤال الذي طرحته الصحافة الأوروبية عبر جرائدها حول مصير العلاقات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية خاصة في المجال النفطي[2].

فالدول الأوروبية بصفة عامة وفرنسا على وجه الخصوص لا تجد حرجا في تناقض سياستها الداخلية المبنية على الديموقراطية وحقوق الانسان وتأييدها للأنظمة الديكتاتورية خارج حدودها. لقد تطور هذا الاهتمام بتطور الأحداث والأزمات خاصة تلك التي لها انعكاس مباشر أو غير مباشر على الواقع الداخلي للدول الغربية ولعل ظاهرة الإرهاب من بين أهم هذه الأزمات[3] وهذا ما ينطبق على الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية.

---

[1]- مذكرات بلعيد عبد السلام، ترجمة مؤسسة الشروق، أوت 2007، ص 93 على الموقع: 2011/11/10 https://www.algeriachannel.net

[2]- محمد بوضياف، مرجع سابق ص 141، 142.

[3]- مؤلف جماعي، **ازدواجية معايير الغرب والأمم المتحدة تجاه القضايا العربية والإسلامية**، ط1، الأردن، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 21.

ثانيا: مرحلة ما بعد استهداف المصالح الفرنسية: لم يمر الموقف الفرنسي من الأحداث في الجزائر بردا وسلاما عليها، فالحركات المسلحة كانت تتبع هذا الموقف باهتمام وحذرت في الكثير من البيانات النظام الفرنسي من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد وطالبته بالعدول عن وقوفه الى جانب النظام الجزائري في سياسته القمعية وهو نفس الأمر الذي تناقلته الصحافة الفرنسية[1]، وكانت أولى الرسائل التي بعثت بها الجماعات المسلحة النظام الفرنسي في 21 سبتمبر 1993 عندما أعلنت مسؤولياتها عن قتل فرنسيان في سيدي بلعباس ثم استهداف القنصلية الفرنسية في 24 من نفس الشهر وخطف 3 من موظفيها ليتم اطلاق سراحهم فيما بعد محملين برسالة انذار للأجانب بمغادرة التراب الوطني والا سوف يكون مصيرهم القتل[2].

بعد انتهاء المدة التي حددتها الجماعات المسلحة لمغادرة الأجانب للأراضي الجزائرية، زادت وتيرة العنف في البلد بصفة عامة بما فيها استهداف الأجانب وعلى رأسهم الفرنسيين الايطاليين والاسبان وهي الدول الثلاث التي ترى الجماعات المسلحة بأن أنظمتها تدعم النظام السياسي في الجزائر إلى جانب روسيا المتهمة بإمداد النظام بالأسلحة لمواجهة هذه الجماعات[3]، لكن هذا العمل وبقدر ما لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى القضية الجزائرية التي كانت السلطات الجزائرية تنادي بأنها شأن داخلي بقدر ما أحدث شرخا داخل صفوف هذه الجماعات التي لم يكن بعض عناصرها مؤيدين للفكرة وعلى رأسهم الجيش الإسلامي

[1] - Jean Audibert, Op.cit, p 130

[2]- كميل طويل، مرجع سابق، ص 123

[3]- سيفرين لابا، مرجع سابق، ص 242

للإنقاذ الذراع العسكرية للفيس الذ كان يرى بأن عملية القتل العشوائي للأجانب لا تخدم الحركات التي كانت تقترب من النصر حسب رأيه كما أنها سوف تخلق عداءات مع دول غربية أخرى بإمكانهم العمل معها مستقبلا حال وصولهم للسلطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان[1].

ولم تنقضي سنة 1995 حتى بلغ عدد الفرنسيين المستهدفين أكثر من 27 ضحية على الأراضي الجزائرية تضاف إلى عملية التفجير التي طالت سانت-ميشال بباريس في جويلية سنة 1995 أصبحت على إثرها رسالة الحركات المسلحة أكثر وضوحا[2] مما لا يدع مجالا لتجاهلها من طرف النظام الفرنسي ونقطة تحول واضحة في خطابها الرسمي تجاه الاحداث الإرهابية في الجزائر وباتت فرنسا ترى نفسها طرفا في هذا الصراع، خاصة مع الضغوط التي تلقاها النظام الفرنسي آنذاك من طرف الحزب اليميني ومن طرف الصحافة على حد سواء.

ويمثل الجدول رقم 4 العمليات الإرهابية داخل فرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 إلى غاية سنة 2000، حيث أكدت فرنسا في أكثر من مرة بأن الجماعات المسلحة داخل الجزائر قد نقلت نشاطها إلى الأراضي الفرنسية، كرد فعل للموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية والتي كانت تبررها بحسن النية والوقوف إلى جانب المدنيين، وي التصريحات التي لم تكن مقنعة بالنسبة الجماعات المسلحة.

[1]- نفس المرجع، ص 203

[2] - Hocine Malti, Op.cit, p299

جدول رقم 4: العمليات الإرهابية في فرنسا خلال الفترة 1992-2000[1].

التاريخ	نوع العملية الارهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	مكان العملية
5 أفريل 1992	هجوم	0	غير محدد	محاولة اقتحام مبنى السفارة الايرانية في باريس من طرف 20 شخص من جماعة خلق الايرانية
24 ديسمبر 1994	عملية اختطاف رهائن	4 (+ 3)	25	اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية رقم 8969 من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة
جويلية- أكتوبر 1995	تفجير	8	14+ 0	تفجيرات ميترو باريس
3 ديسمبر 1996	تفجير	4	170	قصف ميترو باريس بالقنابل
8 فيفري 1998	إطلاق رصاص	1	00	
19 أفريل 2000	تفجير	1	00	هجوم بالقنابل على فرع ماكدونالدز

أمام هذه الأوضاع باتت لم يبق لفرنسا سوى الالتزام بالحياد في القضية الجزائرية خاصة أمام الرأي العام الخارجي، والعودة إلى تكريس مبادئها وقيمها لدعم الديمقراطية أمام الرأي العام الداخلي خاصة أمام وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية التي أصبحت تلقي أهمية لخطابات قيادة الحركات المسلحة في الخارج، وعلى رأسهم رابح كبير الذي دول القضية الجزائرية وأوصلها على ادراج المنظمات الدولية الفاعلة والى حكومات القوى العالمية بما فيها الدول

[1]- المصدر: الباحثة بالاعتماد على: سيفرين لابا، الإسلاميون في الجزائر من صناديق الاقتراع إلى الأدغال، مرجع سابق.

الأوروبية وهو ما جعل الموقف الفرنسي محرج للغاية حيث باتت تصنف كل مواقفه بأنها خدمة للنظام الجزائري بما فيها الدور الذي لعبته فرنسا من أجل إعادة جدولة الدين الخارجي للجزائر، وحزمة المساعدات التي كانت تمنحها للجزائر، وهي ما وصفها رابح كبير بأنها موجهة لخدمة النظام السياسي الجزائري وليست لصالح الشعب[1].

اتهم الرأي العام الداخلي النظام الفرنسي بتأييده للنظام الجزائري الدكتاتوري حسبهم وتخليه عن المبادئ الديمقراطية واتباعه سياسة الكيل بمكيالين عندما تغاضى عن تلك المجازر المروعة المرتكبة في حق الأبرياء مخترقا مبدئ حقوق الانسان في تعامله مع القضية، حدة هذه الأصوات تنامت مع زيادة وتيرة العنف في الجزائر منذ سنة 1996 وتزايد معه تهديد المصالح الفرنسية في الجزائر وبات النظام الجزائري غير مطمئن للمواقف الفرنسية خاصة وأن الجماعات المسلحة كان تعشش وتفقس هناك على الأراضي الأوروبية مستغلة التعاطف الشعبي الذي حظيت به التنظيمات الإسلامية هناك، والحريات الدينية التي كان مسموح بها إضافة الى حرية جمع التبرعات لفائدة مختلف المنظمات عبر العالم، وهو ما مكن الجماعات المسلحة من الحصول على دعم مادي من أموال وأسلحة هذا من جهة ومن جهة ثانية تجنيد فدائيين هناك، خاصة في بريطانيا التي أصبحت قاعدة خلفية للإرهاب في الجزائر، من جهة أخرى فإن بعض الأطراف داخل النظام الجزائري اتهمت النظام الفرنسي بالوقوف وراء التفجير الإرهابي لمطار هواري بومدين الدولي في العاصمة الجزائرية.[2]

[1] - Jean Audibert, Op.cit, p 134
[2] - Ibid, p130

جاء في دراسة نشرتها مؤسسة سان سيمون تؤكد على أن الاهتمام الفرنسي بقضايا الإرهاب في الجزائر مثله مثل الاهتمام به على الأراضي الفرنسية وأن مجموعة المساعدات التي تقدمها فرنسا للجزائر إنما هي في حقيقتها موجهة للمسؤولين الجزائريين وليس للشعب الجزائري، وقد حاول شيراك منذ وصوله للسلطة إعطاء تبريرات للمواقف الرسمية الفرنسية من الازمة الجزائرية وذلك بعد موجة الانتقادات التي واجهها النظام الفرنسي حيث جاء في إحدى خطاباته حول الأزمة الجزائرية بأن فرنسا ساعدت الشعب وليس العسكريين الذين بيدهم كل القوة وهي بذلك لا تسعى للتدخل غير أنها تشجع الجزائريين على إيجاد حلول لمشاكلهم الخاصة[1]، وحول مجازر الرايس التي راح ضحيتها أكثر من 300 قتيل في 25 أوت 1997 أعرب الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن سخطه اتجاه ما يحدث للمدنيين نتيجة الاعمال البربرية كما أكد على تعاطفه الشديد مع الشعب الجزائري الذي وصفه بالصديق للشعب الفرنسي[2].

ثالثا: المواقف غير الرسمية الفرنسية من الظاهرة الإرهابية في الجزائر: لا يمكن الحديث عن الموقف الرسمي للنظام الفرنسي من الإرهاب في الجزائر دون التطرق للمواقف غير الرسمية الصادرة من شخصيات ومنظمات المجتمع المدني الفرنسي والذي يشكل في مجمله لوبي ضغط على عملية صنع القرار داخل النظام الفرنسي من خلال عملية التأثير على الرأي العام وعليه يمكن تقسيمه إلى:

[1] -Salem Badis, **French reaction to the massacre in Algeria** (696-720) in: A Inquiry into the Algerian massacre, Naom Chomsky and Eric Avebury, Genève, Hoggar, 1999, p698

[2] - Ibid, P 701

1-الموقف الداعم للسلطة: يقود هذا التيار مجموعة من المثقفين الفرنسيين ممن ينظرون للإسلاميين في الجزائر بأنهم هم المسؤولين عما يحدث من مجازر حتى وإن كانوا هم ضحاياها وعلى رأسهم Bernard Henry Levy و Herzog كما جاء في تصريحات الأمين العام للأفافاس أحمد جداعي الذين أخبراه بأن ما حدث للمدنيين في بن طلحة مستحق وذلك لإدلائهم بأصواتهم لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات الملغاة[1]، حيث ينطلق هؤلاء من نظرتهم السلبية المتطرفة ضد الإسلام حيث تم الترويج إعلاميا لهذه الأفكار منذ ظهور الفيس على الساحة السياسية الجزائرية، جاء في جريدة L'expression في وصفهم لمناضلي الفيس بأنهم مجموعة من الملتحين الجهلة الذين لا يعرفون سوى إصدار الأحكام، وتوقعوا حسب ما جاء في الجريدة فشلهم في الانتخابات التشريعية كونهم اتجهوا أكثر نحو الخطابات التحريضية ونشر العنف بين الجزائريين، وعليه فقد رأوا بأن قادة الجبهة بعد فشلهم إما سيقاطعون الانتخابات أو يرفضون نتائجها.[2]

2-الموقف المشكك في حقيقة نقل الأحداث: يرى هذا التيار بأن الأخبار الواردة من الجزائر لا تكشف حقيقة الأحداث سواء تعلق الأمر برواية الجيش أو رواية الإسلاميين حول الأحداث، ويفضلون تشكيل لجان تحقيق دولية محايدة لكشف حقيقة المجازر ضد القرويين وما يحيط بها من غموض، يقود هذا التيار Rony Braumann عضو أطباء بلا حدود الذي كتب في جريدة Libération بأن مساندة نظام بلاده المطلق للنظام الجزائري ضد الإسلاميين

[1] - Salem Badis,ibid, p706
[2] - Opcit, p715

إنما هو صب الزيت على النار، وعليه فقد أصبح الحوار ضرورة سياسية ملحة للخروج من الأزمة[1].

3-الموقف المتهم للنظام الجزائري بالوقوف وراء العمليات الإرهابية: كتب François Geze مدير مطبعة La Découverte في جريدة Libération إن أول وأهم شيء هو كسر الصمت في وجه الحكومة الفرنسية التي من الضروري أن تتخذ موقفا حازما ضد انتهاكات حقوق الانسان في الجزائر سواء من طرف النظام أو من طرف الإسلاميين المتطرفين، متهما النظام الجزائري بأنه نظام مافيا يستغل انحراف الإسلاميين من أجل البقاء في السلطة ويبرر Burno Etienne المتخصص في الشؤون الجزائرية في معهد العلوم السياسية Aix-En-Provence اتهامه للنظام الجزائري بتحمل جزء من العمليات العسكرية ضد المدنيين كون وقوع الكثير من المجازر في مناطق بها العديد من الثكنات العسكرية التي لا تبعد سوى أمتار عن مواقع الاعتداءات ويرى هذا التيار بأن إصرار النظام الفرنسي وقوفه غير المشروط مع النظام الجزائري إنما يعتبر مخالفا للقيم الفرنسية الداعمة لحقوق الإنسان بل يعتبر جريمة بمعنى أنها تعتبر تحريضا مباشرا على القتل[2].

المطلب الثالث: فرنسا في مواجهة الإرهاب داخل أراضيها

تعتبر قضية اختطاف الطائرة الفرنسية من قبل الجماعات المسلحة في الجزائر أهم محطة لانتقال الأعمال الإرهابية من الأراضي الجزائرية نحو الأراضي الفرنسية بعد جملة من

[1] - Salem Badiss, op.cit,p 710-711
[2]- Ibid, P706,711,712

الإنذارات كانت قد وجهتها الجماعات الارهابية سابقا للنظام الفرنسي، حيث اتهمت الجماعات الإسلامية أطرافا داخل النظام السياسي الفرنسي بضلوعها في تنفيذ عمليات قتل لأبرياء جزائريين من خلال ممارسة الضغط على النظام الجزائري للقيام بها، ونشرت بيانا مباشرة بعد تبنيها الهجوم على السفارة الفرنسية في الجزائر موجه للنظام الفرنسي مفاده:

1- ضرورة الكشف عن المتورطين من داخل النظام الفرنسي في قتل ابرياء جزائريين بمساعدة النظام الجزائري.

2- تعويض فرنسا للأطراف المتضررة من الانقلاب الذي كان بمباركة فرنسية.

3- توقيف الدعم الفرنسي للنظام الجزائري والتزام سياسة الحياد من الشأن الجزائري.

4- اجلاء كل الرعايا الفرنسيين من الجزائر إلى وقت لاحق حيث تستعيد الجبهة الإسلامية قيادة البلد ويطبق فيهم حكم أهل الذمة.

5- الحفاظ على حقوق المسلمين وكرامتهم داخل فرنسا[1].

لقد أصبحت تهديدات الجماعات المسلحة لفرنسا واقعا بعد أن تصاعدت العمليات المسلحة داخل الأراضي الفرنسية، وشكل الهجوم على ميترو باريس الذي راح ضحيته أكثر من ثمانية قتلى و140 جريح صدمة لدى الشعب والنظام الفرنسي على حد سواء، الذي بات مجبرا على إيجاد آليات جديدة لمواجهة هذا التهديد الذي انتقل إلى نحو أراضيه وبات قاب

[1]- كميل الطويل، مرجع سابق، ص 163

قوسين أو أدنى من الشعب الفرنسي. لقد أدرك النظام الفرنسي أن حل الأزمة الأمنية التي ظهرت بوادرها في فرنسا يجب أن ينطلق من داخل الجزائر[1].

نلاحظ أن الموقف الفرنسي من الأزمة الأمنية الجزائرية خلال هذه الفترة طبعه نوع من الارتباك والغموض، خاصة وأن مصالحها أصبحت على المحك وانتقال الرعب إلى أراضيها، والاتهامات التي وجهت لها سواء من بعض أطراف النظام السياسي أو من طرف الجماعات المسلحة.

[1]- سميرة بلعربي، **الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية: دراسة مقارنة بين يوميتي "لوفيغارو" (LE FIGARO) و "ليبيراسيو" (LIBERATION) من 13 جانفي 1992- 15 أفريل** 1999، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إعلام واتصال، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص 148.

المبحث الثاني: خلفيات الاهتمام الفرنسي بالظاهرة الإرهابية في البلدان المغاربية

قبل الحديث عن تعاطي الإدارة الفرنسية مع الأزمة الأمنية الجزائرية لابد أولا من الوقوف على أهم الأسباب والخلفيات وراء هذا الاهتمام بالأمن في المنطقة المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فالامتداد التاريخي للعلاقات بين فرنسا من جهة والبلدان المغاربية انتقلت من الطابع الاستعماري العسكري إلى رسم نوع من العلاقات الناعمة التي تحاول من خلالها فرنسا الحفاظ على مصالحها في المنطقة عن طريق شبكة من العلاقات.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الفرنسية -المغاربية

تمتد العلاقات الاقتصادية بين المنطقة المغاربية وفرنسا إلى ما قبل الحقبة الاستعمارية غير أنها تغيرت في اتجاهها أثناء الحملة الاستعمارية وبعدها، لأن المصالح الفرنسية في المنطقة لم تنته بتصفية الاستعمار بل فتحت صفحة جديدة تم من خلالها التفاوض حول المصالح الفرنسية في كل من تونس، المغرب والجزائر، وإن كان النظام التونسي بقيادة بورقيبة منذ بدايته يعمل تحت الوصاية الفرنسية، فإن هذه الأخيرة لم تجد نفس التسهيلات في كل من الجزائر الاشتراكية وحتى المغرب بتوجهها الليبرالي، وتجد فرنسا في المنطقة المغاربية سوقا كبيرا لتصدير منتجاتها في مختلف القطاعات، ولأجل ذلك قامت فرنسا بتوقيع أول اتفاق تجاري بينها وبين الدول المغاربية سنة 1969 بداية بالمغرب تلته مجموعة اتفاقات مع كل من تونس، الجزائر وموريتانيا سنة 1970.[1]

[1] - Jean-François Drevet, **le Maghreb et l'Union européenne (UE)**, mercredi 04 mai 2016, sur le site web : Doplomweb.com/le_Maghreb_et_l_Union_europeenne.html

1- الجزائر: تبسط اليوم فرنسا نفوذها على السوق الجزائرية برقم أعمال يصل إلى 5 مليار يورو سنويا، وتوجد حوالي 6 آلاف شركة فرنسية تصدر منتوجاتها نحو الجزائر، حيث تعتبر ثاني شريك اقتصادي للبلد بعد الصين، وأول شريك خارج قطاع المحروقات حيث تتواجد بالجزائر حوالي 451 مؤسسة فرنسية توظف 40 ألف عامل بصفة مباشرة وتمثل الشركات الفرنسية نسبة 20% من مجموع الشركات الأجنبية المستثمرة بالجزائر[1].

جدول رقم 5: أهم الدول المستقبلة للصادرات الجزائرية[2]

البلد	الواردات من المنتوجات الجزائرية	
	القيمة بمليار دولار	النسبة المئوية لاجمالي صادرات الجزائر
ايطاليا	3.5 مليار دولار	%16.9
فرنسا	2.6 مليار دولار	%12.55
اسبانيا	2.32 مليار دولار	%11.23
أمريكا	2.09 مليار دولار	%10.11
البرازيل	1.39 مليار دولار	%6.74

من خلال الجدول رقم 5 تتضح لنا المنافسة القوية التي تواجهها فرنسا داخل السوق الجزائرية من بعض الدول على رأسها ايطاليا متفوقة على فرنسا ب 0.9 مليار دولار سنويا

[1]- موقع أصوات مغاربية، 5 ديسمبر 2017
http://www.maghrebvoices.com/a/Algeria-France-economy/406043.html.

[2]- من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التجارة الجزائرية.
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-sept-premiers-mois-de-2017

ونسبة تتجاوز 4% من حجم الصادرات الجزائرية، وتحتل فرنسا نفس الترتيب في سوق الواردات الجزائرية بعد الصين الشعبية لكنها تحتفظ بصدارة الترتيب كأول شريك اقتصادي للجزائر خارج قطاع المحروقات[1]، إضافة إلى المنافسة التي تجدها فرنسا بعد دخول الكثير من الدول في شراكات اقتصادية مع الجزائر على غرار البرازيل، ألمانيا وأمريكا باعتبارها أكبر قوة اقتصادية وعسكرية عالمية، وبذلك لم تعد السوق الجزائرية خالية كما كانت عليه سابقا خاصة سنوات التسعينات من القرن الماضي.

جدول رقم6: أهم الدول الموردة في السوق الجزائرية[2]

البلد	الصادرات نحو السوق الجزائرية	
	القيمة بمليار دولار	النسبة المئوية إلى اجمالي واردات الجزائر
الصين	5.21 مليار دولار	%19.4
فرنسا	2.35 مليار دولار	%8.77
ايطاليا	1.98 مليار دولار	%7.37
المانيا	1.84 مليار دولار	%6.85
اسبانيا	1.75 مليار دولار	%6.53

[1]- نفس المرجع.
[2]- من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التجارة
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-sept-premiers-mois-de-2017

2-المغرب: لا تقل المغرب أهمية عن الجزائر من حيث المكانة الاقتصادية لدى فرنسا رغم افتقارها للمواد الطاقوية كالغاز والبترول، ورغم ذلك فقد قطعت فرنسا شوطا كبيرا من الاستثمارات داخل السوق المغربية في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية وفي المجال الخدماتي حيث هناك 36 من أصل 40 شركة فرنسية مسجلة في مؤشر كاك لبورصة باريس لديها استثمارات في المغرب أي ما يقابل 90% من كبرى الشركات الفرنسية حيث تعتبر الشريك الاقتصادي الأول لباريس في المنطقة المغاربية وتساهم فرنسا بنسبة 60%من المساعدات الخارجية التي تتلقاها المغرب[1]، كما تتنوع الاستثمارات الفرنسية في المغرب بين القطاعات الصناعية، الزراعية والمجال الخدماتي خاصة النقل بالسكة الحديدية حيث فتحت الوكالة المستقلة للنقل بباريس ألترام 14 فرعا لها عبر مختلف الدول منها فرع في الجزائر وآخر في المغرب[2].

ورغم ما تواجهه فرنسا من منافسة اسبانية لها باعتبارها الشريك التجاري الأول للمغرب غير ان هذه الأخيرة لازلت تشكو هيمنة الشركات الفرنسية على مختلف المشاريع الكبرى في البلد، الذي تبرره الإدارة الاسبانية بقضية الصحراء الغربية وسياسة التودد التي يتبعها صناع القرار في المغرب مقابل حصولهم على الدعم الفرنسي في المحافل الدولية خاصة في الأمم المتحدة باعتبار عضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن الدولي.[3]

1- http://www.maghress.com/alhbaroma/56520
2 - http://arabic.cnn.com/business/2017/09/18
3- سيد مجدوبي، **اسبانيا تشكو هيمنة فرنسا على المشاريع الكبرى في المغرب والأسباب سياسية منها الصحراء**، على موقع القدس العربي https://www.alquds.co.uk

عموما فإن أولى أولويات الإدارة الفرنسية هو إيجاد موضع قدم لها في مستعمراتها القديمة بغية الاستيلاء على ثروات هاته البلدان ولعل مطلع الالفية الجديدة حمل معه الكثير من الاتفاقيات الجديدة وتفعيل اتفاقيات سباقة مع الكثير من البلدان المغاربية، وتلخص هذه العلاقات تلك المشاريع الموقعة عبر زيارة الرؤساء الفرنسيين للمنطقة، وشهدت مرحلة الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي تطورا ملحوظا في تاريخ علاقة فرنسا مع بلدان المغرب العربي كتوقيع مشاريع بقيمة 2 مليار يورو في المغرب شملت قطاع النقل بالسكة الحديدية وقطاع الطاقة[1].

3-تونس: لا تختلف تونس عن سابقتيها الجزائر والمغرب من حيث العلاقات الاقتصادية مع فرنسا، التي تعتبر أول مستثمر أجنبي في تونس حيث تستقبل حوال 16% من الصادرات الفرنسية في حين تستقبل هذه الأخيرة حوالي 30% من الصادرات التونسية وبلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين حوال 7.4 مليار يورو سنة 2016، غير أن هذا الرقم غير ثابت خاصة بدخول كل من الصين وتركيا الفضاء الاستثماري والتجاري في تونس، ويصل عدد المنشآت الفرنسية في البلد 1400 فرع توظف 137 ألف شخص بشكل مباشر[2]، وتستقبل أكثر من 600 ألف مهاجر تونسي على أراضيها[3].

4- ليبيا: تنفرد ليبيا في المنطقة المغاربية بعلاقتها المعقدة مع فرنسا التي طبعتها العديد من الخلافات والقضايا العالقة بين البلدين، غير أن وصول نيكولا ساركوزي إلى سدة الحكم في فرنسا أنعش هذه العلاقات بل واستطاعت فرنسا خلال فترة حكمه تحقيق الكثير من

[1]- يحي أبو زكريا، العلاقات الفرنسية المغاربية، جريدة إيلاف الالكترونية:
https://elaph.com/web/AsdaElaph/2007/12/288795.html
2 - https://www.diplomatie-gouv.fr/ar/شمال-افريقيا-و-الشرق-الأوسط/تونس/la-France-et-la-tunisie/
3 - https://www.marefa/org/العلاقات-الفرنسية-التونسية

المكاسب زحل بعض القضايا محل الخلاف بين البلدين مثل تعويض ضحايا الطائرة الفرنسية التي تم اتهام ليبيا بالوقوف وراء تفجيرها في صحراء النيجر سنة 1989 والبالغ عددهم 179 وذلك تحت اشراف نجل الرئيس آنذاك سيف الإسلام القذافي سنة 2004، إضافة إلى ترحيل الطبيب الفلسطيني والممرضات البلغاريات المتهمين في قضية حقن مئات الأطفال الليبيين بفيروس نقص المناعة المكتسبة وذلك على متن الطائرة الرئاسية برفقة زوجة الرئيس ساركوزي آنذاك سنة 2007، بعد أن صدر في حقهم حكم بالإعدام[1] من طرف القضاء وهو الأمر الذي أغضب الشعب الليبي حينها، كما استطاع الرئيس الفرنسي خلال زيارته للبلد من الحصول على استثمارات بقيمة 10 مليار يورو تشمل محطات تحلية مياه البحر، انشاء مفاعل نووي صناعات الأدوية وعقود اقتصادية أخرى.[2]

5-موريتانيا: تمثل الصادرات الفرنسية في موريتانيا حوالي 147 مليون يورو سنة 2016 فيما بلغت الواردات 49 مليون يورو، وتحتل فرنسا المرتبة الثانية يعد الصين في قائمة الدول الموردة لموريتانيا، وتتواجد 60 منشأة فرنسية تشغل أكثر من 3 آلاف موريتاني[3]، كانت موريتانيا قد تحصلت على 900 مليون فرنك من فرنسا سنة 1994 في إطار عمليات التنسيق العسكري التي أطلقتها فرنسا مع موريتانيا غير أنها لم ترق لتلك التي مع نظريتها أمريكا[4].

[1]- موقع الجزيرة: العلاقات الفرنسية الليبية، 10، ديسمبر 2007، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/12/10/

[2]- يحي أبو زكريا، العلاقات الفرنسية المغاربية، جريدة إيلاف الالكترونية، مرجع سابق.

[3]- موقع السفارة الفرنسية في موريتانيا، 26/ 2018/04
https://www.diplomate.gouv.fr/ar/ شمال-إفريقيا-و-الشرق-الأوسط/موريتانيا

[4]- يحي أبو زكريا، التنافس الأمريكي الفرنسي على المغرب العربي، 07أوت 2005 على موقع شبكة فولتير
http://www.voltairent.org/article92105.html

المطلب الثاني: العلاقات الثقافية والاجتماعية الفرنسية-المغاربية

يعتبر الجانب الثقافي والاجتماعي بعدا ذا أهمية في العلاقات الفرنسية المغاربية، وتسخر فرنسا لأجله إمكانيات ضخمة لا تقل عن تلك الإمكانيات المسخرة للاستثمارات في الجانب الاقتصادي، حيث وجدت فرنسا نفسها مجبرة على تغيير نهجها بعد أن أعلنت كل مستعمراتها في بلدان المشرق والمغرب العربي استقلالها (1943-1962) حيث سيطرت القوة الناعمة على علاقتها مع هذه الأخيرة وليس هناك أفضل من الاستثمار في المجال الثقافي، حيث لا تحتاج فيه إلى استخدام الأسلحة والجيوش التي تم استبدالهم باتفاقيات مع هذه الدول وموظفين من داخل البلد نفسه بحيث لا تثير أي شبهة أو أي غضب شعبي، بل العكس أصبحت عن طريق سياساتها التعليمية تستقطب عددا لا يستهان به من داخل هاته البلدان خاصة في الأوساط الشبانية وأصبحت ثالث بلد استقطاب في مجال الدراسات العليا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بحوالي 300 ألف طالب أجنبي أغلبهم من المغرب، الصين وإفريقيا جنوب الصحراء[1].

وكانت منظمة الفرانكفونية أفضل استثمار ثقافي فرنسي حاولت من خلاله انشاء بوتقة عالمية لمجموعة الدول الناطقة بالفرنسية في العالم والمشكلة أساسا من مستعمراتها القديمة خاصة في الدول الافريقية بحولي 274 مليون ناطق موزعين على 102 دولة عبر العالم وتعتبر دول إفريقيا والمغرب العربي بصفة خاصة من بين الدول المنخرطة في النادي الفرنكفوني حيث سجل تعلم اللغة الفرنسية ما بين 22 مليون إلى 24 مليون طالب موزعين

[1]- عبد الإله بلقيز، **الفرانكفونية، إيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي-لغوي**، ط 1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011، ص 24

على 6 دول أغلبها مغاربية وهي: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، سوريا[1]، ونحاول استعراض هذه المشاريع في دول المغرب العربي بنوع من التفصيل:

1-الجزائر: تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي عانت من الاحتلال الفرنسي البربري الغاشم، الذي حاول بكل السبل محاولة طمس الثقافة والهوية الجزائرية، لولا وجود شخصيات أخذت على عاتقها مشروع الدفاع عن مقومات الهوية بما فيها اللغة العربية والدين الاسلامي[2] على غرار جمعية العلماء المسلمين، إضافة إلى التدريس من خلال المساجد والكتاتيب خفية آنذاك، غير أن الجزائر بعد الاستقلال أصبحت أكثر قربا لفرنسا من حيث الثقافة بصفة عامة واللغة الفرنسية بصفة خاصة، إذ تعتبر الجزائر اللغة الفرنسية اللغة الثانية في التعليم بعد العربية، إضافة أن الإدارة الجزائرية مازالت تعمل وفق النظام الداخلي الفرنسي وحتى من خلال الوثائق فإن أهم الشركات الوطنية، الوزارات ومختلف الهيئات الوطنية ناطقة باللغة الفرنسية.

إن الازمة التي مرت بها الجزائر شهدت تراجع في ملامح هذه العلاقة التي عادت بقوة مع استلام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة وانفراج الازمة الأمنية، حيث شهدت هذه العلاقة نوعا من الانتعاش منذ سنة 2000 عبر مجموعة من المشاريع الثقافية الفرنسية في كل من العاصمة، عنابة، وهران، قسنطينة وتلمسان من خلال فتح مجموعة من المراكز الثقافية الفرنسية، وتستقبل ثانوية ألكسندرا دوما التي فتحت أبوابها سنة 2002 بالعاصمة الجزائرية

[1]- ألكسندر وولف، **اللغة الفرنسية في العالم 2014**، ترجمة: ليلى هلالي بكر، مرصد اللغة الفرنسية، دار النشر ناتان، باريس 2014، ص 10
[2]- عبد الاله بلقيز، مرجع سابق، ص 20

حوالي 2000 تلميذ على أمل فتح فرعين لها في كل من وهران سنة 2017، وعنابة في مطلع العام الدراسي 2018، بينما تستقبل مدرسة هيدرا الابتدائية حوالي 500 تلميذ[1].

وتعتبر سنة 2012 مرحلة انتعاش العلاقات الفرنسية الجزائرية في مختلف المجالات خاصة الثقافية منها، حيث أطلقت عدة مشاريع منها ما هو في إطار إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين الجزائر وفرنسا الموقع في 20 ديسمبر 2012، أو تلك المتعلقة بالوثيقة الإطار الموقعة في 14 ديسمبر 2014 والتي تركز بالأساس على التعاون في الميدان الثقافي، قطاع التربية والتعليم والتكوين المهني إلى جانب التعليم العالي والبحث العلمي كالمنح والبرامج الدراسية الممولة (PROFAS)[2].

2-المغرب: ترتبط المغرب مع فرنسا ثقافيا من خلال مجموعة من المشاريع ضمن إطار اتفاقية الشراكة للتعاون الثقافي والتنمية الموقعة في 25 جويلية 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2010 ففي مجال التعليم تستقبل المدارس الفرنسية في المغرب البالغ عددها 38 منها 23 مدرسة تابعة وكالة التعليم الفرنسي في الخارج أكثر من 37 ألف تلميذ يمثل المغربيون 66% منهم، ويوجد بالمغرب اثني عشر فرعا للمعهد الفرنسي في كل من : الدار البيضاء مراكش، أغادير ، فاس، مكناس، الرباط، وجدة، القنيطرة، تطوان، الجديدة والصويرة كما يوجد مركز لمؤسسة أليانس فرانسيز Alliance Française في مدينة آسفي، وآخر لـ: كامبوس فرانس Campus France الملحق بالمعهد الفرنسي في الرباط، وعدد لا بأس به مما يضمن

[1] -http://www.diplomatie.gouv.fr
[2] -http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activittes/15-10-06-09-58-56.html

حضورا قويا للغة والثقافة الفرنسية داخل المغرب، ويمثل الطلبة المغربيون البالغ عددهم زهاء 38 ألف طالب الشريحة الأكبر من بين الطلاب الأجانب في فرنسا إضافة إلى التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مجال تسيير المعاهد والجامعات[1] وسواء تعلق الأمر بالميدان الثقافي أو الاقتصادي فإن المغرب من بين أكثر الدول المغاربية التي استفادت من منح الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) منذ سنوات تسعينات القرن الماضي[2].

3-تونس: يتمثل التعاون الثقافي الفرنسي التونسي في المجال الثقافي والعلمي ضمن ثلاث أولويات:

1- دعم المجتمع المدني التونسي وتوطيد علاقته مع المجتمع المدني الفرنسي.

2- مواكبة إرساء النظام الديمقراطي ومبدأ سيادة القانون

3- الاسهام في توفير التدريب الأساس والمستمر للتونسيين.

ويركز التعاون الثقافي الفرنسي التونسي نشاطه بالأساس على الاستثمار في الفئة الشبانية داخل المجتمع المدني وهو ما ينعكس على التبادل الفني ومناقشة الأفكار ودعم وسائط الاعلام الجديدة، حيث يتم الترويج من خلالها إلى اللغة الفرنسية، الاهتمام بالمتاحف إضافة إلى دعم مشاريع الفنانين الشباب، حيث يتمدرس حوالي 3200 تلميذ تونسي عبر مختلف المدارس الفرنسية الموزعة عبر المدن التونسية[3]، ونعتبر اللغة الفرنسية اللغة الثانية للتدريس في كل من

[1] -http://www.diplomatie.gov.fr/ar/afrique-du-nod-et-mpyent-orient/la-France-et-le-maroc/

[2] -Virgine Lucas, **Les activités de l'Agence Française de Développement en matière soutien à l'investissement productif des diasporas** (17-28), dans Techniques Financières Et Développement 2014p 17 En linge sur : https://www.cairn.info/revue-techniques-financieres-et-developemment-2014-1-page-17.htm ?contenu=resume

[3] - https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/tunise/la -france-et-la-tunisie/

الجزائر والمغرب وتونس، وتعتمد هذه الدول أيضا النموذج الفرنسي بل أنها تكاد تتبنى نفس القيم والهوية الفرنسية داخل الجامعات[1]، وتتوفر تونس على 9 تسع مدارس فرنسية من التحضيري حتى الثانوي، تضاف إليها مدرسة قرطاج الدولية التي أخذت الاعتماد من الوكالة الفرنسية للتعليم في الخارج سنة 2009، تستوعب 951 تلميذ يزاولون دراستهم من الصفوف التحضيرية حتى الصفوف الثانوية عبر برامج مطابقة للبرامج الفرنسية، وتضم مجمل المدارس الفرنسية حوالي 40 جنسية تكون الأولوية للأطفال الفرنسيين هناكن ثم أطفال الأجانب الرافدين من شبكة التعليم الفرنسي، ثم تتاح الفرصة للتونسيين للالتحاق بها بناء على امتحان وفقا للأماكن البيداغوجية المتبقية، هذا إضافة إلى أكبر معهدين فرنسيين هما معهد بيار منداس فرانس، ومعهد غوستاف فلوبار، وتستثمر فرنسا أموال كبيرة في مشاريع التعليم الابتدائي والثانوي في تونس حيث بلغت كلفة دمج كل من مدرسة ماري كوري وروبار دسنوس ما قيمته 8,3 مليون أورو[2].

4- **ليبيا:** لم تسجل أي اتفاقيات أو استشارات في المجال الثقافي لفرنسا داخل ليبيا سوى إبرام اتفاق الصخيرات الذي يهدف إلى تحسين أداء الإدارة المركزية والمحلية وتكوين الموظفين الحكوميين حيث خصصت لذلك 250 ألف أورو[3].

5- **موريتانيا:** تستفيد موريتانيا من برامج دعم فرنسية في إطار ما تقدمه الوكالة الفرنسية للتنمية، ورغم أن موريتانيا تابعة لبرنامج الوكالة المقدم لدول افريقيا جنوب الصحراء، ويرتكز

[1]- عبد الرحمن نزيه، **سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية: تونس والمغرب نموذجا (دراسة مقارنة مابين 2003-2013)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث جوان 2015، ص 403

[2] -https://tn.ambafrance.org/ الفرنسية-بتونس-المؤسسات-التربوية-

[3] -http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/la-France-et-la-libye/2018/02/21

التعاون الفرنسي في المجال الثقافي على السياسات التعليمية، حيث تستقبل مدرسة تيودور مونرو في نواكشط حوالي ألف تلميذ من الروضة وحتى الصف الثاني عشر، كما يحتضن المعهد الفرنسي في مكتبه كامبوس فرانس حوالي 5 آلاف طالب، إضافة إلى 5 فروع أخرى للأليانس فرانسيز في كل من نواكشط، نواذيبو، كيفة، أطار وكهيدي.[1]

المطلب الثالث: العلاقات السياسية

تعتبر نهاية سنوات خمسينات القرن الماضي وبداية الستينات عهدا جديدا في السياسة الفرنسية ما بعد الكلونيالية في الدول العربية بصفة عامة والدول المغاربية على وجه الخصوص خاصة باستكمال الجزائر الحصول على استقلالها كونها آخر مستعمرة فرنسية في المنطقة، والتي كانت بمثابة حجر عثرة في وجه العلاقات الفرنكو-عربية، كما شكلت صورة مشوهة تضاف إلى مجموعة الأحداث العالقة في ذاكرة الشعوب العربية التي خضعت للاحتلال الفرنسي، غير أن فرنسا وقتها ربما لم تكن مخيرة في العودة بطريقة أخرى نحو مستعمراتها السابقة بل كانت مجبرة لذلك، لأن فرنسا بنيت أساسا على أنقاض مستعمراتها وقد تنهار في حال ما تخلت على مصالحها هناك، خاصة في ظل المنافسة الكبرى من طرف القوى العالمية التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي، وفي هذا الشأن فقد شكل الاتحاد السوفييتي آنذاك عقبة باعتباره على علاقات جيدة مع الأنظمة العربية الحديثة، خاصة مع المشروع القومي العربي وذلك بناء على موقفها السابق ودعمها لحركات التحرر ضد المستعمر الفرنسي في المنطقة.

[1]-http://diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-oriont/mauritanie/

وللحديث عن إعادة بعث العلاقات الفرنسية المغاربية لابد لنا أولا من ترتيب الأولويات والدوافع الفرنسية التي تقف خلفها:

أولا- واقع الأمن الطاقوي والتحديات الفرنسية لمرحلة ما بعد استقلال الدول المغاربية:

يعتبر ملف الطاقة من أهم الملفات التي تحرك السياسة الخارجية الفرنسية، ففرنسا من غير مستعمراتها التي أنقدتها من الدمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن لتصبح قوة اقتصادية عالمية، خاصة بعد اكتشاف المواد الطاقوية في مستعمراتها الافريقية، وبعد اعلان استقلال هذه الدول سعت جاهدة للحفاظ على استثماراتها بطريقة تحفظ لها ماء الوجه[1] والعمل على تجاوز الحقبة الاستعمارية بما قد يمحو تلك الصورة العالقة في الذاكرة الجمعية المغاربية. وعليه قامت فرنسا بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات مع كل اعلان استقلال دولة من مستعمراتها حرصت من خلالها على الحفاظ على مصالحها الحيوية في هاته البلدان، مستغلة بذلك الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لها، ومنه فقد بقيت البدان المغاربية وعلى غرار باقي الدول الإفريقية تابعة للإدارة الفرنسية لعقود من الزمن بسبب تسلم الإطارات والكفاءات ذات التكوين الفرنسي للإدارة وتموقعها في مفاصل حساسة في مؤسسات الدولة.

لقد شكل استقلال الجزائر نقطة فاصلة في تطبيع العلاقات العربية الفرنسية حيث عرفت السنوات الموالية لاستقلالها بعث العديد من الاتفاقيات الفرنكو-عربية ففي 28 أفريل 1962 أعلنت سوريا رفعها العجز عن ممتلكات فرنسا، كما انطلقت بداية الاتفاقات الثقافية بين تونس

[1]- بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1987، ص 35

وفرنسا، وفي نفس الوقت قامت ليبيا برفع الحضر التجاري على السلع الفرنسي، أما مصر فقد أطلقت في نفس السنة صراح الموظفين المعتقلين بتهمة التجسس لصالح فرنسا[1]، ولعل المحاولة اليائسة من فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية هي التي جعلت من هذه الأخيرة تحتل مكانة مميزة باعتبارها أكبر بلد طاقوي في المنطقة المغاربية، ومنه فقد استغلت فرنسا الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر غداة الاستقلال بما فيها الضعف في المجالين الاقتصادي والتكنلوجي فقامت بتوقيع اتفاقية إيفيان معها والتي منحت فرنسا الكثير من الامتيازات لاستغلال الثروات الباطنية للبلد خاصة في مجال المحروقات عززته فيما بعد مجموعة من الاتفاقيات سنة 1962، بل أصبحت الشركات الفرنسية تحتكر المنافسة الاستثمارية في هذا المجال ومرور أي طلب استثماري غير فرنسي يجب أن يمر أولا على صناع القرار الفرنسيين الذين بإمكانهم الطعن فيه وتقديم وعروضهم في غضون 15 يوما[2].

لقد تطورت اتفاقيات الطاقة بين البلدين سنة 1965 وفق الضمانات التالية:

1- ضمان استمرار القروض للجزائر.

2- توفير الدعم التقني اللازم في مجال استخراج المحروقات.

3- ضمان دخول المنتجات الجزائرية للسوق الفرنسية وتوفير أحسن الظروف لذلك.

[1]- نفس المرجع ص 35، 36

[2]- عميروش فتحي، **اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015/2014، ص 49.

وفي هذا الإطار بقيت الجزائر في كل مرة تقدم المزيد من التنازلات ليس في مجال المحروقات فقط ولكن في مختلف المجالات الأخرى نظير ما تقدمه فرنسا من مساهمات مالية للاقتصاد الفرنسي في شكل قروض[1] ترجع في معظمها إلى قطاع المحروقات في حلقة شبه مفرغة أدت إلى تهميش باقي الصناعات والاستثمار في المجالات الأخرى[2]. وتحاول فرنسا اليوم الاستحواذ على حصة الأسد من المادة الطاقوية في البلدان المغاربية عموما وبالأخص النفط الجزائري خاصة في ظل المنافسة الأمريكية، الإيطالية والصينية في ذات القطاع.

ثانيا- تحدي الفرانكفونية في الدول المغاربية:

يشكل ملف الفرانكفونية جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية الفرنسية في العالم بصفة عامة وفي إفريقيا والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص، وتمثل الوجه الناعم لفرنسا ما بعد العهد الكلونيالي باعتبارها القوة الناعمة التي تخفي في ثناياها البعد الأيديولوجي السوسيو- اقتصادي والثقافة الفرنسية معا، إذ من باب الخطأ اعتبار منظمة الفرانكفونية منظمة ثقافية تعنى فقط باللغة الفرنسية عبر العالم، بل هي تتعدى الجانب الثقافي والاجتماعي إلى كونها تعتمد استراتيجية طويلة المدى لتأهيل أجيال ليست ناطقة بالفرنسية فحسب ولا منفتحة على الثقافة الفرنسية بل إطارات قيادية تسعى لخدمة المصالح الفرنسية عبر إعلانها الولاء المطلق لفرنسا من داخل بلدانها الأم.

[1]- عميروش فتحي، مرجع سابق، ص 52، 56
[2]- نفس المرجع، ص 56.

ظهرت المنظمة سنة 1970 وتضم 56 دولة أغلبها مستعمرات فرنسية سابقة في القارة السمراء والدول العربية، وهي بذلك تماثل منظمة دول الكومنويلث البريطانية، تعقد مؤتمراتها كل سنتين تناقش من خلالها مختلف قضايا البلدان الأعضاء بما فيها قضايا الديمقراطية وحكم القانون[1]. تواجه فرنسا اليوم تحدي المنافسة الانجلوسكسونية التي تنشط غير بعيد عن محيطها الحيوي ومناطق نفوذها والتي زاد من سرعة انتشارها العولة الثقافية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، إضافة إلى التطور التكنلوجي الهائل الذي لعب دورا كبيرا في تفضيل الإنجليزية كثقافة عالمية على الفرنسية باعتبار سياسة هذه الأخيرة تتسم بالحدة والتضييق على عكس نظيرتها التي تقبل التعدد والانفتاح على ثقافات أخرى دون محاولتها المساس بالثقافة الأم للبلدان المنضوية تحت لواء الكومنويلث.

تتميز السياسة الثقافية الفرنسية تجاه الدول المغاربية وباقي المستعمرات بسياسة الاملاءات وفرض المنطق الفرنسي بحيث أصبحت اللغة الفرنسية تنافس اللغة العربية داخل هذه البدان والجدول التالي يوضح نسبة الناطقين باللغة الفرنسية إلى عدد السكان في البلدان المغاربية، حيث نلاحظ أن نسبة الناطقين بالفرنسية داخل هذه البلدان مرتفعة نسبيا خاصة بالنسبة لتونس التي تفوق النسبة فيها نصف عدد السكان ب 52% ثم تليها المغرب والجزائر بنسب تفوق 30%، وتأتي في المرتبة الأخيرة موريتانيا أما ليبيا فهي خارج التصنيف.

[1]- عبد الإله بلقيز، مرجع سابق، ص 8

جدول رقم 7: نسبة الناطقين باللغة الفرنسية داخل البلدان المغاربية[1]

البلد	نسبة الفرنكفونيين % من مجموع السكان
تونس	52
المغرب	35
الجزائر	33
موريتانيا	13

ليس هذا فقط فالدول المغاربية تعتمد اللغة الفرنسية كلغة تدريس ثانية في كل المراحل التعليمية إلى جانب اللغة العربية، إضافة إلى اعتمادها في الوثائق الإدارية والإعلام، فالجريدة الرسمية مثلا دائما تصدر بنسختين إحداها عربية والأخرى فرنسية، وتجد اللغة الفرنسية اليوم هجمة معاكسة من طرف بعض المثقفين المغاربة بانتقاد سياسات بلدانهم التعليمية التي فرضتها كلغة منافسة للغة الأم وتجاهل اللغات الحية وعلى رأسها الإنجليزية التي أصبحت اليوم اللغة الأكثر استخداما في العالم خاصة في المجال العلمي والتكنولوجي، بل واتجاه الكثير من الأولياء إلى تسجيل أبنائهم في المدارس والمعاهد الخاصة بتعليم اللغة الإنجليزية.

[1]- تقرير المنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF) اللغة الفرنسية في العالم 2018، ص8

ثالثا- فرنسا والقضية الأمازيغية في البلدان المغاربية:

تعتبر القضية البربرية أو الأمازيغية من أهم القضايا التي أثارت اهتمام فرنسا منذ السنوات الأولى لاحتلالها الجزائر وباقي البلدان المغاربية حيث سعت على اعتماد سياسة فرق تسد من خلال زرع الفتن الاثنية داخل المجتمع المغاربي، ولعل أهم خطوة قامت بها هي نشر فكرة الأصل الأمازيغي لسكان المنطقة لدى الأغلبية وأن العرب هم في الأصل مجرد غزاة أتوا من شبه الجزيرة العربية واعتمدت في ذلك على كتابين للجنرال هانوتو(Hanneteau) حول الجزائر، وتم اعتماد هذين الكتابين فيما بعد من طرف عدة مؤرخين فرنسيين حول المنطقة مما جعل الفكرة تنتشر في باقي البلدان المغاربية خاصة المغرب، بل الأغرب من ذلك هو الربط بين الأصل الأمازيغي والأوروبي[1] ولعل الهدف من كل هذا هو القضاء على اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد الذي وقف على نفس الخط ضد المحتل، ومن أجل استقطاب عمالة مغاربية في مصانع الأسلحة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية لسد الفراغ الناتج عن تجنيد شبابها للمشاركة في الحرب.

لم ينتهي الاهتمام الفرنسي بالقضية الأمازيغية مع نهاية الاحتلال بل تضاعف، خاصة مع استقلال الجزائر وإلغاء كرسي الدراسات البربرية من الجامعة الجزائرية والذي تم إنشاؤه من قبل فرنسا في بدايات القرن الماضي، كما شكل ملف الانفصال وجبة دسمة تغذي من خلالها فرنسا الصراع الذي عملت على صنعه أثناء الاحتلال، وكانت باريس بمثابة الأرضية الخصبة

[1]- عبد الجليل التميمي، **التكامل والتفاعل الفكري بين الهويتين الأمازيغية والعربية في المغرب الكبير**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة في 17-18 أكتوبر 2013، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

لولادة الحركة البربرية سنة 1967 باعتبارها حركة استئصالية تمكنت في سبعينات القرن الماضي من التغلغل داخل المجتمع الأمازيغي في المهجر، وتجنيده للمطالبة بحقوقه التي طبع عليها الجانب السياسي في الخارج بينما كانت تتركز مطالبها في الداخل على الاعتراف بالثقافة الأمازيغية لا أكثر، ورغم اختلاف الآليات غير أن الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر حاولت إيجاد حلول للقضية الأمازيغية التي بدأت تأخذ أبعاد اجتماعية وسياسية بإمكانها أن تلحق الضرر بالأمن الوطني وتساهم في زعزعة استقراره الحذر، خاصة مع اندلاع ما يعرف بالربيع الأمازيغي في الجزائر سنة 1980 بعد منع السلطات الأستاذ مولود معمري من القاء محاضرة حول الشعر الأمازيغي القديم[1] لتنطلق احتجاجات عارمة من جامعة تيزي وزو لتشمل باقي منطقة القبائل واتجه المحتجون نحو العاصمة مطالبين النظام السياسي في الجزائر بالنظر إلى القضية الامازيغية بجدية باعتبارها قضية وطنية، وأن الثقافة الأمازيغية هي أيضا ثقافة وطنية بما فيها اللغة الأمازيغية، متهمين إياه باعتماد سياسة التهميش والاقصاء منذ الاستقلال[2].

ولعل ما زاد من تعقيد الوضع هو قانون تعميم اللغة العربية في 1991/01/16 والذي شكل القطرة التي أفاضت الكأس خاصة مع إعادة تفعيله في 1998/07/09[3] بعد أن تم إلغاؤه من طرف المجلس الأعلى للدولة سنة 1992 وشاءت الصدف ان يكون هذا القرار

[1]- عبد السلام بارودي، 4 محطات في مسار الحركة الامازيغية في الجزائر...تعرف عليها، موقع أصوات مغاربية، 13ديسمبر 2017، على الرابط
Maghrebvoices.com/a/algeria_amazigh_history/407119.html

[2]- عز الدين المناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 23

[3]- نفس المرجع، ص 23، 25.

متزامن مع اغتيال المطرب القبائلي المثير للجدل معطوب الوناس[1]، واتهام القبائل النظام الساسي بالوقوف وراء العملية.

تجددت موجة الاحتجاجات في 18 أفريل 2001 أو ما يعرف بالربيع الأسود إثر استهداف أحد الشباب من طرف قوات الامن برصاصة قاتلة كانت سببا في انطلاق شرارة العنف والعنف المضاد بين قوات الأمن والشباب الغاضبين أسفرت عن مقتل 120 متظاهر وجرح المئات مقابل حرق مقرات الدرك الوطني والشرطة في ولاية تيزي وزو لتتسع دائرة الاحتجاجات لتشمل كل من بجاية، البويرة، برج بوعريريج، سطيف وبأقل حدة في بعض ولايات الشرق الجزائري، قام المتظاهرون خلالها بشل الكثير من القطاعات الحساسة في هذه المناطق وعلى رأسها قطاع التربية مما دفع بالنظام الجزائري وقتها إلى اعتماد دورة ثانية للبكالوريا.

كادت هذه الأزمة أن تعود بالجزائر إلى سنوات خلت من العنف والدم واتسعت مطالب المتظاهرين إلى المطالبة بالتوزيع العادل للثروة والاعتراف باللغة الامازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، رفع التهميش والاقصاء وإطلاق مشاريع التنمية في منطقة القبائل الكبرى، وربما كانت هذه الاحداث سببا مباشرا في تبني المغرب إصلاحات بخصوص القضية الامازيغية في البلد، حيث تم اعتماد كرسي الدراسات البربرية في الجامعات المغربية، إضافة إلى اعتماد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية في أواخر سنة 2001[2].

[1]- نفس المرجع، ص 32.

[2]- محمد مصباح، **الأمازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج (سلسلة تقييم حالة)**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة، الدوحة أكتوبر 2011، ص8.

بالنظر إلى عملية تأسيس الحركة البربرية، نجد أن فرنسا كانت القاعدة الخلفية لها باحتضانها المؤتمرات التأسيسية لكل الحركات الأمازيغية، بداية بالأكاديمية البربرية سنة 1967، اعتماد مجموعة الدراسات البربرية بجامعات باريس وإعلان انضمام الحركة الامازيغية المغاربية للكنغرس العالمي للأمازيغية سنة 1998، ومن المفارقات أن نجد فرنسا التي تدعم هذه الحركات بحجة حماية الأقليات الاثنية واحترام حقوق الانسان، نجدها لا تعتمد سوى اللغة الفرنسية رغم وجود أربع لغات غير لاتينية بها وهي: البروتون، الباسك، الفلامان والألزاسيان[1].

إن تبني الحركات البربرية المطالب العلمانية وتأثرها بالثقافة الفرنسية يفضح إلى حد بعيد المساهمة الفرنسية في إذكاء الصراع والفتنة بين العرب والأمازيغ، فالشائع أن المجتمع الامازيغي لا يقل محافظة عن المجتمع العربي، إلى جانب بعض الأعراف المتجذرة في المجتمع الأمازيغي الذي لا نجد فيه حق المرأة في الميراث، بل إن مطالبتها به قد تؤدي بها إلى القطيعة بينها وبين أهلها، كما أن المرأة في المجتمع الأمازيغي مكانها البيت ولا تغادره إلا لينبوع الماء كما تردده الامثال الامازيغية القديمة[2] فكيف اصبح بعض الناشطين اليوم يطالبون بإلغاء أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها أحكام رجعية والمناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث، وهذا ما يدل على تراكم سياسات التفرقة التي اعتمدتها فرنسا خلال وبعد الحقبة الاستعمارية عندما ربطت بين العنصر العربي في المنطقة والدين الإسلامي. ومنه فإن

[1]- عز الدين المناصرة، مرجع سابق، ص 117.
[2]- نفس المرجع، ص 147.

معاداة العرب سيؤدي بالضرورة إلى كره الدين الإسلامي باعتباره العامل الأكثر توحيدا للعلاقات العربية الأمازيغية في المنطقة عبر التاريخ.

ورغم ذلك نجد فرنسا تتجاهل مطالب الأمازيغ بل وتغض الطرف عن القمع الذي كانت تتعرض له الحركة الأمازيغية في تونس العلمانية خاصة في عهد بورقيبة[1].

رابعا- ملف الهجرة: تعتبر الهجرة بأنواعها الشرعية وغير الشرعية من بين أهم الملفات التي تتصدر العلاقات الفرنسية المغاربية، ويمثل الجدول التالي نسب ووجهات المغاربة خلال الفترة الممتدة من 1993إلى غاية 2013.

جدول رقم8: أنماط الهجرة في البلدان المغاربية 1990-2013[2]

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة الأول				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين(الجنسين)	نسبة مهاجرين من مجموع السكان%	نسبة المهاجرات	بلدان وأقاليم المقصد الخمسة الأولى (الجنسين)
الجزائر				
1990	**921909**	**3.5**	**43.6**	**فرنسا(788914)، المغرب(20008) إسرائيل(19544)، تونس(13773) اسبانيا(11632)**
2000	**1039439**	**3.3**	**44.6**	**فرنسا(839920)، إسرائيل(30056) كندا(20757)، اسبانيا(19360) المغرب(18454)**

[1]- مريم الناصري، أمازيغ تونس يطلبون الاعتراف بهويتهم، العربي الجديد، 3 ماي 2014 على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

[2]- **تقرير حول الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، المنظمة الدولية للهجرة الإسكوا، 2015، ص 52-58 (بتصرف)

2010	1657306	4.5	45.1	فرنسا(1360964)، اسبانيا(57143)، إسرائيل(45737)، كندا(36581)، المملكة المتحدة(20647)
2013	1716202	4.5	48.7	فرنسا(1406845)، اسبانيا(60110)، إسرائيل(46477)، كندا(38088)، إيطاليا(24601)
ليبيا				
1990	80565	1.9	47.0	إسرائيل(19181)، اندونيسيا(13860)، المملكة المتحدة(6650)، إيطاليا(5450) كوت ديفوار(5379)
2000	85570	1.7	45.9	إسرائيل(19423)، المملكة المتحدة(8464)، فييتنام(6511)، الولايات المتحدة الأمريكية(5780)، كوت ديفورا(5303)
2010	134704	2.2	47.8	إيطاليا(32034)، المملكة المتحدة(24579)، إسرائيل(17294)، فييتنام(10199)، مصر(8161)
2013	142192	2.3	47.7	إيطاليا(38548)، المملكة المتحدة(20069)، إسرائيل(17574)، فييتنام(11278)، مصر(8648)
المغرب				
1990	1606762	6.5	42.5	فرنسا(713987)، إيطاليا(196285)، إسرائيل(157029)، بلجيكا(135196)، اسبانيا(134656)
2000	1967149	6,9	45.1	فرنسا(760148)، إيطاليا(285569)، اسبانيا(266206)، إسرائيل(166953)، هولندا(155284)
2010	2702722 2117956	8,5	44.7	فرنسا(881334)، اسبانيا(717657)، هولندا(584766)، إيطاليا(355645) إسرائيل(163320)

2013	2854502	8.6	45.2	فرنسا(911046)، اسبانيا(745674)، إيطاليا(425188)، هولندا(173489)، إسرائيل(165963)
تونس				
1990	463212	5.7	39.5	فرنسا(276216)، إيطاليا(70813)، إسرائيل(40293)، المانيا(27234)، المملكة العربية السعودية(8945)
2000	486881	5.1	41.7	فرنسا(294250)، إيطاليا(75563)، إسرائيل(36146)، المانيا(23332) المملكة العربية السعودية(8203)
2010	410589	5.5	42.0	فرنسا(369677)، إيطاليا(83113)، ألمانيا(26510)، إسرائيل(23573)، المملكة العربية السعودية(11317)
2013	612643	5.9	41.4	فرنسا(382129)، ألمانيا(115588)، إيطاليا(26510)، إسرائيل(23954)، المملكة العربية السعودية(12163)
موريتانيا				
1990	142578	7	43.8	السنغال(89862)، مالي(16942)، فرنسا(11287)، كوت ديفوار(9873)، نيجيريا(7572)
200	120384	4.4	43.9	السنغال(59456)، نيجيريا(20821)، فرنسا(12017)، كوت ديفوار(10613)، مالي(6655)
2010	130996	3.6	42.4	السنغال(41117)، نيجيريا(30804)، فرنسا(15846)، مالي(14063)، اسبانيا(10750)
2013	135803	3.5	42.8	السنغال(40955)، نيجيريا(34196)، فرنسا(15846)، مالي(14488)، اسبانيا(10654)

بلغ عدد المهاجرين المغاربة 5.458.073 شخصا سنة 2013 بنسبة 6.1% إلى عدد السكان، بعد أن كان 3.334922 سنة 1990 بنسبة 5.1% حيث يتجه 86% نحو

أوروبا وخاصة فرنسا كما نلاحظه من خلال الجدول والتي تستقبل نسبة 49% من المهاجرين المغاربة، تليها اسبانيا بنسبة 15% ثم إيطاليا بنسبة 11%، وتحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين بأكثر من مليوني شخص، تليها الجزائر في المرتبة الثانية حيث يشكل المهاجرين الجزائريين ما نسبته 90% من مجموع المهاجرين في فرنسا[1].

فيما يتراجع ترتيب فرنسا بالنسبة للمهاجرين من ليبيا وموريتانيا وقد يعود هذا الأمر للعوامل التاريخية والثقافية أكثر منها للعوامل الجغرافية، فنجد أن إسرائيل وإيطاليا تتنافس على المرتبة الأولى كدولة استقطاب للمهاجرين الليبيين فيما نجد الهجرة من موريتانيا تتجه نحو دول الساحل الافريقي جنوب الصحراء، كما تتدخل أيضا طبيعة النشاط الممارس من طرف المهاجرين الذي بناء عليه يتم تحديد وجهة الهجرة. كما نلاحظ من خلال الجدول أن هجرة النساء تشكل نسبة معتبرة إلى نسبة الرجال حيث تتراوح ما بين 39 إلى 47% وهذا يدل على أن المهاجرين يتنقلون كأسر للعيش في بلدان الاستقبال، كما أن ثقافة البلدان المستقبلة لا تشكل حاجزا أمام اندماج المهاجرين المغاربة فيها.

مر ملف الهجرة بين فرنسا والبلدان المغاربية بعدة مراحل كل مرحلة كانت تحكمها ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية سواء داخل البلدان المغاربية ذاتها، او في فرنسا فإن كانت الأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن الماضي بحاجة إلى يد عاملة شابة ورخيصة فإن البلدان العربي كانت تضع اللبنات الأولى لبناء الدولة وكانت تمر بضائقة مالية كبيرة أثرت بشكل كبير على المجتمع، مما دفع بالكثير نحو الهجرة من أجل

[1]- تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربي متغيرة، ص 53

التطلع لمستقبل أفضل، وفيما يلي نستعرض أهم المراحل التي مر بها ملف الهجرة بين الدول المغاربية وفرنسا:

1- مرحلة الاستعمار: كانت وقتها فرنسا في أمس الحاجة لليد العاملة خاصة في مصانع الأسلحة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتزامنت هذه الفترة مع خضوع معظم الدول المغاربية للاحتلال الفرنسي.

2- مرحلة استقلال الدول المغاربية: تميزت هذه المرحلة أيضا بعدة محطات وتميزت بسياسة تفضيلية للمهاجرين الجزائريين بصفة خاصة، خاصة مع اتفاقية 1968 التي منحت حرية التنقل للمهاجرين الجزائريين واستحداث بطاقة تنقل خاصة بهم، بعد أن كان من حقهم التنقل دون اللجوء إلى طلب الإقامة وذلك وفق مجموعة من الاتفاقيات الدولية والثنائية، لتوقع بعدها مجموعة من الاتفاقيات مع كل من تونس والمغرب بذات الشأن، ولعل أهمها:

أ_ الاتفاق الفرنكوجزائري: الموقع بتاريخ 1968، المعدل بتاريخ 2001 ويدخل حيز التنفيذ سنة 2003.

ب-الاتفاق الفرنكومغربي: الموقع بتاريخ: 1987/10/09 والذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا بتاريخ 1994/01/11.

ج-تم التوقيع على الاتفاقية الفرنكوتونسية الموقعة في 1988/03/17، والمعدلة بتاريخ 2008/04/28.[1]

[1]- بن قمو آمال، **دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكومغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة**، رسالة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون اجتماعي، جامعة وهران 2012/2011، ص 13، 14، 17

3-الهجرة الانتقائية 2006/07/24: بعد سلسلة التعديلات التي قام بها النظام الفرنسي منذ سبعينات القرن الماضي والتي لم تستطع وقتها أن تقف حاجزا أمام تدفق المهاجرين، بدأ التضييق عليهم من طرف النظام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 [1] ، خاصة مع تنامي شعور الخوف والكراهية من كل ما هو عربي إسلامي، وبدأت فرنسا بسن قوانين جديدة تنظم شروط الهجرة ومراقبتها بصرامة، لتقف في وجه بعض الحيل القانونية التي كان يعتمدها الشباب المغاربي من أجل الهجرة كزواج المصلحة، أو الزواج الأبيض من أجل تسوية أوراق الإقامة هناك، فكانت تعمل على اختيار الكفاءات من الشباب ممن ترى بأنهم سيساعدون في بناء الاقتصاد الفرنسي وممن تحتاجهم فرنسا فعلا، ورغم طول الفترة والتعقيدات التي أخذها تعديل قانون الهجرة في فرنسا إلا أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وبمجرد وصوله إلى سدة الحكم سنة 2007 باشر في تطبيق الكثير من التعديلات والتضييق على المهاجرين العرب والمسلمين داخل فرنسا[2].

وفي هذا الشأن تستقطب فرنسا اليوم أكبر نسبة من الكفاءات المغاربية المهاجرة، فعلى سبيل المثال يشكل الأطباء المغاربة ما نسبته43% من الأطباء الأجانب في فرنسا يتقدمهم الجزائريون بنسبة 25% ثم المغاربة بنسبة 11.5%، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة من بين البلدان المغاربية بنسبة 7% [3]، وتقدر نسبة طلبة الطب المغاربة في فرنسا 14 % مقابل 15% طالب طب فرنسي، وعموما يقدر عدد الطلبة المغاربة حوالي 135 ألف طالب مغربي

[1]- نفس المرجع، ص 15، 16.
[2]- نفس المرجع، ص 15، 16
[3]- زين الدين زديغة، **سياسة الحكومة تفشل في وقف نزيف الأدمغة**، 12 أفريل 2015، المحور اليومي، على الموقع:
. html//:elmehwar.com/ar/index.phf/21116/ الحدث

21 ألف و 279 جزائري، 11 ألف و 573 تونسي وهي أكبر نسب للطلبة الأجانب في فرنسا.[1]

من خلال هذه الاحصائيات نلاحظ كم ان سياسة الهجرة الانتقائية الفرنسية استنزفت الإطارات المغاربية والعربية عموما، حيث صرح رئيس الاتحاد العام للمهاجرين الجزائريين بالخارج أنه خلال العشرين سنة الماضية هاجر نصف مليون من الكفاءات الجزائرية اختار 90% الاستقرار في فرنسا[2]، هذا في الوقت الذي تفتقر فيه البلدان المغاربية لنخب حقيقيو وكفاءات من شأنها المساهمة في التطور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للبلدان الأم، فالقطاع الصحي مثلا في الدول المغاربية يعاني الكثير من التخلف ونقص الطواقم الطبية والأجهزة مما يضطر الكثير من المرضى الاتجاه نحو البلدان الأوروبية لأجل العلاج، وقد يموت البعض بسبب امراض جد بسيطة، بل حتى المسؤولين المغاربة يفضلون العلاج بالخارج على مستشفياتهم، مع استثناء بسيط للقطاع الصحي في تونس، وبإمكاننا اسقاط على التحليل على باقي القطاعات في الدول المغاربية، كقطاع التعليم العالي، الصناعة، الفلاحة.

[1]- محمد المزديوي، **الطلاب الأجانب ... حضور في فرنسا تثبته الأرقام وتنفيه الشائعات**، باريس 7 مارس 2017، العربي الجديد، على الموقع: Alaraby.co.uk/society/2017/3/6/الطلاب-الأجانب-حضور-في-فرنسا-تثبته-الأرقام-وتنفيه-الشائعات

[2]- إيمان عويمر، هجرة الأدمغة الجزائرية ...أرقام صادمة وحلول غائبة، 3 نوفمبر 2018، على الموقع: Tsa-algerie.com/ar/هجرة-الأدمغة-الجزائرية-أرقام-صادمة

المبحث الثالث: التنسيق الفرنكو-مغاربي لمكافحة الإرهاب 1990-2001

عند الحديث عن الظاهرة الإرهابية خلال الفترة الممتدة منذ 1992 إلى غاية 2001 فنحن أمام قضية أمنية جزائرية معقدة، أحيانا يتم وصفها من طرف النظام الجزائري بالقضية الأمنية الداخلية، وأحيانا أخرى يتم تقديمها بأنها تهديد أمني دولي عابر للحدود، ومع وصول العمليات الإرهابية إلى الأراضي الفرنسية أصبح من السهل تدويل القضية مع التحلي بالحذر من أي محاولات لدخل أطراف خارجية لحل الازمة، خاصة وأن تلك المرحلة عرفت فوضى أمنية في العديد من البلدان العربية.

المطلب الأول: التنسيق الأمني الفرنسي الجزائري

بناء على مضمون المادة 46 من الفصل السادس لقانون السلم والمصالحة الوطنية: "***يعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 250 ألف إلى 500 ألف دج، كل من يستعمل، من خلال تصريحاته، أو كتاباته أو أي عمل آخر، جراح المأساة الوطنية، أو يتعد بها للمساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو لإضعاف الدولة أو للإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموا بشرف، أو لتشويه سمعة الجزائر في المحافل الدولية، تباشر النيابة العامة المتابعات الجزائية تلقائيا***" [1]

[1]- نصوص ومواد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجزائري، 19 جانفي 2017، على الموقع:
https://www.mohamah.net

يصطدم البحث في هذا الجزء منه بالمادة سابقة الذكر، وعليه سنحاول الالتزام بالموضوعية وتجنب ذكر الأسماء قدر الإمكان.

لا يمكن بأي حال من الاحول تجاوز الاهتمام الفرنسي بالقضية الأمنية الجزائرية خلال هذه الفترة، ووقوفها إلى جانب النظام السياسي في حربه على الإرهاب رغم غموض هذه العلاقة وسريتها من كلا الطرفين، غير أن بعض الكتابات تناولت هذه العلاقة وتداعياتها من خلال الدور المحوري الذي لعبته فرنسا خلال هذه الفترة والدور المحوري لها خلال الأزمة الأمنية الجزائرية، خاصة بوجود أصوات اتهمت بعض الجنرالات داخل الجيش بالوقوف وراء تنفيذ بعض المجازر ضد المدنيين، في المناطق التي حصد فيها الفيس المحل أغلبية الأصوات خلال الانتخابات البلدية 1990 والتشريعية سنة 1991، معللين ذلك بأن أغلب تلك المجازر لم تكن تحدث بعيدا عن ثكنات الجيش ومراكز الأمن، الذي لم يكن ليتدخلٍ غم أن أغلب ضحاياها من النساء والأطفال[1].

ويذهب البعض إلى ابعد من ذلك عندما يتهم أطرافا من الجيش باستهداف الرعايا الفرنسيين مثل ماحدث لرهبان تيبحرين وإلصاق التهمة بالجماعات المسلحة بغية الضغط أكثر على النظام السياسي الفرنسي واستمالته للوقوف إلى جانبه في مواجهة الضغط الدولي[2].

تم تبادل الاتهامات بين النظام السياسي وبين الجماعات المسلحة حول مسالة الدعم الفرنسي حيث تتهم الجماعات المسلحة الطرف الفرنسي بوقوفه إلى جانب النظام السياسي الجزائري

[1] - Luis Martinez, **Algérie: Les massacre de civils dans la guerre**, Revue international de politique comparée, CAIRN.INFO, 2001/1(vol.8), p (43-58) p, 43

[2] - Hocine Maltie,Op.cit,p299.

كما اتهمت أطراف من داخل النظام السياسي الجزائري فرنسا بالوقوف وراء دعم التنظيمات المسلحة:

تستند الجماعات المسلحة في اتهامها للنظام الفرنسي في وقوفه إلى جانب النظام السياسي الجزائري في ممارسته العنف الممنهج ضد الإسلاميين والمدنيين من خلال مايلي:

- الوقوف إلى جانب النظام السياسي في العملية الانقلابية التي قدها مجموعة من الجنرالات ووقف المسار الانتخابي الذي كان بمباركة فرنسية.
- حماية النظام السياسي من المساءلة القانونية أمام الهيئات الحقوقية، واتضح ذلك جليا من خلال التهم التي وجهت له في الأمم المتحدة بممارسة "إرهاب الدولة" وهو ماقد يترتب عنه قضية جنائية[1].
- وقوف النظام الفرنسي إلى جانب النظام الجزائري في ارتكاب مجازر في حق جزائريين أبرياء[2]
- الدعم الفرنسي فرنسا للنظام السياسي الجزائري في جنيف سنة 1998 بعد اتهمه بانتهاكات حقوق الانسان[3].

ويستند الإسلاميون في ادعاءاتهم على النظامين الجزائري والفرنسي إلى كون هذا الأخير اعتبر وصول الإسلاميين إلى السلطة تهديدا لمصالحه، وطرحت على إثرها الصحافة الأوروبية

[1] - Louis Martinez, ibid, p 45 .

[2]- كميل الطويل، مرجع سابق، 162.

[3]- عبد الحميد براهمي، مرجع سابق، ص 225.

مجموعة تساؤلات حول مصير الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وفرنسا خاصة في المجال النفطي[1].

يذكر رئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد براهمي بأن الصادرات الفرنسية نحو الجزائر انتعشت خلال العشرية السوداء، حيث زادت نسبة استيراد القمح ب 30٪[2]، كما أنها أصبحت أكثر تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد، حسب ما جاء في مذكرات بلعيد عبد السلام الذي أكد أن قرار إقالته كان له صلة مباشرة بوزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه الذي انتقد أداء الحكومة الجزائرية آنذاك عبر قوله "هذا الوضع القائم لا يمكن أن يستمر" إلى جانب موقف رئيس وزراء حكومته بيير بييغوفوا الذي انتقد فيه حكومة عبد السلام هذا الأخير الذي بررها بعدم استجابته للمطالب الفرنسية وخفض قيمة العملة الوطنية المطلب الأكثر إلحاحا [3].

أولا- **إجراءات دبلوماسية**: لم يكن أمام النظام الفرنسي من خيار سوى المخرج الدبلوماسي لتبرير وقوفها ودعمها للنظام السياسي الجزائري، وذلك من خلال دعوة المجتمع المدني للوقوف إلى جانب النظام الجزائري في حملته على الإرهاب، ومحاولة تقديم موقفها على أنه محايد بين طرفي الصراع من خلال الدعوة إلى لعقد حوار شامل[4]، حيث أبدت ارتياحها من عقد روما أو كما يعرف بالسانت ايجيديو التي ضمت مختلف الفرقاء السياسيين غاب عنها ممثل عن النظام السياسي الجزائري، في الوقت ذاته كانت فرنسا في كل مرة تقف ضد أي محاولة لتدويل القضية الجزائرية في الوقت الذي تعتبره شأن داخلي فإنها تقحم نفسها

[1]- محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 141,142.
[2]- عبد الحميد براهمي، مرجع سابق، ص
[3]- بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 93، 95.
[4]- نفس المرجع، ص 148

في هذا الصراع وكأنها طرف أساسي فيه، كما وقفت دون ايفاد لجان تحقيق أممية بخصوص زيادة عدد المجازر بعد سنة 1996 حيث كانت أصابع الاتهام داخليا وخارجيا تتجه صوب النظام السياسي الجزائري[1].

لا يمكن الوصول بسهولة إلى تفكيك طبيعة العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال هذه الفترة التي سادها الغموض والعلاقات السرية بين البلدين والتي تختلف عن تلك التي كان كل من النظامين السياسي الجزائري والفرنسي يبديانها للعلن من خلال العلاقات السياسية والاقتصادية، رغم ذلك يؤكد زعيم جبهة القوى الاشتراكية آنذاك حسين آيت أحمد بأن النظام السياسي الجزائري كان يعول كثيرا على النظام الفرنسي لأن دعم هذا الأخير يساهم في استمرار النظام السياسي الجزائري[2]، ولذلك كثفت فرنسا نشاطها الدبلوماسي خلال هذه الفترة بخصوص القضية حيث ساهمت فرنسا في حماية النظام السياسي الجزائري من أي مساءلة قانونية بخصوص انتهاكات حقوق الانسان وذلك أمام الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي، كما ساهمت في الترويج لشرعية النظام السياسي الجزائري بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1996 التي جرت في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية جد معقدة[3]، فاز بها اليمين زروال الذي تم تعيينه سابقا من طرف المجلس الأعلى للدولة خلفا لعلي كافي.

ثانيا- الآليات الاقتصادية: تعتبر فرنسا المستفيد الأكبر من الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء، خاصة وأنها أخذت على عاتقها مسؤولية إعادة جدولة الديون

[1] -A. Aruoa, **Eléments de politique Algérienne de la France**, (738-756), In : An **Inquiry into the Algerian massacre**, Naom Chomsky and Eric Avebury, Genève, Hoggar, 1999,739
[2] -Op.cit , p 739
[3] -Op.cit, p 739.

الجزائرية، من خلال التوسط لدى الدول المانحة، وهي بذلك كانت تحاول أن تمنح النظام السياسي الجزائري آنذاك فرص أكبر من أجل بقائه ونجاحه في تخطي الأزمة الأمنية حيث قفزت بنسبة صادراتها إلى 33% بعد أن كانت 17% سنة 1977 لتحتل السلع الفرنسية المرتبة الأولى بنسبة 33% من مجموع الواردات الجزائرية. من جهة أخرى ساهمت فرنسا بحزمة من المساعدات المالية للنظام السياسي الجزائري حيث بلغت نسبة 42% من نسبة المساعدات الثنائي التي تقدمها وزارة التعاون الفرنسية، بعد أن تم تقليصها خلال الفترة الممتدة مابين 1995 إلى غاية 1998 من طرف الرئيس الفرنسي آنذاك جاك شيراك الذي أعلن بأنها من ضمن برنامج الحل الوسط بين النظام والإسلاميين[1] دون أن يعطي تفاصيل أكثر حول مصير هذه المساعدات المالية.

ثالثا- التدابير الأمنية: لقد وجدت فرنسا في الأزمة الجزائرية فرصة لتبرير سياستها العنصرية ضد الإسلام والمسلمين، حيث لم تكتفي بتقديم الإرهاب للعالم في صورة الإسلام وإنما أيضا باشرت بعمليات قمع للحريات داخل أراضيها بحجة محاربة التطرف والإرهاب، ساعدها في ذلك تلك الهجمات المسلحة التي كانت من تنفيذ أفراد تابعين للجماعة المسلحة في الجزائر، فكان تؤكد في كل المحافل الدولية أن أمنها مرهون بأمن الجزائر وأن ظاهرة الإرهاب هي في الأصل دخيلة عن المجتمع الفرنسي وإنما هي عدوى تم نقلها عن طريق المهاجرين المغاربة المتطرفين، وكان خطاب وزير الداخلية الموجه للمسلمين شديد اللهجة

[1]- سميرة بلعربي، مرجع سابق، ص 132، 144.

حذر فيه من مغبة الخروج عن القانون الفرنسي والتورط بأي شكل من الاشكال في أعمال بإمكانها أن تهدد المصالح الفرنسية، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات منها:

- إخضاع 17 جزائري رهن الإقامة الجبرية في قضية الاعتداء على السفارة الفرنسية.
- تحويل الرحلات الجوية نحو باريس إلى مطار شارل ديغول وهو إجراء استثنائي يخص الخطوط الجوية الجزائرية فقط.
- عودة الرعايا الفرنسيين داخل الجزائر إلى بلادهم حيث تقلص العدد من 25 ألف شخص إلى 200 شخص[1].

إن وقوف النظام الفرنسي إلى جانب النظام الجزائري ضد الإسلاميين تدعمه الكثير من الفرضيات، بداية بالمصالح الفرنسية المتشعبة داخل المنطقة المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إلى جانب الخلفية الأيديولوجية الفرنسية ضد كل ماهو اسلامين فالإرهاب من وجهة النظر الفرنسية يتلخص في الأيديولوجية الاسلامية السلفية التي تقف في وجه الحضارة والتمدن وكل القيم الديمقراطية من خلال محاولة احيائها لعصور التخلف والهمجية التي مارستها ضد الغرب المسيحي وفق ما يعرف لدى المسلمين حسب النظرة الفرنسية بالعصر الذهبي[2] وبالتالي فإن الفرصة كانت جد سانحة بالنسبة للنظام الفرنسي الذي ايد المواجهة العسكرية كآلية للتصدي للجماعات المسلحة في الجزائر للتخلص من الوطنيين من جهة وتشويه صورة

[1]- لمرجع، ص 135،137،139

[2] - livre blanc du gouvernement sur la sécurité intérieure face au terrorisme , **La France face au terrorisme**, , la documentation francaise,21-06- 2006, p15,16

الإسلام في بلد طالما عمل خلال حوالي قرن ونصف القرن من الزمن على محاولة طمس هويته العربية والإسلامية دون جدوى، بل جند كل امكانياته بعد الاستقلال كما رأينا في المحاور السابقة لأجل ذلك.

وقد جاءت العديد من الكتابات من طرف سياسيين جزائريين سابقين أمثال رئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد براهمي في كتابه في أصل الأزمة الجزائرية الذي يشير فيه إلى الدور الخلفي لفرنسا في تأجيج الأزمة الجزائرية، وهو نفس الامر الذي ذهبت إليه كل من يوسف بجاوي، عباس عروة ومزيان آيت العربي في كتاب بعنوان An Inquiry into the Algerian Massacres سنة 1999 صدر عن مؤسسة الهقار، تحدث فيه مجموعة الكتاب عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لتلك المرحلة في الجزائر إلى جانب كشف جانب مهم من الحقيقة كما عبر عنها المشاركين في إعداد هذا الكتاب وهي علاقة فرنسا بالنظام الجزائري ودعمها له بكل السبل في حربه على الإرهاب، ورغم ذلك فإن بنود المصالحة الوطنية تمنع الخوض في بعض جوانب المأساة الوطنية خاصة إذا كان الأمر يخص شخصيات خدمت النظام أو مؤسسات البلد، لنقف حول حقيقة واحدة وهي أن فرنسا لا يخدمها استقرار البلدان المغاربية بصفة عامة وخاصة الجزائر.

المطلب الثاني: الخلافات الأمنية المغاربية.

رغم أن الأزمة الجزائرية كانت بالأهمية التي تستنفر دول الجوار بما يدفعها للتعاون معها في حربها على الإرهاب، إلا أن أغلبية دول المنطقة لم تقف إلى جانبها خلال هذه الفترة

وتعرضت على إثرها إلى شبه عزلة إقليمية، وهذا لجملة الخلافات بين صناع القرار في هذه البلدان المغاربية وتحول الخلافات السياسية إلى صراعات أزلية، خاصة إذا ما تطرقنا للصراع الجزائري المغربي.

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا في المنطقة المغاربية فبالإضافة إلى الموارد الطبيعية وتوسطها بلدان المنطقة بإطلالة ساحلية فإنها تتربع على أكبر مساحة جغرافية متنوعة من بين دول المنطقة خاصة بالمقارنة مع جارتها المغرب، حيث تطرح مسألة البعد الجغرافي كثيرا داخل الصراع بين البلدين متمثلا في الأزمة الحدودية بين البلدين إلى جانب عقدة الزعامة وتمثيل المنطقة خاصة في علاقتها بالقوى الكبرى، إلى جانب قضية الصحراء الغربية التي تعتبر من اعقد الصراعات في المنطقة العربية بعد الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والعالم.

أولا- عقدة الحدود المتوارثة: يعود صراع الحدود بين الجزائر والمغرب إلى الفترة الاستعمارية، عندما قامت فرنسا بالحاق كل من تندوف وبشار إلى الأراضي الجزائرية سنة 1950، والتي لم يطالب المغرب باسترجاعها إلا بعد استقلاله سنة 1956 وهو المطلب الذي تجاهلته السلطات الفرنسية مقترحة على الملك المغربي محمد الخامس فتح باب التفاوض بذات الشأن سنة 1957 وهو الأمر الذي رفضه الملك الذي أكد على أن حل المسألة الحدودية سيكون مع السطات الجزائرية بعد الاستقلال[1]، غير أنه ومع استقلال الجزائر أكد الرئيس بن بلة على وحدة كل التراب الوطني الذي رفض من خلاله مقترح المغرب باسترجاع السيادة على المنطقتين، ليقوم الملك المغربي الحسن الثاني بأول زيارة للجزائر المستقلة في 13 مارس

[1]- حرب الرمال، على موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2014/12/9/حرب-الرمال

1963 محاولا تذكير نظيره الجزائري بالاتفاقية الموقعة بينهم وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1961، والذي لم يجد فيه تجاوبا ليحتدم الصراع بين الطرفين ويتم اعلان حرب الرمال في أكتوبر من نفس السنة[1]، لتؤرخ لأول حرب حدودية شهدتها المنطقة وبداية صراع حدودي بين البلدين رغم تدخل الجامعة العربية لتهدئة الوضع وإعلان وقف إطلاق النار من طرف البلدين.

عرفت أزمة الحدود بين البلدين انفراجا بعد حرب الرمال مباشرة والتي تمت بوساطة أثيوبية، ثم بتوقيع اتفاقية إيفران في 15 جوان 1969 بين البلدين وصولا إلى القمة الأفريقية الثامنة بالرباط والتي أعلن من خلالها العاهل المغربي توصل الطرفين لاتفاق نهائي حول مسألة الحدود واعتراف الطرف المغربي بسيادة نظيره الجزائري على المناطق المتوارثة عن الاستعمار، في هذه الاثناء كانت الجزائر قد قامت بترسيم حدودها بصفة نهاية مع باقي دول الجوار، حيث وقعت اتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتعاون مع تونس في 6 جانفي 1970 تقضي بتوقف الطرف التونسي المطالبة هو الآخر بمناطق خاضعة للسيادة الجزائرية بعد الاستقلال، واتفاقية التعاون وجسن الجوار مع كل من موريتانيا سنة 1966 وليبيا سنة 1969[2].

مرت العلاقات الجزائرية المغربية بمجموعة من المطبات، وإن تجاوزت لفترة قصيرة مسألة الصراع الحدودي ومسألة الصحراء الغربية خاصة مع طرح مشروع اتحاد المغرب العربي الذي ولد جسدا من غير روح سنة من انعقاد القمة التأسيسية سنة 1989، والذي

[1]- مرجع سابق،

[2]- كريم رقولي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية-حالة الصحراء الغربية أنموذجا**-المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 07، جوان 2017، ص 65، 66.

سرعان ما تم تجميده بناء على خلافات سياسية، تفاقمت مع الازمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة ورد فعل الجانب المغربي، ونستعرض فيما يلي مجموعة من المحطات الهامة في مسار العلاقات الجزائرية المغربية خلال هذه الفترة:

1- الانتقاد الذي وجهته المغرب للنظام السياسي الجزائري في تعاطيه مع ملف الإسلاميين، عندما وصفها بمخبر التجارب.

2- محاولة المغرب احتواء الإسلاميين الجزائريين من خلال استقبال زعيم الجبهة الإسلامية للانقاذ عباسي مدني من طرف العاهل المغربي الحسن الثاني سنة 1991 وهذا أملا منهم في وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر، وتخليهم عن ملف الصحراء الغربية لصالح المغرب[1].

3- تشكل حادثة تفجير فندق آسني بمراكش القطرة التي أفاضت الكاس في العلاقات بين البلدين، بعد اتهام المغرب النظام الجزائري بالوقوف وراء هذه التفجيرات، والذي ثبت تورط أفراد من جنسية فرنسية ذوي أصول جزائرية ومغربية[2].

4- قادت المغرب حملة إعلامية مسعورة ضد النظام السياسي الجزائري خلال هذه الفترة متهمة إياه بمحاولة تصدير الأزمة الأمنية إلى دول الجوار، واعتبارها منبعا لصناعة الارهاب في المنطقة.

[1]- عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي...بين الافتراض والواقع، 3-10-2004 على الموقع: الاتحاد-المغاربي-بين-الافتراض الاتحاد-المغاربي-بين-الافتراض -https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

[2]- نفس المرجع.

5- بتاريخ 26 أوت 1994 أعلنت المملكة المغربية غلق الحدود البرية في وجه الجزائريين وفرض التأشيرات على كل الرعايا الجزائريين ومن ذوي الأصول الجزائرية داحل أراضيها في وجه الجزائريين، قابلها النظام الجزائري بنفس التدبير واستثناء الرعايا من أصول مغاربية داخل البلد.

رغم أن التاريخ والتحقيقات أثبتت عدم تورط الأمن الجزائري في العملية الإرهابية التي طالت المغرب، والقرارات المغربية التعسفية في حق الجزائريين، إلا أن مسألة غلق الحدود التي بادر بها المغرب أراحت كثيرا الطرف الجزائري فيما بعد خاصة مع قضايا التهريب عبر الحدود من طرف التجار المغاربة، وعلى راسها المخدرات والأسلحة التي أغرقت السوق الجزائرية وأضافت أزمة أمنية أخرى إلى جانب أزمة الإرهاب داخل البلد، بينما ألحقت هذه قرارات الغلق أضرارا بالطرف المغربي الذي خسر مداخيل بعضها شرعي وبعضها غير ذلك من خلال النشاطات عبر الحدود السابقة الذكر.

ثانيا- ملف الصحراء الغربية: تعتبر قضية استقلال الصحراء الغربية من أكثر الصراعات تعقيدا داخل المنطقة العربية بعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعود إلى السنوات الأولى من الاحتلال الأوروبي للمنطقة، حين قررت كل من فرنسا وإسبانيا عبر اتفاقية فاس حيث احتفظت فرنسا ببعض المناطق شمال المغرب مقابل بقاء الصحراء تابعة لإسبانيا وظهرت خلال هذه الفترة من بداية القرن العشرين مقاومة فيال شمال بقيادة عبد الكريم الخطابي وأخرى بالجنوب تحت قيادة ماء العينين، وزاد هذه الأزمة تعقيدا بعد اعلان استقلال المغرب

سنة 1956، وإعلان سنة 1961 حول تبعية الأراضي الصحراوية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) لإسبانيا كرد على عدم اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا[1].

المسيرة الخضراء، وجلاء القرات الاسبانية: يعتبر المغرب تاريخ 5 نوفمبر 1975 انطلاق ما يعرف بالمسيرة الخضراء التي أعلن عنها الملك الحسن الثاني آنذاك، والتي سبقتها تحضيرات سرية بينه وبين كبار القادة العسكريين في البلد قبل أن يتم طرح الفكرة على الشعب من اجل ضم المزيد من المتطوعين لاختراق الحدود بين المغرب وبين الصحراء الغربية التي كانت لاتزال تحت الاحتلال الاسباني، وكانت تضم الآلاف من المتطوعين من بينهم أكثر من 400 طبيب لمرافقة الحشود خلال رحلتهم، ولازال المغرب يحاول إقناع العالم بأن هذه المسيرة السلمية هي التي أجبرت الإسبان على مغادرة الأراضي الصحراوية، بعد اختراق الحشود للأسلاك الشائكة الفاصلة بين البلدين ليعلن الملك تراجع قافلته في التاسع من نفس الشهر حتى يتم التفاوض مع الطرف الإسباني وصولا إلى توقيع اتفاقية مدريد التي سلمت إسبانيا بموجبها الأراضي الصحراوية مناصفة بين المملكة المغربية وموريتانيا[2].

وإن كان جوهر الخلاف بين الجزائر والمغرب بخصوص الصحراء الغربية يرجع إلى المبدأ الجزائري في دعمها للشعوب من أجل تحقيق مصيرها، فإن المغرب لازالت تحاول إيهام العالم بأن المسيرة الخضراء هي من حررت المناطق الصحراوية، لكن في وافع الأمر هناك قرار أممي سابق لانطلاق المسيرة الخضراء يعتبر الأراضي الصحراوية أراض مستعمرة وليست

[1]- وليد عبد الحي، **العلاقات الجزائرية المغربية: العقدة الجيواستراتيجية**، سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014، ص 35.
[2]- المسيرة الخضراء على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/4/المسيرة/الخضراء

تابعة لإسبانيا هذا على جانب رفض محكمة العدل الدولية سابقا لمطلب المغرب حول أحقيته في الأراضي الصحروايةّ[1]، كما ثبت أن عملية توزيع الأراضي الصحراوية على كل من المغرب وموريتانيا من طرف إسبانيا كان وفق شروط:

- قدمت المغرب تنازلات بخصوص أحقيتها في كل من سبتة ومليلية لصالح إسبانيا.
- السماح لإسبانيا بممارسة نشاط الصيد قبالة السواحل المغربية والصحراوية عبر المحيط.
- احتفاظ اسبانيا بنصيبها في مناجم الفوسفات في منطقة بوكراع الصحراوية.

وبموجب هذه الاتفاقية وفق الشروط سابقة الذكر تسلمت المغرب الجزء الشمالي بينما استحوذت موريتانيا على إقليم وادي الذهب، لكن في هذه الاثناء كانت المقاومة الصحراوية قد تشكلت من خلال إعلان استقلالها في 27 نوفمبر 1976[2]، وهو القرار الذي أيدته الجزائر والتي وقفت إلى جانب جبهة البوليساريو باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والذي يطالب حقه في تقرير مصيرهن خاصة وأن عملية تقسيم البلد بين الأطراف الثلاث لم تشرك الشعب الصحراوي في قرارها[3]، وعليه فإن جبهة البوليساريو كانت قد باشرت مقاومتها القوات المغربية والموريتانية على حد سواء ما اضطر هذه الاخيرة التي بدأت تتشكل لديها بوادر أزمة سياسية للتخلي عن الأراضي الصحراوية المستعمرة والاعتراف باستقلال الجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 15 أوت 1979 ، وبقيت المغرب التي ضمت الثلث الذي انسحبت

[1]- مرجع سابق.
[2]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 31.
[3]- محمد مزيان، **المغرب والجزائر: الجزار الصعب، سياسات عربية**، العدد 16، يناير 2015، ص 48.

منه موريتانيا تدافع عما تسميه الوحدة الترابية للمملكة المغربية[1]، خاصة بعد الثقة الشعبية التي أصبح النظام الملكي يحظى بها بعد احداث المسيرة الخضراء.

وتسيطر اليوم المغرب على 85% من الأراضي الصحراوية الغنية بالموارد الطبيعية خاصة مناجم الفوسفات، كما تسيطر على طول الشريط الساحلي للصحراء الغربية فيما تبقى حوالي 15% من الصحاري القاحلة من نصيب جبهة البوليساريو وهي أراضي غير مهمة بالنسبة للملكة المغربية[2].

ومن أروقة المنظمات الإفريقية إلى المنظمات الدولية، ومجلس الأمن أخذت القضية الصحراوية عدة محطات تأرجحت بين تفوق الدبلوماسية الجزائرية تارة وتفوق المطالب المغربية تارة أخرى، غير أن تمسك جبهة البوليساريو بمطلب الاستقلال التام وتحرير كل الأراضي الصحراوية ظل قائما خلال هذه المحطات إلى جانب الموقف الجزائري الداعم للقضية الذي لم يتزحزح قيد أنملة منذ بداية الأزمة، في الوقت الذي تحاول فيه المملكة المغربية أن تمزج بين صراعها الحدودي مع الجزائر وصراعها مع جبهة البوليساريو من جهة أخرى، حتى تظهر الجزائر كطرف رئيسي في القضية واستبعاد الطرف الصحراوي من الحوار.

ثالثا-التنافس حول قيادة المنطقة المغاربية:

تعتبر كل من الجزائر والمملكة المغربية الدولتين الأكثر قوة وهيمنة في المنطقة المغاربية وهذا يعود لعدة اعتبارات منها الجغرافية، ومنها ما يتعلق بالقوة الاقتصادية للبلدين مقارنة مع

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 31.
[2]- أنوار بوخرص، **سخط متزايد في الصحراء الغربية**، أوراق كارنيغي، مؤسسة كانيغي، الشرق الأوسط، مارس 2012، ص 3

باقي دول المنطقة إضافة إلى العامل الأهم وهو القوة الدبلوماسية للبلدين سواء إفريقيا، عربيا وحتى مع العالم الغربي، ما مكنها من صناعة شبكة علاقات لها مع الغرب مكنتها من اكتساب قوى حليفة لها.

لقد ظلت عقدة السيطرة الجيوسياسية المحرك الرئيسي للصراع بين البلدان المغاربية لسنوات طوال، خاصة بين كل من الجزائر والمغرب وليبيا، هذه الأخيرة التي كانت تقود صراعا صامتا من خلال توجيه سياستها نحو الصحراء جنوبا، ومحاولة لم شمل الأشقاء الأفارقة كما يصفهم الزعيم الراحل معمر القذافي، وذلك بالتقرب من الشعوب والأنظمة الافريقية وجعلها حليفا له مستقبلا، هذا التصور الذي اثبت فشله لاحقا خلال الأزمة الأمنية الليبية، والاطاحة بنظام القذافي واغتياله، حيث تخلى عنه القادة الأفارقة ولم تثمر مشاريعه سوى خلق عناصر من المليشيات المسلحة أدت إلى تأزيم الوضع الأمني في ليبيا وصولا إلى مرحلة الانهيار.

أما بالنسبة للجزائر والمغرب فإن المنافسة أصبحت تشكل الجزء الأكبر من السياسة الخارجية لكلا البلدين خلال عقود من الزمن، مما ولد نوع من الصراع لم تستطع الأزمات الأمنية التي مرت بها المنطقة أن تطوي صفحته، فأصبح بمثابة الصراع العربي-العربي الأكثر غموضا وتعقيدا، خاصة وأن المنطقة اليوم بحاجة إلى قيادة موحدة وليس قيادة وحيدة، ويمكن تلخيص تداعيات هذا الصراع في النقاط التالية:

1- *حمى التسلح:* لقد شكل هاجس التفوق العسكري أهمية بالغة لدى كل من الجزائر والمغرب، الأمر الذي جعل كل من البلدين يتصدر قائمة البلدان الأكثر إنفاقا على القطاع

العسكري بلغت 6.2% من الميزانية العامة للجزائر، و3.2% بالنسبة للمغرب، وبذلك فإن مجموع ما يستورده كلا البلدين يشكل أكثر من نصف مجموع الأسلحة المستوردة في القارة، مقسمة بين 30% للجزائر و26 % للمغرب[1]، وإن كانت الجزائر تبرر ذلك بحجة حماية حدودها الشاسعة والتي يقع معظمها على التماس مع مناطق الصراع، إضافة إلى النشاط الإرهابي المتنامي عبر حدودها والتهريب وكل أنواع الجريمة المنظمة، تقدم المغرب تبريرا آخر بحجة الخطر الرابض على حدودها الجنوبية والشرقية وصراعها مع جبهة البوليساريو.

تحاول كل من الجزائر والمغرب تنويع وارداتها من الأسلحة وكذلك محاولة توسيع سوق استيرادها، حيث تتجه الجزائر شرقا نحو روسيا والصين، بينما تتجه المغرب نحو أوروبا وأمريكا باعتبارهما أكبر موردين للسوق المغربية بالأسلحة.

لقد انعكس هذا السباق المحموم نحو التسلح في كل من المغرب والجزائر سلبا على باقي القطاعات التنموية، خاصة على المناطق الحدودية التي أصبحت تشكل الهاجس الأمني الأكبر بالنسبة للبلدين في ظل تنامي النشاط الإرهابي واتساع شبكات التهريب عبر الحدود، وربما كان من الأجدر استثمار عشر هذه المبالغ التي يتم إهدارها في استيراد ترسانة من الأسلحة تنتهي صلاحيتها داخل المخازن في استحداث مشاريع تنمية في هذه المناطق، بما سيوفر الأمن لساكنيها ويجنبهم الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو العمل على النشاط التهريبي عبر الحدود.

[1]- مركز إدراك للدراسات والاستشارات، **الجزائر والمغرب جاران يحركهما نبض التفوق والريادة في منطقة المغرب الكبير**، دراسة صادرة عن المركز الاسباني للدراسات الاستراتيجية، ماي 2017، ص 7.

2- *مكافحة الإرهاب*: تتلقى كل من الجزائر والمغرب مجموعة من الانتقادات الدولية حول غياب التنسيق الأمني في إطار مكافحة الإرهاب في المنطقة المغاربية[1]، خاصة وان الجزائر تملك تجربة ناجحة وخبرة في هذا الميدان، وتحرص على نقلها إلى دول الإقليم، لكن رغم هذا لا تجد تجاوبا من طرف المغرب باعتباره البلد الأكثر بعدا على مناطق الصراع وتواجد الجماعات المسلحة التي باتت تتمركز على الحدود الشرقية والساحل الافريقي، وهي مناطق تماس مع الحدود الجزائرية. ويمكن القول أن استراتيجية مكافحة الإرهاب في المنطقة المغاربية تعتمد على الجهود الفردية لكل دولة على حدى، في ما عدى الاستثناء الذي شكله التنسيق الأمني الجزائري التونسي بخصوص مكافحة الإرهاب فيما بعد سنة 2011.

3- *اختلاف المواقف من القضايا الإقليمية والافريقية*: لقد انعكست الخلافات المغربية الجزائرية على مواقف الدولتين من القضايا الإقليمية المغاربية والقضايا الافريقية، حيث اتسعت الهوة بين رؤية كلا البلدين في هذا الشأن، وإن كانت المغرب تحاول توسيع نفوذها داخل القارة من خلال الآليات الدبلوماسية واطلاق مشاريع تنموية في بعض دول القارة، فإن الجزائر تتجه أكثر نحو معالجة القضايا الأمنية الخاصة بالإقليم، خاصة تلك التهديدات القادمة من الحدود الجنوبية لدول الساحل جنوب الصحراء، وكذلك الأزمة الأمنية الليبية بعد سقوط القذافي.

[1]- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة، 2017/06/04 على الموقع: futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853

المطلب الثالث: فرنسا ... والخلاف الجزائري المغربي:

تعتبر الازمة الحدودية بين البلدين نتيجة مخلفات السياسة الاستعمارية الفرنسية سابقا في المنطقة، لكن يتحمل النظام المغربي الجزء الأكبر من هذه الازمة خاصة وانه تراجع عن المفاوضات التي فتحتها فرنسا آنذاك في انتظار استقلال الجزائر، وهو الأمر الذي باشره الطرف المغربي مع الحكومة المؤقتة، غير ان ما حدث لم يكن له أي سند قانوني دوليا، بداية بالتوقيع على الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية من طرف المغرب والتي من شروطها الإبقاء على نفس الحدود المتوارثة عن المستعمر والذي كسبت من خلاله الجزائر شرعية حدودها[1].

وتبقى مسألة الصراعات الحدودية بين الدول حديثة الاستقلال ورقة رابحة في أيدي القوى الاستعمارية التقليدية التي من خلالها استطاعت أن تقسم الأقاليم بناء على ما يخدم مصالحها وفق سياسية فرق تسد، وهو الأمر الذي دأبت فرنسا على تحقيقه داخل المنطقة المغاربية للحيلولة دون تحقيق أي تقارب بين بلدان المنطقة أو الوصول إلى خلق فضاء للتعاون فيما بينها.

تحدثنا فيما سبق عن أهم ما يفرق البلدان المغاربية والتي يأتي في مقدمتها الخلاف المغربي الجزائري والذي كلن له الأثر السلبي على تقهقر مشروع اتحاد المغرب العربي الذي عرف وضع لبناته الأولى سنة 1989، وهي المرحلة التي فرضت على دول المنطقة التفكير في مشروع وحدوي يتم من خلاله تجاوز التحديات التي تفرضها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، غير أن هذا المولود لم يلبث أن يشق دربه في الساحة الدولية حتى تم تعطيله

[1]- محمد مزيان، مرجع سابق، ص 46.

سنة 1994 بسبب عودة الخلافات المغاربية خاصة الأزمة الجزائرية المغربية، ورد الفعل المغربي من الأزمة الأمنية الجزائرية آنذاك وتبادل الاتهامات بين الطرفين، ليثبت فيما بعد تورط إرهابيين من جنسيات مغربية في القيام بعمليات داخل الجزائر، لتعلن المملكة من خلالها قرار غلق حدودها بحجة حماية أراضيها من تنقل الجماعات المسلحة عبر الحدود، وهو القرار الاستفزازي الدي دفع بالطرف الجزائري هو الآخر للتصعيد من خلال قرار فرض التأشيرة على المواطنين المغربيين[1].

ورغم الخلافات الأخرى التي مست البدان المغاربية كالخلاف الليبي الموريتاني بسبب سياسة التطبيع لهذه الأخيرة مع إسرائيل، أيضا استجابة الدول المغاربية للقرار الدولي 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 الذي يقضي بفرض حصار على ليبيا على خلفية قضية لوكيربي حيث جاء ردها بالغياب عن قمتي تونس ونواكشط، ورفض تسلم رئاسة القمة من الجزائر سنة 1995[2]. هذا إلى جانب أزمة الصحراء الغربية في ذلك الوقت هي أمور زادت في عرقلة مسار التكامل المغاربي هذا إلى جانب صلابة صنع القرار داخل مؤسساته والتي تعتمد على الإجماع لا منطق الأغلبية.

في هذه المرحلة ورغم محاولة الدول المغاربية بعث مشروع الاتحاد المغاربي لكن الأوضاع الأمنية في الجزائر حالت هي الأخرى دون ذلك، وهذا تحت جملة الاتهامات المتبادلة بين الطرفين المغربي والجزائري، حيث تتجه أصابع الاتهام إلى ضلوع أفراد من جنسية مغربية

[1] عبد العزيز شرابي، **اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2005، ص 14

[2] - لعجال أحمد، محمد لمين، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة الفكر العدد 5، مارس 2019، ص 23، 24.

في تنفيذ عمليات إرهابية داخل الجزائر بمساعدة أطراف فرنسية، فيما تحاول المغرب تلفيق نفس التهمة إلى الطرف الجزائري من خلال اتهام جبهة البوليساريو ومخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف الجزائرية بأنهم مصدر تهديد أمني بالنسبة للمملكة باعتبار المنطقة أصبحت حاضنة لمختلف التنظيمات الإرهابية عليه فإن الدول المغاربية خلال هذه الفترة ورغم جملة التحديات الأمنية التي كانت تواجهها إلا أن كل دولة فضلت مواجهة قضاياها بعيدا عن باقي دول المنطقة، تعرضت من خلاله الجزائر إلى شبه عزلة سياسية من طرف جيرانها.

لقد تباين الموقف الفرنسي من الظاهرة الإرهابية في الجزائر بين دعمه للنظام السياسي في حربه على الإرهاب من جهة، ومن جهة ثانية خوفه على مصالحه التي باتت في مرمى الجماعات المسلحة، هذا إلى جانب الأصوات الداخلية من طرف شخصيات سياسية ومنظمات المجتمع المدني الفرنسية التي كانت تشكل عامل ضغط قوي على النظام الفرنسي من أجل التزامه الحياد من الأزمة الأمنية في الجزائر وعدم توريط فرنسا أكثر فأكثر خاصة بعد انتقال العمليات الإرهابية إلى داخل أراضيها.

في ظل العزلة الدولية التي تعرضت لها الجزائر خلال أزمتها الأمنية، أخذ النظام الفرنسي على عاتقه مسؤولية الوقوف إلى جانب النظام السياسي الجزائري في حربه على الإرهاب مستغلا في ذلك الآليات الدبلوماسية والاقتصادية، خاصة خلال الفترة الممتدة منذ 1992 إلى غاية 1997، والتي عرفت خلالها الجزائر جملة من الانتقادات حول تسيير الأزمة خلال هذه الفترة وطريقة تعاطيها مع ملف مكافحة الإرهاب واصطدام ذلك بملف حقوق الانسان، قبل أن تفتح أبواب الحوار مع الجماعات المسلحة وتظهر ملامح الانفراج خاصة بعد تفعيل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

الفصل الثالث: تطور الاستراتيجية الفرنسية تجاه قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية 2001-2010

المبحث الأول: تدويل الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الدول المغاربية

المبحث الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الأمن الفرنسي.

المبحث الثالث: التنسيق الأمني الفرنسي المغاربي.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول استراتيجية في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب، بل حتى في مفهوم الظاهرة بذاتها التي أصبحت هي الأخرى ظاهرة دولية بامتياز، بعد أن ضربت الأمن الأمريكي باعتباره أكبر قوة عالمية والممثل الوحيد للنظام الدولي الجديد، وبعيدا عن المسؤول عن عملية استهداف برجي التجارة إن كانت فعلا الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة أم المخابرات الامريكية، غير أنها خلقت عدوا جديدا لأمريكا والقوى الغربية خلفيته إسلامية متطرفة تخلف العدو السوفييتي الذي أفل نجمه منذ أكثر من عقد من الزمن.

لقد كانت هذه الأحداث المتنفس الوحيد للدول العربية التي عانت من ويلات العمليات الإرهابية وعلى رأسها الجزائر، لتجد أخيرا من يدعمها ويقف إلى جانبها في سياسات مكافحة الإرهاب، بل حتى لتجد الكثير من الأنظمة العربية والغربية منها فرصة لتصنيف معارضيها وأعدائها ضمن خانة الإرهاب، وسنحاول فيما يلي عرض أهم ما ميز هذه المرحلة وانعكاسات ذلك على العلاقات الفرنكو مغاربية في إطار مكافحة الظاهرة الإرهابية خاصة وأن فرنسا أصبحت من اهم اهداف التنظيمات المسلحة.

المبحث الأول: تدويل الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الدول المغاربية

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 ... في مواجهة الخطر الأخضر

يؤرخ يوم الثلاثاء 11سبتمبر 2001 لأسود ثلاثاء في التاريخ المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الساعة تشير إلى التاسعة صباحا بتوقيت الولايات المتحدة الأمريكية منتصف النهار و56 دقيقة بتوقيت غرينيتش عندما اخترقت طائرة ركاب مدنية من طراز بوينغ 757 تقل 81 مسافرا و 11 من طاقم القيادة "رحلة رقم 11 بين بوسطن ولوس أنجلس" بأحد برجي التجارة العالميين محدثة انفجارا هائلا في عدد كبير من طوابقه العليا، ووسط ذهول الجميع وبعد 18 دقيقة تصطدم طائرة أخرى من نفس الطراز بها 58 راكبا و 6 من أفراد الطاقم "رحلة رقم 77 واشنطن نحو لوس أنجلس" بالمبنى الثاني من أبراج التجارة.

اشتعلت النيران بالبرجين مما أدى إلى سقوطهما في مشهد رهيب تناقلته على المباشر وسائل الإعلام العالمية، بعد الهجوم الأول بحوالي الساعة تصطدم طائرة تجارية تابعة لشركة "**American Airlines**" بجزء من مبنى البنتاغون بواشنطن كان على متنها وأخرى تتحطم في بنسلفانيا، في هذه الأثناء كان الرئيس الأمريكي بوش الابن في زيارة إلى سارا سوتا بفلوريدا[1].

بعيدا عن التفاصيل الدرامية للحدث وما خلفه من آلاف الضحايا والمفقودين تحت الركام اعتبر هذا الحدث الأول من نوعه الذي يضرب العمق الاستراتيجي للقوة العالمية تفردت بقيادة

[1]- هجمات 11 سبتمبر2001، 2017/07/12 على موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/30

العالم منذ زوال الخطر الشيوعي نهاية ثمانينات القرن الماضي، وفيما يلي أهم مميزات هجوم 11 سبتمبر 2001"

1- من الطرفة أن نتحدث عن عمل إرهابي بهذا الحجم وهذه الوسائل التي كانت أمريكية بحتة، طائرات أمريكية يتم اختطافها من مطارات أمريكية، وتستهدف مواقع أمريكية.

2- قادة الهجوم كما تم الإعلان عنهم فيما بعد 19 يحملون وثائق سفر أمريكية تابعين لتنظيم القاعدة تحت قيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري.

3- من المفارقات العجيبة أن ينقلب بن لادن صديق أمريكا سابقا ومقاتلها في أفغانستان ضد المد السوفييتي ويحتال على جهاز الاستخبارات الأمريكية بهذا الشكل.

4- بن لادن كان قد استهدف سابقا السفارة الأمريكية في كل من نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) سنة 1998[1]، بعد جملة من التهديدات بعث بها للنظام والشعب الأمريكي على حد سواء بوصفهم قوى الشر.

5- لم يحمل الهجوم أي بصمة لدولة معينة، لا بشكل مباشر أو غير مباشر، بل قاده تنظيم معاد للسياسة الخارجية الأمريكية، خاصة تدخلاتها العسكرية في العالم الاسلامي وعلى رأسها الحرب على العراق وأفغانستان.

6- حالة الإرباك الذي أحدثتها هذه الهجمات لدى أجهزة الاستخبارات الأمريكية أمام الرأي العام العالمي.

[1]- شرق إفريقيا، عشرون عاما على اعتداءات نيروبي ودار السلام 2018/08/07 على الموقع:
https://www.dw.com/ar/a-44969503

لقد كانت هذه الهجمات أشبه بالقشة التي قصمت ظهر البعير، ودفعت بالولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في استراتيجيتها، بعد أن أفقدتها هيبتها أمام القوى الدولية[1]، بل أمام كل دول العالم حتى تلك الضعيفة منها وبات الأمن القومي الأمريكي يحتاج إلى وضع استراتيجية جديدة تختلف عن تلك التقليدية التي كانت تعتمدها أمريكا في الدفاع عن مصالحها خارج أراضيها، وفيما يلي نستعرض تداعيات أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية

أولا-أمريكا والإرهاب: عدو إسلامي يخلف العدو الشيوعي

لم تكن ظاهرة إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001 في أمريكا بل سبقتها مجموعة من الدول العربية الإسلامية، ربطت بين ظاهرة الإرهاب وحركات الإسلام السياسي بها، كما حدث في كل من مصر (جماعة الإخوان المسلمين)، الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وتونس (حركة النهضة) ، ثم عادت مع هذه الأحداث خاصة وأن العملية حملت توقيع تنظيم القاعدة الشهير بخطاباته الإسلامية وإعلانه الجهاد ضد العالم الغربي وأمريكا بشكل خاص، وإن كانت أمريكا تجاهلت تهديدات القاعدة في تسعينات القرن الماضي وفسرتها بأنها حرب على الديمقراطية الأمريكية كما جاء على لسان "كارين هيوز" إحدى مستشاري الرئيس الأمريكي بقولها: "يكرهوننا لأننا ننتخب قادتنا". فإن الرد جاء من قادة

[1]- الإرهاب وأولى حروب القرن، 2019/9/7 على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/behoth/Siasia2/Erhab/sec03.doc_cvt.htm

تنظيم القاعدة بأنهم سيحاربون تدنيسهم لأراضي المسلمين (مثلا تواجد القرات الأمريكية في المملكة العربية السعودية)[1].

وفي إحدى الرسائل لتنظيم القاعدة بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية يظهر الرجل الثاني في التنظيم أيمن الظواهري وهو يخير الأمريكيين بين انتخاب بوش أو انتخاب الشيطان الرجيم فالأمر لا يهمهم وسياسة استهدافهم للأمريكيين متواصلة مادام السياسة الأمريكية اتجاه الإسلام والمسلمين لم تتغير. وأعقبت هذه الهجمات حملات عسكرية أمريكية استهدفت بلدان إسلامية كما حدث مع أفغانستان والعراق وصفها الرئيس بوش بالحرب الصليبية، قبل أن تسحبه بسرعة من خطابها السياسي من أجل كسب تعاطف الدول الإسلامية. وبررت تواجدها إما بالتدخل الإنساني أو البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وهنا فإنها أعطت أكثر من مبرر للتنظيمات الإرهابية " الإسلامية " لاستهدافها[2]،

ومن هنا تكون أمريكا قد أوجدت أخيرا عدوا لها غير محدد بوضوح لكن مبدئيا هو تنظيم القاعدة وكل التنظيمات الإسلامية المعادية للسياسة الأمريكية عبر العالم، بل يتسع مفهوم هذا العدو ليشمل أيضا تلك الأنظمة المتعاطفة ضمنيا أو الحاضنة لأفراد التنظيم على حد سواء، وهو المبرر الذي سوف تستعمله لاحقا في سياستها التوسعية بحجة حماية مصالحها ومصالح حلفائها كما سنتطرق له لاحقا.

[1]- تشارلز تاونزند، **مقدمة قصيرة جدا الإرهاب**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، ط1، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014 ص 15

[2]- ناعوم تشومسكي **مؤامرة 11-9**، تعريب: إبراهيم محمد إبراهيم، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 14، 15

أمريكا... من ليس معي فهو ضدي: بما أن رسالة تنظيم القاعدة كانت صريحة وواضحة ليس لأمريكا فقط بل لكل المنظومة الغربية الحليفة للسياسة الأمريكية خاصة تلك الداعمة لحروبها الصليبية تحت لواء حلف شمال أطلسي، وهنا فنحن بالتحديد نشير إلى الدول الأوروبية التي شاركت أمريكا حربها على أفغانستان والعراق، فماذا عن الخطاب الأمريكي لشعوب العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكيف تم تصنيف الدول والتنظيمات المعارضة للسياسة الأمريكية؟

في هذا الشأن بالذات حاولت أمريكا وتحت مبرر الإرهاب إعادة رؤيتها لدول العالم باستحضار بعض الملفات التاريخية مثل موقف هذه الدول من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبالضبط الاعتراف بالدولة الإسرائيلية، مثل إيران، العراق ليبيا، وسوريا، إلى جانب دول غربية مثل كوبا وفنزويلا وبذلك فقد أتت هذه العملية الإرهابية لتضيف قائمة جديدة للدول المارقة والتي ماهي في الحقيقة إلا تلك الدول الإجرامية في نظر أمريكا والتي تتحدى أوامر القوى الكبرى "أمريكا وحلفائها"[1]ن وكان خطاب بوش الابن مبعوث العناية الإلهية وقائد الحملة الصليبية كما وصف نفسه يوما عزمه الترشح للرئاسيات الامريكية، كان واضحا وصريحا حينما قسم العالم إلى محورين لا ثالث لهمان محور الخير: ويضم كل الحلفاء والداعمين للولايات المتحدة الامريكية، ومحور الشر: كل الدول التي تتبنى مواقف معادية للسياسة الامريكية، بقوله إما أن تكونوا معنا أو أن تكونوا مع الإرهابيين[2]، وهنا فإن الدول لن تجد

[1]- للمزيد انظر: ناعوم تشومسكي، **الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة إسبر، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004 (الصفحات من 33-78)

[2]- زينب عبد العظيم، **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، في: أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 831 على الرابط: http:// docudesk.com

منطقة وسطى بين هذين الخيارين فالوقوف في الصف الأمريكي معناه تبني القيم الامريكية في مكافحة الإرهاب الذي هو لحد الآن إسلامي، أما الوقوف ضد السياسات الامريكية فهو الاختيار الخاطئ أي الوقوف إلى جانب الإرهاب ضد أمريكا وبالتالي سوف تتحمل أي دولة تختار هذا المحور تبعات اختيارها.

ثالثا: الحروب الوقائية (الضربة الاستباقية): ظهرت هذه الاستراتيجية سنة 2002، كرد عن هجمات 11 سبتمبر 2001 ضمن استراتيجية الامن القومي الأمريكي، حيث تبيح هذه الاستراتيجية لها التدخل عسكريا في أي بقعة من العالم إذا شعرت بأن هناك تهديدا أمنيا قادما منها قد يمس الأراضي الامريكية أو مصالحها عبر العالم، بل تبيح لها أيضا التدخل باسم القضاء على الأنظمة السياسية المستبدة ونشر الديمقراطية، وتنص على ما يلي:

1- تحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية الجديد بكونها راعية السلام عبر العالم، بتفردها صلاحية التمييز بين الخير والشر، وخلق فضاء تعاون مع القوى الكبرى.

2- بإمكان أمريكا القيام بالضربة الاستباقية في الزمان والمكان التي تحددهما[1].

3- التخلي عن استراتيجية الردع، فالعدو الجديد حسبهم غير عقلاني.

4- استعداد أمريكا دعم أي دولة في حربها على الإرهاب[2].

[1]- أسامة خليل الكرد، **نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي**، مذكرة ماجيستير، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2016، ص 37

[2]- نفس المرجع، ص 38

ويعتبر البند الرابع من أكثر بنود استراتيجية الضربة الاستباقية والاستراتيجية الامريكية عموما في مكافحة الإرهاب التي استفادت منه الدول العربية، وعلى رأسها النظام الجزائري كما سنراه لاحقا.

لقد وجدت أو بالأحرى أوجدت أمريكا عدوا جديدا لها تبرر من خلاله استراتيجيتها الأمنية القومية الجديدة للحفظ على مصالحها خارج الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك توسيع القواعد العسكرية حسب مناطق نفوذها.

ماذا بعد 11 سبتمبر 2001؟ سارعت أمريكا بمعية حلفائها في مجلس الأمن إلى استصدار مجموعة من القرارات حول مكافحة الإرهاب وعلى رأسها القرار رقم 2001/1373 واللوائح المكملة له والذي أعطى الضوء الأخضر لأمريكا وحلفائها لمكافحة الإرهاب ولعل ما يميز هذا القرار ولواحقه هو إعطائه الأولوية لمحاربة الإرهاب على حساب احترام حقوق الانسان التي كانت أهم شعارات الأمم المتحدة، ومن هنا انطلقت أمريكا بقيادتها لمنظمة حلف شمال أطلسي بحملات عسكرية واسعة تارة تحت غطاء مكافحة الإرهاب وتارة أخرى باسم الديمقراطية وحقوق الانسان:

1- **الحرب على الإرهاب (أفغانستان نموذجا 2001-2014):** الحديث عن الحرب الأمريكية في أفغانستان يقودنا للصراع الأمريكي السوفييتي إبان الحرب الباردة نهاية سبعينات القرن الماضي، أين قادت أمريكا حربا بالوكالة إلى جانب القوات الأفغانية في مواجهة المد الأحمر بمساعدة الجهاديين الإسلاميين وبعض الدول العربية والإسلامية مثل السعودية وإيران، تكبدت خلالها السوفييت خسائر فادحة من خلال توريطها في حرب برية، كان عامل

الحسم فيها للطبيعة الأفغانية الوعرة كما وصفها زبيغنو بريجينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر بالعمق الاستراتيجي[1]، لتتشكل فيما بعد حكومة موالية لأمريكا لكن هذا الوضع لم يدم طويلا إذ سرعان ما انقلب الجهاديون في أفغانستان على الإدارة الامريكية تسعينات القرن الماضي خاصة بعد الهجوم الأمريكي على العراق سنوات التسعينات ومنذ ذلك الحين وأمريكا تخطط للعودة والدليل أنها قررت الحرب على أفغانستان بعد حادثة برجي التجارة بفاصل ثمانية أيام عندما تقدو وزير الدفاع الأمريكي في إدارة بوش الابن دونالد رامسفيلد قرارا بغزو أفغانستان فالتهمة هذه المرة حاضرة، والكونغرس كان قد أعطى الضوء الأخضر للرئيس بوش لاستعمال القوة في أي مكان يرى بأنه يهدد الأمن القومي الأمريكي، حيث تحركت ترسانة عسكرية هائلة نحن في غنى عن استعراضها وهذا بمشاركة القرات البريطانية، لتعلن فيما بعد 27 دولة استعدادها للمساعدة من خلال منحها حق الهبوط والإقلاع الآمن لطائرات الحلفاء من أجوائها، لتنظم لهذه الحملة العسكرية كل من فرنسا وألمانيا فيما بعد[2].

كل هذا كان من أجل استهداف حكومة طالبان لإجبارها على تسليم قادة تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وغلق معسكرات التدريب التي افتتحتها أمريكا سنوات السبعينات كما أسلفنا، لكن هل يعل فعلا أن يتم غزو أضعف دولة من طرف أقوى دولة فقط لأجل تسليم أفراد محدودة العدد؟ في حين تتحدث التقارير عن سقوط أكثر من 38 ألف و480 ضحية الغارات المباشرة في أفغانستان و23 ألف 372 في باكستان هذا إلى جانب ضحايا النزوح

[1]- محمود محمد علي، **الأبعاد الحقيقية للغزو الأمريكي لأفغانستان**، ط1، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2017، ص 12، 23
[2]- محمود المراغي، **حرب الجلباب والصاروخ (وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب)**، ط1، دار الشروق، القاهرة 2002، ص 36، 37

والأمراض التي خلفتها الحرب والمجاعة والفقر ونقص التغذية ...هذا الرقم يقابله مصرع حوالي 7 آلاف جندي أمريكي في كل من العراق وأفغانستان[1].

2- **حرب نشر الديمقراطية (الغزو الأمريكي للعراق 2003-2011):** تم الحديث عن غزو العراق مباشرة بعد أحداث سبتمبر 2001، وكانت أمريكا تستعد للقيام بحربين في نفس الوقت واحدة تستهدف أفغانستان والثانية تستهدف العراق بناء على تصريحات ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي بقوله: "إن التركيز على بن لادن أو تنظيم القاعدة لا يكفي دون العمل على القضاء على النظم والمؤسسات السياسية داخل الدول التي ترعى الإرهاب وهذه هي الخطو الأهم"[2]، غير أن خطة الرئيس بوش الابن كانت ترمي إلى تقسيم هذه العملية إلى مراحل الأولى تبدأ باحتلال أفغانستان والقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان كخطوة أولى ثم الانتقال إلى المرحلة الثانية من العملية والتي تستهدف العراق، ثم تطبيق المرحلة الثالثة من عملية الحرب على الإرهاب والتي تضم 6 دول عربية وغير عربية إلى جانب العراق وهي: سوريا، ليبيا، السودان، إيران، كوبا وكوريا الشمالية[3]، لم تجد نفس التأييد الدول الذي لقيته إبان حربها على أفغانستان فيما عدا بريطانيا الحليف الدائم لأمريكا وقفت الكثير من القوى ضد هذه الخطوة فألمانيا، روسيا وفرنسا بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن كانت ضد هذا التدخل دون عرضه على التصويت في مجلس الأمن[4].

---

[1]- دراسة: حرب واشنطن على الإرهاب أودت بحياة نحو نصف مليون شخص، 8-11-2018 على الموقع:
https://www.dw.com/ar/46218937

[2]- محمود المراغي، **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2003، ص 15

[3]- مرجع سابق، ص 16

[4]- عامر كامل أحمد، آمنة محمد علي، **الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الأمريكية في العراق**، مجلة السياسة الدولية، عدد 36، 2008، ص 65

غير أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة بعد أحداث سبتمبر 2001 لم تكن بحاجة لشرعية مجلس الأمن وأصبحت تحركاتها وقيادتها لحلف الناتو بالاعتماد على مبررين غير متصلين الأول حول إسقاط نظام صدام غير الديموقراطي والثاني تهمة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولعل ما كان يهم كل من الإدارة الأمريكية والبريطانية هو كيفية إقناع شعوبها بجدوى هذه الحرب، وهنا كان لابد من ربط قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل من جهة باعتبارها قضية مقنعة للرأي العام[1] وبالأنظمة التسلطية أو غير الديمقراطية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: 2001 بوادر انفراج الأزمة الأمنية في المنطقة المغاربية (حالة الجزائر)

لم تمر أحداث الحادي عشر من سبتمبر بردا وسلاما على الدول العربية شعوبا وأنظمة خاصة وأن منفذي العملية التسعة عشر كلهم ينحدرون من أصول عربية وإسلامية وهنا فالتهمة للدول العربية وبعض الدول الإسلامية كانت جاهزة أصلا، رغم ذلك سارعت الكثير من هذه الدول إلى إبداء تضامنها وتعاطفها مع الشعب والإدارة الأمريكية ومناهضتها لكل أشكال الإرهاب، وعموما يمكن تلخيص تداعيات 11 سبتمبر 2001 على الدول العربية فيما يلي:

1- اتهام الدول العربية والإسلامية بكونها حاضنة للجماعات المتطرفة وذلك بسبب غياب الديمقراطية وحقوق الانسان[2]، وهنا لابد من نقل هذه القيم بشكلها الغربي نحو الدول العربية.

[1] -Enver Masud, **9/11 Unveiled**, 2nd Edition, The wisdom Fund, USA. 2008, p7

[2]- مؤيد حمزة عباس، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والاستراتيجية، جامعة النهرين، العراق 2012، ص 65.

2- تقسيم المنطقة العربية إلى دول موالية "محور الاعتدال" مثل: السعودية، الكويت، مصر[1] ودول مناهضة للسياسة الأمريكية وهي مجموعة الدول المارقة أو "محور الشر" مثل ليبيا، العراق، سوريا، الصومال.

3- تراجع المواقف العربية إزاء القضية الفلسطينية، والانتقال نحو سياسة التطبيع كل دولة على حدا مخافة أن يطالها الغضب الأمريكي ويكون مصيرها نفس مصير نظام صدام في العراق.

4- عزم الولايات المتحدة الأمريكية على رسم خارطة جديدة في المنطقة العربية مشتعلة بالصراعات والحروب حيث يكون التفوق فيها لإسرائيل[2].

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للدول المغاربية التي كانت متخوفة من أي اتهام قد يطالها من طرف الإدارة الأمريكية خاصة فيما تعلق بحقوق الانسان، بالنسبة للجزائر استقبلت أحداث 11 سبتمبر 2001 بعد أيام من انطلاق الدورة الثانية لامتحان شهادة البكالوريا كأحد العلاجات الظرفية آنذاك لأزمة التيار الأمازيغي أو ما يعرف بالربيع الأمازيغي الذي تحدثنا عنه سابقا ومثلها مثل باقي الدول العربية فقد سارعت بالتنديد بتلك الأعمال التي وصفتها بالجبانة باعتبارها تطال مدنيين، كيف لا والجزائر تذكر المجتمع الدولي بويلات معاناتها مع الإرهاب خلال العشرية السوداء التي لم تندمل جراحها بعد، خاصة وأن مشروع الوئام المدني لسنة 1999 قد ظهرت بوادر فشله. كانت هذه الاحداث بمثابة المتنفس للنظام الجزائري الذي واجه

[1]- أسامة خليل الكرد، مرجع، ص 30
[2]- نفس المرجع، ص ص 31، 39

نوعا من الاحراج في عرض أزمته على المجتمع الدولي خاصة تلك المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية مثله مثل تونس والمغرب والكثير من الدول العربية.

يذكر أن أمريكا كان لها موقفا مختلفا عن الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية فعلى الرغم من دعمها لنظام الحكم خلال فترة الرئيس زروال غير أنها كانت على اتصال بالتيارات الإسلامية المعارضة للنظام الجزائري منذ سنة 1992 وهو تاريخ الانقلاب وكانت تدعو إلى فتح قنوات الحوار بينه وبين هذه الجماعات، وفي سنة 1996 جاء في العديد من تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأن الجزائر ورغم وصفها بالدولة الفاشلة، فإنها تعتبر دولة محورية في المنطقة واستقرارها ضرورة ملحة لاستقرار المنطقة برمتها[1].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبالضبط في شهر نوفمبر قام الرئيس الجزائري آنذاك بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية هدفها محاولة إيجاد سبل تعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وتوطيد العلاقات الأمنية، وهي الزيارة التي تكللت بالنجاح بعد أن وجدت الإدارة الأمريكية حاجة في التعاون النظام الجزائري كون هذا الأخير يملك تجربة في ميدان مكافحة الإرهاب، حيث حصلت الجزائر على بعض المعدات العسكرية المتطورة من رادارات وكاميرات مراقبة ليلية وأجهزة تتبع في ظل رفض أمريكا إبرام صفقات جديدة لبيع أسلحة للجزائر حفاظا على استقرار توازن القوى في المنطقة المغاربية بين المغرب والجزائر[2].

[1]- خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية – العربية (دراسة حالة الجزائر 1990-2014)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014، ص 208.

[2] - Yahia Zoubir, **Les États-Unis et L'Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération**, article in Maghreb-Machrek, N° 200, Eté 2009, p 82,83

رغم الاهتمام الأمريكي بنشر الديمقراطية في الكثير من البلدان العربية والتركيز على ملف حقوق الانسان فيها إلا أن ازدواجية المعايير التي تميز السياسة الخارجية الأمريكية كانت أولى أولوياتها هي مصالحها الاستراتيجية ما يجعل هذه الشعارات لا تعدو أن تكون مجرد دعاية لتبرير استهدافها لبعض الأنظمة العربية والإسلامية وشعارا لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أطلقته الإدارة الأمريكية، لأن الواقع في الدول المغاربية يختلف عما هو عليه الحال في الشرق الأوسط، بل على العكس استفادت الدول المغاربية من دعم أمريكا لسياستها القمعية والاقصائية في مكافحتها للإرهاب من خلال:

1- كبح تمدد الإسلام السياسي من خلال وضع مزيد من العراقيل في وجه أي محاولة تطبيع لوضعه القانوني أو المؤسسي، مع السعي نحو تقليص مكتسباته الانتخابية، النقابية، والجمعوية.

2- تراجع المسار الديمقراطي داخل العالم العربي لصالح ثقافة المضايقات التي شملت الإسلاميين بتوجهاتهم المختلفة، يقول الناشط السياسي والنائب البرلماني عن حركة النهضة في تونس: "أن الأنظمة المستبدة تتخذ من حين إلى آخر فرصة الحرب على الإرهاب أو الخوف على المجتمع لتبرير التضييق على الحريات"[1].

[1]- الهيبة ولد الشيخ سيداتي، **أثر خطاب الحرب على الإرهاب على المنطقة العربية في أعقاب "الربيع العربي"**، أوراق أبحاث مؤسسة قرطبة جنيف، مؤسسة قرطبة ، 2015، ص 11

المطلب الثالث: التنسيق الأمني الأمريكي المغاربي بعد 11 سبتمبر 2001

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة المغاربية من خلال ثلاثة فضاءات، الفضاء المتوسطي، الشرق الأوسط الكبير، الفضاء الإفريقي:

أولا- ضمن الفضاء المتوسطي: تكتسي منطقة الحوض المتوسط أهمية بالغة في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية وذلك لجملة من الاعتبارات أهمها:

1- تمثل جوهر الصراع الدولي الجديد الناعم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

2- ظهور مجموعة من التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتي أصبحت تشكل مصدر قلق دائم لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

3- النشاط الاقتصادي لأمريكا ودول الاتحاد الأوروبي داخل حوض المتوسط يتطلب فتح جسور التعاون بينها وبين حكومات دول جنوب المتوسط وعلى راسها الدول المغاربية من اجل ضمان استمرار هذه المصالح[1].

4- ظهور قوى دولية جديدة صاعدة بإمكانها التأثير في ديناميكية الصراع داخل منطقة حوض المتوسط على غرار السياسات التركية، والعلاقات الصينية مع دول جنوب المتوسط.

[1]- برد رتيبة، **السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط**، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 540

تحتل الدول المغاربية مكانة مهمة في منطقة حوض المتوسط خاصة بعد أن أصبحت تشكل تهديدا لدول شمال المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة والأزمة الأمنية الحادة التي شهدتها بعض دول المنطقة وعلى راسها الجزائر وانتشار الجماعات الإرهابية داخل هذه البدان وتنامي مظاهر الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، مما جعلها تشكل أكبر مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

ومن هذا المنطلق حاولت أمريكا أن تركز على مجمل القضايا الأمنية داخل حوض المتوسط بصفة عامة وداخل الدول المغاربية على وجه الخصوص خاصة بعد ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 1998 وتحالفه مع الجماعات المسلحة في المنطقة مما أدى إلى تكثيف نشاطه ضد الأجانب في هذه الدول خاصة الجزائر والمغرب من خلال عمليات القتل وخطف الرهائن مقابل الفدية[1]، التي شكلت إلى وقت ما مصدر مهم من مصادر تمويل هذه الجماعات بعد أن تم تجميد نشاط كل الجمعيات المدنية التي كانت تعمل على تمويلها داخل الدول الأوروبية.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور ما يعرف بالإرهاب الدولي أصبحت المصالح الأمريكية مهددة في كل مكان بناء على مجموعة الوعود التي أطلقها تنظيم القاعدة بعزمه على استهداف المصالح الأمريكية ومصالح الدول الحليفة لها، وهنا كان لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد استراتيجية موسعة في حوض البحر الأبض المتوسط تشارك فيها مختلف

[1]- جيمس بلاك، أليكساندرا هول وآخرون، **مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في حوض المتوسط**، ترجمة: توبلاد واترز، منتدى التبصر المتوسطي، مؤسسة راند RAND Europe، 2017، ص 15

دول المنطقة خاصة دول الضفة الجنوبية وعلى راسهم مجموعة الدول المغاربية الأربعة، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب كما أن الاعتماد على الجانب العسكري فقط لم يعد مجديا في ظل استمرار التطرف كنتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها مجموعة البلدان، والتي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من الجريمة المنظمة، كنشاط تجارة المخدرات عبر الحدود، ظاهرة الاتجار بالبشر[1]، تهريب الأسلحة والهجرة غير القانونية خاصة من دول الجنوب نحو دول شمال المتوسط.

الحوار الأمريكي المتوسطي 1994: تعتبر من أهم المبادرات الأمريكية تحت قيادة الناتو في منطقة حوض المتوسط، والتي مهدت للتواجد الأمريكي في حوض المتوسط باعتبار الأسطول الأمريكي السادس لن يحقق الاستراتيجية الامريكية الشاملة داخل المنطقة كما أنه ليس بإمكانه حماية المصالح الأمريكية في المنطقة في ظل التطورات الإقليمية والدولية والتي قد تستوجب وضع ميكانزيمات وآليات جديدة تتعدى المفهوم العسكري للأمن نحو الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي في المنطقة، وهو الدور الذي جاءت به قمة إسطنبول سنة 2004:[2]

1 -الحوار مع دول شمال المتوسط: أو الحوار مع الحلفاء والهدف منه هو تقاسم الأعباء بينهم من أجل الحفاظ على استقرار الأوضاع في المنطقة والسهر على حماية مصالح

[1]- مرجع سابق، ص 16

[2]- خير سالم ذيابات، **دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990-2013**، مجلة دراسات؛ العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 43، العدد 1، 2016، ص 40

هذه الدول هناك[1]، خاصة وأن الدول الأوروبية قد أبتت عجزها في إدارة بعض الأزمات الإقليمية مثل أزمة كوسوفو التي استدعت التدخل الأمريكي.

2 الحوار مع جنوب المتوسط: تضم هذه المبادرة حلف الناتو من جهة ومجموعة من دول جنوب المتوسط منها مصر، إسرائيل، والأردن التي انضمت للمبادرة سنة 1995 إلى جانب مجموعة الدول مغاربية: تونس، موريتانيا ، المغرب وإعلان الجزائر لانضمامها سنة 2000[2]، ولعل هذا الحوار الموجه للأنظمة المغاربية مفاده الحفاظ عليها مقابل مهمة حمايتها للمصالح الغربية هناك، وعلى رأسها المصالح الأوروبية والأمريكية بحيث أصبحت مسألة التعاون أمر واقع لكلا الطرفين، وفي هذا الإطار نجد تباين بين الدول المغاربية من حيث التطبيق رغم قبولها ضمنيا بالمبدأ الذي يقوم عليه الحوار، ورغم معرفتها بأهدافه الرامية إلى حماية المصالح الأجنبية هناك، لكن وللأسف فإن الخلافات حول القيادة في المنطقة المغاربية جعلت من المملكة المغربية تقع في فخ التنافس مع الطرف الجزائري بتقديمها الكثير من التنازلات في خدمة المصالح الغربية بغية حصولها على صفة الشريك الاستراتيجي خارج الدول الأعضاء في حلف الناتو، وعموما فقد استفادت الكثير من أنظمة الدول المغاربية – باستثناء نظام القذافي– ومن نتائج هذا الحوار:

1- الدعم الدولي لهذه الأنظمة المغاربية في إطار مكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة عبر قومية.

[1]- برد رتيبة، مرجع سابق، ص 542
[2]- خير سالم ذيابات، مرجع سابق، ص 40

2- تخلص الدول المغاربية من تهمة الدول المارقة من خلال ابداء تعاونها مع الولايات المتحدة الامريكية.

3- كسب هذه الأنظمة للشرعية الدولية في حربها على الإرهاب، والتخلص من المتابعة الغربية للملف الديمقراطي[1] وملف حقوق الانسان .

4- بقاء هذه الأنظمة مرهون بمدى حمايتها للمصالح الغربية في المنطقة وبذلك ظهور نوع من التنافس السلبي بين البلدان المغاربية قد يقف حاجزا أمام أي تعاون إقليمي بينها من شأنه أن يفضي إلى إحداث تنمية نوعية داخل هذه البلدان.

تبقى الاستراتيجية الامريكية في منطقة المتوسط تشكل مصدر تهديد للنفوذ الفرنسي في المنطقة التي تعتبرها امتداد جغرافي لمصالحها الاقتصادية ولعلاقاتها مع الأنظمة المغاربية التي تحكمها اعتبارات تاريخية، جغرافية وكذلك سياسة.

ثانيا- ضمن الشرق الأوسط الكبير: يعتبر المفكر الأمريكي هنري كسنجر أول من طرح " المغرب العربي ملحقة الشرق الأوسط" حيث يرى بأنه من الضروري لأمريكا أن تنظر للمغرب العربي في إطار المشاريع الشرق الأوسط وعلى رأسها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومحاولة إيجاد حلفاء جدد في المنطقة المغاربية من أجل مسار السلام، وكانت المغرب الدولة الرائدة في المنطقة إن لم نقل الشريك الاستراتيجي لأمريكا في هذه العملية من خلال عمليات تطبيع النظام المغربي مع النظام الإسرائيلي[2]، بل ومحاولة التخلي عن المشاريع العربية الموحدة

[1]- عبد النور بن عنتر، **الحلف الأطلسي والدول المغاربية...توازنات جديدة**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر 2011، ص ص2،3

[2]- سمير قط، **المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتف التسعينات (أبعاد، فرص وقيود)**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 9، مركز جيل البحث العلمي، جوان 2017، ص 128، 133

هذا في ظل غياب الجزائر عن عمليات التطبيع مع الجانب الإسرائيلي واستمرار دعمها للمقاومة داخل فلسطين، على عكس تونس التي انظمت هي الأخرى إلى قائمة الدول المطبعة مع إسرائيل.

رغم ذلك فإن الدول المغاربية تحظى بسياسة أمريكية تختلف عن نظيرتها في الشرق الأوسط خاصة ملفي حقوق الانسان والديمقراطية وهي الملفات التي تحاول أمريكا أن تغض عنها الطرف في المنطقة المغاربية أو يتم تناولها بشكل غير جدي من خلال خطابات هامشية تكرست هذه السياسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة بعد عزم الولايات المتحدة الأمريكية التنسيق مع دول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب وتدعيم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة باعتبارها قد تشكل بديلا طاقويا في حال تنامي تهديد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل غياب الأمن والاستقرار هناك، حيث التجأت إلى توقيع جملة من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المغاربية (الجزائر في2001)، (موريتانيا 2002)، (المغرب 2003) تضمنت التعاون المعلوماتي العسكري في المجالات الأمنية التالية:

-مراقبة تحويل الأموال لدى التنظيمات الإرهابية.

- مكافحة الجريمة المنظمة.

- تبادل المعلومات حول العناصر الإرهابية[1].

[1] - Yahia H.Zoubir, **La Politique Etrangère Américaine au Maghreb**, Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient, Vol1, N°1, Juillet 2006, p 125

ثالثا- في إطار الفضاء الافريقي: إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول المغاربية تولي أهمية بالغة للبعد الإفريقي لهاته الدول، فهي ترى بأنها بوابة إفريقيا وحماية المصالح الأمريكية في القارة السمراء لا يتأتى إلا من خلال شراكة أمريكية مغاربية ذات بعد إفريقي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتنامي نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باعتبارها أهم فرع لتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، والتي كانت أهدافها موجهة نحو الرعايا والشركات الغربية داخل المنطقة المغاربية وبلدان الساحل وإفريقيا بصفة عامة، وعليه فقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادرات داخل القارة جعلت من الدول المغاربية شريكا استراتيجيا فيها، وأهمها:

1- **مبادرة بان ساحل 2002** Pan Sahel Initiative : تم إطلاق هذه المبادرة المتعددة الأطراف من قبل الإدارة الأمريكية في حربها الشاملة على الإرهاب سنة 2002 باشراك تسع دول إفريقية وهي: موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السنغال، نيجيريا أضافة إلى الجزائر، المغرب وتونس وكان الهدف من ورائها هو منع لجوء الإرهابيين إلى منطقة الساحل الإفريقي وضمان ألمن والاستقرار في الغرب الإفريقي ورغم المنطلقات الأمنية لهذه المبادرة غير أنها تركز على جوانب أمنية متعددة كالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل هذه الدول وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين من خلال إطلاق برامج تعليمية هادفة وتطوير القطاع الصحي، من خلال العمل الجماعي بين هاته الدول السابقة الذكر تحت الإدارة الأمريكية التي أكدت أنها لن تدخر جهدا لمساعدتها الحكومات المحلية من أجل إنجاز الأهداف المسطرة بغية السيطرة على تمدد الجماعات المسلحة عبر الحدود الشاسعة لمنطقة الساحل

وغرب إفريقيا، ملزمة بذلك تلك الحكومات بوجوب السهر على تنفيذ البرامج الإنمائية للمبادرة وكانت للجزائر دور فاعل في هذه المبادرة من خلال استراتيجيتها في حماية حدودها المتخمة للساحل الإفريقي من خطر الهجمات الإرهابية [1].

2- **الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 2005** Trans-Sahara Contre-Terrorisme Partnership: تعتبر هذه المبادرة بمثابة توسيع لمبادرة بان الساحل حيث أكدت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة المزاوجة بين القوة الصلبة والناعمة من أجل القضاء على الإرهاب في منطقة الساحل وغرب إفريقيا من خلال دعم المشاريع الديمقراطية في المنطقة والإصلاحات داخل البرامج التعليمية وتوسيع العلاقات العسكرية بين بلدان المنطقة وبين الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالدعم اللوجيستي وأوكلت مهمة مراقبة تنفيذ هذه المبادرة لكل من المغرب، تونس ونيجيريا[2].

3- **أفريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا)AFRICOM** : في 7 فيفري 2007 قامت الإدارة الأمريكية بإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا في إطار استكمال مبادراتها الأمنية داخل القارة في إطار مكافحة الإرهاب والتي بادرت مهامها بعد سبعة أشهر من تاريخ تأسيسها في مطلع أكتوبر 2007، تحت الأهداف المعلنة التالية:

1- التنسيق مع الوكالات والشركاء الدوليين من أجل بناء قدرات دفاعية مشتركة في القارة.

---

[1] - Fayçal Oukaci, **L'Algérie Et La Sécurité dans La Région Du Sahel, Le général Ward bientôt au Sahara**, 13-07-2006 sur le web site :
http:// www.lexpressiondz.com/nationale/le-general-ward-bientôt-au-sahara-35753

[2]- خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الامريكية-العربية (دراسة حالة الجزائر 1990-2004)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014، ص 211.

2- مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية في القارة.

3- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار في دول القارة الإفريقية.

4- تعزيز العمل الجماعي بين أمريكا من جهة وبين الدول الإفريقية من جهة أخرى لإيجاد سبل كفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار لدى شعوب القارة، كالعمل على ترقية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومتبعة برامج التنمية في دول القارة.

5- الاشراف الأمريكي على تدريب وحدات عسكرية إفريقية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي تعرفها القارة[1].

غير أن الأهداف الحقيقية للتواجد الأمريكي عبر أفريكوم التي لم تجد لها لحد اليوم مقرا آمنا لقيادتها داخل التراب الإفريقي والتي استبدلتها بقاعدة مؤقتة لقواتها في شتوتغارت الألمانية هو إيجاد موطئ قدم أمريكي في القارة من أجل الحفاظ بل وتوسيع مصالحها الاقتصادية هناك خاصة في ظل التحديات الأمنية الجديدة في القارة وانتشار العنف المسلح والإرهاب، كيف لا واغلب الامدادات الأمريكية من النفط تأتي من الغرب الأمريكي، هذا إلى جانب وجود ثروات باطنية هائلة من المعادن (14% من احتياطي الذهب العالمي و12% من احتياطي الماس) إضافة إلى اليورانيوم[2].

لم تجد هذه المبادرة ترحيبا دوليا كبيرا باعتبارها تمثل استعمار أمريكي جديد للمنطقة حسب تراه بعض الأطراف الدولية المتوجسة من التواجد الأمريكي في القارة إذ ترى فرنسا في

[1]- Alex Ugwuja, **The United States' Africa Command (AFRICOM) and Africa's Security in the Twenty First Century**(61-84), Renaissance University Journal Of Management and Social Sciences (RUJMASS), volume 4, number 1, July 2018, p 64,65

[2] - Ibid, p 70

هذه المبادرة تهديدا صارخا لمناطق نفوذها مصالحها في القارة رغم رغبة إعلان الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للتعاون والتنسيق الأمني مع الدول الأوروبية خاصة تلك التي لها مصالح هناك، كما تعارض معظم الدول الإفريقية توفير قاعدة لقيادة أفريكوم على أراضيها فالجزائر مثلا والتي انضمت إلى كل من مبادرة Pan Sahel وإلى TSCTP دون أي تحفظ عارضت بشدة مبادرة أفريكوم حيث أكدت في أكثر من مرة بأن الاتحاد الإفريقي لديه الآليات الأمنية الكفيلة لمواجهة مختلف التحديات داخل القارة. لكن يبقى الخلاف المغربي الجزائري حول ملف الصحراء الغربية قد يشكل عائقا في وجه أي محاولة لإيجاد قرار موحد من داخل الدول المغاربية قد يعصف بالجهود الجزائرية والإفريقية للحيلولة دون وجود قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة إذا استمر التنافس المغربي الجزائري حول القيادة ورفض المغرب أي تقارب بين واشنطن والجزائر الذي قد يدفع بها لمزيد من التنازلات قد تفضي إلى السماح بإقامة قاعدة أفريكوم على أراضيها[1].

[1] - Yahia Zoubir, Op.cit, p 86,87

المبحث الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الأمن الفرنسي

المطلب الأول: فرنسا من خطر الجماعة المسلحة نحو خطر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

لقد كانت فرنسا ترى بأن العمليات الإرهابية التي تستهدف رعايا داخل وخارج التراب الفرنسي منذ 1993 إنما هي امتداد للحرب الأهلية داخل الأراضي الجزائرية عقب الانقلاب العسكري الذي شهده البلد سنة 1992 واستبعاد الفيس من الساحة السياسية رغم فوزه بالجولة الأولى للانتخابات التشريعية، وذلك لعدة أسباب منها:

1- فرنسا القوة الاستعمارية التي احتلت الجزائر لأكثر من قرن من الزمن يجب محاربتها.

2- وقوف النظام الفرنسي إلى جانب النظام العسكري الجزائري في حملته الاستئصالية القمعية ضد الإسلاميين.

3- استمرار نهب الثروات الجزائرية من طرف فرنسا حتى بعد اعلان الاستقلال[1].

وهي كلها أسباب تحمل دلالة مباشرة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، أي أن هذه العمليات كانت عبارة عن رد فعل على السياسة الفرنسية داخل الجزائر، وقد أنذرت الجماعة المسلحة " GIA " سابقا الإدارة الفرنسية في أول عملية استهدفت خطف رعايا فرنسيين سنة 1993 من

[1] - Jeremy Shopiro and Bénéctricte Suzan, **The French Experience Of Counter-Terrorism**, in Survival, Vol 45, n° 1, (67-98), The International Institute For Strategic Studies, Spring 2003, p 79

واستمرار دعمها للنظام الجزائري، لتبدأ بعدها سلسلة من عمليات الاغتيالات تستهدف الرعايا الفرنسيين.

خلال هذه الفترة 1993-2000 كانت فرنسا المستهدف رقم واحد من خلال الهجمات المسلحة على الرعايا الأجانب داخل الجزائر حيث ومن أصل 113 ضحية أجنبية من بينهم 43 فرنسي[1]، من بينهم صحفيين، إطارات في شركات بترولية، دبلوماسيين وعمال بالسفارة الفرنسية وشركات طيران هذا دون أن ننسى الرهبان السبع الذين تمت تصفيتهم في مدينة المدية جنوب العاصمة الجزائرية وبالضبط في دير تيبحرين سنة مع نهاية مارس سنة 1996[2].

كانت فرنسا تحاول أن تقنع جيرانها داخل أوروبا والعالم أجمع بأن أزمتها مع الجماعات المسلحة إنما هي أزمة مفتعلة من داخل الأراضي الجزائرية مصدرها الجماعات المسلحة وأحيانا أخرى تتهم النظام الجزائري بمحاولة تصدير الأزمة إلى الأراضي الفرنسية من أجل تدويل القضية، وربطت فرنسا الظاهرة الإرهابية بالإسلام المتطرف داخل الجزائر والذي يعود بالأصل إلى حرب أفغانستان، لقي دعما من طرف الإسلاميين المتشددين في الدول المجاورة (تونس، المغرب وليبيا) مما مكنه من التغلغل داخل المجتمع الأوروبي ليشكل جماعات دعم لوجيستي هناك في مختلف المدن الأوروبية خاصة الفرنسية منها[3].

[1] - Said Oularbi, **Les Réponses de L'Algérie et de La France Face au Terrorisme Islamiste Transnational : le traitement, juridico-judicaire, sécuritaire, et médiatique des diverses forme de passage à l'acte**, thèse de doctorat en droit, Université Jean Moulin, Lyon 3, 2009, p 29

[2] - Ibid, p 35.

[3]- Ibid, p 86, 79,82

وجهت فرنسا أصابع الاتهام نحو المهاجرين المسلمين خاصة الوافدين من دول شمال إفريقيا وبالتحديد من الدول المغاربية وعلاقتهم بالتنظيمات الارهابية، باعتبارهم أطراف دخيلة تختلف عن المجتمع الأوروبي من خلال مواقفهم، ما جعلهم يتعرضون لمواقف عنصرية على الأراضي الفرنسية[1]، تنتقد ممارساتهم واهتماماتهم الدينية مما غذى عملية التطرف بينهم ما أدى بدوره إلى انضمام فئة واسعة من المهاجرين المسلمين إلى هذه الجماعات المسلحة.

بعد سنة 1998 تاريخ ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وانضمام العديد من الجماعات المسلحة في الجزائر لها توسعت حربها على فرنسا لتتجاوز الأراضي الجزائرية نحو بلدان الساحل الإفريقي أين كان يتم خطف الرهائن الفرنسيين خاصة العاملين في شركات النفط وإطلاق سراحهم مقابل دفع الفدية التي شكلت إلى وقت ما مصدر دعم مالي مهم لهذه الجماعات المسلحة قبل تراجع النظام الفرنسي عن سياسات التفاوض مع الجماعات المسلحة كما تمليه القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

تعتبر كل من فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وبلجيكا من أكثر الدول الأوروبية استهدافا من طرف التنظيمات الإرهابية إذ تحظى مجتمعة بنسبة 92% من مجموع الهجمات التي تعرضت لها أوروبا و60% من عدد الضحايا داخل القارة[2]، لتتحول فيما بعد هذه الدول إلى أكبر مصدر للجهاديين بعد سنة 2011 ، بعد أن كانت قاعدة دعم مالي ولوجيستي للمنظمات

[1] - Jean-Luc Marret, **Les Djihadistes En Occident, Approche Comparée Des Exemple Les Français Et Américain**, France Diplomatie, 2002, 2003, P 166
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI

[2]- براين مايكل جينكينز، **أصول جهاديي أمريكا**، مؤسسة راند، 2017، ص,21.

الإرهابية سنوات التسعينات[1]، ومع تنامي حدة وعدد الهجمات الإرهابية في فرنسا خلال هذه الفترة تشكل لدى الرأي العام الأوروبي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة وكذلك الإدارة الأمريكية بأن هناك عاملين أساسيين لوجود الظاهرة الإرهابية على أراضيها وهي: الإسلام والهجرة.

أولا- الإرهاب والإسلام في فرنسا بعد 11 سبتمبر 2001: تنامى العداء الغربي ضد الإسلام والمسلمين خاصة بعد خطاب الرئيس الأمريكي بوش الذي أعلن فيه الحرب على الإسلام والمسلمين، سارعت الإدارة الفرنسية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات ضد المسلمين داخل أراضيها هذا رغم ما جاء على لسان وزير خارجيتها آنذاك الذي انتقد السياسة الأمريكية ضد المسلمين بقوله: "إن هجوم كبير على شعب مسلم قد يكون استجابة لصلوات بن لادن ورفاقه وسيقود أمريكا وحلفائها إلى مصيدة الشيطان "[2] هذا الموقف الفرنسي وقتها كان نابعا من خصوصية الدولة الفرنسية اتجاه الإسلام الذي يعتبر الدين الثاني فيها وفي كل أوروبا وأي محاولة انتقام من المسلمين قد تعصف باستقرار البلد، غير أن هذا الموقف لم يعبر فعليا عن السياسة الفرنسية تجاه المسلمين بعد أحداث سبتمبر 2001، بداية بمشاركتها الحرب الأفغانية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية استقطابا للمسلمين المهاجرين بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها التاريخية مع العالم الإسلامي، وبذلك لم بعد المجتمع الفرنسي ذلك المجتمع

[1] - Jean-Luck Marret, Op.cit, p 165 :
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/LIMG/pdf/AFRI

[2]- ناعوم تشومكي، **9-11**، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص15.

المسيحي ذو الأقلية اليهودية، بل أصبح هناك مسلمين من أصول فرنسية وليس من بدان إسلامية فقط، غبر أن وضعهم يختلف تماما عن وضع باقي الإثنيات داخل المجتمع الفرنسي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانتشار الإسلاموفوبيا داخل المجتمعات الأوروبية[1] بحكم ما يتم تناقله من طرف الساسة من جهة ومن طرف وسائل الاعلام من جهة ثانية، والتي أخذت دور المحرض ضد المسلمين بطريقة مباشرة وغير مباشرة، هذا إلى جانب الأوضاع الاجتماعية المزرية التي بعيشها المسمون هناك خاصة من غير الأصول الفرنسية، حيث بلغت نسبة البطالة بين المسلمين سنة 1999 داخل فرنسا وحدها 33% أغلبهم ترجع أصولهم إلى شمال إفريقيا، كما أن معظم العاملين هناك من المسلمين يشغلون مناصب أقل من مستواهم المهني وبأجور جد زهيدة مقارنة بالفرنسيين[2].

لا ننكر أن بعض الاعمال الإرهابية كان منفذوها إسلاميين، لكن لم يكن هذا ليعني أبدا أن كل المسلمين الموجودين في فرنسا هم إرهابيين لولا الصورة القاتمة التي قدمها الإعلام الغربي حول الإسلام والمسلمين وهو نفس الموقف الذي تبنته العديد من الأحزاب اليمينية والتنظيمات التي لها علاقة مباشرة بالصهيونية، بل انطلقت حملة إعلامية مسعورة عبر مختلف أنحاء أوروبا خاصة في فرنسا ضد الإسلام والمسلمين، اسفرت عن حدوث اعتداءات واسعة ضدهم في الشوارع والمحلات والأماكن العمومية، طالت النساء المحجبات حيث بلغت نسبة الاعتداءات ضدهن 84%، من بينها 20% كانت جسدية حسب تقرير صادر عن المجمع

[1]- علي يوسف، **الإسلام وتهمة الإرهاب**، * ط1، دار المعارف الحكمية، 2014، ص 50
[2]- تي هنتر شيرين وآخرون، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا**، المركز القومي للترجمة، ترجمة: أحمد التيمي ومحمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز العربي للترجمة، 2016، ص 48

الفرنسي لمحاربة الإسلاموفوبيا[1]، هذا بالإضافة إلى جملة اللوائح والقرانين التي اتخذها النظام الفرنسي ضد المسلمين داخل فرنسا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ثانيا- الإرهاب والمهاجرون في فرنسا بعد 11 سبتمبر 2001: يعتبر ملف الهجرة في أوروبا عموما وفي فرنسا من أهم الملفات ارتباطا بظاهرة الإرهاب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكأن التهمة كانت جاهزة خاصة وأن منفذي معظم الاعتداءات الإرهابية كانوا عبارة عن مهاجرين أو أبناء مهاجرين مسلمين ولدوا هناك تعود أصولهم لشمال إفريقيا[2]، وإن كانت أمريكا قد اتخذت بعض الإجراءات بخصوص مهاجريها المسلمين خاصة القادمين من مناطق نزاع أو دول منهارة مثل الصومال اليمن، أفغانستان عندما أعلنت مشروع ترحيل البعض منهم نحو أراضيهم رغم حصول بعضهم على وثائق الإقامة، فرنسا لم تقدم على هكذا خطوة جريئة بحكم أصول الوافدين إليها الذين ينحدر أغلبهم من شمال إفريقيا والدول المغاربية غير أنها اتجهت أكثر نحو الهجرة الانتقائية فالمهاجرين حسب دوائر صنع القرار وبعض منظمات المجتمع المدني داخل فرنسا أصبحت ترى فيهم خطرا على الاقتصاد من جهة ومن جهة ثانية مصدر تشويه للتركيبة المجتمعية الفرنسية، بحكم أن هؤلاء المهاجرين لا يندمجون داخل المجتمع الفرنسي خاصة المسلمين منهم حيث يحتفظون بعاداتهم وقيمهم وثقافة بلدهم الأم، وهذا ما يشكل في نظرهم عبئا أمنيا للدول المضيفة[3].

[1]- محمد عبد الله واد المرواني، **فرنسا التي رأيت**، ط1، المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017، ص 78.

[2]- Dahlia Markulund, **Imigration In French Newspapers Past Terrorist Attacks**, International Master's Program, spring 2018, p 35

[3]- - تي هنتر شيرين ، مرجع سابق، ص 57

ورغم أن المجتمع الفرنسي يعرف سنويا المئات من حوادث العنف والقتل من طرف الفرنسين الأصليين غير أن الإعلام لا يتعاطى معها بنفس الشكل مع تلك الحوادث التي يكون السبب فيها مسلما أو مهاجرا حيث توصف مباشرة بالأعمال الارهابية حتى وإن كانت تخلو من أي هدف سياسي.

يبدو أن فرنسا سلطة وشعبا تناست بأنها بنيت بأيادي المهاجرين منذ الحرب العالمية الأولى، ليس اقتصاديا فقط بل حتى عسكريا إذ تم تجنيد الكثير من مواطني مستعمراتها في إفريقيا لمواجهة القوات الألمانية إبان الحربين العالميتين، وتم استغلالهم في مصانع الأسلحة والألبسة وكانوا جزءا من الاقتصاد الفرنسي قبل أن تصل فرنسا إلى ماهي عليه الآن، حيث يعمل 35% منهم في أعمال البناء، التنظيف والصيانة[1]، وأصبحت فرنسا البلد الذي يتغنى بالقانون وشعارات الحرية، العدل والمساواة عاجزة عن استيعاب التنوع الثقافي كما هو عليه الحال باقي بلدان أوروبا وخاصة المملكة المتحدة وألمانيا، وجملة الحقوق التي منحتها للمسلمين في مرحلة ما تراجعت عنها لاحقا لتضيَق على المهاجرين الأفارقة خاصة المسلمين منهم.

ساهمت وسائل الإعلام في تأليب الرأي العام الفرنسي ضد المهاجرين، إذ أن 53% من الفرنسيين يرون بأن نسبة تدفق المهاجرين سيزيد من احتمال مخاطر وقوع عمليات إرهابية و77% منهم لديهم صورة سلبية عن الإسلام والمسلمين، بل أن 60% يرون بأن القيم الإسلامية تتعارض والقيم الديمقراطية الفرنسية وهذا كله يعود للحملات الإعلامية التي تشوه

[1] - Rapport : **Immigrés et Descendants d'Immigrés en France**, Direction de la Diffusion et de L'Action Régionale, dossier de presse, Paris le 9 octobre 2012, p 4

المهاجرين والإسلام على حد سواء وهذه الحملة ليست بجديدة على الإعلام الفرنسي ومواقفه من الازمة الجزائرية "العشرية السوداء"[1]، وكانت ماري لوبان رئيسة حزب "الجبهة الوطنية" اليميني المتطرف من أكبر الناقمين على السياسة الفرنسية للهجرة، والإسلام والمسلمين على داخل فرنسا، حالها حال أغلب الأحزاب اليمينية داخل الاتحاد الأوروبي وإن لم تصل لوبان إلى سدة الحكم إلا أن شعبيتها في تزايد حيث حصلت على المركز الثالث في انتخابات الرئاسة الفرنسية لسنة 2012، حيث باتت أكثر شعبية من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي[2].

تستقبل فرنسا سنويا 200 ألف مهاجر إضافة على طلبات اللجوء، وتعتمد سياسة إدماج المهاجرين داخل المجتمع الفرنسي حيث تتفق مع باقي دول الاتحاد الأوروبي بإلزام كل مهاجر باحترام قوانين وقيم الدولة المضيفة والتعايش مع ثقافة وقيم مجتمعاتها، في المقابل تقدم فرنسا بعض الخدمات للمهاجرين للمساعدة على إدماجهم مثل دورات التربية المدنية والتدريبات اللغوية[3].

ليست ماري لوبان الوحيدة التي تكن شعور العداء للمهاجرين والمسلمين داخل الأراضي الفرنسية، بل كل الأحزاب اليمينية داخل أوروبا ترفض سياسات بلدانها في التعاطي مع قضايا المهاجرين. كشفت مجموعة من الدراسات على أن 55% من الأوروبيين يعارضون الهجرة نحو بلدانهم خاصة أولئك القادمين من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وإن كان الشعب الفرنسي

---

[1]- بيرم فاطمة، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2018/2017، ص 365

[2]- التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن **"ظاهرة الإسلاموفوبيا" أكتوبر 2016-ماي 2017**، مقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، أبيدجان، كوت ديفوار، 10-11جويلية 2017، 43، 44

[3] - Maxime Tandornnet**, La Politique française et Européenne de l'Immigration**, p1, 5, sur le site : https://www.ion.int/jahia/webdav/site/myjaliasite

والألماني من أقل الشعوب رفضا للإسلام والمهاجرين بنسبة 29% [1] إلا أن صعود اليمين المتطرف في باقي البلدان الأوروبية أصبح يشكل تهديدا للمهاجرين المسلمين هناك، ولعل معظم الساسة الأوروبيين اليوم يتخوفون من تزايد عدد المسلمين داخل الأراضي الأوروبية أو ما يعرف "بأسلمة أوروبا"، كما عبر عنه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بقوله:" إن خطر الإسلام لا يكمن في ذاته أي بمعنى أنه دين خطر، ولكن الخطر الحقيقي هو أن يصبح هذا الدين هو دين الجمهورية"[2] ويقصد جمهورية فرنسا، وما يبرر مخاوفهم هو تلك الزيادة المطردة في عدد المهاجرين ففي فرنسا وحدها وصل عددهم سنة 2008 إلى حوالي 5.3 مليون مهاجر منهم 3.5 مليون حامل للجنسية، تضاف إلى حوالي 500 ألف من الحركى الجزائريين "مع عائلاتهم" [3]، بينما يبلغ عدد أبناء المهاجرين 6.7 مليون أي 11% من نسبة السكان منهم 39 من آباء ذوي أصول مغاربية، 12% من آباء أفارقة، 32% لآباء من مواليد بلدان الاتحاد الأوروبي[4]، ورغم هذه المخاوف والتحذيرات يبقى 58% من المجتمع الأوروبي يرفض السياسات المناهضة للمهاجرين والمسلمين ويعتبرها خطرا على الديمقراطية التي تناشدها الشعوب الأوروبية[5].

[1]- التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن **"ظاهرة الإسلاموفوبيا"**، مرجع سابق، ص 18، 42

[2]- نفس المرجع، 48

[3] - Mohammed Al Saadi, **L'Immigration Illégale et la Sécurité Intérieur en France et en Qatar**, Thèse de Doctorat en Droit International, Université Paris1, Panthéon-Sorbon, 2018, P 45

[4] - Rapport **: Immigrés et Descendants d'Immigrés en France**, Direction de la Diffusion et de L'Action Régionale, dossier de presse, Paris le 9 octobre 2012, p 3

[5]- التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن "ظاهرة الإسلاموفوبيا"، مرجع سابق، ص 44

المطلب الثاني: الاستراتيجية الفرنسية: حرب على الإرهاب أم حرب على الإسلام

عرفت فرنسا مجموعة من العمليات الإرهابية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث انتقل الرعب إلى أراضيها بعدما كانت تراه مجرد تهديد خارجي ناتج عن بعض سياساتها الداعمة لأنظمة معينة كما حدث مع النظام الجزائري، وإن كانت الألفية الجديدة تشكلت مرحلة انفراج الأزمة الأمنية في الجزائر فإنها كانت بداية فصل جديد أكثر عنف ودموية داخل التراب الفرنسي، ويوضح الجدول رقم 8 مجموع العمليات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا خلال الفترة الزمنية 2001-2010، حيث نلاحظ أن أماكن العمليات معظمها تتركز في العاصمة باريس والمدن الفرنسية الكبرى، وإن لم تسفر في مجملها عن سقوط عدد كبير من الضحايا إلا أنها تعتبر عمليات نوعية بناء على الأماكن المستهدفة خاصة المراكز الأمنية والمباني الحكومية.

وما نلاحظه أيضا في هذه الفترة هو أن العمليات لم تأت كلها من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة كما كانت عليه سابقا، بل تراجعت لصالح جماعات متطرفة غير إسلامية مثل جماعة إيتا الإسبانية، وجبهة التحرير الوطني الانفصالية في كورسيكا غير أن ما يميز هذه الجماعات الإرهابية عما بات يعرف بالإرهاب الإسلامي يكمن في أنها تنظيمات إقليمية وليست دولية، تستهدف عملياتها دولة أو إقليم معين بغرض تحقيق مطالب فئوية وتعرف أيضا بالإرهاب القومي " **Un terrorisme ethno-nationaliste**"[1]، غير أن الإعلام الفرنسي وحتى

[1] -Jenny Raflik, **Dossier : Les Expressions Du Terrorisme Dans L'Histoire Contemporaine**, cahiers français n 395, p3

الخطابات الرسمية لم تكن لتشير لهذه الجماعات بالتنظيمات الإرهابية، لتوصف أحيانا بالمجموعات الانفصالية وأحيانا بالمتطرفة وتم استعمال كلمة إرهاب حصريا إذا تعلق الأمر بالإسلام أو بمهاجر من أصول عربية أو إسلامية.

جدول رقم 9: العمليات الإرهابية في فرنسا خلال الفترة 2001-2010.

التاريخ	نوع العملية الارهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى	مكان العملية
20 جويلية 2003	تفجير	00	16	هجوم مزدوج على المديريات الإقليمية للجمارك والضرائب في نيس من طرف جبهة التحرير الوطني في كورسيكا
8 أكتوبر 2004	تفجير	0	10	هجوم على السفارة الاندونيسية بباريس من طرف الجبهة الإسلامية الفرنسية
1 ديسمبر 2007	إطلاق نار	2	00	استهداف عضوين من الحرس المدني الاسباني
16 مارس 2010	إطلاق نار	1	00	استهداف شرطي فرنسي من طرف عناصر إيتا عند نقطة تفتيش روتينية لسيارتهم نواحي باريس

كما نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة الممتدة بين 2003-2010 تراجع نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة داخل الأراضي الفرنسية مقارنة مع تنامي عمليات العنف من طرف التنظيمات المسلحة الأخرى ، ولعل الامر يعزو إلى عملية التطهير التي قام بها الأمن الفرنسي بالتزامن مع مبادرة المصالحة الوطنية في الجزائر وانضمام بقايا الجماعات المسلحة

إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي نقل عملياته من الجزائر نحو الساحل الإفريقي، رغم ان الخطر على الدول الأوروبية بقي قائما ففي مارس 2004 و جويلية 2005 تم تنفيذ أكبر عمليتين إرهابيتين على التوالي في كل من مدريد ولندن[1].

أخذت فرنسا على عاتقها شعار الحرب عل الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي تصفه بأنه ذو خلفية إسلامية سلفية جهادية ترفض كل اشكال التقدم والديمقراطية وتعمل على تحقيق حلم دولة الخلافة. لقد أسس هذا المبدأ لاتساع الحرب على الإرهاب لتشمل عداء كل ما له علاقة بالإسلام والمسلمين، وانتشار العنف والاضطهاد ضدهم خاصة في المناطق والأقاليم التي يشكلون فيها أقلية، وكما هو متعارف عليه فالعنف لا يولد إلا عنفا، ظهر نوع من الانتقام من طرف بعض المتشددين الاسلامين ضد المسيحيين، لصبح شعور الضعف ملازم للشعوب العربية الإسلامية والاحساس بعقدة النقص أمام الآخر، وهذه هي نفس الرسالة التي بعث بها أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة عقب استهداف برجي التجارة العالميين سنة 2001[2].

لا يختلف اثنان في كون فرنسا قد حسمت أمرها في تحديد الظاهرة الإرهابية ومصدرها الذي لا يتزحزح عن الشعوب والبلدان الإسلامية، متجاهلة بذلك تلك التنظيمات المتطرفة التي تكن لها العداء الشديد، بل أصبحت كل عمليات العنف تنسب للتنظيمات الإرهابية حتى وإن

[1] -La France face Au Terrorisme, **Livre Blanc sur La sécurité intérieure face au terrorisme**, Gouvernement Française 2006, P 10

[2] - **Livre Blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieur face au terrorisme**, Ministère des armées, 29 Avril 2013, p 15, 16, 17

كانت أفعال عنف معزولة لا تحمل مطالبا سياسية مثلما هو عليه الحال عندما وصفت عملية قتل قام بها موظف مسلم في حق مديره نتيجة خلاف حول أمور مهنية[1]، هذه الأحداث التي لا يكاد الإعلام ينقلها ويتم تجاهلها مالم هناك طرف مسلم فيها. إن هدف الإعلام من نشر شائعات حول العمليات الإرهابية والترويج لها بالحجم الذي عرفته فرنسا ابتداء من هجمات 2001، بروبغندا كان الغرض منها هو تأليب الرأي العام العالمي والفرنسي ضد الإسلام والمسلمين تمهيدا للقرارات التي سيطرحها النظام الفرنسي ضد الإسلام والمسلمين على الأراضي الفرنسية، وتجنب الصدام مع مبادئ الثورة الفرنسية القائمة على العدل، الحرية والمساواة.

أولا- قانون حظر الحجاب 2004/228 بتاريخ 15 مارس 2004: تمتد الحرب الفرنسية على الإسلام إلى نهاية ثمانينات القرن الماضي أين كان الإعلام الفرنسي يشن حملاته الشرسة ضد الإسلام والمسلمين بين الفينة والأخرى، غير أن هذا العداء لم يجد صداه داخل المؤسسات الفرنسية إلا منتصف سنوات التسعينات، عندما تم فصل بعض الطالبات المسلمات المحجبات من المدارس الفرنسية، لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 لتضع الحقوق الدينية للمسلمين في فرنسا على المحك، فقد استصدرت لجنة ستازيِ **Commission Stasi** نسبة على رئيسها برنارد ستازي ذو الأصول اليهودية في ديسمبر 2003 جملة من المطالب حول وضعية المدارس الفرنسية:

1- فرض احترام الطابع العلماني على مستوى المدارس الفرنسية.

[1]- محمد عبد الله واد المرواني، مرجع سابق، ص 90

2- عدم التسامح مع الطلاب الذين لا يحضرون دروس علم الأحياء المتعلقة بالتطور الداروينية[1].

ويقصد بالمطلب الأول هو ضرورة الانتباه إلى مظهر الطلاب الذي يبين الاختلاف الأيديولوجي داخل المدارس العمومية والذي يكز على لباس الطالبات المحتشم وبالذات الطالبات المحجبات الذي يميزهن عن غيرهن من الطالبات، اما المطلب الثاني فكان موجه للطلبة المسلمين الذين كانوا يتغيبون عن دروس نظرية التطور الداروينية التي تنافي حقيقة الخلق بالنسبة للمسلمين، ومن الملاحظ أن هذه المطالب تشكل في مضمونها ثقافة رفض التنوع داخل المجتمع ومحاولة تعميم النموذج المجتمعي الفرنسي على كل مكونات المجتمع دون احترام مبادئ العدل والمساواة والحرية تلك الشعارات التي بنيت عليها الديمقراطية الفرنسية.

تمت الموافقة على القانون في نفس الشهر من طرف الرئيس الفرنسي آنذاك جاك شيراك في نفس الشهر، ليتم عرضه للتصويت على مجلس النواب في مارس 2004 الذي صوت بالأغلبية الساحقة لصالحه 494 تصويت بنعم مقابل 36 صوت ضده، ليدخل حيز التنفيذ في العام الدراسي 2005/2004، ومن هنا نلاحظ مدى فعالية الحملات الإعلامية وتأليبها للرأي العام ضد الإسلام والمسلمين داخل فرنسا وهو ما جعل القرار يمتد إلى خارج قطاع التربية نحو باقي القطاعات العمومية ثم الخاصة.

ثانيا- قانون حظر البرقع 11 أفريل 2011: بعد نجاح مشروع منع الحجاب، أتى الدور على النقاب أو البرقع هو ما تغطي به بعض المسلمات وجوههن، فبعد مجموعة

[1]- نفس المرجع، ص ص 240-241

الاشاعات التي تم اطلاقها من طرف الاعلام حول وجود عمليات إرهابية تقودها نساء منقبات وتعرض الكثير منهن إلى أنواع من الإهانات والشتائم في الشوارع وعمليات التفتيش في المؤسسات العمومية كالمحاكم، المطارات وكذلك نقاط التفتيش الأمني، وبات من الضروري عند بعض الفرنسيين ضرورة حظر هذا اللباس داخل الفضاءات العمومية الفرنسية، لكونه يرتبط بتفجيرات مدريد سنة 2004 من طرف تنظيم القاعدة والذي أشيع وقتها أن التفجير الانتحاري قاده شخص منقب. تم عرض المشروع على مجلس الدولة بتاريخ 14 سبتمبر 2010 لكن تم رفضه من طرف المجلس لكونه مخالف لمبادئ الحريات العامة، قبل أن يلقى ترحيبا من طرف المجلس الدستوري الذي وافق عليه، مع استحداث غرامة مالية لكل مخالفة تقدر ب 150 أورو إلى جانب إخضاع المنقبة لتدريبات المواطنة، وتم التوقيع النهائي عليه من طرف الرئيس ساركوزي في 14 أفريل 2011[1]، هذا الأخير الذي عرف بتبنيه الفكر الصهيوني، والذي يظهر من خلال تأييده المطلق للسياسات الإسرائيلية[2] وعدائه الكبير للإسلام والمسلمين داخل بلاده.

إن المتتبع لهذه الإجراءات والقوانين يلاحظ مدى تراجع الديمقراطية داخل فرنسا، وابتعادها تدريجيا عن احترام الحريات والحقوق الفردية، من خلال نظرتها الضيقة للإسلام واختزاله في مظهر المرأة المسلمة دون غيرها، وإلا فما معنى أن تسمح فرنسا بفتح المساجد، وتشكيل منظمات وجمعيات دينية داخل فرنسا والتي قد تكون أخطر من مجرد غطاء رأس أو وجه المرأة، ببساطة محاولة إرضاء فئة من الإعلاميين والمثقفين الفرنسيين الرافضين لأي اختلاف

[1]- مرجع سابق، ص 156

[2]- شاكر نوري، **اللوبي الصهيوني في فرنسا**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، 2013، ص 172

داخل التركيبة المجتمعية هو الدافع الرئيسي لهذه القرارات، وهو ماجعل فرنسا محط انتقاد من طرف لجان ومنظمات حقوق الانسان، خاصة في ظل الحريات التي تتمتع بها هذه الفئة في دول مجاورة مثل ألمانيا، بريطانيا.

المبحث الثالث: التنسيق الأمني الفرنسي-المغاربي

تختلف المقاربات الأمنية الأوروبية حول معالجة ظاهرة الإرهاب عن المقاربة الأمريكية، حيث ترى الدول الأوروبية والتي تعتبر الأكثر تضررا من قضايا الإرهاب مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، بأنه يجب معالجة الظاهرة في ظل اللوائح الأممية والقانون الدولي على عكس المقاربة العسكرية التي تتبناها الولايات المتحدة الامريكية، وهي نفس الرؤية التي تتبناها فرنسا في حربها على الإرهاب ولعل وقوف فرنسا على جانب أمريكا في حربها على أفغانستان قد كلفها غاليا وهو ما جعلها تراجع سياساتها ابتداء من الحرب الامريكية على العراق.

ولأن المنطقة المغاربية تتمتع بخصوصية كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية فإن اعتماد هذه الأخيرة لمقاربات أمنية شاملة كانت من أولويات النظام الفرنسي سواء في إطار الاتحاد الأوروبي، أو من خلال الاتفاقيات الفرنكو-مغاربية.

المطلب الأول: التنسيق الفرنسي ضمن الفضاء الأورو-مغاربي

أطلقت الدول الأوروبية مجموعة من المبادرات الاقتصادية والسياسية والأمنية نحو جنوب المتوسط وهذا حتى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك تباعا للأحداث التي طبعت مرحلة نهاية الحرب الباردة فرغم اختلاف الدول الأوروبية حول ترتيب هذه التهديدات من حيث المخاطر في حوض المتوسط إلا أنها تتفق حول مصدرها الذي هو دول جنوب المتوسط وأن التدهور الأمني في جنوب المتوسط إنما هو نتيجة تفاعل مجموعة من الظروف الاقتصادية

السياسية والاجتماعية وهو ما يتطلب وضع مقاربات أمنية، ونستعرض باختصار فيما يلي أهم هذه المشاريع:

أولا- مسار برشلونة28/27 نوفمبر 1995: يضم 27 دولة منها دول جنوب المتوسط فيما عدا ليبيا، دول أوروبا المطلة على الضفة الشمالية للمتوسط، دول غرب أوروبا، ألمانيا مالطا وتركيا بالإضافة إلى " إسرائيل"، هذه المبادرة أطلقتها فرنسا بعد الانتكاسة التي عرفتها المشاريع الأورومتوسطية السابقة والمبادرات الأمريكية في الشرق الأوسط، تهدف هذه المبادرة إلى خلق فضاء للحوار بين مختلف دول المنطقة لمواجهة مجموعة من القضايا التي باتت تشكل تهديدا إقليميا واضحا، يتطلب وضع استراتيجية شاملة وتظافر الجهود الدولية في المنطقة لمواجهتها، ومكن تلخيص أهداف هذه المبادرة فيما يلي:

- التعاون السياسي والأمني: من خلال تحديد فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار، أين تصبح الديمقراطية واحترام المبادئ الأساسية لحقوق الانسان واحترام الحريات الفردية والمساواة المجتمعية إحدى أولويات الدول الأعضاء، احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[1].

[1]- المنتدى النقابي الأورومتوسطي، **الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الاجتماعي**، ترجمة: سامي البغدادي، أنس مرابط، الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي (وزارة الشؤون الخارجية)، غرافيكاس المايدا، مدريد، مارس 2003، ص 30، 31

- التعاون الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء: والهدف هو خلق منطقة ازدهار مشترك، من خلال التركيز على أهدف التنمية، محاولة تقليص نسب البطالة ورفع حجم المساعدات المقدمة لدول جنوب حوض المتوسط بما فيها حجم الاستثمارات، والتأكيد على رفع القيود الجمركية وانشاء فضاء حر للتجارة بين دول المنطقة[1].

- التعاون في الاجتماعي والثقافي والإنساني: تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات الدينية، في إطار فتح الحوار الحضاري داخل حوض المتوسط والتقريب بين الثقافات المجتمعية وتعارف الافراد والتبادل العلمي والتكنلوجي، ويعتبر هذا المجال موجه بصفة خاصة نحو الشباب باعتباره نواة التنمية البشرية، هذا إلى جانب إيلاء أهمية لتطوير القطاع الصحي داخل دول جنوب حوض المتوسط وكذلك تفعيل دور منظمات المجتمع المدني فيها[2].

يعتبر مسار برشلونة المشروع الذي ولد ميتا رغم محاولة إنعاشه، كيف لا وهو الذي بني على أساس الهيمنة الأوروبية عليه وتبني المنطق الفوقي في إصدار القرارات، لتهيمن المفوضية الأوروبية على المشروع وتصبح نواته الأساسية فيما يخص إصدار القرارات وتحديد جدول الأعمال وما إلى ذلك[3]، ليس هذا فحسب فالبداية أصلا كانت غير متوازنة، فبينما يتفاوض الشمال على شكل وحدة موحدة يتم اعتماد المفاوضات المتعددة مع دول جنوب حوض المتوسط حول مسار انضمامها.

[1]- مرجع سابق، ص 32، 33
[2]- نفسه، ص 35، 36
[3]- سمير أمين، علي الكنز وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية**، مركز البحوث العربية، القاهرة، ماي 2002، ص 36.

من حيث التعاون الاقتصادي الذي أطلقه مسار برشلونة نجد أنه مجرد محاولة لتحويل دول جنوب حوض المتوسط إلى سوق مفتوحة لاستقبال المنتجات الأوروبية تحت غطاء التعاون التجاري، ولعل الإحصائيات حول واردات الدول الجنوبية من منتجات الدول الأوروبية خير دليل على ذلك، حيث سجلت معظم دول الجنوب عجزا في ميزانها التجاري بعد تحولها من مصدر لبعض المنتجات الزراعية على مستورد، على سبيل المثال أصبحت كل من مصر تونس والمغرب تستورد ثلث استهلاكها من الحبوب من طرف الدول الأوروبية، فيما ارتفعت الاحتياجات الجزائرية من نفس المادة إلى استيراد ثلثي استهلاكها من فرنسا، كما ارتفعت نسبة استيراد زيوت الطعام في هذه البلدان إلى الضعف أي 200% خلال 10 سنوات[1].

رغم الرؤية الشاملة التي اطلقها رواد مسار برشلونة وعلى رأسهم فرنسا حول ضرورة معالجة المشاكل الأمنية في سياقها الشامل، إلا انها عجزت في تحقيق أي نجاح على المستوى الأمني بل على العكس زادت حدة التعقيدات الأمنية في المنطقة نتيجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي في دول الجنوب والذي محصلته مانت فوضى مجتمعية وانتشار العنف السياسي في المنطقة، زيادة تدفق الهجرة وظهور الجماعات المسلحة وهو العائق الذي وقف في وجه استكمال هذا المشروع الذي لم يحقق أصلا 9% من الاستثمارات المزمع إنجازها من طرف دول أوروبا داخل دول جنوب المتوسط، ولعل النجاح الوحيد الذي تم تحقيقه هو جر العديد من الدول العربية مثله مثل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط نحو التطبيع القسري

[1]- مرجع سابق، ص 42

مع " إسرائيل" بأسلوب ناعم ومغري خاصة بعد فشل مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني و" الإسرائيلي"[1].

عوائق التعاون الأمني لدى مسار برشلونة:

- رأت ليبيا التي لم تكن طرفا في المشروع بأنه محاولة تقسيم مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية.
- تركيا التي كانت تأمل في الانضمام على الاتحاد الأوروبي رأت بان هذه المبادرة هي في الحقيقة أورو –عربية وليست أورو –متوسطية خاصة وأنها تستهدف بصفة خاصة الدول المغاربية، والشرق الأوسط.
- بقي ملف الديمقراطية في دول جنوب حوض المتوسط عامل توجس لدي الضفة الشمالية، مثله مثل ملف محاربة الإرهاب الهجرة غير الشرعية ومدى احترام حقوق الانسان في المنطقة.
- الاختلاف من حيث ترتيب التهديدات الأمنية بين بلدان الضفة الشمالية فيما بينها، وبينها وبين دول الشفة الجنوبية، ففي الوقت الذي قطعت فيه دول الشمال شوطا كبيرا في مجال التنمية والرفاه المجتمعي بقي الهاجس الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أهم عاملين مؤثرين في الملف الأمني لدى دول جنوب حوض المتوسط.
- توجس دول الجنوب من بعض بنود مسار برشلونة وسياسة الدفاع والأمن الأوروبية المشتركة أداة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

[1]- شاكر نوري، مرجع سابق، ص 169

بقي مفهوم الإرهاب وتصنيف التنظيمات الإرهابية يقف حجر عثرة في ايجاد سبل تعاون أمني مشترك بين كل من دول الضفتين[1].

ثانيا-سياسة الجوار الأوروبية: انبثقت فكرة مشروع سياسة الجوار الأوروبية من اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن في ديسمبر 2002، أين طرحت فكرة ضرورة تحسين علاقات الاتحاد الأوروبي مع جواره الجغرافي في ظل حدوده الجديدة بعد عملية التوسع، وذلك بتأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة بين مختلف دول الجوار في الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط[2]. وعلى إثرها تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004 تحت شعار "أوسع أوروبا-جوار" الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية قبل سنة، حيث تعتمد هذه المبادرة على مشاركة دول الجوار من أجل تحقيق مزيد من أهداف الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات في المنطقة، وهذا بمشاركة 16 دولة من جنوب وشرق حوض المتوسط إلى جانب كل دول الاتحاد وهذه الدول هي:

الجزائر- أرمينيا- أذربيجان- بلاروسيا- مصر- جورجيا- إسرائيل- الأردن- لبنان- ليبيا- جمهورية مالدوفيا- المغرب- سوريا- فلسطين- تونس - أكرانيا[3] وهدفها هو تحقيق القدر الأمكن من الرفاه، الاستقرار والازدهار داخل المنطقة وذلك باشراك دول الجوار الأوروبي في سياسات الاتحاد وكذلك المزايا الممنوحة لبلدانه خاصة الاقتصادية منها دون الاندماج

---

[1]- المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية **ماهي " تدابير الثقة" التي تسمح بإقامة فضاء دفاع مشترك بين دول مبادرة "5+5 دفاع"؟** الجزء الأول، على الموقع: www.cemres.or

[2]- نسيمة طويل، **ساسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط**، مجلة الفكر، العدد الثامن، نوفمبر 2012، ص 217

[3]- European Neighbourhood Policy (ENP), **European External Action Service**, Wednesday, 21 december 2016,2017, p1,2

داخل مؤسساته مثلما وعد به برودي رئيس المفوضية الأوروبية سنة 2002 بقوله: " كل شيء ماعدا المؤسسات"[1]، وهذا في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية دون الخروج عن الأهداف المسطرة، وقدرت ميزانيتها خلال الفترة 2004-2006 حوالي 600 مليون يورو مقسمة بين 296 مليون يورو للبرامج الخاصة بالدول الشرقية و 300 مليون يورو لدول جنوب المتوسط في إطار مجموعة من المشاريع عبر المحاور الرئيسية التي تناولتها سياسة الجوار[2].

من أهم المحاور التي تم التركيز عليها في مشروع السياسة الأوروبية للجوار قضايا الديمقراطية ودائما عبر سياسة المنح مقابل التغيير، أيضا ملف حقوق الانسان داخل دول الجوار وبعض الملفات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تلق الدعم الكافي والمستمر من خلال هذا المشروع. وتمت مراجعة هذه السياسة سنة 2015 بناء على مجموعة المستجدات داخل المنطقة منذ سنة 2008، والازمة المالية التي عرفتها دول جنوب الاتحاد الاوروبي، إضافة إلى ما يعرف بأحداث الربيع العربي سنة 2011 وتداعياته على أمن أوروبا وجوارها.

فهل فعلا حققت هذه المبادرة أهدافها المعلنة أم أنها لا تعدو أن تكون مجرد نسخة منقحة من مجموعة المبادرات الفاشلة التي أطلقتها أوروبا منذ نهاية القرن الماضي نحو دول الجنوب والشرق؟

[1] - Alberto Chilosi, **The European Union and its Neighbours:"Eerythig but Institutions"** in: The European Journal of comparative Economics,vol.4, n 1, pp(25-38), 2007, P 1,2

[2]- اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، **التعاون عبر الحدود، وثيقة استراتيجية تمهيدية 2007-2013**، الصيغة التمهيدية لبرنامج 2007-2010، الملخص التنفيذي، 2007، ص 3

ثالثا-تقييم المشاريع الأوروبية في منطقة حوض المتوسط:

كما رأينا سابقا فإن هذه المشاريع الأوروبية التي تنطلق من طرف مجموعة دول في شكل تكتل سياسي واقتصادي واجتماعي موحد نحو مجموعة من الدول المنفردة في جنوب وشرق حوض المتوسط، ما يميزها هو التباين فيما بينها أولا ثم التباين فيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، وإذا اتفقنا بأنه ما عدا إسرائيل وتركيا التي تتميز بوضع اقتصادي اجتماعي وسياسي متقدم فإن باقي الدول تشترك في مجموعة من الأوضاع خاصة الاقتصادية والسياسية منها، باعتبارها دول غير ديمقراطية، غير مستقرة سياسيا وتعاني من خلل اقتصادي عميق يجعلها تبدو متناقضة مع الأوضاع السياسية، الاقتصادية داخل الاتحاد، و ما يجعلها في وضع المفاوض الأضعف خاصة أمام الدعم المالي الذي تتلقاه الأنظمة العربية منها.

1- **مزايا المشاريع الأوروبية داخل حوض المتوسط:** إن الحديث عن هذه المزايا قد يكون وصفا لما حققته الدول الأوروبية من هذه المشاريع وليس العكس، ولكن لا يمكن إغفال نجاح بعض المشاريع في إطار هاته المبادرات خاصة تلك المتعلقة بقضايا المجتمع المدني، وحقوق الانسان وحرية التعبير، إذ استفادت شعوب دول حوض المتوسط من هامش حرية يسمح لها مستقبلا بنوع من المشاركة السياسية داخل بلدانها، ولعل هذا الأمر هو ما شكل حافزا لقيام ما يعرف بثورات الربيع العربي سنة 2011 عبر مختلف البلدان العربية وما تميز به من طابع حضري.

هذا إلى جانب فتح قنوات الحوار بين دول الجنوب ودول شمال المتوسط ربما سيسمح مستقبلا في ظل أنظمة أكثر استقرارا من إعادة التفاوض حول الآليات الاستثمارية لدول الشمال

داخل هذه البلدان، وأيضا حول حركة الأسواق في الاتجاهين شمالا وجنوبا، غير أن اللافت في هذه المبادرات هو القفزة التي حققتها إسرائيل من ورائها في عملية التطبيع من طرف الدول العربية[1] حتى التي كانت في محور الممانعة وهذا عن طريق الانضواء داخل تكتل يزعم أنه يحترم سياسات جميع الشركاء.

2- **عيوب المشاريع الأوروبية داخل حوض المتوسط:** إن تعثر مسارات هذه المبادرات هو خير دليل على عدم قدرتها على استيعاب مختلف المشاكل التي تعصف بدول جنوب حوض المتوسط، وفشلها مرة أخرى في قيادة حوار جاد بينها وبين دول جنوب غرب المتوسط وكذلك عجزها في إدارة الأزمات شرق المتوسط، ويمكن تلخيص أسباب الفشل إلى ما يلي:

1- التناقض الواضح بين الخطابات والسياسات على أرض الواقع، والأمثلة كثيرة فإن تحدثنا مثلا عن شعار حقوق الانسان فإنه يغيب تماما في واقع السياسات الأوروبية خاصة أمام مواقفها من الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2008.

2- ازدواجية المعايير في التعاطي مع ملف الديمقراطية، فالاتحاد الأوروبي الذي اتخذ موقفا مناهضا لنتائج الانتخابات في بلاروسيا التي فاز بها الرئيس لوكاس زنكو (85%) بتجميد اتفاقيات الشراكة والتعاون، اتخذ موقفا مغايرا تماما مع نتائج الانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2004 لصالح بن علي (98%)[2].

[1]- شاكر نوري، مرجع سابق، ص 169

[2] - Alberto Chilosi,Op.cit, p33

3- الاختلاف حول ترتيب الأولويات داخل الاتحاد الأوروبي حيث تعرف الأقطاب الكبرى داخل الاتحاد 3 نزعات مختلفة: بريطانيا ذات هوى أطلسي وتفضل السير وراء السياسات الامريكية على الأوروبية، فرنسا ذات توجه متوسطي وتفضل العودة إلى إقامة علاقات مع مستعمراتها في لإفريقيا، أما ألمانيا فتتجه تدريجيا نحو تفعيل علاقاتها مع دول شرق أوروبا[1] والجمهوريات الانفصالية.

4- عدم الاتفاق حول ترتيب التهديدات بين دول الاتحاد نفسها وبين دول الاتحاد ودول الجوار الأوروبي الجنوبي والشرقي، خاصة حول الهجرة والإرهاب.

5- الفارق في حصص التمويل الخاصة بمشاريع التنمية بين الدول الفقيرة داخل الاتحاد ودول الجوار رغم الإعلان عن تطبيق مبدأ المساواة في الشراكة مع دول الجوار[2]، إذ أن مجموع الإعانات المقدمة لدول جنوب المتوسط مجتمعة يساوي ما حصلت عليه دولة بولندا لوحدها[3].

المطلب الثاني: المبادرات الفرنسية في حوض المتوسط:

أولا-مبادرة 5+5 دفاع:

تعود فكرة تجميع دول غرب حوض المتوسط في منتدى الحوار 5+5 إلى نهاية ثمانينات القرن الماضي من طرف فرنسا، ليتم تجسيدها سنة 1990 يضم 5 دول من الضفة الشمالية

[1]- حسين طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول 2001، ص 647، 648

[2] - Alberto, Op.cit, p 29

[3]- أنور محمد فرج، **السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط – اعلان برشلونة نموذجا**- دراسات دولية، عدد 39، 2009، ص 94

لغرب المتوسط (فرنسا- إسبانيا- البرتغال- إيطاليا- مالطا) و 5 دول من جنوب غرب المتوسط وبالضبط الدول المغاربية (الجزائر- المغرب- ليبيا-تونس-موريتانيا)، هذه المبادرة التي تهدف إلى إطلاق حوار شامل بين هاته الدول وإشراكها في تقديم اقتراحات حول المواضيع الإقليمية التي تراها ذات أهمية[1] هي الأخرى تم تجميدها مع بداية انطلاقها وبالتحديد سنة 1992 إثر الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى العزلة الدولية التي تعرضت لها ليبيا والعقوبات الدولية التي فرضت عليها نتيجة قضية لوكيربي[2].

تم استئناف المحادثات سنة 2000 بعد ظهور بوادر انفراج في الأزمة الأمنية الجزائرية وتعليق العقوبات الدولية على ليبيا، وخلال المؤتمر الثاني الذي عقد في باريس سنة 2004 تم اقتراح إنشاء مبادرة أمنية جديدة لمنطقة غرب المتوسط هدفها تعزيز الأمن في حوض المتوسط الغربي، لقيت هذه المبادرة قبولا وترحيبا كبيرا من طرف الدول الأعضاء خاصة ليبيا والجزائر للتخلص من بعض الأعباء الأمنية في المنطقة، تميزت بالرئاسة الدورية السنوية لكل دولة عضو ، الجزائر 2000، فرنسا 2006، إيطاليا 2007، ليبيا 2008، مالطا 2009-2010، موريتانيا 2011، المغرب 2012[3]، تكللت مبادرة 5+5 دفاع من تحقيق بعض الإنجازات في المجال الأمني والعسكري من خلال استحداث برامج لتطوير التعاون العسكري فيما بين الدول الأعضاء وتبادل وتطوير الخبرات خاصة فيما يخص الأمن البحري من أجل

[1] - Miguel Angel Romio nunez, **5+5 Initiative Mediterranean Security: Shared Security**, framework Document, 6 June 2012, p4

[2] - Palau de Perderalles, **Le Dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régional**, Dossier d'Articles et Matérielles de L'IEMed, Barcelone 23-2' mai 2016, p 2

[3] - Miguel Angel Romio nunez, Op.cit, p14

القضاء على بعض التهديدات البحرية مثل بعض أنواع الجريمة المنظمة عبر البحار، الهجرة غير الشرعية، وكذلك تجارة السلاح والاتجار بالبشر.

ثانيا-الاتحاد من أجل المتوسط 2008:

هو محاولة لإحياء المشاريع الأورومتوسطية المجمدة والتي كانت قد أطلقتها فرنسا منذ أواخر 1980، ويأتي هذا المشروع ضمن البرنامج الانتخابي للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي سنة 2007 عندما صرح بضرورة الاهتمام أكثر بمنطقة حوض المتوسط، مبررا طرحه بالأسباب التالية:

- فشل مسار برشلونة لسنة 1995 والذي كان ينظر إليه على أنه مشروع واعد قد يحقق تقارب بين ضفتي المتوسط، ويقوي العلاقات بين الشمال والجنوب.
- كل المبادرات حول التعاون الأورومتوسطي أعطت الأولوية للعامل التجاري رغم أن هناك أولويات أكبر.
- قصور مسار برشلونة في تضييق التباينات والتناقضات بين الشمال والجنوب باعتباره حوار من الشمال نحو الجنوب.

في ظل هذه الأسباب التي عبر عنها المرشح للرئاسيات الفرنسية آنذاك نيكولا ساركوزي، استطاع فيما بعد وصوله إلى قصر الإليزيه أن ينفذ مشروعه انطلاقا من اجتماع روما بينه وبين رئيس الوزراء الاسباني ثباتيرو ونظيره الإيطالي رومانو برودي، والذي تمت من خلاله

مناقشة مشروع الاتحاد المتوسطي الذي أعلن عنه من خلال مؤتمر صحفي تم من خلاله إطلاق ما عرف ب " نداء روما لاتحاد المتوسط" تضمن ما يلي:

- إحلال السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط.
- العمل على إعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام، وأمن وازدهار وملتقى للثقافات.
- التأسيس لشراكة متوازنة بين ضفتي المتوسط مما قائمة على المساواة مما يسمح بتعاون أكبر داخل المنطقة.
- تقديم المشروع على أنه استكمال لمشاريع المتوسطية السابقة وأن لن يحل محلها أو يلغيها خاصة مسار برشلونة.

تم توجيه دعوة إلى رؤساء دول جنوب وشرق المتوسط لحضور قمة باريس في عيدها الوطني في 14 جويلية 2008[1]، والتي تكللت بالنجاح لتأسيس الاتحاد والذي يضم كل الدول الأوروبية المطلة على الساحل الشمالي إضافة 15 دولة من جنوب وشرق حوض المتوسط[2]، هذا الأمر الذي أدى إلى وجود تحفظ لدى كل من ألمانيا التي رأت بأن استثناء الدول الأوروبية غي المتوسطية من المشروع من شأنه أن يؤدي إلى انقسام داخل الاتحاد الأوروبي[3]، وهو نفس الموقف الذي تبنته بريطانيا من المبادرة بكونها اتجاه نحو الجنوب على حساب المشاريع

[1]- سمير عياد، **الاتحاد من أجل المتوسط**، مجلة الاتحاد من أجل المتوسط، عدد 6، ص 128، على الرابط:
https://www.univ-sba.dz/med-dialogue/images/article.6/Ayad

[2] - Thierry Portes, **L'Union pour la Méditerranée cherche à se renforcer**, Le Figaro, publier le 24/11L2017
http://www.lefigaro.fr/international/2017/11/24/01003-20170124ARIFI000201-l-union-pour-la-mediterranee-cherch-a-se-renforcer.php

[3] - Khadija Mohsen-finan**, L'Union pour la Méditerranée** : une ambition française de reconsidérer le Sud, Europe Vision3, Ifri-Bruxelles, démembre 2008, p11

داخل الاتحاد، مما جعل فرنسا تؤكد على أن المبادرة إنما هي مبادرة أوروبية ومن شأن كل دول الاتحاد الانضمام إليها.

لم تكن تركيا لتقتنع بهذه المبادرة وهي التي كانت تطمح آنذاك للانضمام للاتحاد، على عكس المغرب الذي وجد في المشروع ضالته للتقرب أكثر من الاتحاد الأوروبي خاصة وانه يحظى بمعاملة تفضيلية من بين كل الدول العربية تجعله يحتل موقعا متقدما في حواره مع الاتحاد الأوروبي في مجالات عدة مثل حقوق الانسان، المجال السياسي والاقتصادي بغية الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، الامر الذي جعل الجزائر وجعلها تتبنى موقفا غير متحمس للمشروع رغم الانضمام، ليأتي الموقف الليبي الذي رحب بالمبادرة في بدايتها قبل أن يتراجع الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي عن موقفه ليصفه بمحاولة تقسيم الراي العربي حول قضايا الامة الجوهرية[1].

لقد سعت فرنسا جاهدة ومنذ استقلال آخر مستعمراتها في إفريقيا إلى محاولة العودة من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمشاريع بينها وبين هذه المستعمرات، ومن بينها الدول المغاربية خاصة مع تزايد التنافس العالمي في المنطقة ودخول الصين كمنافس قوي في إفريقيا والشرق الأوسط، والوقوف في طريق انضمام تركيا لمشروع الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب الدور العالمي الذي تحلم به فرنسا من خلال إحياء أمجاد إمبراطوريتها.

[1] - Ibid, p13

بعيدا عن السياسات الأطلسية والهيمنة الامريكية[1]، فهل استطاعت فرنسا تحقيق هذا الحلم في ظل المتغيرات السياسية والأمنية التي عرفتها الساحة الدولية والإقليمية؟

فهل فعلا كانت هذه المبادرة هي فعلا قد حققت هذا الوعد أم أنها لا تعدو أن تكون مجرد نسخة منقحة من مجموعة المبادرات الفاشلة التي أطلقتها أوروبا منذ نهاية القرن الماضي نحو دول الجنوب والشرق؟

تقييم المبادرات الفرنسية نحو جنوب المتوسط: مثلها مثل المبادرات الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، تنطوي على هذه المبادرات على العديد من العيوب رغم تحقيقها لبعض الأهداف الفرنسية.

1- **مزايا المبادرات الفرنسية:** استطاعت فرنسا من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إعادة تفعيل مسار برشلونة بصفتها تتمة له، كما استطاعت أن تعيد الدور الفرنسي في حوض المتوسط بعد دخول أمريكا المنافسة في منطقة حوض المتوسط عن طريق حلف شمال أطلسي، ورغم قبول فرنسا بالمقترح الألماني في توسيع مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط لتشمل باقي دول الاتحاد غير المتوسطية، غير أنها بقيت المسيطر عن المبادرة التي أصبحت أقرب إلى المشروع الوطني الفرنسي منها إلى المشروع الأوروبي[2]، حيث استطاعت فرنسا تجديد العلاقات مع مستعمراتها السابقة في إطار الشراكة الأورومتوسطية والحصول على الدعم

[1]- معن عبد العزيز الربس، **الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)**، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2004، ص 122،123.

[2]- سينين فلورنسا، **الاتحاد من أجل المتوسط: الطموحات والتحديات**، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed): المتوسطي 2010، الفنار للترجمة، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010، ص 65

الأوروبي لطرح بعض المشاريع التنموية في الدول المغاربية وتحقيق نوع من التقدم في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية مع هذه البلدان.

2- **عيوب المبادرات الفرنسية:**

- اصطدام مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بالأزمة الاقتصادية سنة 2008 جعل الكثير من الدول اعتماد سياسة التقشف وتوجيه إعاناتها نحو الدول الفقيرة داخل الاتحاد[1].

- الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2009، وتباين الرؤى حول حقيقة الحرب هناك في كونه اعتداء بربري إرهابي صارخ وفي كونه دفاع شرعي، وهو ما أدى إلى فتور العلاقات بين الدول المغاربية والجانب الفرنسي الذي يغض الطرف عن قضية حقوق الانسان في هذه الحرب غير المتكافئة ضد المدنيين.

- التبعية السياسية للاتحاد التي طبعت كل المشاريع الأوروبية بما فيها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، وذلك بتقديم النموذج الديمقراطي الأوروبي على أنه نموذج عالمي، ومحاولة تصدير نموذجها الثقافي والمؤسسي نحو الجنوب.

- رغم التباين بين الشمال والجنوب المتوسطي تحاول هذه المشاريع تعميم سياسات الاتحاد على كل منطقة حوض المتوسط دون مراعاة خصوصية كل دولة.

- ضعف الهياكل وغياب التمثيل المؤسسي من جهة ومن جهة ثانية انعدام الثقة واختلاف الرؤى داخل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

[1]- نفس المرجع، ص 61

- تردد أغلب دول الجنوب رغم انضمامها للمبادرة ما نتج عنه انقسام عربي بشأن المشروع بين دول متعاونة مثل دول اتفاقية اغادير، ودول مترددة مثل ليبيا والجزائر، ودول غير متعاونة مثل سوريا[1].

المطلب الثالث: البعد الأمني في الشراكة الأورو-مغاربية

يعتبر الملف الأمني المحرك الرئيسي لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية بعد الحرب الباردة وظهور نوع جديد من التهديدات اللاتماثلية استهدفت الدول الأوروبية بشكل خاص والمنطقة المتوسطية بشكل عام، حيث تزامن اطلاق هذه المبادرات مع ظهور الإرهاب في جنوب حوض المتوسط كظاهرة كان ينظر إليها آنذاك بكونها قضية محلية تستحق الاهتمام، كما كان لمراجعة قوانين الهجرة في البلدان الأوروبية الأثر البالغ على المسار الشرعي لهذه الظاهرة لتتحول نحو السياق اللانظامي والذي كان هو الآخر أحد التهديدات التي برزت مع نهاية الحرب الباردة.

حاولت الدول الأوروبية وعلى رأسها دول جنوب غرب المتوسط أن تطرح موضوع الأمن في سياقه الشامل والاهتمام بالأسباب قبل النتائج ولذلك فقد اتفقت هذه الدول على الإطار العام للشراكة مع دول جنوب حوض المتوسط على أهم المحاور وهي الديمقراطية، حقوق الانسان وتحقيق الرفاه والازدهار في المنطقة المتوسطية، وهي في حد ذاتها نفس القيم الأوروبية المشتركة التي تم تأسيس الاتحاد الأوروبي انطلاقا منها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كنهاية للصراع المرير والدمار الذي خلفه على الساحة الأوروبية.

[1]- نفس المرجع، ص 71، 72، 74

في الوقت الذي كانت فيه دول الاتحاد تحاول التوسع شرقا بضم الالمانيتين، ثم الجمهوريات الانفصالية بات من الضروري التوجه جنوبا ليس من أجل التمدد ولكن من أجل سلامة الحدود الجنوبية في ظل هذا التغيير الجغرافي للاتحاد والذي بدوره قد يشكل تحديا أمنيا في ظل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع جمهوريات حديثة العهد بالنظام الرأسمالي والديمقراطية على حد سواء، وهي ميزات تشترك فيها مع دول جنوب حوض المتوسط والشرق الأوسط.

إن الحديث عن الأمن بوصفه مشروع أوروبي نحو جنوب المتوسط يقودنا أيضا للتساؤل عن الهدف من تحقيق الأمن لصالح من هو، وهل فعلا أوروبا تبحث عن أمن ورفاه داخل مجتمعات دول الجنوب أم أن الأمر يتعلق بمواطنيها على أراضيها بالدرجة الأولى ثم مصالحها على أراضي هذه الدول؟

يمكن تناول البعد الأمني للشراكة الأورومتوسطية ومنها من خلال ثلاث محاور أمنية هامة في حوض البحر المتوسط والتي كانت لها تداعيات أمنية سواء في الضفة الجنوبية أو الضفة الشمالية، وهذه المحاور هي: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ملف الإرهاب، الهجرة غير الشرعية.

أولا- **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:** يعتبر من أعقد الصراعات في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، لأنه ليس صراع تقليدي حول الحدود أو الموارد وإنما هو صراع وجودي، صراع يؤسس لبقاء من يملك القوة لا من يملك الشرعية، ولقد كان هذا الصراع ولايزال

من أهم الملفات التي تتداولها السياسات الغربية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية بصفة عامة، بل وأحيانا تمتد إلى الحوارات الحضارية بين الإسلام وباقي الديانات.

وعلى غرار مشروع الشرق الأوسط الكبير والحوار المتوسطي الذي أطلقته أمريكا مع بداية القرن الواحد والعشرين، حاول الاتحاد الأوروبي أن يدرج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضمن أجندات مشاريعه اتجاه المنطقة العربية جنوب المتوسط باعتباره أحد أهم معوقات مسار الشراكة الأورومتوسطية، إذ طالما ظل هذا الصراع فإن الخلاف بين الشمال والجنوب سيظل قائما[1]، واتضح ذلك جليا من خلال تعثر مسار برشلونة المصادف لتعثر مسار أوسلو للسلام بين فلسطين وإسرائيل سنة 1996، عندما وصل الحوار آنذاك إلى أفق مسدودة[2]، وعليه فقد أدركت الدول الأوروبية مجتمعة بأنه سيكون حجر عثرة في وجه أي مشاريع بين الضفتين ومنه فقد أصبح هذا الملف أولوية استراتيجية لدول الاتحاد[3].

تعتبر دول التحاد الأوروبي إسرائيل الاستثناء في مجال الديمقراطية، حقوق الانسان والتنمية المستدامة وهي بذلك الدولة الأقرب حضاريا من بين دول الشرق الأوسط للدول الأوروبية، ومن هذا المنطلق فإن ما حققته إسرائيل من خلال انضمامها للشراكات الأورومتوسطية يعد الانتصار الأكبر لها خاصة من حيث سياسات التطبيع العربية، وكذلك من خلال توطيد علاقاتها أكبر مع دول الاتحاد الأوروبي[4] حيث أصبحت الأنظمة السياسية

[1] -Asil Sùel, **From The Euro-Mediterranean Partnership To The Union Of The Mediterranean**, Perceptions, vol 13, Winter 2008, center for strategic research, p106

[2] - إيزابيل شيفر، **مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما**، ترجمه: عارف حجاج، 2005/11/23 على الموقع:

https://amp/s/amp.dw.com/ar/a/1789193

[3]- مجلس الاتحاد الأوروبي، **أوروبا آمنة في عالم أفضل، الاستراتيجية الأمنية الأوروبية**، مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي، لكسمبورغ 2010، ص 35،36

[4]- Asil Sùel, Op.cit, p 108

الأوروبية تغض الطرف عن المجازر الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين وهو ما تجلى في تأخر التنديد بالهجوم الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة سنة 2008، وتبريره بالإفراط في الدفاع عن النفس في مواجهة " صواريخ المقاومة"، ليس هذا فقط بل نجحت إسرائيل في اعتماد الدول الأوروبية لكل من حزب الله في لبنان والمقاومة المسلحة في فلسطين بتصنيفها منظمات إرهابية.

رغم الموقف الفرنسي الذي لا يخرج عن الموقف الأوروبي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، غير أن الأهمية الجيو-إستراتيجية التي تربطها بالمنطقة المغاربية ومواقف بعض الدول المؤيدة للجانب الفلسطيني مثل الجزائر، ليبيا سابقا، ونوعا ما تونس هذا الاستثناء ولد نوعا من الخلاف داخل الدوائر السياسية الفرنسية حول جدوى إشراك الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في الحوار مادام أنه يشكل عقبة في طريق تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعليه جاءت مبادرة 5+5 لتستثني دول الشرق الأوسط وتكتفي بإطلاق حوار أساسه أمني بين خمس دول من شمال غرب المتوسط مع 5 دول من جنوب غربه[1]، وهي المبادرة التي تعول عليها فرنسا كثيرا خاصة في مجال التنسيق الأمني بخصوص مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة وكذلك الهجرة غير الشرعية باعتبارها ملفات أمنية مشتركة بينها وبين الدول المغاربية.

ثانيا-ملف الإرهاب: لم تتناول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ملف الإرهاب بشكل جدي إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ما نتج عنه ظهور صدع فيما يعرف بالحوار الحضاري

[1]- Ibid, p 111

بين شمال المتوسط وجنوبه[1] خاصة بعد أن أصبحت الدول الأوروبية محل نشاط الجماعات الإرهابية وحدوث سلسلة من التفجيرات التي هزت كبريات العواصم الأوروبية مثلما حدث في لندن ومدريد حيث بات الحديث عن الإرهاب من أولى أولويات الشراكة الأورومتوسطية باعتباره خطرا قادما من الجنوب الإسلامي، على الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي تعلم جيدا مدى الضرر الذي ألحقته الجماعات الإرهابية بدول الجنوب ولعل الجزائر أكبر نموذج لذلك بعد أن قضت 10 سنوات دموية في ظل الأعمال الإرهابية الوحشية التي طالت المدنيين كان ينظر إليها بأنها مجرد حرب أهلية وشأن داخلي مثلما تم التسويق له من طرف فرنسا آنذاك.

حاولت الدول الأوروبية أن تطبق مبدأ الرئيس الأمريكي السابق جورج دابليو بوش خلال خطته لمشروع "الشرق الأوسط الأكبر" باعتبار الديمقراطية الغربية والتنمية الاقتصادية سوف تطرد الشياطين الإرهابيين على حد تعبيره[2]، من هنا أطلقت الدول الأوروبية عددا من مشاريع التنمية الاقتصادية، وكذلك بعض الإصلاحات السياسية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان غير أن هذه المشاريع باءت في معظمها بالفشل نظرا لغياب بيئة أمنية مستقرة ملائمة لها في دول الجنوب في خضم المشاكل الأمنية التي تعاني منها دول الجنوب وانتقال الجماعات الإرهابية من الدول المغاربية نحو جنوب الصحراء والساحل الإفريقي سنة 2007 وانضمامها للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باعتباره جناح إقليمي لتنظيم القاعدة الدولي، وما تبعه من نشاط يستهدف المصالح الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي.

[1]- Alexander Geiger, **"Barcelona Process: Union for the Mediterranean " Readjusting the Euro-Mediterranean Partnership**, In Brussels Focus, EU Office of the Friedrish-Ebert-Stiftung, April 2008, p 3

[2] - Olivier Morin, **The Euro-Mediterranean Partnership Tries To Find Its Second Wind**, translated by : David Macey, Revue des revues de l'adpf, février 2005, Institue français Royaune Uni, p 4

حاولت دول الاتحاد الأوروبي اعتماد المبادئ الواردة في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ضمن السياسات الأورومتوسطية (مسار برشلونة 2005) لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعلى رأسها برنامج لاهاي (2005-2009)، وذلك من خلال:

- احترام الحقوق الأساسية.
- محاربة الإرهاب.
- مكافحة الجريمة المنظمة[1].
- تعزيز التعاون بين الشرطة والقضاء ومختلف المؤسسات وتبادل المعلومات والتضامن من أجل مكافحة الإرهاب، وهي نفسها المبادئ التي تم إسقاطها على محاور الشراكة الأورومتوسطية، حيث اعتمدت مدونة السلوك الأورومتوسطية في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره تحدي عالمي خلال قمة برشلونة في نوفمبر 2005، على ما يلي:
- الوقاية ومنع التمويل.
- حضر انتشار أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون وصولها إلى التنظيمات الإرهابية.
- تفعيل دور الأمم المتحدة والتعاون بشأن اللوائح الأممية بخصوص مكافحة الإرهاب[2]، وصدرت أول اتفاقية دولية لقمع تمويل الإرهاب سنة 1999 ضمن التدابير الوقائية لمنع التحضير لأي نشاط إرهابي وفق التدابير التالية:

[1]- Alfonso Rincon, Luis Emilio Ramos and Lucan Estevez, **Soft Security Within The Euro-Mediterranean Partnership**, The Sixth Framework Program, Geo-Euro-Med Working Paper No.0611, CEU San Pablo University, Madrid, Spain, 31/12/2006, p 7-8

[2] - Ibid, p 12-13

- التصديق على الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدولة.
- تجريم تمويل الأعمال والمنظمات الإرهابية والإرهابيين الأفراد.
- تجميد موجودات الإرهابيين ومصادرتها.
- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ذات الصلة بالإرهاب.
- توفير أوسع نطاق ممكن من المساعدات للبلدان الأخرى.
- فرض متطلبات مكافحة غسيل الأموال على نظم التحويلات البديلة.
- تعزيز تدابير تحديد هوية الزبائن في التحويلات البرقية.
- ضمان عدم إمكانية استخدام الكيانات غير الهادفة إلى الربح والتمويل.
- وجود تدابير لكشف نقل العملات والصكوك لحاملها القابلة للتداول نقلا ماديا عبر الحدود[1].

وعموما فقد جاءت اتفاقيات مكافحة الإرهاب في المنطقة الأور-مغاربية في سياق السياسة الوقائية في إطار لوائح وقوانين الأمم المتحدة بذات الشأن، فالعملية الإرهابية قبل أن تكون عملية هي مسؤولية والتزام الدولة بإحباط هذا المشروع قبل تنفيذها باعتبارها قد تكون مستهدف لأي نشاط إرهابي غير محدد المكان والزمان ومسؤولية كشف ملابساته تقع على عاتق الدولة والمجتمع المدني[2]، وأشادت المفوضية الأوروبية بالدور الذي لعبته كل من مصر الأردن، إسرائيل، السلطة الفلسطينية والمغرب في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بإطار الشراكة في هذا المجال، كما أشادت أيضا بالجهود الجزائرية في مجال تجفيف منابع

[1]- تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، **خلاصة قضايا الإرهاب**، فيينا جانفي 2010، ص 29-30.

[2] - Alfonso Rincon and others,op.cit, p 14

تمويل الإرهاب منذ توقيعها على الاتفاقية سنة 2004، في الوقت الذي تسير فيه تونس ببطء من خلال طلب الحكومة التونسية حماية حقوق الانسان أثناء الحرب على الإرهاب[1].

إن العائق الأساسي الذي يقف دون تحقيق الأهداف المرجوة من اتفاقيات مكافحة الإرهاب في إطار الشراكة الأورومتوسطية هو تحديد مفهوم الإرهاب أولا ثم مفهوم العملية الإرهابية فالتنظيم الإرهابي، لأن المفهوم الغربي بصفة عامة ومنه الأوروبي يختلف عن المفهوم العربي والإسلامي خاصة من حيث تصنيف الأعمال الإرهابية وكذلك التنظيمات فأوروبا اليوم لا تدرج العمليات العسكرية لإسرائيل ضد الفلسطينيين المدنيين العزل في خانة التنظيمات الإرهابية، في حين تم تصنيف كل من حركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله في لبنان على أنها منظمات إرهابية، ليس هذا فقط بل أوروبا لم تتطرق لما يعرف بإرهاب الدولة إلا من خلال ما تم الإشارة إليه في البرلمان الأوروبي سنة 1997 باتهام النظام الجزائري بذلك.

إن الدول المغاربية خلال هذه الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية سنة 2010 قد عرفت نوعا من الانفراج الأمني فيما يخص العمليات الإرهابية، ما جعلها رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تنامت فيه هذه الظاهرة في البلدان الأوروبية، لينتقل الصراع مع الإرهاب إلى أراضي هذه الأخيرة ولتصبح هذه الدول مصدر للإرهاب وهدفا له في نفس الوقت.

ثالثا- الهجرة غير الشرعية: يعتبر ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات الأمنية التي كان لها النصيب الوافر في الحوار الأورومتوسطي، خاصة مع نهاية الحرب الباردة حيث عرفت الدول الأوروبية سياسات جديدة فيما يخص اتفاقيات الهجرة بينها وبين دول الجنوب

[1] - Ibid, p 14

ففي الوقت الذي قفت فيه الدول الأوروبية اكتفاءها من العمالة القادمة من دول الجنوب واستبدالها بالعمالة من شرق أوروبا وبالضبط من داخل الجمهوريات الانفصالية زادت نسبه الراغبين في الهجرة من طرف سكان دول الجنوب بسبب مخلفات الازمة الاقتصادية التي نتجت عن تداعي النظام الاشتراكي في هذه البلدان وما كان له من تداعيات اجتماعية على شعوب تلك البلدان من فقر وبطالة وتهميش، ما ولد لديها رغبة أكثر في الهجرة نحو دول الضفة الشمالية والذي بات يعرف باللجوء الاقتصادي، لتصطدم أحلامهم بالتغييرات الجديدة في قوانين الهجرة واتجاهها نحو الانتقائية مما جعلها تتجه نحو الهجرة غير الشرعية هذه الأخيرة التي شكلت تهديدا اقتصاديا وأمنيا لدول الشمال[1].

رغم اختلاف السياسات الوطنية الأوروبية في معالجة ملف الهجرة خاصة بين دول شرق أوروبا وبين غربها إلا أنها اتفقت ضمنيا في إطار الشراكة الأورومتوسطية وعبر الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية بينها وبين دول جنوب المتوسط باعتبارها دول مصدرة أحيانا ودول عبور أحيانا أخرى، ورغم ذلك فلا جدوى من مكافحتها في دول الاستقبال فقط. يقول جورج بروس رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال مداخلة له بالجزائر حول "دور وآفاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنه يجب على الدول الأوروبية أن تولي أهمية لشمال إفريقيا باعتباره مصدر الإرهاب وتدفق المهاجرين غير الشرعيين الباحثين عن

[1]- رياض الخوري، **تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي زالزلايات المتحدة الأمريكية من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى**، أوراق كارنيغي، العدد 8، جوان 2008، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص 131

مستوى معيشي أفضل داخل الدول الأوروبية ومن هذا المنطلق ولأن هذه الدول أصبحت مصدر تهديد أمني فإنه وجب إقامة علاقات بين الطرفين للقضاء على هذه المشاكل الأمنية[1].

وتتجلى أحكام هذه الاتفاقية في القانون الفرنسي بشأن تمويل الإرهاب (في المادة 421-2-2) التي اعتمدت سنة 2001 ما يلي: " يشكل عملا من الأعمال الإرهابية أيضا تمويل منظمة إرهابية عن طريق تقديم أو جمع أو إدارة أموال أو أوراق مالية أو ممتلكات من أي نوع، او عن طريق تقديم المشورة لهذا الغرض بنية أن تستخدم تلك الأموال أو الأوراق المالية أو الممتلكات، أو مع العلم بأنها يعتزم استخدامها كليا أو جزئيا لارتكاب أي عمل من أعمال الإرهاب المذكورة في هذا الفصل بغض النظر عن وقوع هذا العمل أو عدم وقوعه".

[1]- جورج بروس، **مداخلة حول: دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**، منشورات مجلس الأمة، مجلس الأمة الجزائري، 28 سبتمبر 2003، ص 17.

تعتبر هذه الفترة من أهم المراحل التي مرت بها الظاهرة الإرهابية بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت التنظيمات الإرهابية أحد فواعل العلاقات الدولية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 كما أنها تمثل نهاية الأزمة الأمنية الجزائرية بالقضاء على الإرهاب كظاهرة وطنية، بعد تفكك الجماعات المسلحة وانضمامهم إلى تنظيمات إرهابية إقليمية ودولية، لينتقل العمل الإرهابي نحو البلدان الغربية وعلى راسها فرنسا.

كما أثبتت الجزائر خلالها مدى نجاعة استراتيجيتها في القضاء التدريجي على الإرهاب بأقل التكاليف، حيث أصبحت أنموذجا للتعاون في المجال الأمني خاصة فيما تعلق بمحاربة الإرهاب سواء الإقليمي أو الدولي، لعبت من خلالها المصالحة الوطنية رغم عيوبها دورا كبيرا في تجاوز الأزمة وجنبتها التدخل الدولي تحت أي مسمى.

حاولت فرمسا خلال هذه الفترة أن تكيف موقفها من الإرهاب في المنطقة المغاربية، وعلى أراضيها بمزيد من الحيطة والحذر والسير على خطى الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وهذا عن طريق إطلاق مجموعة من المبادرات تتلخص في كونها تخدم مصالحها داخل التراب الفرنسي وعلى الأراضي المغاربية.

الفصل الرابع: الاستراتيجيات الأمنية الفرنسية بعد أحداث 2011 وانعكاساتها على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: جذور أحداث 2011 في المنطقة المغاربية ومآلاتها.

المبحث الثاني: تداعيات أحداث 2011 على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية بعد سقوط نظام القذافي

شكلت نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 ظهور ملامح جديدة رسمت مرحلة هامة في تاريخ الأنظمة والشعوب العربية، شكلت لحظة فاصلة في تاريخ المنطقة، فبالرغم من توقعات الباحثين في مجالي علم السياسة وعلم الاجتماع بقرب لحظة الانفجار الجماهيري إلا أن الأنظمة السياسية العربية كانت في كل مرة تتجاهل تلك التحذيرات، حتى تلك التحذيرات القادمة من الأنظمة الغربية الداعمة لهم من وراء البحار، فالرئيس الأمريكي بوش الابن صرح سنة 2003 بأن بلاده لم تجن سوى الدمار من سياسات الأنظمة الديكتاتورية العربية التي تدعمها أمريكا منذ سنوات بغية الحفاظ على الاستقرار، وأن الاتجاه نحو الديمقراطية بات ضرورة ملحة، وإن لم يحالفه الحظ أن خلال فترته الرئاسية أن يشهد هذه التطورات فإن خليفته من الحزب الديمقراطي باراك أوباما قد شارك في صياغة وهندسة تلك الأحداث، ولم تكن أمريكا وحدها من باتت تتذمر من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزرية التي آلت إليها الشعوب العربية وما نتج عنها من تهديدات عابرة للحدود مثل التطرف، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة بكل أنواعها، فالقوى الغربية كلها كانت مستاءة من هذه الأوضاع الناجمة عن فشل السياسات العربية.

المبحث الأول: جذور حراك 2011 داخل المنطقة المغاربية ومآلاته.

المطلب الأول: الحراك في الجزائر والمغرب... سياسة الاحتواء والهروب نحو الأمام

شهدت المنطقة العربية موجة من الاحتجاجات الشعبية سنة 2011، كانت بداياتها تحمل مطالب اجتماعية تعكس الحالة التي وصل إليها المواطن العربي نتيجة سياسات أنظمة ديكتاتورية صماء، لتنتهي بالمطالبة برحيل هذه الأنظمة السياسية، ورغم اختلاف مآلاتها من دولة إلى أخرى إلا أنها تشابهت عموما من حيث الأسباب من جهة والأداء الجماهيري من جهة ثانية، والذي تميز بالسلمية خلال مختلف مراحله.

عرفت كل من الجزائر والمغرب موجة من الاحتجاجات سنة 2011 على غرار مجموعة الدول العربية التي انتشرت بها موجات الاحتجاج، غير أن ما ميز هتين الدولتين هو تكيف النظام السياسي مع هذه الاحتجاجات والحيلولة دون رحيله مقابل مجموعة من التعديلات الترقيعية خاصة في المجال الاقتصادي ومجال الحقوق والحريات.

أولا– الجزائر... شراء السلم الاجتماعي: عرفت الجزائر خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011 موجة واسعة من الاحتجاجات ردا على مجموعة الزيادات في بعض أسعار المواد الغذائية المدعمة وعلى راسهما الزيت والسكر باعتبارهما سلع واسعة الاستهلاك من طرف الجزائريين تزامنت هذه الاحتجاجات مع نظيرتها في الشقيقة تونس بدأت بالولايات الكبرى من الغرب الجزائري مساء الاثنين 3 جانفي 2011 لتعم أغلب ولايات الوطن بداية من يوم

الثلاثاء 4 جانفي 2011، ولم يمض اليوم الثالث على انطلاقتها حت عمت مختلف أنحاء الوطن بما فيها المدن الداخلية والشرقية وحتى الأرياف والاحياء الشعبية[1].

ما ميز هذه الاحتجاجات هو توجهها السلمي من جهة وغياب التأطير والشعارات من جهة ثانية كما أن جملة المطالب كانت تركز على التنديد بهذه الزيادات دون اقحام أي مطالب سياسية تذكر مثلما حدث في الشارع التونسي الذي كان يطالب برحيل النظام السياسي، كما أنها عرفت مشاركة واسعة من فئة الشباب دون سن الثلاثين التزمت فيها الشرطة بمهمة حماية الممتلكات العامة مثل المقرات الحكومية ومراكز الشرطة دون الدخول في مجابهة مع الشباب الثائر والذي عمل أحيانا على قطع الطرقات بوضع المتاريس أو عن طريق إحراق العجلات[2].

لم تكن الجزائر حديثة العهد بهذا النوع من الاحتجاجات، فقد كانت بداية ثمانينات القرن الماضي نقطة تحول في مسار الحركات الاحتجاجية في الجزائر والتي انتقلت من الاحتجاجات الفئوية أو القطاعية (مثلا تمس فئة الطلبة، قطاع عمال التربية والتعليم) في فترة الرئيس بومدين إلى نوع آخر أو بالأحرى أوسع يشمل مختلف الفئات المجتمعية وهو ما ميز بداية حكم خلفه بن جديد[3]، ولعل أحداث أكتوبر سابقة الذكر أهم هذه المحطات.

إن هذا التكرار الذي عرفته الحركة الاجتماعية في الجزائر من خلال تجدد هذه الاحتجاجات كان بمثابة نوع آخر من التواصل بين نظام سياسي يعاني من هشاشة شرعيته

[1]- عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني 2011)**، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة فيفري 2011، ص 6-7

[2]- نفس المرجع، ص 8

[3]- طاهر سعود، **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي: مقاربة سوسيولوجية**، مجلة عمران، العدد 18، خريف 2016، ص 101، 102

في ظل غياب أحزاب وحركات مجتمع مدني فاعلة وبين شعب متذمر من غياب سياسات تنمية ومشاريع واعدة بإمكانها أن تسد فجوة غياب الثقة بينه وبين نظامه السياسي، هذا ما جعل النظام السياسي في الجزائر يتكيف مع هكذا نوع من الاحتجاجات عن طريق تقديم تنازلات وإصلاحات شكلية من أجل الحيلولة دون تحول المطالب المجتمعية إلى مطالب سياسية قد تعصف بكينونته، عبر سياسة التغيير من أجل منع التغيير أو سياسة الهروب إلى الأمام.

إن سياسة النظام الجزائري من خلال إلغاء بعض القرارات مثل قرار زيادة الأسعار في المواد الغذائية[1] واعتماد بعض المطالب الفئوية جنبه ما آل إليه النظامين التونسي والليبي مستغلا في ذلك البحبوحة المالية التي تدرها مداخيل النفط عبر سياسة شراء السلم الاجتماعي حيث ساهم ارتفاع اسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014 في زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع ترقيعية.

ويوضح الجدول التالي تطور الانفاق الحكومي وسياسات التشغيل بالاعتماد على تطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، حيث عرفت هذه المرحلة ما بين 2011 وإلى غاية سنة 2014 زيادة في أسعار النفط قابلتها زيادة في الانفاق الحكومي خاصة خلال السنوات 2012، 2015، 2017 كما عرفت سنتي 2012 و2013

[1]- لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق**، في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، تحرير: عمرو الشوبكي، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2014، ص 326

توجه الحكومة نحو تقليص طفيف في نسبة البطالة لا يتجاوز 1% وان كانت سياسات الانفاق الحكومي قد نجحت في امتصاص غضب الشارع في بعض القطاعات مثل قطاع السكن باعتباره يتصدر قائمة الاحتجاجات خاصة المحلية منها (مشروع 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الفترة 2010-2017 منها انجاز 800 ألف مسكن)[1]، فإنها بقيت عاجزة أمام توفير مناصب عمل خاصة لفئة أصحاب الشهادات الجامعية وخريجي المعاهد، كما أن سياسة القروض لفائدة المشاريع المصغرة في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مشاريع الأونساج لم تؤت ثمارها في امتصاص البطالة.

تميزت كل من سنة 2015 و2017 بزيادة الانفاق الحكومي لكن في المقابل عودة ارتفاع نسبة البطالة وهذا راجع لزيادة اتفاق الدولة في القطاع العسكري خلال هذه الفترة، لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط خاصة بعد الازمة الليبية في امتصاص النظام الجزائري للغضب الجماهيري وحال دون تهديد استقراره خاصة وأن الرئيس بوتفليقة آنذاك قد جاوز عهدتين بعد تعديل دستوري يسمح له بالتمديد، هذا إلى جانب حزمة من الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس بوتفليقة آنذاك في خطاب تهدئة موجه للشعب الجزائري أهمه رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ العشية السوداء، تحسين الخدمات العمومية وترقية العمل السياسي ودعم حرية الإعلامي[2].

[1]- مرجع سابق، ص 113، 114
[2]- لطفي بومغار، مرجع سابق، ص 326

جدول رقم 10: تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الانفاق الحكومي وسياسة التشغيل في الجزائر[1].

السنة	سعر برميل النفط	الانفاق الحكومي (مليار دج)	نسبة البطالة %
2011	112.94	5893.6	10.20
2012	111.04	7245.47	10.00
2013	109.55	6024.10	9.83
2014	100.76	6980.20	10.60
2015	53.06	7656.30	11.20
2016	49.25	7292.50	11.20

ولعل حالة الفوضى في بعض بلدان "الربيع العربي" والانزلاقات الأمنية التي أدت إلى سقوط ضحايا كما حدث في مصر وليبيا كان له أثر في عدم تطور هذا الاحتجاج خاصة وأن الذاكرة الجمعية لم تزل تتذكر مآسي التجربة الديمقراطية المريرة خلال مشروع تغيير النظام سنوات التسعينات والذي كلفته عشرية دموية كانت الأكثر عنفا في تاريخ الجزائر المستقلة وعليه فإنه فضل الاكتفاء بمجموعة إصلاحات اقتصادية وأمن مجتمعي بعيدا عن أي مطالب ديمقراطية قد تعيده إلى مرحلة خلت.

[1]- من إعداد الباحثة: بالاعتماد على: -نور الدين بوالكور، صوفان العيد، **أثر تقلبات سعر النفط على الانفاق الحكومي فب الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 195.
- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 188.

ثانيا–المغرب... التغيير في مواجهة التغيير: لم تكن الشوارع المغربية في معزل عما يحدث في الشارع العربي سنة 2011، فقد كانت عدوى الحراك تنتشر كالنار في الهشيم بين الدول العربية بصفة عامة والمغاربية منها على وجه الخصوص خاصة مع القرب الجغرافي والثقافة الاجتماعية المتشابهة لشعوب المنطقة، ومن هنا فقد شكل تاريخ 20 فيفري 2011 نقطة تحول ليس في الشارع المغربي فقط ولكن أيضا في النظام المغربي في حد ذاته وإن كان قد تجاوز هذه التحديات مثله مثل النظام الجزائري عبر سياسة احتواء الشارع ومعالجة المطالب الشعبي بطريقة استعجالية.

اختلفت مطالب الحراك الشعبي في المغرب عنها في تونس وليبيا غير أنها كانت أقرب للاحتجاجات في الشارع الجزائري فهي لم تطالب برحيل النظام ولا سقوط النظام الملكي، وإنما كانت تحمل مطالب اقتصادية واجتماعية ذات نكهة وسياسية تبنتها مختلف شرائح المجتمع بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات وكذا منظمات المجتمع المدني[1]:

- تأسيس هيئة مستقلة تضم مختلف الكفاءات مهمتها الإشراف على إعداد مسودة مشروع الإصلاح الدستوري.
- إرساء نظام ملكي برلماني يضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة نزيهة، تنبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسات العامة للبلد وتنفيذها.

[1]- إدريس لكريني، **محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب**، السياسة الدولية، المجلد 46، عدد 184، أبريل 2011، ص 91

- بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة والعيش الكريم للمواطن.
- بلورة سياسات عامة تلبي حاجيات المجتمع في مجال السكن اللائق، الصحة، التعليم والنقل العمومي وتحد من الغلاء المعيشي وترفع الحد الأدنى للأجور.
- دسترة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وسن تشريعات تدعم تطوير الاعلام العمومي وتخليصه من وصاية الدولة.
- الحد من سيطرة المقربين من القصر الملكي على الشأن الاقتصادي والسياسي ومواجهة هيمنة بعض العائلات النافذة على المناصب الحيوية داخل مؤسسات الدولة.
- حل البرلمان بمجلسيه وإقالة الحكومة وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.
- تنفيذ كافة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.
- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جميع جرائم الفساد المالي والإداري وتقديم كل المتهمين للمحاكمة العادلة، واتخاذ الإجراءات اللزمة لاسترداد الأموال المنهوبة.
- إعمال مراجعة لقانون الأحزاب ومدونة الانتخابات بما يسمح بتوفير المنافسة الشريفة والبناءة ومبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة للسهر على العملية الانتخابية[1].

[1]- مرجع سابق، ص 91

ولعل أهم مطلب تميز به الحراك المغربي هو المطالبة بتبني نظام ملكي برلماني[1] يسمح للشعب وخاصة فئة الشباب بالمشاركة في صناعة القرار السياسي داخل البلد، ولا يتأتى ذلك إلا بتعديل دستوري يتم من خلاله وضع أسس النظام السياسي الجديد ولم يكن هذا مطلب حركة 20 فيفري فقط بل شاركت فيه العديد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المجني التي انخرطت في العمل السياسي من خلال تقديم 147 مذكرة من بين 186 مذكرة اقتراح للتعديل الدستوري الجديد[2].ويمكن القول بأن الاحتجاجات في المملكة المغربية رغم أنها لم ترعاها أي أحزاب سياسية أو حركات نقابية إلا أنها كانت موجه من طرف حركة شعبية رافضة للأوضاع داخل المغرب منذ عدة سنوات سبقت تاريخ الحراك اتخذت لها اسم حركة 20 فيفري فيما بعد أصبحت ناطقة باسم المطالب الشعبية لكن سرعان ما أفل نجمها مع رزمة الإصلاحات الدستورية سنة 2011 وانضمام أغلب منتسبيها إلى بعض الأحزاب السياسية[3] بغية المشاركة في العمل السياسي داخل البرلمان أو الحكومة.

لقد دفعت هذه الاحتجاجات الملك المغربي محمد السادس إلى تبني جملة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية عبر خطابه أمام الشعب في 11 مارس 2011 محاولا تجنب سوء مآله مقارنة بما يحدث في دول الجوار، بل أن مواجهة هذه الاحتجاجات تميزت

[1]- الحسين أوباري، **مطالب حركة 20 فبراير في المغرب على محك الممارسة السياسية والدستورية**: مطلب الملكية البرلماني نموذجا في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللاإستقرار للأنظمة السياسية، مصطفى بوجعبوط، ط1، برلين، المركز العربي الديمقراطي، 2019، ص 195.

[2]- محمد كولفريني، **الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: دراسة من منظور الفاعلين**، سياسات عربية، عدد 22، سبتمبر 2016، ص 46.

[3]- هل حققت حركة 20 فبراير أهدافها بعد ست سنوات على انطلاقها؟ 21 فيفري 2017 على موقع BBC: https://www.bbc.com/arabic/39039803.

بالحذر من طرف المؤسسات الأمنية لتفادي أي صدام بينها وبين الجماهير الغاضبة مما قد ينذر بشرارة انفلات أمنية أو اندلاع موجات عنف مثلما حدث في ليبيا، كانت الاستجابة مزاوجة بين اصلاحات اقتصادية مثل معالجة ملف البطالة، فتح قنوات الحوار بين النظام والنقابات العمالية والبطالين حاملي الشهادات[1]، وأخرى سياسية أهمها الاستجابة للمطلب الديمقراطي حيث انتهت مراجعة الدستور الجديد في جوان 2011، تلتها انتخابات تشريعية مسبقة في نوفمبر من نفس السنة مهدت لوصول الإسلاميين لسدة الحكومة عبر حزب العدل والإحسان بقيادة بن كيران، هذا إلى جانب اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية إلى جانب العربية[2].

رغم نجاح النظام الجزائري في اجتياز امتحان تحدي الربيع العربي عبر مجموعة من الإصلاحات، غير أن هذه الأخيرة نفسها لم تلبث طويلا حتى كشفت عن قصورها في المعالجة العميقة للمشاكل المتجذرة داخل هذين البلدين والتي تعتبر تراكم لعقود من الزمن لتضع هذين النظامين على المحك مستقبلا، خاصة وأن الحركات الاحتجاجية لم تنقطع في ظل وعي شعبي متزايد أصبح أكثر تنبؤا بسياسات أنظمته التي فقدت قيمتها في الاقناع الجماهيري يوما بعد يوم.

[1]- إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 93

[2]- سهام الدريسي، **الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب**، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، www.fikrcenter.com ص 15.

لم تصل الأحداث في المملكة إلى مرحلة كبيرة من العنف إلا أنها عرت المؤسسات السياسية داخل البلد وكشفت عن زيف المشروع الديمقراطي وخيانة الأحزاب السياسية حتى الإسلامية منها في محاولة استثمارها للأحداث بما يخدم مصالحها لا أكثر، وهو ما حدث مع حكومة بن كيران التي ما لبثت أن خرجت من الباب الضيق للحكومة بعد أن دخلته منتصرة مباشرة بعد الحراك، مثلها مثل العهدة الرابعة للرئيس الجزائري بوتفليقة والتي أصبحت منذ 2014 خارج الإطار الشرعي بالنسبة لفئات كبيرة داخل المجتمع الجزائري، فظهرت حركات منددة بحالة الانغلاق السياسي للنظام الجزائري وانسداد أفق الديمقراطية المعلن عنها منذ ستور 1989.

المطلب الثاني: تونس، ليبيا... رحيل الأنظمة السياسية، والسقوط في مستنقع الفوضى.

تتقاطع نتائج الحراك التونسي مع نظيره الليبي في نقطة واحدة رغم اختلاف مساره منذ أيامه الأولى، واختلاف آلياته سواء من طرف الجماهير أو من طرف القيادة السياسية ولعل البنية السياسية لكلا النظامين قد شكلت عاملا مهما في الفصل بينهما من خلال النتائج فيما عدا رحيل كل من نظام بن علي والقذافي.

أولا– تونس... بين ثورة الخبز وتحرير الديمقراطية

يختلف النظام التونسي عن الأنظمة العربية منذ عهد الاستقلال وذلك بانتسابه إلى المدرسة الغربية أكثر من قربه إلى الأنظمة العربية وهي سياسة تبناها بورقيبة منذ مفاوضات الاستقلال مع الاحتلال الفرنسي آنذاك، ورغم حالة التضييق التي شهدها العمل السياسي خلال كل من عهد بورقيبة وبن علي إلا أن الثقافة السياسية كانت متجذرة داخل المجتمع التونسي مما جعلته يختلف جزئيا عن باقي الشعوب العربية، ظهر هذا التباين جليا من خلال ما عرف بالثورات العربية أو الحراك العربي لسنة 2011، أين استطاع الشعب التونسي أن يصنع التميز من خلال نجاح سلميته في تحقيق مطلب رحيل النظام رغم بعض العثرات.

لم تكن حادثة انتحار الشاب محمد البوعزيزي حرقا بتاريخ 17 ديسمبر 2010 احتجاجا على منعه من مزاولة نشاطه كبائع متجول[1] سوى القشة التي قصمت ظهر البعير، والتي أطاحت بنظام بن علي الأكثر النظام السياسية العربية استبدادا واستئثارا بالسلطة، حيث تلت هذه الحادثة موجة غضب عارمة في صفوف الشارع التونسي عبر مختلف المحافظات انطلاقا من مدينة سيدي بوزيد مسقط رأس الشاب المرحوم، توسعت لتشمل كل أرجاء التراب التونسي خاصة بعد استهداف شابين آخري بنيران قوات الأمن في نفس الولاية، لتصل اقصى موجات الغضب في الشارع التونسي في 27 ديسمبر 2010[2].

---

[1]- فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أفريل 2016، ص 384.

[2]- الثورة التونسية ... من البداية إلى هروب بن علي، 2018/01/14، على موقع الجزيرة:

انتقلت المطالب الشعبية في تونس من مجرد مطالب اقتصادية واجتماعية والمطالبة باحترام كرامة التونسي إلى مطالب سياسية أهمها رحيل نظام بن علي، عبر الشعار الذي أصبح فيما بعد شعار كل الثورات العربي سنة 2011 "الشعب يريد إسقاط النظام" حاول من خلالها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أن يهدئ من غضب الشارع بعد أن فشلت سياسات العنف في التصدي للسيول البشرية التي ملأت الشوارع التونسية، فقام بإقالة محافظ ولاية سيدي بوزيد، وزيارة الشاب البوعزيزي في المستشفى.

لم تمر أعياد رأس السنة في تونس هذه المرة بهدوء فقد كانت تلتهب بالتهاب جسد البوعزيزي الذي وافته المنية بتاريخ 5 جانفي 2011، ليكون بذلك هذا التاريخ مخلدا في ذاكرة الشعب التونسي، الذي استطاع انطلاقا من هذه الأحداث إلى تحطيم أسطورة القائد العربي الذي لا يهزم، ليس في سوريا فقط بل في مختلف البلدان العربية حينما كان الشعب العربي يسير على خطى الشعب التونسي ويترقب نتائج الحراك بشغف.

لم يستطع نظام بن علي أن يضغط أكثر عن الشارع التونسي، وبات مصير الرئيس بن علي على المحك، وهو الذي قضى سنوات الرئاسة في جمع ثروات طائلة بصفة غير مشروعة بمساعدة زوجته ليلى الطرابلسي التي كانت أحد أسباب ثورة الشعب ضده خاصة بعد فضائح نهب المال العام، كما أن بن علي ومن خلال سلسلة التعديلات الدستورية بين سنوات 1998

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/06/14

إلى غاية 2002 التي أزالت قيد فترات الترشح، حيث ألغى عدد مرات الترشح، أيضا رفع من سن المرشح إلى 75 سنة، ليس هذا فقط بل أن الرئيس التونسي بن علي وبفضل سياسات التزوير الممنهج استطاع أن يستولي على الحكم دون وجود خصم ينافسه في ذلك فكانت نسب فوزه مقاربة بل وتفوق أحيانا نسبة 90 % خلال سنوات 1989، 1994، 1999، 2004[1]،غير أن هذه المعطيات وإن استطاعت أن تؤتي ثمارها بين الطبقة السياسية فشلت أمام الجموع الشعبية الغاضبة التي لم تقبل بجملة الوعود الإصلاحية التي وعد بها نظام بن علي.

مع اتجاه المظاهرات السلمية نحو العنف أكثر فأكثر ومهاجمة المقار الحكومي وعلى رأسها مقرات الأمن بات من الضروري إيجاد آلية فعالة للحيلولة دون دخول البلد في نفق العنف المظلم الذي لا تعرف مآلاته، فقد شكل بقاء بن علي تحت شعارات "يسقط النظام" وشعار " تونس حرة بن علي برة" أزمة تهدد وجود الدولة وهو أهم تحدي واجهه الجيش التونسي، خاصة بعد فرض حالة الطوارئ في 14 جانفي 2011 والتي لم تؤت ثمارها، وكان لابد من إخطار الرئيس بضرورة مغادرة البلد لأن مهمة حمايته قد تكون جد مكلفة وليس هناك من يتحمل تبعاتها، وجاء خبر هروب بن علي بمثابة انتصار للثورة التونسية الشعبية[2] بطرد طاغية دكتاتور جثم على قلوب التونسيين، لتبدأ مرحلة سياسية جديدة شكلت هي الأخرى تحد آخر

[1]- العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة ... بلا رأس**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2011، ص 13، 14.

[2]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولى، الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت، جانفي 2012، ص 292، 294.

واختبار للشعب التونسي والنخبة والجيش على حد سواء لبناء تونس على أنقاض مخلفات نظام بن علي، حيث تسلم رئيس الحكومة محمد الغنوشي رئاسة الدولة لفترة مؤقتة وحمل الجيش مسؤولية الحفاظ على الأمن داخل الدولة بدل قوات الأمن.

ثانيا- الانتفاضة الليبية ... نحو العنف المسلح:

لم يدم ترقب الشعب الليبي طويلا للانتفاضة التونسية التي أظهرت موقف الرئيس الليبي معمر القذافي منها بوقوفه إلى جانب بن علي ودعمه له خاصة لما أعلن عن إصلاحات إدارية خاصة بالتونسيين داخل البلد في محاولة منه لدعم النظام التونسي لكن عبثا كان يحاول، فالثورة التونسية استطاعت أن تزيح بن علي عن الحكم بتكاليف أقل من المتوقع بل وفي زمن قياسي مقارنة بمدة استيلائه على الحكم، كما أن الظروف في ليبيا اسوء منها في ليبيا على جميع الأصعدة، فالأجيال لم تعد تعرف رئيسا لها سوى العقيد الأخ معمر القذافي كما يصف نفسه، إلى جانب التضييق على الحريات الفردية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والتنمية المحلية كما أشرنا سابقا، لكن رغم ذلك فإن الانتفاضة في ليبيا لم تشهد حادثة مباشرة مثل حادة البوعزيزي في تونس أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية كما في الجزائر، بل كانت مطالب مباشرة ترفض الوضع بصفة عامة.

يعتبر يوم 17 فيفري 2011 نقطة اللاعودة في تاريخ النظام السياسي الليبي بقيادة القذافي الذي حكم البلد لفترة تجاوز 42 سنة أي منذ 1969 ليكون بذلك أطول فترة حكم غير

ملكي في التاريخ[1]، عندما اندلعت مجموعة من الاحتجاجات الشعبية السلمية في سبع مدن ليبية وهي بنغازي، البيضاء، طبرق، أجدابيا، نالوت، الزاوية، راس لانوف، الزنتان، ودرنة سميت ب " يوم الغضب الليبي" سرعان ما عمت باقي المناطق الليبية، وهو الأمر الذي استدعى تدخل قوات الأمن بفض المسيرات السلمية، ما زاد من غضب الجماهير التي أقدمت على عمليات تخريبية في بعض المؤسسات العمومية خاصة لما استعملت قوات الأمن الرصاص الحي ضد المتظاهرين ما أدى إلى وقوع قتلى في صفوف المدنيين، ولعل بداية الاحتجاجات لم تكن لتتجاوز بعض الإصلاحات الاقتصادية رغم البيان الصادر في 14 فيفري 2011عن تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي تطالب فيه الرئيس الليبي بالتنحي عن كرسي الرئاسة و نقل السلطة سلميا حتى يتم الانتقال على أسس ديمقراطية[2].

لم تمض سوى ثلاثة أيام على انطلاق الانتفاضة حتى تحولت إلى مواجهات مسلحة في ظل الانشقاق الذي عرفه نظام القذافي إلى جانب انشقاقات في صفوف قيادات الجيش والأمن وربما خطابات التهديد والوعيد الذي ألقاها الريش معمر القذافي آنذاك جاءت بنتائج عكسية بل وألبت الرأي العام الدولي ضده، خاصة بعد تقرير الأمم المتحدة حول الاحصائيات التي قدمها بخصوص الضحايا الذي قدرته بـ 1000 قتيل منذ بداية الاحتجاجات وحتى تاريخ 25

[1]- أسامة خليل الكرد، **نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن القومي العربي**، رسالة مقدمة لاستكمل متطلبات الحصول على درجة ماجيستير تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، 2016، ص 93.

[2]-علي محمد فرج، **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017**، رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص 31

فيفري 2011، ما أدى إلى اتخاذ قرار تجميد أصول معمر القذافي وعائلته بالخارج، ومنعه من السفر إضافة قانون حظر بيع الأسلحة للنظام الليبي، وكان تاريخ 26 فيفري 2011 هو تاريخ اعلان تشكيل المجلس الوطني الانتقالي برئاسة وزير العدل المستقيل من نظام القذافي مصطفى عبد الجليل[1].

عرفت الثورة الليبية استعمال واسع ومفرط للقوة العسكرية وفق ثنائية العنف والعنف المضاد ساهم التفوق العددي والنوعي لقوات القذافي خاصة بانضمام مليشيات من خارج ليبيا للقتال في صفوفه عرفت باسم المرتزقة، حيث قيل أنهم رعايا من السنغال والنيجر تم تدريبهم لأجل انضمامهم للجيش الليبي وقد يكونون من أبناء المهجرين، هذا الأمر الذي أطال من عمر الأزمة فأصبحت الفوضى والاقتتال المسلح مشاهد يومية في ليبيا.

تنطلق الثورة أو الحراك في ليبيا من نفس منطلقات الحراك في باقي البلدان المغاربية، لكنها لم تؤدي إلى نفس النتائج خاصة باتجاهها نحو استعمال القوة والقوة المضادة، إذ كشفت عن ضعف كبير واختلال عميق في بنية مؤسسات الدولة، بل وفي وجود هوة عميقة بين ما أراده الشعب وما يريده النظام الليبي، كما أظهرت نوعا من اللامسؤولية من الطرفين خاصة بعد دعوة المعارضة إلى تدخل المجتمع الدولي لردع نظام القذافي في ظل غياب قوة مكافئة له داخليا، واتهام القذافي للعناصر المصلحة بأنها تابعة لتنظيم القاعدة وهو كلام تم توجيهه

[1]- تسلسل أحداث الثورة الليبية، 2011/08/22 على موقع الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/8/22.

للرئيس الأمريكي آذاك باراك أوباما من طرف القذافي، لتتحول القضة الليبية من قضية داخلية إلى قضية إقليمية ودولية أخذت أبعادا جيوسياسية في المنطقة المغاربية والعالم على حد سواء.

كانت عملية فجر أوديسة في 19 مارس 2011 لقوات الناتو تحت القيادة الفرنسية البريطانية منعرج خطير في الأزمة الليبية، وإن كان هناك من راهن بأن فرض الحظر الجوي واغتيال القذافي هو نهاية الأزمة اللبية بكل مخلفاتها، غير أن هذا الامر لم يحدث حتى بوفاة معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011[1]، وخلال كل هذه المدة كانت الدولة الليبية قد رسمت لها طريق الانهيار السريع، فأصبحت أشبه بحلبة صراع لقوى رسمية وأخرى غير ذلك، قوى شرعية وأخرى غير شرعية خاصة وأن مبررات التدخل الدولي لم تكن مقنعة بالشكل الذي يجعلها تأخذ دعم مجلس الأمن وفق القرار 1973، وبمباركة 14 دولة أوروبية وبعض الدول العربية.

المطلب الثالث: أسباب الحراك داخل المنطقة المغاربية.

إن المتتبع للشأن العربي يجد بأن ما حدث في البلدان العربية سنة 2011 لم يكن فجائيا بالنظر إلى طبيعة المتغيرات الداخلية، الإقليمية والدولية التي سبقت هذه الأحداث، كما أنه لا يمكن نسبتها إلى مجموعة عوامل دون أخرى، فالعوامل الداخلية تشكل دافعا مهما للحراك في المنطقة، لكنها ربما لم تكن لتثبت فاعليتها لولا العوامل الإقليمية والدولية، وسنحاول في هذا الجز من الدراسة أن نطرح أهم الأسباب التي كانت وراء انطلاق موجة الحراك الشعبي،

[1]- فولفرام لاخر، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**، ترجمة: عدنان عباس علي، دراسات عالمية، عدد 120، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي 2014، ص 9.

الثورات العربية، أو الربيع العربي حيث تعددت التسميات والنتائج واحدة، فكل تسمية لها مدلولها الخاص، ولعل ما حدث في البلدان العربية يتجاوز كلمة حراك في بعض البلدان ولا يرقى لصفة ثورة في بلدان أخرى، كما أن عبارة ربيع لم تكن أبدا لتصف حال الشعوب العربية منذ انطلاق هذه الأحداث في نهاية 2010 وبداية 2011، وسنحاول الإشارة إلى البلدان المغاربية بصفتها محل الدراسة.

أولا- العوامل الداخلية:

لا يمكن اعتبار حادثة انتحار الشاب محمد البوعزيزي في تونس سببا لاندلاع الانتفاضات الشعبية في أكثر من ثمانية دول عربية، فمشهد الاحتجاج عن طريق الانتحار بات أسلوبا جد مألوف داخل الدول العربية خاصة بين فئة الشباب العاطلين عن العمل، أو أرباب الأسر ممن لا يملكون سكنا تتناوله صفحات الأحداث في الجرائد المحلية أو بعض مواقع التواصل الاجتماعين وعليه فالأزمة الداخلية للبلدان العربية كانت متشابهة إلى حد بعيد وأيضا تكون قد دخلت مرحلتها الحرجة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

1- عوامل اقتصادية: تعتبر الحالة الاقتصادية عاملا مهما لاستقرار أي مجتمع وشهادة نجاح للنظام السياسي، بل قد تغطي عجزه في مجالات أخرى كمجال الديمقراطية، مجال العلاقات الدولية وأحيانا حتى مجال الحريات الفردية وربما كان هذا الأمر هو الذي استثنى بلدان الخليج العربي من موجة الحراك الشعبي، ونجد أن البلدان الحراك

جدول رقم 11: أهم مؤشرات التنمية داخل الدول المغاربية سنة 2010[1].

نسبة الفقر: احصائيات سنة2006. نسبة الأمية: احصائيات 2008

الدولة	معدل النمو	نسبة الفقر	البطالة	الأمية	مؤشر الفساد
الجزائر	2.40	5.90	13	22.3	59
تونس	3.10	3.80	10	19.4	105
المغرب	4.9	9	9.1	39.7	85
ليبيا	-2.3	غ.م	19.5	11.9	146
موريتانيا	-1.2	42	غ.م	43.2	غ.م

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- يؤدي تباطؤ النمو إلى شعور الفرد بأن مستقبل المستوى المعيشي في تدهور وتخيب كل الآمال في التغيير نحو الأحسن في ظل الواقع المعاش، وبالتالي تزايد عدم الثقة في نظامه السياسي وفي سياسات بلده الاقتصادية، وكما نلاحظ فإن البلدان المغاربية في أحسن الأحوال لم تصل إلى 4.9% في المغرب لكن هذا النمو لم يساعد على تخفيض معدلات الفقر 9%، ووصلت هذه المعدلات إلى معدلات سالبة في كل من ليبيا وموريتانيا،

[1]- بهجت أبو النصر، **تأثير التحولات في المنطقة العربية على قضايا التشغيل**، ورقة عمل مقدمة إلى: الندوة القومية حول "تعزيز الاهتمام بالبعد الاقتصادي لوسائل الاعلام العربية"، شرم الشيخ، القاهرة 2014، ص 3 (بتصرف)

هذا على الرغم من أن هذه الدول تملك موارد طبيعية هامة خاصة الثروة النفطية في ليبيا، والحديد في موريتانيا.

- إن الفساد المستشري داخل الأنظمة السياسية المغاربية وافتقارها لاعتماد مبدأ العدل والمساواة في توزيع الثروة جعل من نسبة الفقر في تزايد مستمر إلى جانب نسبة الأمية داخل المجتمع باعتبار السياسات الاقتصادية تؤثر كثيرا على قطاعي التربية والتعليم في أي بلد بالاعتماد على ما يتم تخصيصه من الموازنة العامة لهذين القطاع خاصة في المناطق الريفية.

- ارتفاع معدلات البطالة في الدول المغاربية خاصة بين الشباب خريجي المعاهد والجامعات، وهذا ما جعل من الحراك في الدول العربية يشهد مشاركة بل قيادة شبابية منقطعة النظير، وكذلك نجد أنه رغم غياب عملية التأطير من طرف هيئة أو تنظيم سياسي معين فإن هذه الاحتجاجات طبعتها السلمية والتنظيم، وساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 من تضاؤل فرص الهجرة لدى الشباب خارج بلدانهم.

تعتبر المؤشرات سابقة الذكر مجرد أمثلة من بين الكثير من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر فعلا عن ضعف السياسات الاقتصادية في البدان العربية بصفة عامة بما فيها البلدان المغاربية، وبذلك فإن قيام الحراك الاجتماعي لم يكن مجرد صدفة، فالعوامل الاقتصادية قد تشكل لوحدها سببا لقيام أي ثورة مجتمعية مثلما أشار إليه الفكر سان سيمون باعتبارها نتيجة

حتمية للصراع بين الطبقات الاقتصادية، أو كما يعبر عنها كارل ماركس بأن علاقات التوزيع والإنتاج هي من تخلق سلسلة من الثورات تقودها الشبكات العمالية[1].

وبغض النظر عن كون هذه الحركات ارتقت في بعض الدول لأن تصبح ثورات بغض النظر عن فشها أم نجاحها فإن هذا التحليل من الجانب الاقتصادي يلامس واقع الحراك في المنطقة المغاربية والعربية عموما، فالأنظمة السياسية قد استأثرت بالحكم والثروة معا، وإن كانت الثورات الغربية كانت ضد اتحاد الكنيسة مع أرباب الأعمال والطبقة الحاكمة فإن الصراع داخل البلدان العربية قائم بين الشعوب والطبقة الحاكمة التي هي بدورها من تستحوذ على المال العام، حيث فضحت النظام المصري، الليبي وكذلك التونسي ومعظم الأنظمة العربية أين نجد ثنائية المال والسلطة.

2-العوامل الاجتماعية:

لا يمكن في حال من الأحوال فصل العوامل الاجتماعية عن العامل الاقتصادي باعتبارها نتيجة مطلقة له، فالسياسات الاقتصادية تؤثر دائما وبشكل مباشر على الجانب المجتمعي، في علاقة طردية بحيث كلما كتنت السياسات الاقتصادية ناجحة انعكس ذلك الأمر بالإيجاب على الحالة الاجتماعية والعكس صحيح، وفي حالة البلدان العربية فإن الوضع الاجتماعي يسير نحو التدهور بسرعة كبيرة مقارنة بالنمو الاقتصادي داخل البلد، ورغم أن معظم الدول

[1]- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية **الثورات السياسية: المفهوم والأبعاد، إدارة البحوث والدراسات**، دراسة: قراءة نظرية، 17 أفريل 2016، ص 9

العربية تعتبر منابع للثروات الطبيعية خاصة النفط، ورغم ارتفاع أسعاره بين الحين والآخر غير أن المواطن العربي لم يستشف ذلك في وضعه الاجتماعي فلا زيادات في الأجور، ولا تخفيض في أسعار المواد واسعة الاستهلاك.

لعب الفساد السياسي دورا قذرا في توزيع الثروة، وكذلك برامج التنمية، فكانت تعتمد في أغلبها – إن وجدت–على الجهوية فنجد مناطق الشمال أكثر تنمية من مناطق الجنوب في كل من الجزائر، تونس والمغرب، كما نجد المناطق الشرقية في ليبيا تعاني التهميش مقابل مناطق غرب البلد التي كانت موالية لنظام القذافي على عكس المناطق الشرقية ما جعلها عرضة لسياسات التهميش[1].

ان سياسة التفقير التي اعتمدتها أغلب الأنظمة السياسية ضاعفت من حالة السخط والاستياء المجتمعي إزاء أوضاعه مما أدى إلى انتشار العنف داخل المجتمع[2] في غياب برامج توعية تعليمية، أو حتى دينية بعدما أصبح دور المساجد هي الأخرى تنفيذ إملاءات الحاكم والدعاء له، كما أن مفهوم الانتماء تراجع بشكل كبير في غياب العدالة الاجتماعية وبذلك لم تعد الدولة تمثل الوطن بقدر ما أصبحت تمثل الحاكم وبذلك فإن الممتلكات العامة كثيرا ما كانت تتعرض للتخريب عند أول موجة غضب فردية أو جماعية.

[1]- امحمد ماكلي، **تطور الوضع في ليبيا مابعد القذافي في الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مجموعة خبراء مغاربية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6 سبتمبر 2011، ص 3

[2]- أنوار بوخرص، **العنف السياسي في شمال إفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل**، دراسة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 3 كانون الثاني 2011، مركز بروكنجز، 2011، ص 24.

انتشار ظاهرة الحرقة نتيجة غلق أبواب الهجرة الشرعية نحو البلدان الأوروبية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتعرض هذه الدول لعمليات إرهابية داخل أراضيها من تنفيذ مهاجرين مغاربة، مثل تفجير مدريد ولندن، لتصل إلى حالة غير مسبوقة من التضييق بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والتي عادت بالسلب على برامج استقطاب المهاجريين وتراجع منح تأشيرات دخول هذه البلدان، باعتبار أن المهاجرين هم الأكثر عرضة للتأثر من المواطنين الأصليين أثناء الأوقات التي تتأزم فيها الأوضاع التي بدورها تنعكس سلبا على سوق العمل[1].

- انتشار حوادث الانتحار بعد حالة الذل واليأس والإحباط خاصة بين الشباب البطال[2]، ولعل ما الثورة التي أعقبت حادثة انتحار الشاب التونسي محمد البوعزيزي كانت نتيجة شعور كل شاب عربي بأن روحه كانت تسكن جسد هذا الشاب.

3-الأوضاع السياسية والثقافية:

لاتزال عجلة التنمية السياسية داخل البلدان العربية بصفة عامة والبلدان المغاربية على وجه التحديد غير قادرة على تحقيق متطلبات المرحلة، خاصة مع التطور التكنلوجي الهائل الذي مكن الشباب المغاربي من الاطلاع على نمط حياة الفرد في البلدان الغربية وعلى راسها الأوروبية، ومقارنتها مع واقعه البائس، خاصة في ظل الحرمان السياسي والثقافي المفروض عليه. لقد اتجهت الأنظمة المغاربية نحو الاحلال الديمقراطي بخطى متثاقلة، تدفعها مجموعة

[1]- استراتيجية الاندماج الإقليمي الأورومتوسطي، ص 258.
[2]- ياسر ثابت، **شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي**، ط1، بيروت، دار التنوير، 2012، ص 146

من الشروط والاملاءات الغربية مقابل مجموعة من الشروط والقيود سواء الاقتصادية منها، أو السياسية، وتنفرد من بين باقي الدول العربية بفرض "ديمقراطية اللاديمقراطية"، عن طريق فتح المجال للتعددية السياسية عن طريق أحزاب صنعت من رحم الأنظمة السياسية، وللتفصيل أكثر سوف نستعرض مؤشر الديمقراطية في مختلف البلدان المغاربية وفق الجدول التالي:

يظل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنطقة الأكثر قمعا في العالم حسب ماجاء في التقرير حيث توجد أربع دول فقط من أصل 20 دولة تتمتع بمؤشر متوسط في مجال تطبيق الديمقراطية في ظل وجود بلد ديمقراطي وحيد في المنطقة رغم ديمقراطيته المعيبة وهو " إسرائيل" هذا إضافة إلى كل من (العراق، لبنان، الأراضي الفلسطينية)، رغم محاولة اتجاه بعضها نحو الانفتاح أكثر، والمؤشرات التي في الجدول تؤكد ذلك، حيث تتذيل الدول المغاربية ترتيب الدول الديمقراطي باعتبارها أنظمة استبدادية[1].

ورغم اعلان بعض الدول مثل الجزائر والمغرب عن حزمة من الإصلاحات في مجال التحول الديمقراطي والانفتاح أكثر نحو التعددية السياسية والحريات المدنية غير أنها لم تكن مهيأة لإدارة تلك المرحلة وأدت فيما بعد إلى انتشار موجة من العنف والعنف المضاد داخل الدول المغاربية[2].

[1] - Democracy Index 2010, **Democracy in retreat**, A Report from The Economist Intelligence Unit Limited 2010, p 26.

[2]- أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 8

جدول رقم12: مؤشر الديمقراطية في البلدان المغاربية 2010[1]

ترتيب الدول من 1-167

المؤشرات من 00 (أسوء مؤشر) -10 (أحسن مؤشر)

البلد	الترتيب	العملية الانتخابية	التسيير الحكومي	المشاركة السياسية	الحريات المدنية
موريتانيا	115	3.00	4.29	3.89	3.13
المغرب	116	3.5	4.64	1.67	5.00
الجزائر	125	2.17	2.21	2.78	5.63
تونس	144	00	2.86	2.22	5.63
ليبيا	158	00	2.14	1.11	5.00

نلاحظ أيضا من خلال الجدول ترتيب هذه الدول من حيث الحريات السياسية والتي تعرف تراجعا كبيرا منذ تسعينات القرن الماضي بحجة مكافحة الإرهاب، أما فيما يخص حرية الإعلام فهي لم تكن سوى عملية توسيع قطاع الإعلام الخاص بعيدا أن أي حرية للتعبير وفتح المجال لانتقاد الأنظمة العربية أو تقديم أفكار ومشاريع بديلة، هذا إلى جانب محاولة الأنظمة انتاج أحزاب إسلامية جديدة توافق رغباتها من جهة وتضمن هدوء بعض الإسلاميين من مؤيدي الأحزاب التي تعرضت سابقا للقمع والحل، باعتبارها تيارات إسلامية معتدلة، وهذا ما نجده في كل من المغرب والجزائر معا.

[1] -Democracy Index 2010,**Op.cit**, p 6-7.

عموما إن بعض الدول المغاربية وإن كانت لها فرصة مع الإصلاح والتنمية في ظل ظروف أمنية مستقرة سادت المنطقة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وارتفاع أسعار النفط فإنها لم تستفد من هذه المرحلة ولم تعرف كيف توازن بين التنمية وبين العدالة الاجتماعية[1] مما أدى فيما بعد إلى موجة الحراك الشعبي التي عرفتها المنطقة.

إن العزوف عن المشاركة السياسية ما هو إلا انعكاس لحالة عدم الثقة بين المواطن المغاربي وحكوماته، فالعملية الانتخابية أصبحت في نظره تقليد روتيني شكلي للديمقراطية مهمته إما إعادة تزكية نفس الوجوه السياسية أو عملية استنساخ للأنظمة السياسية الموجودة، في ظل انعدام أي فرصة لإنتاج بدائل إصلاحية.

عرفت أيضا هذه الفترة تراجع لدور النخب والتي عرفت حالة غير مسبوقة من سياسات التهميش من طرف الأنظمة المغاربية، وتستثني هذه العملية بعض النخب التي تسوق للأنظمة القائمة، وهي الفئة " المثقفة" الأكثر انتفاعا بالأوضاع القائمة وأغلبها من الإعلاميين النافذين والإطارات الجامعية.

تميزت هذه الفترة أيضا بانتشار رهيب لوسائل التواصل الاجتماعي[2] باعتبارها أداة من أدوات عولمة جعلت من الشباب العربي الملم بهذه الخدمة السخية والمواكب لعصر الرقمنة

[1]-محمد عوض، كرم حسين، **التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي**، بحوث ومناقشات الندوة العالمية جول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، تاريخ الانعقاد 19 ماي 2013 بمقر جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، طبعة 1، ديسمبر 2013، ص 88

[2]- للمزيد أنظر: جيدور حاج بشير، **أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية**: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

والتكنلوجيا الحديثة على اطلاع كبير بما يحدث خارج الحدود خاصة في الدول الغربية، رغم التعتيم الإعلامي داخل بلدانهم، وصار يطمح لأن تكون له نفس الحياة، كيف لا وهو يعي جيدا مقومات بلدانه وثرواتها، ولعل هذا ما جعل الأنظمة السياسية تعجز عن مواجهة جيل من الشباب غير تقليدي، لا يشبه شباب سبعينات وثمانينات القرن الماضي شباب مندفع وتواق للحرية لم تكن له مواجهات سابقة مع قوات الأمن إلا في ساحات الملاعب ولم يتعرض لما تعرضت له الأجيال السابقة من عنف واضطهاد داخل السجون.

ثانيا– العوامل الخارجية: تعيش الدول المغاربية في فضاء دولي وإقليمي متغير خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين زاد الاهتمام العالمي بالمنطقة باعتبارها تحمل بعدا شرق أوسطيا من جهة، بعدا إفريقيا وأيضا بعدا متوسطيا من جهة أخرى، وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن الحديث عن العوامل الخارجية إلا من خلال تداعيات سياسات هذه الأنظمة والسياق الدولي الذي ظهر فيه الحراك العربي، رغم أن بعض المفكرين يرون بأن ما حدث في الدول العربية عموما كان قد تم التخطيط له في المخابر الغربية سنوات قبل اندلاعه، وإن كان هذا الموقف يحمل بعضا من الصحة بالنظر إلى مشروعي الشرق الأوسط الجديد لبرنارد لويس أو الفوضى الخلاقة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، وهذا لا ينفي دورالعوامل الداخلية، خاصة المتعلقة بسياسات الأنظمة، التي قال عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش أن أمريكا خسرت الكثير نتيجة دعمها لأنظمة عربية تسلطية بحجة مكافحة الإرهاب، وغضها الطرف عن ملف الديمقراطية وحقوق الانسان هناك دون أي نتائج تذكر.

المبحث الثاني: تداعيات أحداث 2011 على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة استعراض أهم المحطات التي أعقبت الحراك في كل من تونس وليبيا، وعلاقتها بانتشار ظاهرة الإرهاب داخليا وإقليميا، كما سنستعرض الموقف الفرنسي من الحراك في كلا البلدين.

المطلب الأول: تونس... الإصلاح الديمقراطي أم مواجهة الإرهاب

تعتبر تونس البلد الاستثناء بين دول الربيع أو الحراك العربي، حيث تنطبق فعلا صفة الربيع على ما حدث في تونس التي لم تتخلص من نظام بن علي فقط بل هي تتجه بخطى حثيثة نحو إرساء دولة الحق والقانون، ولعل أهم مؤشرات ذلك هو ابتعاد كل من الجيش والأمن عن كل مظاهر الحياة السياسية، وكان رحيل بن في بداية بناء مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الحديثة، رغم أن هذا الأمر لم يكن سهلا ولا من غير ثمن.

ويمكن دراسة الوضع الأمني في تونس بعد بن علي كما يلي:

أولا- الوضع السياسي: تميزت هذه المرحلة بالحساسية الشديدة خاصة في عامها الأول بين تاريخ هروب بن علي في 14 جانفي 2011 وبين تاريخ أول انتخابات للمجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، عندما تولى رئيس الحكومة في عهد بن علي محمد الغنوشي رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة والذي استقال فيما بعد تحت ضغط الشارع التونسي الداعي لإحداث

قطيعة مع نظام بن علي، وحل كل مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة وهو الأمر الذي تمت مناقشته فيما بعد، خوفا من انهيار الدولة في غياب مؤسساتها الفاعلة[1] وتعد انتخابات 23 أكتوبر أول انتخابات ديمقراطية في غياب حزب التجمع الوطني الدستوري الذي هيمن على الساحة السياسية منذ استقلال تونس، فازت بها حركة النهضة بأغلبية مقاعد المجلس الوطني التأسيسي[2] ب91 مقعدا غير أنها لم تستطع تشكيل الحكومة إلا بالتحالف مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات وكلا الحزبين يختلفان جذريا عن إيديولوجية حركة النهضة الإسلامية بطابعهما العلماني، ليتولى منصف المروزقي رئاسة الجمهورية، ومصطفى بن جعفر رئاسة الحكومة، ورغم أن هذا الائتلاف ظاهريا يبدو مرضيا لجميع التيارات السياسية داخل المجتمع التونسي غير أنه خلف شقاقا داخل التيار العلماني الذي اتهم الحزبين السابقين بالخضوع لإرادة حركة النهضة[3] وتمثلت مهام المجلس الوطني التأسيسي في قيادة البلد بصفة مؤقتة بما فيها الشؤون السياسية، الاقتصادية والأمنية في البلد أضافة إلى إعداد مسودة الدستور الوطني الجديد في مهلة أقصاها سنة. نظرا للتعقيد السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والأمني الذي خلفته منظومة الفساد في النظام السياسي السابق بقيادة الرئيس المخلوع بن علي عجز المجلس التأسيسي في القيام بعض المهام الموكلة له، وعلى رأسها الصياغة الدستورية المنتظرة، فقد تجاوز المهلة القانونية التي وجد لأجلها دون

[1]- التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من " الربيع العربي"**، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، لبنان 2014، ص 23

[2]- نيكول روزويل، أسماء بن يحي، **تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية**، نتائج مجموعات التركيز في تونس، المعهد الوطني الديمقراطي، تونس 7-17 ديسمبر 2011، ص 13.

[3]- التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مرجع سابق، ص 24، 25

تحقيق الأهداف المرجوة وكان لابد من الانتقال السريع لمرحلة أكثر فعالية وشخصيات أكثر حزما للوصول بتونس إلى بر الأمان دون الوقوع في حالة الفوضى التي تتخبط فيها الجارة الليبية.

هذا الوضع دفع بالجميع للذهاب نحو الحوار الوطني وهي أهم ما ميز نجاح الثورة في تونس، حين أظهرت جميع الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني بأن المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وقدمت بعض التنازلات حفاظا على اللحمة الوطنية، وهذا بعد فشل الطبقة السياسية في قيادة المرحلة الانتقالية وهو ما جعل منظمات المجتمع المدني خاصة الكبيرة منها لفتح حوار شارك فيه أغلب التيارات السياسية وباقي النقابات لاقتراح حلول للخروج من حالة الانغلاق السياسي التي تكاد تعصف بالاستقرار داخل تونس خاصة مع تلك التهديدات الأمنية التي ظهرت خلال هذه المرحلة في دولة تؤسس لميلاد ديمقراطية فتية ليس في تونس فقط بل في المنطقة المغاربية والبلاد العربية بصفة عامة.

تمثل انتخابات 21 ديسمبر 2014 ثاني موعد انتخابي ديمقراطي تشهده تونس، ولعل أهم ما ميز هذه الانتخابات هو ملامح النضج السياسي التي عرفها الشعب التونسي والنخبة السياسية على حد سواء، حيث أفرزت هذه العملية صعود ثنائية غير مألوفة لدى الشارع العربي والمغاربي متمثلة في التيار الإسلامي المعتدل والديمقراطية العلمانية[1]، بعد سلسلة التنازلات

[1]- بهي الدين حسن، **النظم التسلطية العربية حاضنة الإرهاب**، سلسلة قضايا الإصلاح 37، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تونس 2017، ص 115

التي قدمتها حركة النهضة إثر فشلها في إدارة الملف الأمني واتهامها بالمرونة مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي الذي وصفت أنصاره بأنهم جزء من الثورة عبروا عن مطالبهم باستعمال العنف المسلح لا أكثر.

ثانيا- الملف الأمني في تونس بعد الثورة: يعد أكبر تحدي واجه التونسيين بعد الثورة ورحيل بن علي، خاصة بعد انزلاق الاحداث نحو العنف في ليبيا، حيث عرفت تونس نشاط بعض الجماعات الإرهابية التي باشرت عملية تنظيمها وتدريبها مباشرة بعد اندلاع الثورة التونسية ضد نظام بن علي بعد استفادة بعض السجناء من العفو، وبداية العنف المسلح داخل تونس أو كما تم التعبير عنه من قبل قيادات الجماعات المسلحة (الخلايا النائمة) إعلان حالة الرباط والمقصود منها الانتقال من مرحلة تونس أرض الدعوة إلى مرحلة تونس أرض الجهاد، حيث تم تأسيس مجموعة من المخيمات لاستقبال إرهابيين متطوعين والاشراف على تدريبهم حيث كانوا يتنقلون على الحدود الليبية التونسية، والتونسية الجزائرية عبر ممرات آمنة خالية من التغطية الأمنية، حيث تمركز معظمها في الشمال الغربي من البلد، على الحدود المتاخمة للجزائر[1].

يعتبر تنظيم " أنصار الشريعة" أهم تنظيم إرهابي كان له الحضور الواسع من خلال العمليات الإرهابية في تونس حيث أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة، كما كان له علاقات وطيدة بالجماعات المسلحة في الجزائر، وكذلك تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا، ورغم الخطاب اللين

[1]- تقرير حول الإرهاب في تونس من خلال القضايا القضائية، مرجع سابق ص 24

الذي تقاه من حركة النهضة إلا أنه اتهمها بالخيانة والوقوف إلى جانب المصالح الغربية فيما تراجعت حركة النهضة عن وصفها للسابق لهم بكونهم ليسوا أصحاب مطالب شرعية وإنما تنظيم إرهابي غير قابل للاندماج[1].

من خلال الجدول نلاحظ اتساع النطاق الجغرافي للعمليات الإرهابية، ليصل نحو أكثر الشوارع والمدن ذات التغطية الأمنية الكثيفة مثل تونس العاصمة ومدينة سوسة السياحية، كما نلاحظ أن معظم الهجمات استهدفت العناصر الأمنية بمختلف شرائحه لم تسلم شخصيات سياسية على غرار شكري بعيد قيادي في حزب الوطنيين الديمقراطيين المحسوب على التيار العلماني والمعارض عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي، من عمليات التصفية أو ماي سمى بالاغتيالات السياسية وهي الحادثة التي كادت أن تعصف بحكومة التوافق الوطني بقيادة حركة النهضة المحسوبة عن التيار الإسلامي لولا تداركها لتحديات المرحلة حيث أعلنت استقالتها في 14 جانفي 2014 [2] ورغم أن معظم التنظيمات الإرهابية تبنتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لكن توجد عمليات تبنتها تنظيمات إرهابية داخل تونس في دول الجوار، كما أن هناك عمليات استهدفت أجانب داخل تونس معظمهم دخلوا البلاد سائحين، باعتبار تونس بلد سياحي له مكانته في المنطقة المغاربية.

[1]- مرجع سابق، ص 27.
[2]- بين الاغتيالات والإرهاب... أزمات تونس بعد الثورة، 11 نوفمبر 2015، على موقع أصوات مغاربية www.maghrebvoices.com/a/Tunisia-crisis-terrorism/401991.html.

جدول رقم 13: النشاط الإرهابي في تونس بعد الثورة[1]:

تاريخ العملية الارهابية	مكان العملية الارهابية	ضحايا العملية الإرهابية
18 /05/ 2011	تونس العاصمة	مقتل عنصرين من الجيش
2012/12/10	القصرين (على الحدود الجزائرية)	مقتل ضابط في الحرس الجمهوري
06 /02/ 2013	تونس العاصمة	اغتيال شكري بلعيد سياسي تونسي
25 /07/ 2013	تونس	اغتيال البراهمي نائب في المجلس التأسيسي
29 /07/ 2013	جبل الشعانبي(القصرين)	مقتل ثمانية جنود في كمين
17 /10/ 2013	باجة	مقتل عنصرين من الحرس الوطني
23 /10/ 2013	سيدي بوزيد	مقتل ستة عناصر من الحرس الوطني من بينهم رئيس فرقة مكافحة الارهاب
16 /04/ 2014	جندوبة	مقتل عنصرين من الحرس الوطني وعون من مصلحة السجون
16 /07/ 2014	جبل الشعانبي	مقتل 14 عسكري وإصابة أكثر من 18
06 /11/ 2014	بين محافظتي الكاف وجندوبة	مقتل 5 عسكريين
18 /03/ 2015	متحف باردو(تونس العاصمة)	مقتل 23 سائحا أجنبيا
05 /04/ 2015	القصرين	مقتل 5 جنود
15 /06/ 2015	سيدي بوزيد	مقتل 3 من الحرس الوطني
26 /06/ 2015	سوسة	مقتل 38 سائحا أجنبيا وجرح 36
24 /11/ 2015	تونس العاصمة	مقتل 13 عنصرا من الأمن الرئاسي
07 03/ 2016	بن قردان	7 مدنيين و12 عنصرا من الأمن والجيش

من خلال الجدول نلاحظ اتساع النطاق الجغرافي للعمليات الإرهابية، ليصل نحو أكثر الشوارع والمدن ذات التغطية الأمنية الكثيفة مثل تونس العاصمة ومدينة سوسة السياحية، كما

[1]- هجمات تونس... من جربة إلى بن قردان، 2015/11/25 على الموقع:
https://www.aljazeera.net/enclopedia/events/2/015/11L25

نلاحظ أن معظم الهجمات استهدفت العناصر الأمنية بمختلف شرائحه لم تسلم شخصيات سياسية على غرار شكري بعيد قيادي في حزب الوطنيين الديمقراطيين المحسوب على التيار العلماني والمعارض عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي، من عمليات التصفية أو ماي سمى بالاغتيالات السياسية وهي الحادثة التي كادت أن تعصف بحكومة التوافق الوطني بقيادة حركة النهضة المحسوبة عن التيار الإسلامي لولا تداركها لتحديات المرحلة حيث أعلنت استقالتها في 14 جانفي 2014 [1] ، ورغم أن معظم التنظيمات الإرهابية تبنتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لكن توجد عمليات تبنتها تنظيمات إرهابية داخل تونس في دول الجوار, كما أن هناك عمليات استهدفت أجانب داخل تونس معظمهم دخلوا البلاد سائحين باعتبار تونس بلد سياحي له مكانته في المنطقة المغاربية.

لقد كشفت هذه العمليات الإرهابية عن الكثير من النقائص التي يعانيها الأمن التونسي خاصة تلك التي وقعت في المناطق الحضرية، رغم ما كان يروج له النظام التونسي السابق حول جاهزية المؤسسة الأمنية لمواجهة أي خطر متربص، لكن الواقع كان مغايرا تماما حسب ما أشار إليه تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الوضع الأمني في تونس الصادر بتاريخ 23 جويلية 2015 الذي رجح هذا الفشل إلى غياب استراتيجية الأمن الشامل والنجاعة في مواجهة الإرهاب[2]. غير أن ظاهرة الإرهاب في تونس لم تعد قضية وطنية فقط بل أصبحت قضية إقليمية خاصة وأنها أضافت عبء أمني آخر بالنسبة للجزائر التي تعاني عبر حدودها

[1]- نفس المرجع.

[2] - International Crisis Group **"Reforme et Stratégie Sécuritaire en Tunisie"** Rapport N° :161, 23 Juillet 2015

الشرقية من حالة الانفلات الأمني في ليبيا وما لها من تداعيات، ولذلك فإن سبل مواجهة هذه الظاهرة لن تأتي ثمارها إلا بتظافر الجهود الإقليمية خاصة بين الجزائر وتونس.

المطلب الثاني: ليبيا... قرار مجلس الأمن 1793 والنتائج المكلفة

تختلف مآلات الحراك الليبي عن نظيره التونسي، ففي الوقت الذي قطع فيه الشعب التونسي شوطا كبيرا في بناء ديمقراطية جديدة كانت ليبيا تنزلق بسرعة نحو الانهيار الأمني ولعل القرار الأممي الذي سمح بالتدخل العسكري لقوات الناتو تحت القيادة الفرنسية البريطانية تحت شعار التدخل لأغراض إنسانية كان له الأثر الأكبر في تدهور الملف الأمني في البلد.

لقد أدت حالة العنف والعنف المضاد في ليبيا وانتشار المليشيات المسلحة بالإضافة إلى أصوات المعارضة الليبية بالخارج التي دعت إلى التدخل الأجنبي الفوري للحد من المجاور المروعة التي ارتكبها نظام القذافي في حق المدنيين العزل، والتي أخذت اهتماما إعلاميا غير مسبوق مقارنة بما كان يحدث في باقي المنطقة العربية، وبعيدا عن صحة ما كان يتم نقله من عدمه فإن فرنسا وبريطانيا استطاعت أن تحصل على الضوء الأخضر من مجلس الأمن لمباشرة عمليتها العسكرية في ليبيا عبر القرار الأممي 1973 بتاريخ 2011/03/17 استنادا إلى الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة والذي يقضي بحق التدخل لأجل حماية المدنيين. وجاء هذا القرار عقب مجموعة من الإنذارات وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للرئيس الليبي معمر القذافي من أجل وقف عمليات العنف ضد المدنيين دون جدوى، ويقضي القرار بفرض حظر جوي على كافة أنشطة الطيران المدنية منها والعسكرية داخل المجال الجوي الليبي دون

الحق في التوغل العسكري بريا، لكن في نفس الوقت يسمح بالقيام بضربات جوية في حال استمرار العنف ضد المدنيين[1].

أولا- الوضع السياسي في ليبيا بعد الثورة: لم يستسلم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ويتنازل عن السلطة كما فعل نظيريه التونسي والمصري، بل قابل مختلف النداءات الداخلية والخارجية بالتصعيد، بل حتى خطاباته منذ اليوم الأول للثورة كانت تحمل أنواع التهديد والوعيد للمتظاهرين ولم يعتمد أبدا أسلوب الحوار ولا المهادنة، وهذا الأمر الذي فتح المجال أكبر للتدخل الدولي الذي ألحت كل من فرنسا وبريطانيا على ضرورته، والذي بدوره لقي ترحيبا من طرف المجتمع الدولي، وفي الأيام الأولى للحراك ظهر المجلس التأسيسي بتاريخ 27 فيفري 2011 الذي قدم نفسه ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الليبي ممثلا في مجموعة من نشطاء الثورة والمعارضين لنظام القذافي برئاسة مصطفى عبد الجليل وتم الاعتراف به دوليا[2]، غير أن مهمة المجلس لم تكن سهلة في ظل تهاوي الهياكل المؤسسية للدولة القضائية، الأمنية الاقتصادية والسياسية والتي شكلت عبئا يضاف إلى محاولة المجلس إيجاد صيغة دستورية واستحداث مؤسسات رسمية جديدة دائمة تزامنت هذه العملية مع استمرار العنف داخل البلد واستطاع المجلس أن يتبنى إعلانا دستوريا في الثالث من أوت 2011، غير أن العمل به

[1]-الجوزي عز الدين، حماية حقوق الانسان عن طريق التدخل الإنساني: استرجاع للقانون الدولي؟، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون، جماعة مولود معمري تيزي وزو، 2015، ص 290،291

[2]- فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين؟** مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد 13، مارس 2017، ص 9

رسميا في إطار المرحلة الانتقالية تأخر حتى تاريخ الثالث والعشرين من أكتوبر 2001 أي بعد إعلان مقتل القذافي بثلاثة أيام [1].

حاول المجلس الانتقالي أن يتجاوز التركة الثقيلة لنظام القذافي فيما يخص التقسيم القبلي للمجتمع الليبي، خاصة أزمة المناطق الشرقية التي ظلت لفترة كبيرة تعاني من التهميش في ظل حكم معمر القذافي والتي كان لها الدور البارز في الإطاحة بنظام القذافي، لتتجدد مخاوفها في مارس 2012 بعد اعلان المجلس الوطني الانتقالي تخصيص 60 مقعد للجهة الشرقية و100 مقعد للمناطق الغربية إثر تنصيب الجمعية الوطنية بحجة التباين في الكثافة السكانية بين الجهتين الشرقية والغربية حيث تتفوق هذه الأخيرة على نظيرتها، وهو الأمر الذي فجر الأوضاع بإعلان مجلس برقة الذي ضم الآلاف من منتسبي القبائل والثوار، حيث لم يعلن انشقاقه عن ليبيا لكنه تبنى سياسة الحكم الذاتي في المناطق الشرقية[2].

كانت انتخابات أعضاء المؤتمر الوطني في 7 جويلية 2012 بارقة أمل حول المستقبل السياسي في ليبيا، لكن لم هذا طويلا رغم المشاركة الشعبية المرتفعة في الانتخابات والتي تجاوزت 60% وتم حل المجلس الانتقالي لتتشكل حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، لكن مع دخول النفط اللعبة السياسية والمشاكل المتعلقة بالمنطقة الشرقية عاد المشهد السياسي الليبي إلى نقطة البداية بعد فرار رئيس الحكومة خارج البلد في مارس 2014[3]، هذا إلى جانب دعم

[1]- فالفروف لاخر، مرجع سابق، ص 10
[2]-كريستوفرس شيفيس، جيفير مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات المستقبل**، مؤسسة راند، 2014، ص 38.
[3]- الأزمة الليبية إلى أين؟ ص 9

المليشيات المسلحة لكل طرف سياسي في البلد حيث اندمجت الأزمة السياسية مع الأزمة الأمنية.

جدول رقم14: التكتلات السياسية داخل ليبيا بعد الثورة[1]

اسم التكتل	نبذة عن التكتل
تكتل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني	تأسس في 15 ديسمبر 2015 بين المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، برعاية أممية للم شمل الإخوة الفرقاء داخل البلد وهي التي تمثل السلطة السياسية الشرعية وتحظى باعتراف دولي
تكتل الشرق (حفتر، عقيلة، الثني)	تحالف بين اللواء المنشق خليفة حفتر، ورئيس الحكومة المؤقتة في الشرق الليبي إضافة إلى رئيس مجلس النواب الليبي، وهو مزيج بين قيادة عسكرية وقيادات سياسية أعلنت ولاءها له بداية بمعركة الكرامة التي شنها ضد الجماعات المسلحة تحت ذريعة محاربة الارهابلاسنة 2014
تكتل(الغويل،أبوسهمين، الغرياني)	يضم أعضاء أول مؤتمر وطني منخب ممن رفضوا الانضمام إلى المجلس الأعلى للدولة وفق لبنود اتفاق الصخيرات، ترى بأن حكومة الوفاق الوطني هي حكومة وصاية دولية
تكتل أنصار النظام السابق	رغم التهميش تحت قانون العزل السياسي بقيت هذه الفئة تناضل من أجل وجودها ضمن الخارطة السياسية في البلد خاصة بعدما تعرض له البعض منهم من عمليات تصفية، اختفاء قسري وتعذيب ليتمكنوا من العودة إعلاميا سنة 2013، ثم الالتفاف حول تيار سياسي يمثلهم وهو الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا.

[1]- من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع البحث.

ثانيا– الوضع الأمني: منذ اطلاق أول رصاصة في وجه المتظاهرين المدنيين من طرف نظام القذافي تحولت ليبيا إلى ساحة كبيرة لمجموعة من المعارك، كانت في البداية بين الثوار من المعارضة ومليشيات النظام، لكن بعد مقتل القذافي انجلت المعركة على العشرات من التنظيمات المسلحة، كانت كل واحدة منها تابعة لطرف سياسي معين. ويوضح هذا الجدول

جدول رقم 15: أهم التنظيمات المسلحة داخل ليبيا بعد الثورة[1].

اسم التنظيم	نبذة موجزة عن التنظيم
مجلس الزنتان العسكري	من أكثر المجموعات المسلحة قوة وتنظيما تضم 4000 عنصر تم تعيين أحد قادتها فيما بعد وزيرا للدفاع من قبل المجلس الوطني الانتقالي أهم عملياتها اختطاف سيف الإسلام نجل الرئيس القذافي
كتائب مصراتة	أكثر التنظيمات منافسة لتنظيم الزنتان حول السلطة والنفوذ، لها علاقات جيدة مع التنظيمات الإسلامية وكذلك مع حزب العدالة والتعاون، تسيطر على 820 دبابة و2300 مركبة مجهزة برشاشات وأسلحة مضادة للطائرات.
كتيبة سوق الجمعة	سيطرت على مطار ميتيكا ومجموعة من الأسلحة والذخيرة ترتبط بالقائد العسكري الإسلامي حكيم بلحاج
كتيبة سدان السويلي	أشرفت على قيادة الهجوم المسلح في سرت الذي استهدف القذافي.
كتيبة 17 فبراير	مجموعة إسلامية من شرق ليبيا تضم 12 كتيبة، عدد أعضائها مابين 1500 و3000 عنصر تمتلك مخزونات كبيرة من الأسلحة أشرفت على حماية الوفد الدبلوماسي الأمريكي خلال الهجوم المسلح في 11 ماي 2012.

[1]- كريستوفر.س شيفيس، جيفير مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل، مؤسسة راند 2014، ص 30-34

كتيبة درع ليبيا	ينحدر قادتها من مصراتة والزاوية، إسلاميين يتعاطفون مع التيارات الجهادية داخل البلد، تم اتهامها بعمليات خطف وتعذيب مسيحيين أقباط، وبضلوعها في عمليات قتل متظاهرين سنة 2013.
كتيبة أنصار الشريعة (بنغازي)	مجموعة إسلامية تنحدر من بنغازي، شاركت في مشاريع خيرية وتحظى بقبول شعبي رغم معارضتها للأجنحة السياسية الحاكمة.
كتيبة شهداء أبو سليم	مقرها درنة شرق بنغازي، تعود جذورها على التيارات المسلحة المعارضة لنظام القذافي قبل الثورة خلال العقدين الماضيين، هي أيضا تيار إسلامي حاول فرض الحكم بالشريعة في درنة سنة 2012 لها علاقة وطيدة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
أنصار الشريعة (درنة)	يتم تصنيفها على أنها مجموعة أصولية تابعة لتنظيم أبو سليم، هي أيضا تيار إسلامي مسلح يسعى إلى تطبيق الشريعة في درنة يقودها شخص من تنظيم القاعدة كان سجين سابق بغوانتانامو، قاد عمليات تدريب لأكثر من مئتي جهادي في ليبيا.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ميلاد عدد كبير من التنظيمات المسلحة، والتي كانت تتنافس فيما بينها للقيام بأكثر العمليات المسلحة لتحل محل الجيش الليبي الذي كشفت الأزمة على أنه لم يكن سوى مليشيات غير قادرة على حماية وتأمين الدولة بعد رحيل القذافي، كما ساهم العجز في التسيير الذي صادفه المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني على حد سواء في غياب مؤسسة أمنية رسمية وجهاز قضائي تستند له السلطة في مواجهة التنظيمات المسلحة[1]، كما ان بعض الشخصيات السياسية كانت تعتمد على هذه التنظيمات المسلحة من أجل تقوية نفوذها السياسي عبر منطق القوة.

[1]- فولفرام لاخر، مرجع سابق، ص 12

تعتبر منطقة الشمال الشرقي في ليبيا أكثر المناطق استقطابا لهذه التنظيمات المسلحة، ويعود ذلك على أمرين نهمين أولهما يتعلق بطبيعة المعارضة السياسية لنظام القذافي قبل الثورة والثاني يتعلق بالثروة النفطية في المنطقة، والتنافس حول السيطرة على منابع النفط، ولعل الخطوة التي قام بها رئيس أمن المنشآت النفطية، كما ساهمت عملية انتشار الأسلحة في ليبيا عاملا مهما في إدارة الصراع داخل البلد، حيث أن 20 مليون قطعة سلاح كانت جاهزة لاستعمالها في النشاط التجاري عبر الحدود بعد سقوط نظام القذافي مباشرة، والتي ثبت فيما بعد أن هناك أطرافا دولية كانت تسعى فعلا لإغراق المنطقة بتجارة الأسلحة عبر الحدود وليس داخل ليبيا فقط.

ثالثا- ملف النفط ... بين الصراع السياسي والانهيار الأمني: تعتبر منطقة الشرق الليبي مصدر الموارد الطاقوية في البلد، ومنذ قيام الثورة كانت هذه المنطقة تحت أعين المليشيات المسلحة التي كانت تتنافس لبسط نفوذها وسيطرتها هناك، غير أن حادثة بيع النفط بطريقة غير قانونية من طرف إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية ورئيس المكتب السياسي لإقليم برقة، الأمر الذي جعل المؤتمر الوطني يسحب الثقة من حكومة زيدان الذي فر بدوره إلى الخارج[1]، لقد أدى هذا الصراع المسلح من قبل المليشيات حول السيطرة على المناطق النفطية إلى ضعف حكومات الوفاق الوطني المتعاقبة خاصة بعد عجزها مواجهة هذه المليشيات أو السيطرة عليها بما يخدم مصالح البلد، فقد أدى تراجع الإنتاج النفطي إلى

[1]- نفس المرجع، ص 9.

مزيد من التدهور الاقتصادي داخل البد خاصة وأنه يعتبر المصدر الوحيد في هذه الفترة، وهو ما نتج عنه تزايد وتيرة العنف المسلح، خاصة بعد دخول قوى ودول أجنبية على خط الصراع ودعم هذه المليشيات وفق ما يخدم مصالحها[1].

شهدت هذه المرحلة تصاعد كبير في وتيرة العنف بين المليشيات المسلحة ولعل أهم صراع عسكري كان بين المجلس الوطني المرصوص وقوات حفتر، حينما قامت هذه الأخيرة بشن هجوم عسكري على المناطق الشرقية أطلقت عليها معركة الكرامة تحت ذريعة محاربة أنصار الشريعة التابع لتنظيم الدولة الإسلامية لكنها لم تحقق أهدافها بل ساهمت في انتشار هذه الأخيرة وسيطرتها على مدينة سرت بالكامل قبل أن تتدخل قوات البنيان المرصوص التابعة للمجلس الوطني بعملية مسلحة استطاعت من خلال تحرير مدينة سرت بالكامل والتي لا شك في أنها شكلت ضربة قاضية لقوات حفتر[2].

المطلب الثالث: الأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية

لم تمر على الثورة الليبية بضعة أسابيع حتى بدأت ملامح تداعياتها الإقليمية والدولية تطفو إلى السطح خاصة بعد التهديد العلني والصريح الذي صدر من الرئيس الليبي معمر القذافي آنذاك الذي هدد بوقف نشاط خفر السواحل وإغراق أوروبا بعدد من المهاجرين في

[1]- أحمد قاسم حسين، **دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"**، سياسات عربية، العدد 36، يناير 2019، ص 70

[2]- الحسين الشيخ العلوي، **لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أفريل 2017، ص 7

حال استمرار دعم الانتفاضة من طرف الدول الأوروبية[1]، ويمكن تقسيم تداعيات الأزمة الليبية إلى إقليمية ودولية.

أولا– الجزائر: تعتبر دول الجوار الليبي المغاربي من أكثر الدول تأثرا بالأزمة الليبية ولعل الجزائر من أهم هاته الدول التي عانت العديد من المشاكل نتيجة الفوضى في ليبيا ورغم تبنيها موقف الحياد من الصراع الليبي منذ بدايته وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما حذرت من انحراف الأوضاع وفقدان السيطرة الأمنية الذي قد يفضي إلى استفحال ظاهرة وانتشار الإرهاب في المنطقة المغاربية وليس فقط داخل ليبيا[2]، غير أن الموقف الجزائري من الأزمة الليبية لم يلق استحسانا من طرف المجلس الوطني الانتقالي ولا من طرف الثوار، وكادت الجزائر تتهم بموقوفها إلى جانب القذافي رغم وجود أي إشارة دعم له من طرف النظام الجزائري، وربما مخاوف انتقال عدوى الإطاحة بالنظام والحسابات الأمنية عبر الحدود هي من كانت وراء هذا الموقف رغم أنه دل بشكل كبير عن غياب رؤية استراتيجية[3].

لقد شكل الامتداد الحدودي على مسافة 974 كلم بين ليبيا والجزائر عبر منطقة صحراوية تقع أغلبها بولايتي إليزي وتمنراست تضاعف مخاوف هذه الأخيرة نتيجة استمرار الفوضى

[1]- فواز جرجس، مرجع سابق، ص 391

[2]- أحمد إدريس، **تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية**، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016، ص 2.

[3]- عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي، الاستقرار أولا**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 6 سبتمبر 2011، ص 2.

والانهيار الأمني داخل ليبيا، حيث أصبحت الحدود الشرقية الجزائرية فضاء نشاط الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة[1]:

نشاط الجماعات الإرهابية عبر الحدود: تعتبر الحدود الجنوبية الشرقية أهم منافذ للجماعات الإرهابية خاصة مع بداية نشاط تنظيم الدولة الإسلامية داعش في ليبيا وانضمام الكثير من الجماعات المسلحة داخل ليبيا له وعلى رأسهم أنصار الشريعة، الذي لقي مطاردة قوية لأنصاره من طرف قوات حفتر من جهة وقوات البنيان المرصوص من جهة أخرى وهو ماجعل عناصر هذا التنظيم تحاول الفرار عبر الحدود، ونقل عملياتها من شرق ليبيا نحو غربها وجنوبها والعبور نحو الدول المجاورة، مستغلة في ذلك طبيعة النظام القبلي عبر الحدودي في كل من ليبيا، شمال النيجر ومالي وجنوب الجزائر وكذلك سيطرة تنظيمات الجريمة المنظمة على هذه المعابر، حيث تسلل مجموعة من الإرهابيين سنة 2013 من مختلف الجنسيات وقاموا بهجوم في تمنراست والآخر في قاعدة استخراج الغاز تقنتورين بمدينة عين أميناس، خاصة بعد فشل التنسيق الأمني بين مختلف دول المنطقة والتي حاولت الجزائر أن تشكله مع كل من مالي وموريتانيا[2].

رغم المخاوف الجزائرية من عودة الإرهاب إلى النشاط عبر أراضيها إلا أن التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب خلال عقود مضت آتت أكلها بداية بإحباط هجوم تيقنتورين،

[1]- الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا وتسحب عمال سوناطراك، على موقع العربية، 2014/5/19.
https://www.aharabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/5/19

[2] - Belkacem Iratni, **L'Espace Sahélo Saharien, Dialogues Sécuritaires Dans L'Espace Saha**rien, Friedrch Ebert-Stiftung, paix et sécurité centre de compétence Afrique Sub-Saharienne, 2017, p 13

والذي لقي في البداية انتقادا كثيرا من طرف الدول الغربية التي كان لها رهائن داخل المنشأة، غير أن هذه الانتقادات لم تلبث أن تحولت إلى إشادة بالعملية الأمنية التي قام بها الجيش الجزائري آنذاك والذي رفض التفاوض مع العناصر الإرهابية تحت مختلف الظروف بالاستعانة ببعض الدعم اللوجيستي الأمريكي.

تجارة الأسلحة وتهريب البشر: تعتبر تجارة الأسلحة عبر الحدود من أهم النشاطات التي أعقبت سقوط نظام القذافي حيث وجدت الجماعات المسلحة وبارونات تهريب الأسلحة من الحدود المعزولة وغير المحمية نتيجة تفكك الجيش الليبي فرصة سانحة لتهريبها وبيعها للجماعات المسلحة والعصابات خارج الحدود، ولعل الحدود الجنوبية الغربية لليبيا المحاذية للصراح الجزائرية من أهم المناطق التي تأثرت بهذه الجريمة، حيث ساهمت قبائل التبو في هذه التجارة مستغلة امتدادها الجغرافي جنوب البلدان المغاربية الثلاث ليبيا، الجزائر وموريتانيا، إلى جانب دول شمال الساحل الإفريقي في كل من النيجر، مالي وتشاد مستغلين بذلك حاجة الجماعات الإرهابية للأسلحة خاصة بعد انهزامهم داخل ليبيا وفرارهم إلى مالي، حيث ومنذ سنة 2011 كشفت عناصر الجيش الجزائري عن عشرات مخابئ الأسلحة في المناطق الصحراوية على غرار تمنراست، إليزي وحتى وادي سوف[1].

[1]- عثمان لحياني، **"مزارع الأسلحة" في صحراء الجزائر**: تحالف التهريب والإرهاب، العربي الجديد 2 جانفي 2018 على الموقع: https://www.aharaby.co.uk//politics/2018/1/1.

وشير الإحصائيات إلى أن حوالي 45 مليون قطعة سلاح كانت في مخازن النظام الليبي السابق[1] المقدرة ب 87 مخزن تم تدمير 21 منها، ولعل أخطر أنواع السلاح الذي لقي رواجا ضمن تجارة الأسلحة عبر الحدود هو سلاح منظومة الدفاع الجوي المحمولة والتي كانت تبلغ 20 ألف قبل سقوط نظام القذافي أغلبها روسية الصنع، حسب تصريح رئيس القيادة الأمريكية الإفريقية أفريكوم، في شهر أفريل 2011 أمام الكنغرس[2].

منذ اندلاع الثورة الليبية والجزائر تواجه حالة غير مسبوقة من انتشار مخازن الأسلحة المهربة على طول شريطها الصحراوي المحاذي للحدود الليبية غير أن سنة 2016 شكلت الاستثناء حيث كشف الجيش الجزائري عن مخزن هائل من الأسلحة المهربة قدرت ب 198 ألف و 362 خرطوشة إلى جانب 735 كلغ من المتفجرات، 338 صاروخ 7RP-J، 14 صاروخ من طراز S.5 عيار 75 ملم، 688 بندقية كلاشينكوف AK47، 48 مدفع رشاش، 792 قنبلة يدوية، 18 قاذفة، 64 بندقية سيمينوف، ولعل هذه الترسانة كافية لتسليح تنظيم كامل من التنظيمات الإرهابية في المنطقة بل ستدعم تلك الجماعات لتوسيع عملياتها وأهدافها على حد سواء.

تعتبر منطقة سبها الليبية محطة توزيع واستقبال المواد المهربة على الحدود الجنوبية لليبيا مع كل من الجزائر، إلى التنظيمات المسلحة في مالي والجنوب الجزائري، كما يتم استقبال

[1]- عبيد إيمجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014، ص7.
[2]- صواريخ مفقودة: **انتشار منظومة الدفاع الجوي المحمولة في منطقة شمال إفريقيا**، تقييم الأمن في إفريقيا، تقرير مختصر حول التقييم الأمني لمنطقة شمال إفريقيا، إصدار رقم 2، جوان 2015، ص 4

مئات اللاجئين القادمين من الساحل الأفريقي ووسط وغرب إفريقيا يحملون معهم أماني العبور نحو أوروبا عبر مياه المتوسط.

لا يمكن فصل نشاط التنظيمات الإرهابية عن نشاط جماعات التهريب والجريمة المنظمة بيد أن كل تنظيم منهم يكمل الآخر، فتجار الأسلحة يزودون الجماعات الإرهابية بالأسلحة النوعية كما يقوم الإرهابيون بضمان حماية مسالك التهريب الحدودية، وهو نفس الاعتماد المتبادل أيضا بين مهربي البشر، حيث ينتهي أمر أغلب اللاجئين في محتشدات الجماعات المسلحة أين يتم استغلالهم وابتزازاهم واستعبادهم، حيث كشفت تقارير حقوقية عن أرقام صادمة حول الأوضاع الإنسانية للاجئين هناك، كما تم نشر العديد من الفيديوهات والصور المسربة عبر محطات التلفزيون، ومواقع التواصل الاجتماعي لأحداث تعذيب لمجموعة محتجزين أفارقة تم استدراجهم عن طريق إغراءات الهجرة نحو أوروبا.

ثانيا-تونس: تعتبر تونس من أهم الدول المغربية التي عانت من تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، خاصة وأنها كانت بالأصل تعاني من تراجع قوتها الأمنية في الأشهر الأولى بعد الحراك، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي واجهت البلد بعد غلق عدد من المؤسسات التي كانت تديرها شخصيات ثبت ضلوعها في قضايا فساد مثل عائلة بن علي والطرابلسي ومجموعة من أصدقائهم ومقربيهم، ولعل هذه الأضواع المضطربة جعلت من المواطن التونسي على الحدود الليبية عرضة لاستقطاب شبكات التهريب والجماعات المسلحة، ويعتبر معبر رأس جدير من أكثر المعابر نشاطا، حيث يعتبر البوابة الرئيسية لنشاط التهريب بين التنظيمات

التونسية والليبية وعلى رأس هذه المواد المهربة هناك البنزين والأسلحة، وتعود قضية تهريب الأسلحة عبر المعبر إلى الأشهر الأولى من الثورة الليبية أثناء مطاردة المليشيات المسلحة لمجموعة مقاتلين في صفوف النظام الليبي، حيث لجأ هؤلاء إلى السكان التونسيين عبر الحدود الليبية حيث رهنوا أسلحتهم مقابل بعض الأموال واستقبالهم من طرف السكان وتقديم المعونة لهم[1].

تشير بعض التقارير عن صحيفة صنداي تايمز سنة 2013 عن وجود تقارير مسربة صادرة عن الاستخبارات البريطانية أن السلاح الذي تمت به عمليات اغتيال الناشطين السياسيين هي أسلحة ليبية، كما أن المجموعات الإرهابية التي نشطت في جبال الشعانبي وعلى الحدود الجزائرية التونسية هي أيضا كانت تعتمد في نشاطها على الأسلحة الليبية المهربة عبر الحدود خاصة الخفيفة منها[2]، غير أن أكثر نشاط تهريبي عرفته الحدود التونسية الليبية هو نشاط تهريب الوقود، نظرا لفارق سعره في كلا البلدين حيث اعتبر نشاطا مربحا لكل من بارونات التهريب في تونس وليبيا، حيث أصبحت مظاهر طوابير الشاحنات المصطفة على الحدود التونسية مظهر يومي، ويقوم على هذه التجارة تنظيمات كبرى يعمل لديها موظفين للنقل وآخرين لتعبئة الوقود، يتم توزيع حصص الوقود المهرب على كل التنظيمات التي يتم

[1]- بيتر كول، **فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، أوراق كارنيغي للسلام الدولي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012

[2]- عبيد إيمجن، مرجع سابق، ص 4

تقسيمها عبر مساحات تشبه مواقف السيارات تخصص 200 متر تركن بها مركبات كل تنظيم على حدى ليتم نقل البنزين داخل خزاناتها نحو تونس[1].

أدى اعتقال مهرب وقود تونسي من طرف مسلحين ليبيين بالقرب من منطقة زوارة بعد محاولة مصادرة كمية الوقود التي كانت بحوزته إلى نشوب مظاهرات كبيرة من طرف التونسيين على الحدود الليبية وهو ما دفع بالسلطات التونسية إلى غلق المعبر، ولم تكن المرة الأولى التي تحصل فيها مناوشات بين سكان البلدين عبر الحدود بسبب قضايا التهريب كما حدث على معبر وازن ذبيحة[2]. وتعتبر تجارة الوقود عبر الحدود الليبية مع تونس أهم نشاط تهريبي يدر أرباحا طائلة على المهربين مستغلين في ذلك انخفاض أسعار هذه المادة في ليبيا بسبب الدعم الحكومي لها حيث لا يتجاوز سعر العشرين لتر من الوقود 1يورو، وتنفق ليبيا حوالي 9 مليار دولار سنويا كدعم للمحروقات[3].

لم تتأثر كل من المملكة المغربية وموريتانيا بالأزمة الليبية وهذا لعدم وجود خطوط تماس بينها وبين ليبيا، حتى أن خطوط التهريب نحو غرب المنطقة المغاربية كانت دائما تمر بتونس والجزائر ومن الجنوب عبر النيجر وتشاد هذه الأخيرة التي عانت كثيرا بعد سقوط نظام القذافي وعودة أفراد المليشيات المقاتلة في صفوفه، والذي قدر بحوالي 80 ألف مقاتل، مدربين تدريبا عسكريا وبحوزتهم مختلف أصناف الأسلحة المهربة من مخازن النظام بعد سقوطه.

[1]- شريف الزيتوني، **التهريب...السلاح الاقتصادي للمليشيات الليبية**، المرصد، مجلة أسبوعية، عدد 41، الخميس 16 أوت 2018، ص 9، 10.
[2]- بيتر كول، مرجع سابق، ص 14
[3]- رامي التلغ، مرجع سابق، ص 12.

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية بعد القذافي

المطلب الأول: من فجر أوديسة نحو سيرفال... محاربة الإرهاب أم نشر الفوضى

قفز الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية من الوظيفة التقليدية والتي تطبعها المصالح الاقتصادية عن طريق الوسائل الدبلوماسية، نحو تقمص دور جديد داخل المنطقة منذ إعلانها التدخل العسكري الذي أدى إلى الإطاحة بنظام القذافي، وللوقوف أكثر على الأهداف الفرنسية من الحملة العسكرية في ليبيا علينا ربطها بالتدخل العسكري في مالي غير بعيد عن الحدود الجنوبية الليبية والجزائرية على وجه التحديد، وتقييم هذه العمليات العسكرية بالمقارنة مع الأهداف الفرنسية المعلنة والتي بموجبها حصلت على التفويض الدولي.

أولا-عملية فجر أوديسة... بين الواقع والمأمول

رغم مرور خمس سنوات على التدخل الفرنسي في ليبيا غير أن الأهداف المعلنة لم يتحقق منها أي هدف سوى التخلص من شخص القذافي على يد مليشيات الزنتان بمساعدة طائرات حلف الناتو، بل على العكس من ذلك فإن وضعية حقوق الانسان في ليبيا في تدهور مستمر، ولم تكن أي نتيجة ترجى من هذا التدخل سوى نشر نزيد من الفوضى في منطقة كانت لوقت قريب من أهم المناطق الآمنة عربيا، بسبب غياب النزاعات المسلحة بين بلدان

المنطقة، كما أن الطاهرة الإرهابية كانت قد عرفت تراجعا كبيرا بعد انفراج الأزمة الجزائرية والتي لم تؤثر بشكل كبير على الأمن في المنطقة.

رافق النظام الفرنسي في ليبيا منذ أيامه الأولى وجندت فرنسا كل الوسائل من أجل ذلك وبعثت بسياسيين ومستشارين لتقصي الأوضاع عن قرب، في 1 مارس 2011 كان دخل برنار هنري ليفي صديق ساركوزي والشخصية الفرنسية الشهيرة المعروف بمعادته للعرب والمسلمين الأراضي الليبية ببعض المليشيات المسلحة التي تقاتل ضد قوات النظام في بنغازي والزاوية، كما كان له لقاء مع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي حيث عرض عليهم ترتيب لقاء مع القيادة الفرنسية وهو الأمر الذي لاقى استحسانا من طرف المجلس شرط الأعراف به من طرف النظام الفرنسي وكان له ذلك[1].

رغم الدعم الذي قدمه القذافي للرئيس ساركوزي أثناء حملته الانتخابية، ورغم التنازلات التي قدمتها طرابلس بخصوص علاقاتها السيئة باريس لم يشفع لها أمام سياسية نيكولا ساركوزي بإصراره على سقوط نظام القذافي، حيث تشير العديد من التقارير إلى أن المصادر التي اعتمدت عليها الخارجية الفرنسية لإيجاد ذريعة للتدخل العسكري في ليبيا تحت حجة حماية المدنيين لم تكن مقنعة ولا موثوقة كما لم تكن تستند لأرقام وإحصائيات واقعية بشأن الوضع الإنساني

[1]- تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، اط1، برلين، 2018، ص 146.

ثانيا- عملية سيرفال 2013... ومحاربة الإرهاب في مالي:

لا يمكن القول أن الأزمة المالية هي امتداد للعنف المسلح في ليبيا، لأنها سابقة لها بعدة سنوات، وشهدت الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2009 اضطرابا أمنيا كبيرا بسبب الانقلابات العسكرية، لتنفجر الأوضاع سنة 2012 عقب اتحاد الجماعات المقاتلة في البلد ضد النظام رغم كل محاولات الوساطة لحل الأزمة سلميا وعلى راسها مبادرة الجزائر برعاية المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا[1]،وتعتبر القبائل التارقية جزءا لا يتجزا من الازمة المالية بل أهم طرف فيها باعتبارها تشكل أغلبية سكان شمال البلد الذي عاني من ضعف التنمية إلى جانب العوامل البيئية الصعبة كالجفاف والتصحر وغياب أدنى وسائل العيش، ويؤمن الطوارق بالوفاء القبلي اكثر منه للوطن، حيث تمتد هذه الإثنية ذات العرق الواحد في كل من الجنوب الجزائري، موريتانيا، تشاد، مالي والنيجر وبعضها في ليبيا، وكان القذافي سابقا متعاطفا مع هذه الاثنية بل استعان بها داخل الجيش الليبي[2].

الجدير بالذكر أن الجماعات المسلحة في مالي ليست هي الأخرى وليدة الأزمة الليبية لكنها استغلت الوضع في ليبيا لتصعد نفوذها في منطقة الساحل وخاصة مالي بعد فرار أغلبها من الجنوب الجزائري نتيجة هزيمتهم أمام الجيش وتجفيف منابع تمويلهم، إلى جانب الجماعات المسلحة التي نقلت نشاطها من ليبيا نحو مالي دعما لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

[1]- أزمة مالي والتدخل الأجنبي، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي أفريل 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2013، ص 4

[2] - Dan Stigall, **The French intervention in Mali, counter-terrorism, and the law of armed,** In: Military law revieu, vol 223, Issue 1, p 5,6

ومن بينهم طوارق ليبيا، حيث وجدت هذه الجماعات في مالي بيئة خصبة لنشاطها بعد حالة الانهيار والفوضى الذي عرفه البلد نتيجة الانقلاب العسكري سنة 2012[1]، خاصة بعد توفير العدة اللازمة للقيام بعمليات نوعية هناك ضد الحكومة المالية بعد نقل الأسلحة من ليبيا والاستفادة من نشاطات التهريب عبر الحدود وأموال الفدية.

تعتبر حركة أزواد أهم حركة مسلحة معارضة للنظام المالي منذ الاستقلال حيث عرفت عدة ثورات ضد النظام، وهذه الحركة مزيج من الاثنيات التارقية من مختلف مناطق الشمال المالي تدعمها قبائل ذات صلة من باقي الدول المجاورة صحراء الجزائر، موريتانيا، النيجر، تشاد وبوركينافاسو، كثرا ما كانت تنتهي باتفاقيات صلح عن طريق الوساطة، لكنها لا تلبث طويلا حتى تعود للصراع ويعتبر الطوارق أغلبية ساكني المناطق الشمالية التي تعاني من التهميش الحكومي مقارنة بالمناطق الجنوبية القريبة من مراكز القرار[2]، والتي يتبع غالبية سكانها النظام السياسي في مالي، لتجد الفرصة السانحة بعد تمرد الجيش بقيادة أمادو هايا سانوغو وانقلابه عن الرئيس توري المتهم في العديد من قضايا الفساد، هذا الذي كان لوقت قريب رمزا من رموز الديمقراطية في مالي منذ تسليمه السلطة للرئيس ألفا عمر كوناري سنة 1992 بعد الانقلاب الذي قاده ليعود بعدها للساحة السياسية خلال انتخابات 2002 حيث فاز برئاسة البلد ليتم انتخابه ثانية سنة 2007[3]، استغلت حركة تحرير أزواد إلى جانب

[1]- الحسين الشيخ العلوي، **صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 1 فيفري 2016، ص 5.

[2]- Dan Stigall,Op.cit , p 5-6

[3]- الأمن في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص 254، 255

الجماعات المسلحة الناشطة في الشمال الوضع الحرج الذي يمر به الجنوب وحالة الفوضى وانضمام الحركات المسلحة حركة التوحيد والجهاد، جماعة الملثمون وجماعة أنصار الدين باعتبارها واجهة التفاوض للجماعات المسلحة مع النظام التي ألغت الهدنة التي عقدتها مع النظام المالي عبر الوساطة الجزائرية، لتنظم باقي الجماعات المسلحة التي استدرجت النظام المالي والقوات الفرنسية إلى حرب مسبقة[1].

حاولت الحكومة المالية استئناف التفاوض مع التنظيمات المسلحة في الشمال بقيادة أنصار الدين التي حاولت فصلها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي برعاية الرئيس البوركينابي بليز كومباوري كانت نتيجته الاتفاق حول محادثة السلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو تنبذ من خلالها كل اشكال التطرف والإرهاب وتعهدت بالدخول كشريك في الحوار حول الأزمة المالية ومكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالتزامن مع هذا السمار كانت الحكومة المالية تعمل على التحضير لحل عسكري عبر المساعدة الدولية جاء الرد عنه في قرار مجلس رقم 2071 بتاريخ 12 أكتوبر 2012 يقضي بمنح تفويض للإكواس والاتحاد الافريقي بوضع خطة للتدخل العسكري في مالي في غضون 45 يوما، ثم القرار رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012 يسمح بنشر قوات بعثة المساندة الدولية الافريقية في مالي الأمر الذي أدى إلى تراجع الحركات المسلحة عن اتفاق الهدنة الموقع مع الحكومة

[1]- **التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات**، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 16 جانفي 2012، ص 2-3.

المالية لتعلن توحدها وتكثيف هجماتها على القوات الدولية هناك الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في 11 جانفي 2013[1].

وعلى عكس الأمر في ليبيا فإن الكثير من الدول رحبت بالتدخل الفرنسي في مالي بما فيها التي رفضت العملية في ليبيا وعلى رأسها روسيا، وربما يعزى ذلك إلى عدم أهمية هذه المنطقة بالنسبة للكثير من الدول على عكس ليبيا[2]، حيث اختلف الدعم بين تقديم مساعدات مالية بالنسبة للدول الغربية واليابان وبين التدخل العسكري بالنسبة لبعض الدول الافريقية وهو ما يعكس حالة الاستنفار الدولي عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب حيث لا تبقى أهمية للسيادة الوطنية مقابل وجود تهديد أمني دولي[3] وربما هو نفس الهدف الذي جعل من النظام الجزائري رغم امتناعه عن المشاركة العسكرية على الأراضي المالية غير أنه سمح للطائرات الفرنسية بأن تتزود بالوقود في المجال الجوي الجزائري[4].

رغم الإشادة الدولية في البداية بالدور الفرنسي في مالي ونجاحه في صد خطر الجماعات المسلحة عن الإطاحة بالحكومة المالية وإقامة إمارة إسلامية كما يدعو أنصار الدين، كما حالت دون انفصال إقليم الشمال بقيادة حركة تحرير أزواد، إلا أنها فجرت الوضع أكثر في منطقة الساحل الإفريقي والدول المغاربية على حد سواء، بل أن وتيرة العنف والتطرف تنامت

[1]- فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، ط1، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 130،131

[2]- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 190

[3]- فتوح أبو دهب هيكل، نفس المرجع، ص 131،132.

[4]- Louis Martinez, Rosanus Alenius Boserup, **Europe and the Sahel-Maghreb crisis**, Report n° 3, Danish institute for international studies, Copenhagen, 2018, p 43.

بشكل رهيب تزامنا مع ما كان يحدث في سوريا، وهو ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي أيضا لفرنسا التي شهدت موجة غير مسبوقة من الهجمات الإرهابية.

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الفرنسية في المنطقة المغاربية وحماية مصالحها

حاولت فرنسا أن تبرر تدخلها في المنطقة المغاربية أمام المجتمع الدولي عبر مبدأين أساسيين أولها يتعلق بمسألة حماية المدنيين في ليبيا والثاني مكافحة الإرهاب في مالي، ورغم تباين المواقف الدولية بين مؤيد ومعارض غير أنها لم تخرج عن نطاق الشرعية الدولية، والذي منحها بعض الامتيازات منها أهمها تجنب التذمر الشعبي الذي لقيه النظام الفرنسي عندما أدلى بدلوه في الحرب الأمريكية على أفغانستان، تجنب تغطية نفقات الحرب بمفردها، خاصة في منطقة جيوستراتيجية مثل ليبيا ومالي التي أصبحت محل صراع قوى دولية، لكن هل فعلا حققت فرنسا الحماية الأمنية للمدنيين في ليبيا؟ وهل فعلا استطاعت القضاء على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ومنه استقرار مالي؟

للإجابة على هذين التساؤلين يجب تحليل نتائج كلا العمليتين العسكريتين:

أولا التدخل العسكري الفرنسي لأغراض إنسانية: عند الحديث عن التدخل الإنساني فالغرض من العملية يكون مرافقة الناس أثناء الحروب لأجل حمايتهم، وهو العذر الذي قدمته فرنسا بالاتفاق مع المجلس الوطني الانتقالي الذي اعتمدت فيه فرنسا على القوة العسكرية من خلال الضربات الجوية التي قادتها ضد قواعد زعمت أنها لنظام القذافي، في حين نشرت صحيفة نيويورك تايمز أن العملية العسكرية لحلف الناتو في ليبيا قد استهدفت أيضا ضحايا

مدنيين، وهو الأمر الذي تكمت عنه كل من فرنسا وقيادة حلف الناتو، بل أنها رفضت التحقيق بشأن التقرير، واكتفت بالنفي دون تقديم الدليل[1].

لايكفي أن نتحدث عن الحماية دون الحديث عن برامج إعادة الإعمار ومرافقة عملية بعث عجلة التنمية في البلدان التي أنهكتها الصراعات والحروب، فهل كان لفرنسا دور داخل ليبيا خلال هذه العملية أم أن دورها انتهى مع سقوط نظام القذافي بمقتله والذي كان من تداعياته حالة الانهيار التي عرفتها البلاد؟

مشكلة الهجرة والنزوح: تعتبر الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، والهجرة الداخلية في ليبيا من أهم تداعيات الانهيار الأمني الذي خلفته المعارك الطاحنة بين المليشيات المسلحة وبين القوات التابعة للنظام الذي لم يؤدي سقوطه إلى الوصول إلى حالة الاستقرار الأمني الذي كان المجتمع الدولي ينشدها، بل تعقدت الأوضاع نحو الأسوأ مع عمليات الاقتتال بين مختلف المليشيات المسلحة، وهو الأمر الذي دفع بحوالي 557 ألف و 212 فار من نيران المعارك خاصة من تلك المناطق التي عرفت صراعات دموية لم تفرق بين المسلحين والمدنيين خاصة في بن غازي وتاغوراء موزعين داخل ليبيا وخارجها[2]، لقد بلغ عدد المهاجرين نحو السواحل الأوروبية 137 ألف و 631 مهاجر سنة 2014[3] غير أن هذا العدد كان يضم أيضا وافدين عبر ليبيا من جنسيات أخرى خاصة من الأفارقة جنوب الصحراء.

---

[1]- جيسون دافيسون، **فرنسا وبريطانيا والتدخل الدولي في ليبيا**، تحليل متكامل، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 134، 2014، ص 16

[2]- أحمد الرزوق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية**، مجلة دراسات سياسية، العدد الثالث، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ديسمبر 2017، ص 107.

[3]-الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص 18.

وعلى الرغم من التهديد الذي تشكله الهجرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي غير أن الدول الشرقية هي الأكثر تضررا من هذه الظاهرة إذ تشير الاحصائيات سنة 2015 إلى استقبال السواحل الإيطالية نحو 30 ألف مهاجر أغلبهم وافدين من الأراضي الليبية، ولعل اللافت هو انضمام المهاجرين السوريين على خط الهجرة الليبي الإيطالي بعد أن اقتصرت على الجنسيات المغاربية والإفريقية سابقا[1]، غير أن فرنسا كانت قد صرحت هي الأخرى أن شواطئها لا تختلف عن الشواطئ الإيطالية وأن خطر الهجرة أيضا يحدق بها، وهذا الأمر واقعيا لا يعد صحيح بيد أن معظم الوافدين إليها كانوا قبل ذلك قد وصلوا إلى الأراضي الإيطالية وهو ما يؤكده القرار الفرنسي الذي اتخذته سابقا القاضي بمنع حركة السكة الحديدية بعد قرار الحكومة الإيطالية منح تصريح الإقامة المؤقتة لـ 6 أشهر على أراضيها لقرابة 22ألف مهاجر تونسي[2]، فالمجتمع الفرنسي اليوم ونظرا للسياسات العنصرية وخطاب الكراهية ضد المهاجرين المسلمين أصبح أكثر المجتمعات الأوروبية رفضا لاستقبال المهاجرين خاصة المسلمين منهم.

حقوق الانسان: إن التدخل لأغراض إنسانية إنما هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحماية الإنسانية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة والحروب ويرافق هذه العملية الحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد من جهة ومن جهة ثانية العمل على إعادة بناء الدولة والمجتمع من أجل حياة أفضل، وهذه العملية في حد ذاتها جزء لا يتجزأ من مبدأ الحماية

[1]- أحمد إدريس، **تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية**، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016، ص 3

[2] - Barah Mikail, France and the Arab Spring : An Opportunistic Quest for Influence, working paper n° 110, European think tank global action (FRIDE), October 2011 p 7

الإنسانية[1]، وهنا نتساءل عن دور فرنسا في هذا الشأن، خاصة وهي التي افتكت القرار الأممي للضربات الجوية في ليبيا تحت غطاء الحماية.

لم تكن لفرنسا مواقف تذكر فيما يخص متابعة وضعية حقوق الانسان في ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي، حيث اعتبرت في وقت سابق بأن المهاجرين الليبيين يشكلون خطرا حقيقيا على الأمن في داخل الاتحاد الأوروبي[2]، هذا رغم التقارير السوداء التي نشرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والتي مست وضعية المهاجرين داخل ليبيا وعبر البحر المتوسط:

1- وضعية المهاجرين واللاجئين داخل ليبيا: رغم غياب إحصائيات دقيقة لهذه الفئة غير أن البعثة أحصت حوالي مليون و 700 ألف مهاجر داخل ليبيا أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء تمثل النساء مهم حوالي 9% سواء داخل ليبيا أين يتم احتجازهم في ظروف مأساوية ينتهي بهم الوضع إما في أعمال السخرة أو يتم بيعهم لمنظمات تجارة البشر عبر أسواق النخاسة، وتخص فئة المهاجرين خاصة الوافدين من المناطق الإفريقية جنوب الصحراء.

2- السجون ومراكز الاحتجاز: تعاني السجون الليبية منذ عهد القذافي وضعية مشبوهة حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان، غير أن هذا الملف أصبح أكثر خطورة مع تزايد دور المليشيات المسلحة وسيطرة كل منها منطقة معينة واحتجازها العشوائي لكل من يتم الاشتباه به أنه كان يعمل لصالح نظام القذافي.

[1]- سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، نيسان 2015، ص 88

[2] - Miron Lakoumy, **" Arab Spring" in French Foreign Policy**, central European journal of international and security studies, august 2012, p79

3- وضعية المهاجرين من ليبيا عبر البحر المتوسط: وتخص فئة المهاجرين ممن كان الحظ يساعفهم في الانتقال من الأراضي الليبية بأمان نحو الشواطئ الأوروبية وبالضبط الإيطالية، حيث كان الكثير منهم يلاقي حتفه في مياه المتوسط.

4- الاغتصاب، العنف الجنسي والتجارة الجنسية: حيث لقيت هذه الأعمال رواجا في ظل البيئة الأمنية المنهارة وغياب سلطة القانون، وإن كانت تمس فئة من السكان عبر عمليات الاختطاف، إلا أنها تستهدف بشكل أساسي المهاجرين واللاجئين داخل ليبيا من الجنسين ومن مختلف الفئات العمرية[1].

ورغم الجهود الأممية حول هذه الوضعية الكارثية لحقوق الانسان فإننا نجد الدول الأوروبية تحاول التنسيق فيما يخص ملف الهجرة غير الشرعية في مياهها الإقليمية، حيث يختفي الدور الفرنسي في ميدان الإغاثة وتظهر الجهود الإيطالية فيما يخص عمليات انقاذ اللاجئين داخل مياه المتوسط من خلال استحداث عملية ماري نوستروم في شهر أكتوبر 2013 بغية المساهمة في إنقاذ أرواح آلاف المهاجرين في مياه المتوسط والتصدي لعمليات التجار بالبشر واستطاعت إنقاذ حوالي 150 ألف مهاجر في المياه الإقليمية الليبية والمياه الدولية، كما قدمت الدعم الفني والتدريب لحفر السواحل الليبي ومساعدتهم على ترميم السفن التابعة لهم[2].

[1]- للمزيد حول الموضوع انظر: اليأس والخطورة: تقرير حول أوضاع حقوق الانسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، 18 ديسمبر 2018، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان.

[2]- اليأس والخطورة: مرجع سابق، ص 11، 13

ثانيا- النزاع المسلح في ليبيا والحرب على الإرهاب: إن حالة الفوضى التي أصبحت تعيشها ليبيا منذ سنة 2011، والعنف المسلح الذي أصبح الأداة الوحيدة في أيدي المليشيات المسلحة بات من المستحيل التمييز بين العمليات الإرهابية من غيرها، رغم وجود لوائح أمريكية وأوروبية حول تصنيف الجماعات الإرهابية، إذ يكفي أن تمتنع جهة معينة عن تبني عمل مسلح حتى يتم نسبه لمجموعة إرهابية ما، حيث باتت مناطق الصراعات تتطابق مع المناطق الحيوية الاقتصادية داخل ليبيا وعلى رأسها الهلال النفطي، الذي يشمل الآبار ومناطق انتاج النفط وموانئ التصدير كما توضحه الخريطة وهي: البريقة، طبرق، الزاوية رأس لانوف.

نجد أن اغلب حقول انتاج النفط، وخطوط النقل والموانئ تتركز في الجهة الشرقية من البلد، وكذلك الحال بالنسبة لحقول الغاز ما يجعل المنطقة الشرقية أكثر عرضة لصراع المليشيات من أجل السيطرة عليها، ويعتبر النفط محرك الصراع داخل ليبيا بما فيه الاختراق الدولي لها بقيادة فرنسا التي أصبحت من أكثر الداعمين لقوات حفتر، ومحاولة سيطرتها على الثروة النفطية وبذلك تستطيع أن تكون البديل عن حكومة الوفاق المدني في طرابلس خاصة وأن عائدات النفط تشكل 94% من الصادرات الليبية، إذ يصل الاحتياطي إلى 41.5 مليار برميل[1].

[1]- سلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 83.

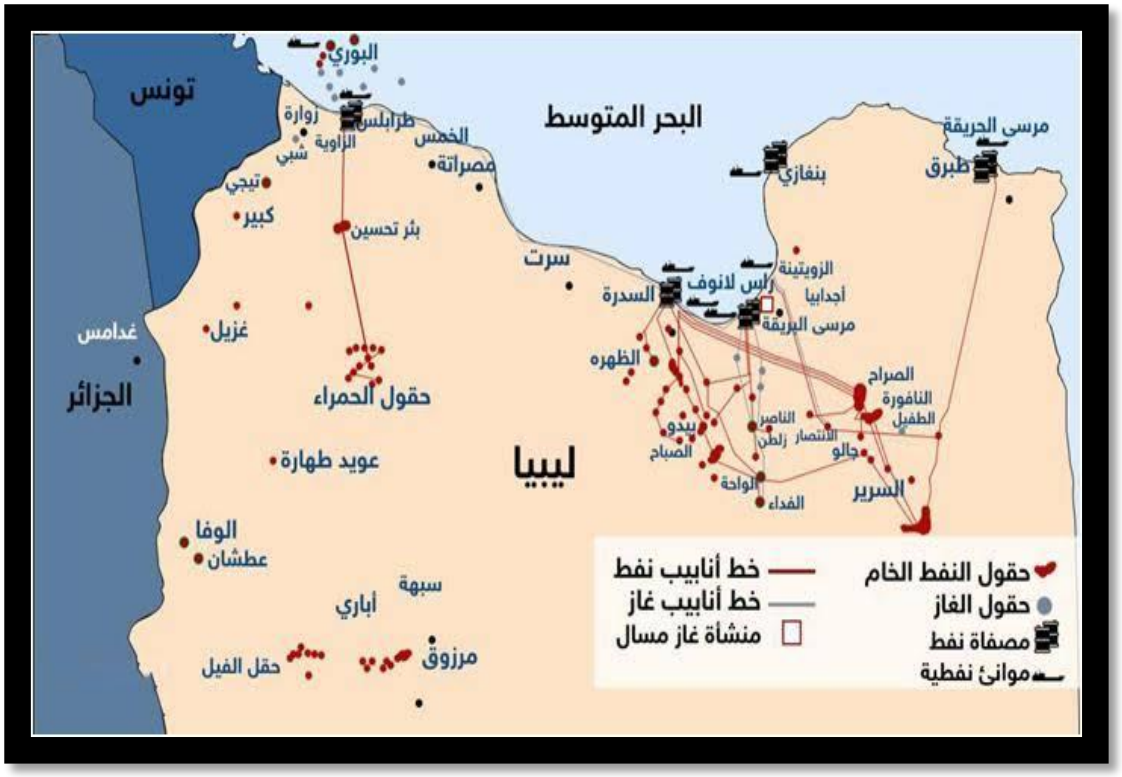

خريطة رقم1: مناطق انتاج النفط في ليبيا

المصدر: https://www.sasapost.com/libyan-oil-conflict

نلاحظ من خلال الخريطتين تطابق كلي للمناطق النفطية في الشرق الليبي ومناطق سيطرة قوات حفتر والمناطق التابعة لنفوذها، حيث لقي هذا الأخير دعما فرنسيا خاصة في المعارك التي قادها في بنغازي، وترجع المساندة الفرنسية لقوات حفتر رغبة منها في محاولة استرجاع نشاط شركة توتال هناك[1] بعد أن تم فسخ عقدها سنة 2010، فمنذ سقوط نظام القذافي أصبح النفط محور الصراع بين الميلشيات في ليبيا وبين تنظيم الدولة الذي استهدف

[1]- عبد الله الشريف، خارطة المصالح الفرنسية في ليبيا من الهلال إلى الجنوب، العربي الجديد على الرابط: https://www.alaraby.co.uk//politics/2016/10/3

أكبر موانئ التصدير في البلد مثل مرسى الحريقة وحقل المبروك، وهذا في محاولته السيطرة هو الآخر على منابع النفط في ليبيا كما حدث في سوريا والعراق[1].

خريطة رقم 2: الخريطة العسكرية لليبيا 2016.

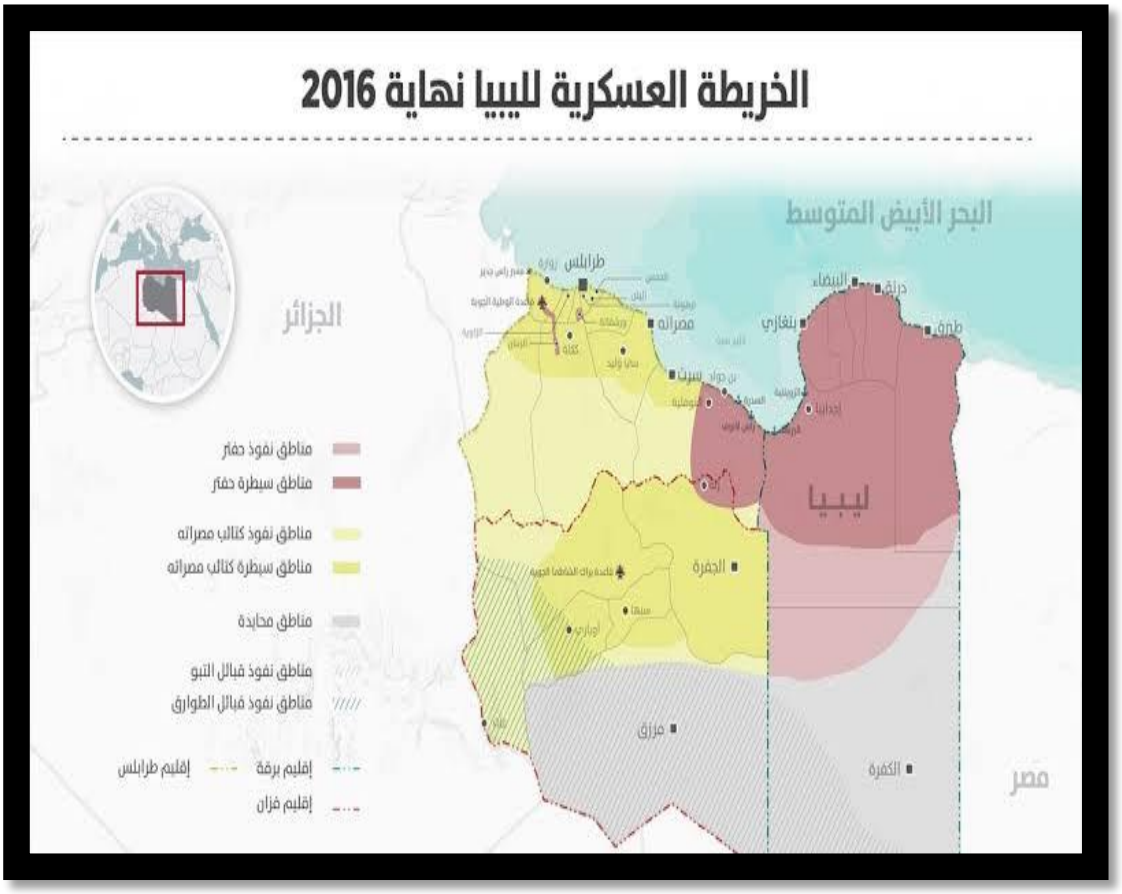

المصدر: https://www.eremnews.com/news/arab-world/924047.amp

[1]- بثينة اشتيوي، "حقول النفط"... ثروة ليبيا المهددة بالانهيار، ساسة بوست، 16 ماي 2016 على الرابط:
https://www.sasapost.com/libyan-oil-conflict

أصبحت الأراضي الليبية مقسمة حسب نفوذ المليشيات أو الكتائب المسلحة، ففي الوقت الدي تسيطر فيه كتاب اللواء حفتر على الشمال الشرقي تستحوذ كتائب مصراتة على الجهة الغربية من ليبيا ومن بينها العاصمة الليبية طرابلس أي مناطق سيطرة حكومة الوفاق الوطني، بينما تتقاسم الزعامة على المناطق الجنوبية كل من قبائل التبو المدعومة هي الأخرى فرنسيا[1] وقبائل الطوارق ذات الامتداد نحو الجنوب الجزائري والدول المجاورة مثل مالي والنيجر.

وقد تأثر إنتاج النفط في ليبيا بالأزمة الأمنية التي أدت على تراجع انتاجه كما يوضحه الجدول التالي، خاصة وان البلد يعتبر عصب الاقتصاد الليبي خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها البلد، حيث تدنت مستويات إنتاجه حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 16: تطور إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة: 2011- 2015 [2](مليون برميل يوميا)

الفترة	2012	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	أكتوبر 2014	نوفمبر 2014	ديسمبر 2014	جويلية 2015
معدل الإنتاج	1.4	0.928	0.371	0.222	0.614	0.683	0.887	0,842	0.418	0.390

حيث نجد أن مستويات انتاج النفط انخفضت بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين 2012 حتى 2015 من 1.4 مليون برميل سنة 2012 إلى928 ألف برميل سنة 2013 ليواصل

[1]- عبد الله الشريف، مرجع سابق.

[2]- تقرير للمنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: **واقع قطاع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره**، أوت 2016، ص 3

الانخفاض في الربع الأول والثاني من سنة 2014 ليبلغ 222 ألف برميل أي تراجع الإنتاج بأكثر 50% خلال هذه الفترة، ليعود في الارتفاع تدريجيا خلال الربع الرابع من سنة 2014 وحتى أكتوبر من نفس السنة نظرا لعودة الموانئ لنشاطها بعد العمليات التخريبية التي طالت البعض منها، لكن ما لبث أن تراجع مرة أخرى وبشكل حاد ليبلغ 390 ألف برميل يوميا سنة 2015 ما يعني انخفاض الإنتاج بنسبة 75% عن سنة 2012[1] وهي نسبة كبيرة جدا من شأنها أن تحدث ضغطا كبيرا على الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كبير على هذا القطاع حيث تزامن هذا الانخفاض في الإنتاج مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية[2] خاصة بعد الشلل الذي عرفته القطاعات الأخرى ويمثل الجدول التالي إيرادات النفط الليبي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 حتى 2015، حيث نلاحظ كيف انعكس تذبذب انتاج النفط على الإيرادات خاصة خلال سنة 2011، 2014 و 2015 حيث تراجعت هذه الإيرادات إلى 10.6 مليار دينار نتيجة تراجع الإنتاج النفطي من جهة وتراجع أسعاره في الأسواق الدولية هذا إضافة إلى دخول النفط السوق السوداء بفعل عمليات التهريب التي كان ينفذها تنظيم الدولة في سوريا والعراق وذلك ما حدث في ليبيا، وتشكل سنة 2012 استثناء من حيث زيادة أسعار النفط تزامنا مع كمية الإنتاج الذي بلغ كما ذكرنا سابقا 1.4 مليون برميل يوميا[3]، هذا

[1]- مرجع سابق، ص 3، 4

[2]- نفس المرجع، ص 3، 4

[3]- نفس المرجع ص 5

في الوقت الذي تحتاج فيه ليبيا لموارد مالية أكثر من شأنها المساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي تحتاجه البلاد.

جدول رقم 17: إيرادات ليبيا النفطية خلال الفترة (2010-2015) (مليار دينار)[1]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات النفطية	55.7	15.8	66.9	51.7	19.9	10.6

المطلب الثالث: التدخل العسكري الفرنسي وتداعياته على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

اعتمدت فرنسا على التدخل العسكري كآلية لإدارة الأزمة الأمنية في ليبيا، وأقنعت المجتمع الدولي بذلك، حيث سارعت لفرض هذا الخيار كأمر واقع وعرضته على مجلس الأمن على أنه هو الحل الأمثل لإنقاذ الوضع الإنساني في ليبيا مدعومة من طرف مجموعة دول عربية وإفريقية[2]، رسمت وضعا أمنيا جديدا في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي بعد العملية

[1]- واقع قطاع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره، تقرير للمنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أوت 2016، ص 5

[2]- جيسون دايفيسون، **فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، عدد 134، 2014، ص 20,

العسكرية التي قادتها في مالي سنة 2013 من أجل مكافحة الإرهاب، ولا يمكن الوقوف على واقع الأمن في المنطقة المغاربية دون تقييم هذه العمليات العسكرية، وتما شكلته من تداعيات.

أولا- تقييم العمليات العسكرية الفرنسية في كل من ليبيا ومالي:

لقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا والذي شكل نقطة تحول محوري فيما يخص الوضع الأمني في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي، خاصة بعد انتشار حالة الفوضى داخل المنطقة، والتي عجزت العملية العسكرية الفرنسية في احتوائها أو إعادة المياه إلى مجاريها بعد سقوط نظام القذافي، لتتضح فيما بعد الأهداف غير المعلنة لهذا الاجراء العسكري شيئا فشيئا، خاصة بعد العملية العسكرية التي تلتها في مالي سنة 2013.

لقد فشلت فرنسا في تحقيق الأهداف التي أعلنت من أجلها التدخل العسكري، سواء تعلق الأمر بحماية المدنيين في ليبيا، أو القضاء على الجماعات المسلحة في مالي، بل على العكس من ذلك ساهمت أكثر في انتشار الفوضى الأمنية في المنطقة، وتردي الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين. باتت من خلاله المصالح الفرنسية أكثر تهديدا من طرف الجماعات المسلحة من جهة ومن جهة ثانية اتساع صراع النفوذ من طرف قوى جديدة أصبحت تنافس القوى التقليدية خاصة في الساحل الافريقي.

اعتمدت فرنسا مقاربة التدخل لأغراض إنسانية والتدخل في إطار المشروع الدولي لمكافحة الارهاب في الدول الإفريقية جنوب الصحراء وليبيا، وإن لم تكن هناك خريطة واضحة للقوات الفرنسية داخل ليبيا فإنها أعلنت مساندتها قوات اللواء خليفة حفتر.

لكن الأمر يختلف بالنسبة لمالي ودول إفريقيا جنوب الصحراء حيث تتموقع القوات الفرنسية على طول الشريط الحدودي الجنوبي للمنطقة المغاربية من غرب القارة الإفريقية نحو شرقها على الحدود الليبية، الجزائرية والموريتانية، وذلك في كل من مالي، النيجر، تشاد والسينغال، بل أن فرنسا لم تكن لتقضي على الإرهاب الذي روجت بأنها جاءت لمحاربته، بعد أن اصبحت تتقاسم مع الجماعات المسلحة النفوذ على نفس المناطق في الساحل الإفريقي.

ويبدو جليا أن فرنسا غير مستعدة للتخلي عن مناطق نفوذها، والإصرار على التواجد العسكري في المنطقة تحت أي ذريعة، فرغم الإطاحة بنظام القذافي وانتهاء الدور العسكري لها هناك إلا أنها لم تغادر ليبيا وانخرطت من جديد ضمن الصراع القبلي هناك، بعد أن انقلبت عن المجلس الانتقالي الذي اعتبرته سابقا ممثلا شرعيا للشعب الليبي لتقف إلى جانب اللواء المنشق خليفة حفتر من جهة، ومن جهة ثانية فإنها تقدم نفسها على الساحة الدولية كطرف رئيسي من الأطراف الدولية والإقليمية التي تبحث في إدارة الأزمة الليبية، إضافة إلى جهودها في دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال إطلاق عملية برخان التي تضم مجموعة من القواعد

العسكرية في كل من مالي وتشاد، إضافة إلى انخراط قواتها ضمن البعثات الأممية في منطقة الساحل والغرب الإفريقي[1].

رغم توزيع خارطة النفوذ بين دول الاتحاد الأوروبي غير أن فرنسا باتت تواجه اعتراضات كبيرة بسبب سياساتها الفردية نحو جنوب غرب المتوسط وبالضبط في الدول المغاربية والساحل الإفريقي، فإيطاليا أصبحت تواجه تهديد نفوذها في ليبيا، وألمانيا أصبحت ترى بأن فرنسا تسعى لمصالحها خارج الاتحاد، كون الذرائع التي قدمتها لا تشكل بالفعل تهديدا للاتحاد الأوروبي الذي يضع ملف الهجرة عبر حدوده الجنوبية الشرقية أولى أولوياته، فيما تحاول المملكة المتحدة البحث عن خطة انسحاب سريعة من الاتحاد الأوروبي والتخلص من كل المسؤوليات السياسية، الاقتصادية والأمنية داخله، هذا في ظل وجود تناغم نوعي في المصالح بين اسبانيا وفرنسا خاصة داخل المنطقة المغاربية حيث تحتفظ اسبانيا بحصتها من النفوذ داخل المملكة المغربية.

[1]- مركز سمت للدراسات، **النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا...حماية أم جباية؟** قراءة خاصة عدد 70، وحدة الدراسات السياسية، الأحد 18مارس 2018، ص 4،5،6. على الموقع:
www.smtcenter.net

خريطة رقم 3: الطوق العسكري الفرنسي على الحدود الجنوبية المغاربية

المصدر: إبراهيم الهواري، كيف تهيمن القوى الكبرى على إفريقيا، على الموقع:
https://www.sasapost.com/africa_and_domination

ثانيا- تداعيات التدخل العسكري الفرنسي على النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية

لقد فشلت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في مالي وليبيا حيث أصبحت رمزا لنشر الفوضى الأمنية وانتشار الإرهاب وأصبحت أسطورة الدولة المدنية مجرد حاضنة لتفريخ

المتطرفين خاصة في القارة الإفريقية[1]، وتشير الإحصائيات بأن فرنسا التي تحاول أن تقدم نفسها كقوة عالمية بارزة في مكافحة الإرهاب إلى تصدرها قائمة الدول الأوروبية الأكثر تصديرا للإرهابيين خاصة إلى سوريا والعراق بحوالي 2370 مقاتل ضمن داعش من أصل 7456 مقاتل أوروبي، تليها بريطانيا ب 1700 منتسب ثم ألمانيا ب 960[2].

هذا إلى جانب فشل استراتيجيتها داخليا في محاربة الإرهاب حيث تحولت البلدان الأوروبية سابقة الذكر إلى ساحة لنشاط الجماعات المسلحة منذ أحداث ما يعرف بالربيع العربي وما أعقبه من حالة فوضى في كثير من البلدان العربية وعلى رأسها سوريا، ليبيا واليمن، ويمثل الجدول التالي عدد الضحايا الأوروبيين الذين تم استهدافهم في الساحل الإفريقي والدول المغاربية، حيث أصبح استهدافهم بمثابة الانتقام للتدخلات الفرنسية السافلة في الشؤون الداخلية لهذه البلدان، بل أصبح الرعايا الأوروبيين الأكثر استهدافا من بين رعايا الدول الغربية في الدول الإسلامية والإفريقية، إذ تصدرت بريطانيا المشهد بحوالي 492 بسبب عدد ضحايا أغلبهم جنود في كل من العراق وأفغانستان، تليها فرنسا ب 181 ضحية، ثم إيطاليا، واسبانيا ب 63، 49 على التوالي وأخيرا ألمانيا[3]، ويبلغ إجمالي الرعايا الأوروبيين الذين تم استهدافهم

[1]-أحمد نظيف، **فرنسا في ليبيا من جديد: هل يكفلا ماكرون عن سينات ساركوزي؟** المرصد، نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية، عدد 31، الخميس 31 ماي 2018، ص 8

[2]- يونس بلفلاح، **المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 14 فيفري 2018، ص 3.

[3] - Le Livre Blanc et Noir du Terrorisen Europe, **Initiative De Maite PAGAZAURTUNDUA**, Parlement Europeen 200-2018, p p 16-20.

في 31 بلد تتصدرها أفغانستان منذ سنة 2000 حوالي 1115 رعية تشكل النساء نسبة 11% منهم، فيما يبلغ متوسط عمر الضحايا 33 سنة[1].

أما فيما يخص الدول المغاربية فإنه رغم التهديدات المشتركة التي تتربص بهم من الداخل والخارج تبقى غير متفقة حول موقف معين من الاستراتيجية الفرنسية خاصة وأنها تمس مصالحها بالدرجة الأولى، حيث نجد سباق محموم بين المغرب والجزائر حول كسب ثقة النظام الفرنسي، في الوقت الذي تحاول فيه تونس الاهتمام قدر الإمكان بترميم مخلفات نظام بن علي والمضي في بناء دولة ديمقراطية.

جدول رقم 18: عدد الضحايا الأوروبيين في البلدان المغاربية والساحل الإفريقي 2000-2018

عدد الضحايا	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	النيجر	موريتانيا	مالي
	63	20	11	2	3	4	30

غير أن هذا لا ينفي جهود كل دولة على حدا في الحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي خاصة في مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود، حيث تتصدر الجزائر قائمة الدول التي استطاعت أن تتخطى دائرة الاستهداف من طرف الخلايا الإرهابية داخل أراضيها وكذلك نقل خبراتها في هذا المجال بالتنسيق مع النظام التونسي، كما نجحت المملكة المغربية أيضا في امتصاص ظاهرة الإرهاب داخل أراضيها بالمزاوجة بين كل من الاستراتيجية الأمنية بما فيها

[1] -Ibid p 34.

العسكرية والقانونية من جهة ومن جهة ثانية محاولة امتصاص اتجاه الإسلام السياسي إلى صفوفها عبر الادماج السياسي لحركة العدالة والتنمية.

ويمثل الجدول التالي عدد ضحايا العمليات الإرهابية ما بين 2009 إلى غاية 2015 حيث تصدرت الجزائر المشهد ب 153 ضحية فيما لم تسجل باقي الدول المغاربية أي ضحية ماعدا موريتانيا 2 ضحية، ليتراجع العدد إلى 65 ضحية سنة 2010 في الجزائر، ثم 11 ضحية سنة 2011، مقابل 17 ضحية مغربية و4 ضحايا تونسيين ويجدر بالذكر أن ضحايا العنف سنة 2011 في ليبيا لم يتم احتسابهم كضحايا عمليات إرهابية، هذه الأخيرة التي شهدت فيما بعد تنامي العمليات الإرهابية وسقوط عدد كبير من الضحايا منذ سنة 2012 ب 28 ضحية ثم 121 ضحية سنة 2013 على يد خلايا إرهابية بعضها محلي والبعض تابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي شهدت مواجهة شرسة في كل من الجزائر التي شهدت والتي أدت إلى سقوط 98 ضحية سنة 2013 كان أغلبهم ضمن عناصر الجيش الوطني الشعبي.

وكانت سنة 2014 سنة اعلان وصول تنظيم داعش إلى المنطقة المغاربية، والضبط في ليبيا أين وجد البيئة الخصبة هناك مع انهيار المنظومة الأمنية للبلد، ليصل عدد ضحاياه إلى 434 و454 خلال سنتي 2014، 2015 على التوالي[1]، نلاحظ أنه رغم الجهود التي

[1]Global INDEX 2017, **Meassuring and Understanding the impact of Terrorism,** institute for economics and peace, November 2017, p 39.-

قدمتها الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب غير أنها تأثرت كثيرا بالأزمة الليبية حيث شهدت تونس سقوط 81 ضحية سنة 2015، أما الجزائر فقد عادت نسبة الضحايا للارتفاع إلى 89 ضحية سنة 2013.

الجدول رقم 19: عدد ضحايا العمليات الإرهابية في البلدان المغاربية 2009 إلى غاية 2015

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	-	-	4	-	6	10	81
الجزائر	153	65	11	25	89	7	11
ليبيا	-	-	-	28	121	434	454
المغرب	-	-	17	-	-	-	-
موريتانيا	2	1	1	-	-	-	-

ويوضح الجدول التالي ترتيب الدول المغاربية إلى جانب فرنسا ضمن الدول الأكثر استهدافا من طرف التنظيمات الإرهابية خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تأتي فرنسا في المرتبة 29 فيما تحتل تونس المركز 35 تليها الجزائر في المركز 42، فالمغرب في الترتيب

95 أما موريتانيا فتعتبر من الدول الأقل استهدافا من طرف التنظيمات الإرهابية باحتلالها الترتيب 125[1]، وتحتل ليبيا المركز الأول بين الدول المغاربية والعاشر عالميا وبذلك تكون هي البلد المغاربي الوحيد الذي يتقدم الترتيب قبل فرنسا.

مما سبق يمكن القول على أن فرنسا لم تجني فقط عن ليبيا بتدخلها ولكن أيضا جنت على رعاياها وعلى اقتصادها خاصة في مجال السياحة التي باتت في تراجع منذ تفجيرات باريس في 13 نوفمبر 2015 التي راح ضحيتها 137 قتيل و 368 جريح العملية التي تبناها تنظيم داعش[2]، ومنذ سنة 2014 أصبحت فرنسا من أكثر البلدان الأوروبية عرضة للعمليات الإرهابية بنسبة 43% من اجمالي ضحايا العمليات الإرهابية في المنطقة[3].

جدول رقم 20: ترتيب الإرهاب في الدول المغاربية وفرنسا[4].

الدولة	موريتانيا	المغرب	الجزائر	تونس	فرنسا	ليبيا
الترتيب عالميا	125	95	42	35	29	10

[1] - Global Terrorism INDEX 2016, Meassuring and Understanding the impact of Terrorism, institute for economics and peace, November 2016, p 10-11.
[2] - ipd p 21,43.
[3] - Global INDEX 2017, Meassuring and Understanding the impact of Terrorism, institute for economics and peace, November 2017, p 60.

[4] - Global Terrorism INDEX 201, ibid, p 10-11.

عند تناول الباحثين الفرنسيين لظاهرة الإرهاب في بلدهم فإنهم دائما ما يؤرخون لهذه الظاهرة أنها ذات مصدر خارجي وبدايتها كانت مع ما يسمونه الحرب الأهلية في الجزائر بل يقعون باللوم دائما على المهاجرين والجالية الإسلامية على وجه التحديد وهو نفس خطاب الساسة الفرنسيين، خاصة بعد فترة حكم ساركوزي التي برزت خلالها سياسة عنصرية مقيتة اتجاه كل ماله علاقة بالإسلام وتبني خطاب الكراهية ضد المسلمين، خاصة وأنهم كانوا يستندون في طرحهم إلى كون معظم منفذي العمليات الإرهابية داخل فرنسا هم من أبناء الجالية المسلمة خاصة المغاربية منها، لكن هذا الطرح بدأ يتلاشى بعد أن أصبحت فرنسا تواجه الإرهاب من طرف أبنائها من ذوي الأصل الفرنسي، حيث تواجه اليوم عودة 30% من مقاتليها ضمن تنظيم داعش في العراق وسوريا وقد اعتنق 23% منهم الإسلام واتجه نحو التطرف.[1]

[1] - op.cit, p 68

الخـــــــــاتمة

من خلال دراسة أهم محطات الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية وتداعياته على وضعها الأمني تتضح لنا مجموعة من الاستنتاجات:

على الصعيد المغاربي:

1- لقد احتلت الظاهرة الإرهابية صدارة القضايا الأمنية في المنطقة المغاربية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وجاءت نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية منها والخارجية، وعلى رأسها فشل مشروع الديمقراطية، الإسلام السياسي، وتأخر استجابة مخرجات الأنظمة السياسية لما تفرضه مدخلات البيئة الداخلية إلى جانب العوامل الدولية.

2- تميزت الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية بالتباين من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، كما تعددت الاستراتيجيات المغاربية في مكافحة هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، حسب ما تمليه البيئة الداخلية والخارجية لكل بلد.

3- لم تكن هناك سياسات أمنية تعاونية بين الدول المغاربية فيما يخص مكافحة الظاهرة الإرهابية، وهو ما ساهم إلى حد بعيد في انتشار مزيد من الفوضى خاصة عبر المناطق الحدودية، بما فيها الجنوبية.

4- تطورت الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية من ظاهرة محلية، فظاهرة إقليمية، ثم أصبحت ظاهرة دولية، تنامى على إثرها النشاط الإرهابي في المنطقة واستعت دائرة نشاطه عبر الحدود.

5- تبقى الخلافات بين الأنظمة المغاربية تقف حجر عثرة في وجه أي تنسيق أمني، أو اقتصادي من شأنه أن يقف في وجه التنظيمات الإرهابية والأخطار الأمنية المحدقة بالمنطقة خاصة على المناطق الحدودية.

6- أدى غياب التنسيق الأمني بين بلدان المنطقة المغاربية والصراع المغربي الجزائري عاملا مهما من ضمن العوامل التي ساهمت في توغل القوات العسكرية في الساحل الافريقي على الحدود الجنوبية للمنطقة المغاربية، وما كان لها من تداعيات على أمن المنطقة المغاربية خاصة الجزائر التي تتقاسم معها شريط حدودي صحراوي جد شاسع، كلفها ميزانية كبيرة وزيادة في الانفاق العسكري من أجلب تأمين حدودها التي أصبحت مكشوفة لدى الجماعات الإرهابية ومختلف نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

بالنسبة للموقف الفرنسي:

1- ينطلق الاهتمام الفرنسي بالملف الأمني في المنطقة المغاربية بناء على ما تمليه مصالحها وأهدافها هنا، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية.

2- هناك تناقض بين الخطاب الفرنسي والممارسة بخصوص الديمقراطية وحقوق الانسان حيث يتم توظيف هذه المبادئ بما يخدم المصالح الفرنسية داخليا وخارجيا.

3- تباين الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب من بلد لآخر، ومن مرحلة إلى أخرى بناء على مصالحها في كل بلد، ومع كل نظام سياسي لذلك البلد.

4- تميز الموقف الفرنسي من ظاهرة الإرهاب عند بداية نشأتها في المنطقة المغاربية بالوقوف إلى جانب الأنظمة السياسية، من خلال الآليات الدبلوماسية والاقتصادية.

5- لقد تطور الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية من استعمال الوسائل الدبلوماسية، والآليات القانونية إلى التدخل العسكري المباشر بالاعتماد على لوائح الأمم المتحدة الخاصة بالحرب على الإرهاب.

6- أصبح الانتشار العسكري الفرنسي على حدود الإقليم المغاربي يشكل بذاته تهديدا أمنيا مباشرا، حيث أصبحت المنطقة المغاربية تحت عدسة المخابرات الفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية ساهمت العمليات العسكرية في حدوث انفلات أمني حدودي والذي بدوره فجر العديد من الأزمات على رأسها الهجرة غير الشرعية، وتجارة وتهريب الأسلحة.

7- حاولت فرنسا من خلال الانخراط في الحرب الدولية على الإرهاب العمل على توسيع نفوذها في القارة الافريقية والمنطقة المغاربية، والحفاظ على مصالحها من خلال الانتشار العسكري سواء عبر إطلاق عمليات عسكرية أو ضمن قوات أممية، غير أنها لم تحقق أهدافها بشكل كامل خاصة في ظل التنافس الدولي في المنطقة، إلى جانب الأوضاع الفرنسية الداخلية بعد انتشار موجة التطرف داخل إراضيها، وانتشار الإسلاموفوبيا وماكان له من تداعيات على المجتمع الفرنسي، تصدرت على إثره قائمة الدول المصدرة للإرهابيين في أوروبا وضمن أكثر البلدان استقطابا للعمليات الإرهابية.

8- تحاول فرنسا اليوم جاهدة نسب كل الأعمال الإرهابية على أراضيها إلى المسلمين هناك، خاصة المهاجرين وبالتحديد الوافدين من المنطقة المغاربية، وتستغل هذه الفكرة لاتخاذ

مزيد من الإجراءات الصارمة فيما يخص الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية، من جهة أخرى تعمل على تضييق حرية المسلمين هناك، واتباع سياسة جد عنصرية تجاههم، سواء في أماكن العمل والدراسة، أو حتى الأماكن العمومية.

- توصيات:

من خلال نتائج الدراسية السابقة يتجلى لنا بوضوح الموقف الفرنسي من قضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية وتداعياته على الأمن المغاربي، وهذا ما يجب أن يقابل بمجموعة من الاستراتيجيات المغاربية من أجل التصدي للمخططات الفرنسية في المنطقة المغاربية:

1-ضرورة التنسيق الأمني داخل البلدان المغاربية، وإيجاد استراتيجيات أمنية موحدة للوقوف في وجه تنامي النشاط الإرهابي والوقوف في وجه أي محاولات فرنسية للتدخل في الشؤون المغاربية.

2-تنمية المناطق الحدودية من أجل كسب دعم السكان في تلك المناطق في التصدي لكل الأعمال المشبوهة على الحدود، خاصة أعمال التهريب، تجارة الأسلحة، الهجرة غير الشرعية والنشاط الإرهابي.

3-العمل على إنشاء قوة عسكرية مغاربية من شأنها العمل على حماية أي تهديد خارجي للمنطقة، والسهر على دعم النظام داخل الدول التي تعاني من الفوضى (ليبيا مثلا).

4-إعادة بعث اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية من شأنها أن توحد كلمة الأنظمة المغاربية في علاقاتها مع الطرف الآخر، وخاصة فرنسا والاتحاد الأوروبي.

5-العمل على ايجاد سبل دبلوماسية لإدارة الصراعات داخل المنطقة، خاصة قضية الصحراء الغربية التي باتت تشكل حجر عثرة في وجه أي تكامل مغاربي، وضرورة تقديم تنازلات من طرف كل أطراف الصراع.

6-الاعتماد على استراتيجية الأمن الشامل بدل القوة العسكرية كحل وحيد لمعالجة قضايا الإرهاب، وهذا من خلال احداث تنمية شاملة في مختلف القطاعات من شأنها أن تحقق الأمن في المنطقة خاصة الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.

7-فك رابط التبعية مع الطرف الفرنسي من خلال مراجعة مجموع الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، مراجعة سياسات الهجرة والاعتماد على التكامل المغاربي وخلق منطقة تبادل حر داخل المنطقة المغاربية.

8-السهر على معالجة القضية الليبية وفتح قنوات الحوار مع أطراف الأزمة وكذلك مع النظام المالي على الحدود الجنوبية للإقليم المغاربي.

9-خلق سياسات مغاربية لضبط تدفق المهاجرين غير الشرعيين خاصة الوافدين من دول الساحل الافريقي.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

الكتب:

1-أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 1، ط3، بيروت، دار صادر، 2003.

2-أمين سمير، علي الكنز وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية**، القاهرة، مركز البحوث العربية ماي 2002.

3-أبو زكريا يحي، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1987- 1993**، ط1، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993.

4-(...) **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي**، مؤسسة ناشري، 2003.

5-أبو اللوز عبد الحكيم، **الحركات السلفية في المغرب بحث انتربولوجي سوسيولوجي**، ط2 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2013.

6-أبو دهب هيكل فتوح، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، ط1 أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

7-أوباري الحسين، **مطالب حركة 20 فبراير في المغرب على محك الممارسة السياسية والدستورية: مطلب الملكية البرلماني نموذجا في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللاإستقرار للأنظمة السياسية**، ط1، برلين، المركز العربي الديمقراطي، 2019.

8-بأول جوناثان، **الحوار مع الجماعات المسلحة: السبيل إلى انهاء الصراعات المسلحة في العالم**، ترجمة: عاشور الشامس، ط1، دار العرب للنشر والتوزيع، 2017.

9-بن علي محمد، **نحن والإرهاب – مقاربات أولية لظاهرة الإرهاب الديني**- ط1، لبنان، مؤسسة الانتشار العربي 2010

10-براهمي عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

11-بوراس الشريف محمد، **عاصفة الخريف: ليبيا 2011 خيوط المؤامرة التاريخية على المنطقة العربي والعالم الإسلامي**، ط1، برلين، المركز العربي الديمقراطي 2018

12-بلقيز عبد الإله، **الفرانكفونية، إيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي-لغوي**، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011.

13-بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، الدار العربي للعلوم ناشرون، جانفي 2012

قائمة المراجع

14-بومغار لطفي، سيد أحمد نوران، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق، في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، تحرير: عمرو الشوبكي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2014

15-جرجس فواز، **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2016.

16-جورج بروس، **دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**، منشورات مجلس الأمة، مجلس الأمة الجزائري، 28 سبتمبر 2003.

17-دهيمي الأخضر عمر، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**، المواد العلمية لندوة: دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2014.

18-دافيسون جيسون، **فرنسا وبريطانيا والتدخل الدولي في ليبيا**، تحليل متكامل، ط1، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 134، 2014.

19-ولد الشيخ سيداتي الهيبة، **أثر خطاب الحرب على الإرهاب على المنطقة العربية في أقاب الربيع العربي**، جنيف، نوفمبر 2015.

20-وولف ألكسندر، **اللغة الفرنسية في العالم 2014**، ترجمة: ليلى هلالي بكر، مرصد اللغة الفرنسية، باريس، دار النشر ناتان، 2014

21-زرواطي اليمين، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008**، ط1، لندن مطبوعات إي-كتب، 2014.

22-حيدوسي غازي، **الجزائر التحرير الناقص**، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط1، بيروت، دار الطباعة والنشر، ط1، 1997.

23-حتيتة عبد الستار، **حروب المليشيات: ليبيا ما بعد القذافي**، القاهرة، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع 2015.

24-الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1987.

25-الطويل كميل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة**، ط1، بيروت دار النهار للنشر، 1998.

26-يوسف علي، **الإسلام وتهمة الإرهاب**، ط1، دار المعارف الحكمية، 2014.

27-ياسر ثابت، **شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي**، ط1، بيروت، دار التنوير، 2012.
28-لابا سيفرين، **الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال**، ترجمة: حمادة إبراهيم المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
29-كاظم الأسدي تمارا، محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة**، ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2018.
30-لادمي محمد عربي، **النظام السياسي في تونس قبل وبعد ثورات الربيع العربي وتحديات استرجاع هيبة الدولة في: إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا**، برلين، المركز العربي الديمقراطي، 2018.
31-لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكري والسياسي**، الجزائر، دار المعرفة 1994.
32-لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية عدد 194 2014.
33-لاخر فولفرام، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة** ترجمة: عدنان عباس علي، دراسات عالمية، عدد 120، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
34-مكي النفيسي عبد الله وآخرون، **ازدواجية معايير الغرب والأمم المتحدة تجاه القضايا العربية والإسلامية**، ط1، الأردن، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.
35-مظهر الشاكر، **الإرهاب الدولي بين التعريف والتوصيف**، بغداد، 2015
36-المناصرة عزالدين، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
37-المراغي محمود، **حرب الجلباب والصاروخ (وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب)** ط1 القاهرة، دار الشروق، 2002.
38-المرواني ولد، عبد الله محمد، **فرنسا التي رأيت**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، المانيا، 2017.

39-المنتدى النقابي الأورومتوسطي، **الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الاجتماعي**، ترجمة: سامي البغدادي، أنس مرابط، الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي (وزارة الشؤون الخارجية)، مدريد، غرافيكاس المايدا، مدريد، مارس 2003.

40-نوري شاكر، **اللوبي الصهيوني في فرنسا**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر 2013

41-سينين فلورنسا، **الاتحاد من أجل المتوسط: الطموحات والتحديات**، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed): المتوسطي 2010، الفنار للترجمة، دار فضاءات للنشر والتوزيع 2010.

42-عوض محمد محي الدين، **تعريف الإرهاب، في: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي** ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014

43-علي محمد، **الأبعاد الحقيقية للغزو الأمريكي لأفغانستان**، ط1، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2017.

44-عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019

45-العياشي احميدة، **الحركة الإسلامية في الجزائر (الرموز، الجذور، المسار)**، ط1، الجزائر النجاح الجديدة للنشر، 1991.

46-العمار منعم، **الجزائر والتعددية المكلفة، في الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

47-صالح محمد نغم، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب – تونس – الجزائر)**، ط1 الخرطوم، الجنان للنشر والتوزيع، 2010.

48-صديقي العربي، **العربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة ... بلا رأس**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، جويلية 2011.

49-الصيداوي رياض، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في: الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2 بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

50-صادق جبر المعموري، **الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015

51-صامويل هنتغتون، **صراع الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي**- ترجمة: طلعت الشايب ط 2، سطور، 1999

52-قنديل ماهر، **الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2010.

53-شيرين تي هنتر وآخرون، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا**، ترجمة: أحمد التيمي ومحمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز العربي للترجمة، 2016.

54-تاونزند تشارلز، **مقدمة قصيرة جدا الإرهاب**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، ط1، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

55-تشومسكي ناعوم، **11-9**، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية 2002.

56-(...) **الدول المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة إسبر، ط1، الرياض مكتبة العبيكان، 2004.

57-خالد أسامة، **الجزائر إلى أين؟ مقدمات ونتائج انقلاب يناير 1992**، ط1، مصر، مركز القادة للكتاب والنشر، 1992.

58-خبابة نور الدين، **المصالحة الجزائرية**، ط1، المكتبة الوطنية الفرنسية، 2014.

59-غشير بوجمعة، **تطور خطاب حقوق الانسان في الجزائر والوضع الراهن**، بيروت، معهد السياسات، الجامعة الأمريكية، مارس 2001.

60-مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

61-شيفيس كريستوفرس وجيفير مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات المستقبل**، مؤسسة راند، 2014.

62-مؤسسة الفكر العربي التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من " الربيع العربي"**، الطبعة الأولى، لبنان 2014.

قائمة المراجع

2-الدوريات والمجلات:

1-إدريس أحمد، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016.

2-برد رتيبة، السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر جوان 2016.

3-بلاك جيمس، أليكساندرا هول وآخرون، مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في حوض المتوسط، ترجمة توبلاد واترز، منتدى التبصر المتوسطي، مؤسسة راند، 2017.

4-بوخرص أنوار، سخط متزايد في الصحراء الغربية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، الشرق الأوسط، مارس 2012.

5-بوحفص حاكمي، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في:les cahiers du MECA3, N° 3 Avril 2007

6-بن عنتر عبد النور، الحلف الأطلسي والدول المغاربية...توازنات جديدة، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر 2011.

7-بوالكور نور الدين، صوفان العيد، أثر تقلبات سعر النفط على الانفاق الحكومي فب الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

8-بن لوكيل رمضان، قطوش رزق، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 17، السداسي الثاني 2017.

9-بوخرص أنوار، العنف السياسي في شمال إفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل، دراسة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 3 كانون الثاني 2011، مركز بروكنجز، 2011.

10-بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي، الاستقرار أولا، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 6 سبتمبر 2011.

11-بلفلاح يونس، المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 14 فيفري 2018.

12-جابي عبد الناصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني 2011)، تقييم حالة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة فيفري 2011.

13-الزيتوني شريف، التهريب...السلاح الاقتصادي للمليشيات الليبية، المرصد، مجلة أسبوعية عدد 41، 16 أوت 2018.

قائمة المراجع

14-طويل نسيمة، ساسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة الفكر، العدد الثامن نوفمبر 2012.
15-طارق الشعلان سلافة، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، نيسان 2015.
16-يونس محمد فاتن، النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997، مجلة العلوم السياسية العدد (01/14)، المجلد السابع، 2013.
17-كربوسة عمراني، التأصيل النظري لاستبدادية السياسات العربية بين سياسة الاقصاء للحركات الإسلامية ولحظة ميلاد الإرهاب، مجلة المفكر، العدد 7، 2011.
18-كامل أحمد عامر، آمنة محمد علي، الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الأمريكية في العراق مجلة السياسة الدولية، عدد 36، 2008.
19-كولفريني محمد، الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: دراسة من منظور الفاعلين سياسات عربية، عدد 22، سبتمبر 2016.
20-لعجال أحمد، محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر العدد 5، مارس 2019.
21-لكريني إدريس، محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، السياسة الدولية، المجلد 46، عدد 184، أبريل 2011.
22-مزيان محمد، المغرب والجزائر: الجزار الصعب، سياسات عربية، العدد 16، يناير 2015.
23-مصباح محمد، الأمازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج (سلسلة تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة، الدوحة أكتوبر 2011.
24-مايكل جينكينز براين، أصول جهاديي أمريكا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مؤسسة راند، 2017.
25-مقلد حسين طلال، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول 2001.
26-ماكلي امحمد، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي في الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة خبراء مغاربية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6 سبتمبر 2011.

قائمة المراجع

27–نزيه عبد الرحمن، سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية: تونس والمغرب نموذجا (دراسة مقارنة ما بين 2003–2013)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث جوان 2015.
28–نظيف أحمد، فرنسا في ليبيا من جديد: هل يكفلا ماكرون عن سيئات ساركوزي؟ المرصد، نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية، عدد 31، الخميس 31 ماي 2018.
28–سعود طاهر، المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي: مقاربة سوسيولوجية، مجلة عمران، العدد 18، خريف 2016.
30–سويقات أحمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962–2004، مجلة الباحث عدد 04، 2006.
31–علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الأول، 2004.
32–العلوي الحسين الشيخ، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 1 فيفري 2016.
33–عبد الحي وليد، العلاقات الجزائرية المغربية: العقدة الجيواستراتيجية، سياسات عربية، العدد 6 يناير 2014.
34–فرج أنور محمد، السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط اعلان برشلونة نموذجا–دراسات دولية، عدد 39، 2009.
35–قبي آدم، شمسة بوشنافة، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988–2000، مجلة الباحث، عدد 03، 2004.
36–قبي آدم، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، سبتمبر 2017.
37–قط سمير، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتف التسعينات (أبعاد، فرص وقيود)، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 9، مركز جيل البحث العلمي، جوان 2017.
38–قاسم حسين أحمد، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، العدد 36، يناير 2019.
39–رقولي كريم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية–حالة الصحراء الغربية أنموذجا – المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 07، جوان 2017.

قائمة المراجع

40-الرشيد أحمد الرزوق، أدبيش عبد الكريم مسعود، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية، مجلة دراسات سياسية، العدد الثالث، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ديسمبر 2017.

41-شرابي عبد العزيز، اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2005.

42-الشيخ العلوي الحسين، لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أفريل 2017.

43-التميمي عبد الجليل، التكامل والتفاعل الفكري بين الهويتين الأمازيغية والعربية في المغرب الكبير ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة في 17-18 أكتوبر 2013، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

44-تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، عدد 07، مركز كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يناير 2008.

45-الخوري رياض، تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى، أوراق كارنيغي، العدد 8، جوان 2008، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

46-ذيابات خير سالم، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990-2013، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 1، 2016.

47-المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية دراسة: قراءة نظرية، الثورات السياسية: المفهوم والأبعاد، إدارة البحوث والدراسات، 17 أفريل 2016.

48-فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد 13، مارس 2017.

49-مركز سمت للدراسات، النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا...حماية أم جباية؟ قراءة خاصة عدد 70، وحدة الدراسات السياسية، الأحد 18مارس 2018.

50-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الأجنبي، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي أفريل 2013، الدوحة 2013.

51-مركز الجزيرة للدراسات، التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، تقدير موقف، 16 جانفي 2012.

3-الوثائق الرسمية الحكومية:

1-اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، التعاون عبر الحدود، وثيقة استراتيجية تمهيدية 2007-2013، الصيغة التمهيدية لبرنامج 2007-2010، الملخص التنفيذي، 2007.

2-مجلس الاتحاد الأوروبي، أوروبا آمنة في عالم أفضل، الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي، لكسمبورغ 2010،

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية رقم 76، _ ديسمبر 1996.

4-وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي عبد القادر مساهل، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب- التجربة الجزائرية- ديسمبر 2016.

4- التقارير والملتقيات:

1-تقرير حول الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، المنظمة الدولية للهجرة الإسكوا، 2015.

2-تقرير المنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF) اللغة الفرنسية في العالم 2018.

3-التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن "ظاهرة الإسلاموفوبيا" أكتوبر 2016-ماي 2017، مقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، أبيدجان، كوت ديفوار 10-11جويلية 2017.

4-تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، خلاصة قضايا الإرهاب، فيينا جانفي 2010.

5-واقع قطاع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره، تقرير للمنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أوت 2016.

6-بهجت أبو النصر، تأثير التحولات في المنطقة العربية على قضايا التشغيل، ورقة عمل مقدمة إلى: الندوة القومية حول "تعزيز الاهتمام بالبعد الاقتصادي لوسائل الاعلام العربية"، شرم الشيخ، القاهرة 2014.

7-محمد عوض، كرم حسين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، بحوث ومناقشات الندوة العالمية جول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، تاريخ الانعقاد 19 ماي 2013 بمقر جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، طبعة 1، ديسمبر 2013.
8-نيكول روزويل، أسماء بن يحي، تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، نتائج مجموعات التركيز في تونس، المعهد الوطني الديمقراطي، تونس 7-17 ديسمبر 2011.
9- عبيد إيمجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2014.
10-صواريخ مفقودة: انتشار منظومة الدفاع الجوي المحمولة في منطقة شمال إفريقيا، تقييم الأمن في إفريقيا، تقرير مختصر حول التقييم الأمني لمنطقة شمال إفريقيا، إصدار رقم 2، جوان 2015.

5-الوثائق غير المنشورة:

1-بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3
2-بوزادية جمال، الاستراتيجية المغاربية في مكافحة الإرهاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.
3-بيرم فاطمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2018/2017.
4-بلعربي سميرة، الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية: دراسة مقارنة بين يوميتي "لوفبغارو" (LE FIGARO) و "ليبيراسيو" (LIBERATION) من 13 جانفي 1992- 15 أفريل 1999، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إعلام واتصال، جامعة الجزائر3 2013/2012.
5-بن قمو آمال، دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكومغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة، رسالة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون اجتماعي، جامعة وهران 2012/2011.
6-جيدور حاج بشير، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

7-الجوزي عز الدين، حماية حقوق الانسان عن طريق التدخل الإنساني: استرجاع للقانون الدولي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون، جماعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.
8-وليد شريط، السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
9-حميدي بوجلطية بوعلي، سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-مذكرة ماجيستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر 02، 2010/2009.
10-حمزة عباس مؤيد، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والاستراتيجية، جامعة النهرين، العراق 2012.
11-مخلوف بشير، موقع الدين من عماية الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1989-1995)- دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.
12-معيزي آمال، المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر 2005-2006.
13-طربوش أحمد، مكان المصالحة في حل الأزمة في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012.
14-محمد فرج علي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2018.
15-عودة أبو دقه بشار جميل، تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة الصري وحركة النهضة التونسية- دراسة مقارنة تحليلية- رسالة ماجيستير تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الأقصى، غزة فلسطين 2016.
16-عقابي خميسة، النفط في العلاقات الأمريكية - العربية (دراسة حالة الجزائر 1990-2014) مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.
17-عميروش فتحي، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015/2014.

18-عبد العزيز الربس معن، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2004.

19- قيلية وريدة، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية 1992-2000، أطروحة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والإتصال، 2010، 2011.

20-خليل الكرد أسامة، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير دبلوماسية وعلاقات دولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2016.

6- المراجع الإلكترونية:

1-إبراهيم محمد آدم الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة، على الرابط: تاريخ الاطلاع:11/03/ 2018: http://dspase.iua.edu.sd/bitstream/123456789/760/1/004.PDF&

2-توند ساندلر، جافيد يوناس، سوبهايو بانديايوبادياي، تكلفة الإرهاب، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن البنك الدولي.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/06/PDF/bandyopa.pdf

3-بوحنية قوي، عبد المجيد رمضان، التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي مع دراسة حالة الجزائر على الموقع: http://asjp.cerist.dz/ en/article/3436

4-جازية سليماني، إحياء ذكرى الصحافيين ضحايا "العشرية السوداء"، 2 فيفري 2015، صفحة العربي الجديد على الموقع:
http://www.alaraby.co.uk/amp//medianews/2015/2/2

5-علا عبد العزيز أبو زيد، الممارسة السياسية للحركات الإسلامية: بين مقاومة الاستعمار والتعامل مع النظم السياسية المعاصرة. على الموقع:
http://hadarcenter.com/pdfs/%25D8%25A7%25D9

6-جريدة الشرق الأوسط، عدد 13009، 11 جويلية 2014 على الموقع:
http://www.awsat.com/details.asp?section=34&article=778876issueno=13009#WA842.nfsDN

7-أبطال انقلاب مزعوم بتونس يتحدثون، على موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2012/01/04
http://www.aljazeera.net/news/reportsandintervews/2012/1/4

قائمة المراجع

8-امحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي على الموقع:
http://boulemkahel.yolasit/com/resources/%25D8%25A7%25D9

9-عبد الحكيم أبو اللوز، السلفية في المغرب، النشأة، الامتداد والعمق الاجتماعي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات على الموقع:
https://fikercenter.com/studies/السلفية-في-المغرب-النشأة-الامتداد-والعمق-الاجتماعي

10-الياز علي، المغرب أخطأ باتهام الجزائر عام 1994 والمسؤولية يتحملها إدريس البصري، في 2011/06/22 على الموقع: http://www.akhbarona.com/mobile/world/6642.html

11-الجمهورية الجزائرية الديمقراطي الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، 14 أوت 2005 على الموقع:
http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Reconciliation/Charte/charte.htm

12-سيد مجدوبي، اسبانيا تشكو هيمنة فرنسا على المشاريع الكبرى في المغرب والأسباب سياسية منها الصحراء، على موقع القدس العربي: https://www.alquds.co.uk

13-موقع أصوات مغاربية، 5 ديسمبر 2017
http://www.maghrebvoices.com/a/Algeria-France-economy/406043.html.

14-موقع وزارة التجارة الجزائرية.
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-sept-premiers-mois-de-2017

-15http://www.maghress.com/alhbaroma/56520

-16 http://arabic.cnn.com/business/2017/09/18

17-يحي أبو زكريا، العلاقات الفرنسية المغاربية، جريدة إيلاف الالكترونية:
https://elaph.com/web/Asda/elaph/2007/12/288795.html

18- العلاقات الفرنسية التونسية:
https://www.diplomatie-gouv.fr/ar/شمال-افريقيا-و-الشرق-الأوسط/تونس/la-France-et-la-tunisie/
https://www.marefa/org/العلاقات-الفرنسية-التونسية

19-موقع الجزيرة: العلاقات الفرنسية الليبية
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/12/10/

20-موقع السفارة الفرنسية في موريتانيا، 26/ 2018/04
https://www.diplomate.gouv.fr/ar/شمال-إفريقيا-و-الشرق-الأوسط/موريتانيا/

21-يحي أبو زكريا، التنافس الأمريكي الفرنسي على المغرب العربي، 07أوت 2005 على موقع شبكة فولتير
http://www.voltairent.org/article92105.html

22-مذكرات بلعيد عبد السلام، ترجمة مؤسسة الشروق، أوت 2007، ص 93 على الموقع:
https://www.algeriachannel.net :2011/11/10

23-عبد السلام بارودي، 4 محطات في مسار الحركة الامازيغية في الجزائر...تعرف عليها، موقع أصوات مغاربية، 13ديسمبر 2017، على الرابط
Maghrebvoices.com/a/algeria_amazigh_history/407119.html

24-هجمات تونس... من جربة إلى بن قردان، 2015/11/25 على الموقع:
https://www.aljazeera.net/enclopedia/events/2/015/11L25

25-بين الاغتيالات والإرهاب... أزمات تونس بعد الثورة، 11 نوفمبر 2015، على موقع أصوات مغاربية www.maghrebvoices.com/a/Tunisia-crisis-terrorism/401991.html

26-الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا وتسحب عمال سوناطراك، على موقع العربية، 2014/5/19.
https://www.aharabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/5/19

27-عثمان لحياني، "مزارع الأسلحة" في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب، العربي الجديد 2 جانفي 2018 على الموقع: https://www.aharaby.co.uk//politics/2018/1/1

28-برنامج زيارة خاصة: تقديم سامي كليب، ضيف الحلقة اللواء خالد نزار وزير الدفاع الجزائري الأسبق، الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة ج2، تاريخ الحلقة 2004/05/28 على الموقع:
http://www.aljazeera.net/amp/programs/privatevisit/2005/10/-ج2-خالد-نزار-الجيش-الجزائري-ومؤسسات-الدولة

29-مريم الناصري، أمازيغ تونس يطلبون الاعتراف بهويتهم، العربي الجديد، 3 ماي 2014 على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

30-زين الدين زديغة، سياسة الحكومة تفشل في وقف نزيف الأدمغة، 12 أفريل 2015، المحور اليومي، على الموقع:
elmehwar.com/ar/index.phf/21116/ الحدث.html

31-محمد المزديوي، الطلاب الأجانب ... حضور في فرنسا تثبته الأرقام وتنفيه الشائعات، باريس 7 مارس 2017، العربي الجديد، على الموقع:
Alaraby.co.uk/society/2017/3/-الطلاب-الأجانب-حضور-في-فرنسا-تثبته-الأرقام-وتنفيه-الشائعات

32-إيمان عويمر، هجرة الأدمغة الجزائرية ...أرقام صادمة وحلول غائبة، 3 نوفمبر 2018، على الموقع:
Tsa-algerie.com/ar/هجرة-الأدمغة-الجزائرية-أرقام-صادمة

33-نصوص ومواد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجزائري، 19 جانفي 2017، على الموقع:
www.mohamah.net

34-شرق إفريقيا، عشرون عاما على اعتداءات نيروبي ودار السلام 2018/08/07 على الموقع:

https://www.dw.com/ar/a-44969503

35-الإرهاب وأولى حروب القرن، 2019/9/7 على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/behoth/Siasia2/Erhab/sec03.doc_cvt.htm

36-زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، في: أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 831 على الرابط: http:// docudesk.com

37-هجمات 11 سبتمبر 2001، 2017/07/12 على موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/30

38-دراسة: حرب واشنطن على الإرهاب أودت بحياة نحو نصف مليون شخص، 8-11-2018 على الموقع https://www.dw.com/ar/46218937

39-ماهي " تدابير الثقة" التي تسمح بإقامة فضاء دفاع مشترك بين دول مبادرة "5+5 دفاع"؟ الجزء الأول، المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الموقع: www.cemres.or

40-سمير عياد، الاتحاد من أجل المتوسط، مجلة الاتحاد من أجل المتوسط، عدد 6، على الرابط:
https://www.univ-sba.dz/med-dialogue/images/article.6/Ayad

41- حرب الرمال:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2014/12/9حربالرمال

42- المسيرة الخضراء على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/4/المسيرة/الخضراء

43-إيزابيل شيفر، مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما، ترجمه: عارف حجاج، 2005/11/23 على الموقع:
https://amp/s/amp.dw.com/ar/a/1789193

44-هل حققت حركة 20 فبراير أهدافها بعد ست سنوات على انطلاقها؟ 21 فيفيري 2017 على موقع BBC: https://www.bbc.com/arabic/39039803

45-سهام الدريسي، الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. على الموقع: www.fikrcenter.com

46-الثورة التونسية ... من البداية إلى هروب بن علي، 2018/01/14، على موقع الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/06/14

47-تسلسل أحداث الثورة الليبية، 2011/08/22 على موقع الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/8/22

48-عبد الله الشريف، خارطة المصالح الفرنسية في ليبيا من الهلال إلى الجنوب، العربي الجديد على الرابط: https://www.alaraby.co.uk//politics/2016/10/3

49-https://tn.ambafrance.or-الفرنسية-بتونس-المؤسسات-التربوية/

50-بثينة اشتيوي، "حقول النفط"... ثروة ليبيا المهددة بالانهيار، ساسة بوست، 16 ماي 2016 على الرابط: https://www.sasapost.com/libyan-oil-conflict

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1-**BOOks**:

1-Alexander Geiger,**"Barcelona Process: Union for the Mediterranean " Readjusting the Euro-Mediterranean Partnership**, In Brussels Focus, EU Office of the Friedrish-Ebert-Stiftung, April 2008

2-Barry Buzan and Ole Waever, **Region and Powers The Structure of International Security**, Cambridge University Press ,U.K, 2003.

3- Dahlia Markulund, **Imigration in French Newspapers post terrorist Attacks**, International Master's Program, spring 2018.

4-Hocine Malti, **L'histoire secrète du pétrole algérien**, Edition la Découverte, Paris, 2010

5- La France face au terrorisme, **livre blanc du gouvernement sur la sécurité intérieure face au terrorisme**, la documentation francaise,21-06- 2006.

6- La France Face au terrorisme, **Livre blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieure face au terrorisme** 18-05-2005, p 13-14. Sur le site : https://www.diplamatie.gouv.fr

7-Oxford Wordpowers, **English-Arab Dictionary**, second edition, Oxford University Press, 2006.

8-Salem Badis, **French reaction to the massacre in Algeria** (696-720) in: A Inquiry into the Algerian massacre, Naom Chomsky and Eric Avebury, Genève, Hoggar, 1999.

9-Enver Masud,**9/11 Unveiled,** The wisdom Fund, 2nd Edition, USA. 2008.

10-Jean-Luc Marret, **Les Djihadistes En Occident, Approche Comparée Des Exemple Les Français Et Américain**, France Diplomatie, 2002, 2003.

11-Jenny Raflik, Dossier : **Les Expressions Du Terrorisme Dans L'Histoire Contemporaine**, cahiers français n 395.décembre 2016.

12-**Livre Blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieur face au terrorisme,** Ministère des armées, 29 Avril 2013.

13-Khadija Mohsen-finan, **L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud**, Europe Vision3, Ifri-Bruxelles, démembre 2008.

14-Olivier Morin, **The Euro-Mediterranean Partnership Tries To Find Its Second Wind,** translated by: David Macey, Revue des revues de l'adpf, février 2005, Institue français Royaune Uni.

15-**Le Livre Blanc et Noir du Terrorisme Europe**, Initiative De Maité PAGAZAURTUNDUA, Parlement Européen 2000-2018.

16-Jean-Luck Marret, **Les Djihadistes en Occident, Approche Comparées Exemples les Français et Américains**, France Diplomatique http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/LIMG/pdf/AFRI

2-Periodicals:

1-Alfonso Rincon, Luis Emilio Ramos and Lucan Estevez, **Soft Security Within The Euro-Mediterranean Partnership**, The Sixth Framework Program, Geo-Euro-Med Working Paper No.0611, CEU San Pablo University, Madrid, Spain, 31/12/2006.

2-Asil Sùel, **From the Euro-Mediterranean Partnership to the Union of the Mediterranean**, Perceptions, vol 13, Winter 2008, center for strategic research.

3-Alex Ugwuja, **The United States' Africa Command (AFRICOM) and Africa's Security in the Twenty First Century** (61-84), Renaissance University Journal Of Management and Social Sciences (RUJMASS), volume 4, number 1, July 2018.

4-Alberto Chilosi, **The European Union and its Neighbours:"Eerythig but Institutions**"in: The European Journal of comparative Economics,vol.4, n 1, pp(25-38), 2007

5- Barah Mikail, **France and the Arab Spring**: An Opportunistic Quest for Influence, working paper n° 110, European think tank global action (FRIDE), october 2011.

6-Benchikh Madjid. **Les obstacles au processus de démocratisation en Algérie**. In: revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65,1992. L'Algérie incertaine.

7-Belkacem Iratni, **L'Espace Sahélo Saharien, Dialogues Sécuritaires Dans L'Espace Saharien**, Friedrch Ebert-Stiftung, paix et sécurité centre de compétence Afrique Sub-Saharienne, 2017.

8-Dan Stigall, **The French intervention in Mali, counter-terrorism**, and the law of armed, In: Military law review, vol 223, Issue 1.

9-Fawzi Rouzeik, **Algérie 1990-1993: La démocratie confisquée ?** In Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992,(pp29-60)

10-Meredeth Turshen, **Militarism and Islamist in Algeria**, Journal of Asian and African studies special issue an African and Globalization: Critical perspectives, 2004.

11-Frank Frégozi, **Islam et l'état en Algérie**, Du gallicanisme au fondamentalisme d'état. In Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992, L'Agérie incertaine.

12-Jean Audibert, **France-Algérie une relation particulière** ? Confluence N°11, Eté 1994.

13-Jean-François Drevet, **le Maghreb et l'Union européenne** (UE), mercredi 04 mai 2016, sur le site web :
Doplomweb.com/le_Maghreb_et_l_Union_europeenne.html

14-Virgine Lucas, **Les activités de l'Agence Française de Développement** 14 **en matière soutien à l'investissement productif des diasporas** (17-28), dans Techniques Financières Et Développement 2014 ;En linge sur: https://www.cairn.info/revue-techniques-financieres-et-developemment-2014-1-page-17.htm ?contenu=resume

15-Luis Martinez, Algérie: **Les massacre de civils dans la guerre**, Revue international de politique comparée, CAIRN.INFO,2001/1(vol.8), p(43-58).

16-Miguel Angel, Romio nunez, **5+5 Initiative Mediterranean Security: Shared Security**, framework Document, 6 June 2012.

17-Miron Lakoumy, **Arab Spring" in French Foreign Policy**, central European journal of international and security studies, august 2012.

18-Omar Achor, Islamist De-Radicalization in Algeria : Successes and Failures The Middle East Institute Policy Brief, n° 21,November2008

19-Pierre Monbeig, **une position politique dans l'impasse, le FFS de Hocine Ait-Ahmed**, In Revue du monde musulman et de la Méditerranée,1992 n°65.

20-Tim Dunne, **Libéralisme‹ International Terrorisme, and democratic wars**, in: International Relations, vol 23(1)Sage Publications, (107-114), 2009.

21-Yahia Zoubir, **Les États-Unis et L'Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération**, article in Maghreb-Machrek, N° 200, Eté 2009.

22-Yahia H.Zoubir, **La Politique Etrangère Américaine au Maghreb**, Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient, Vol1, N°1, Juillet 2006.

3-Reports and Seminars:

1-International Crisis Group "Reforme et Stratégie Sécuritaire en Tunisie" Rapport N° :161, 23 Juillet 2015

2-Rapport: Immigrés et Descendants d'Immigrés en France, Direction de la Diffusion et de L'Action Régionale, dossier de presse, Paris le 9 octobre 2012

3-Democracy Index 2010, Democracy in retreat, A Report from The Economist Intelligence Unit Limited 2010.

4-Palau de Perderalles, Le Dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régional, Dossier d'Articles et Matérielles de L'IEMed, Barcelone 23-2' mai 2016.

5-Global Terrorism INDEX 2016, Meassuring and Understanding the impact of Terrorism, institute for economics and peace, November 2016.

6-Global INDEX 2017, Measuring and Understanding the impact of Terrorism, institute for economics and peace, November 2017.

7-European Neighbourhood Policy (ENP), European External Action Service, Wednesday, 21 december 2016,2017.

8-Miguel Angel Romio nunez, **5+5 Initiative Mediterranean Security: Shared Security,** framework Document, 6 June 2012.

9-Louis Martinez, Rosanus Alenius Boserup, **Europe and the Sahel-Maghreb crisis**, Report n° 3, Danish institute for international studies, Copenhagen, 2018.

4- **Document No Published** :

1-Said Oularbi, **Les Réponses de L'Algérie et de La France Face au Terrorisme Islamiste Transnational : le traitement, juridico-judicaire, sécuritaire, et médiatique des diverses forme de passage à l'acte**, thèse de doctorat en droit, Université Jean Moulin, Lyon 3, 2009.

2-Mohammed Al Saadi, **L'Immigration Illégale et la Sécurité Intérieur en France et en Qatar**, Thèse de Doctorat en Droit International, Université Paris1, Panthéon-Sorbon, 2018.

5-Web Site :

1-Maxime Tandornnet, **La Politique française et Européenne de l'Immigration**, sur le site : https://www.ion.int/jahia/webdav/site/myjaliasite.

2-Thierry Portes, **L'Union pour la Méditerranée cherche à se renforcer**, Le Figaro, publier le 24/11L2017 sur le site : http://www.lefigaro.fr/international/2017/11/24/01003-20170124ARIFI000201-l-union-pour-la-mediterranee-cherch-a-se-renforcer.php

3-Fayçal Oukaci, **L'Algérie Et La Sécurité dans La Région Du Sahel, Le général Ward bientôt au Sahara**, 13-07-2006 sur le web site : http://www.lexpressiondz.com/nationale/le-general-ward-bientôt-au-sahara-35753

4-http://www.diplomatie.gouv.fr

5-http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activittes/15-10-06-09-58-56.html

6-http://www.diplomatie.gov.fr/ar/afrique-du-nod-et-mpyent-orient/la-France-et-le-maroc/

7-https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/tunise/la-france-et-la-tunisie/

8-http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/la-France-et-la-libye/2018/02/21

فهرس الجداول والخرائط

فهرس الجداول

الرقم	عنوان ال	رقم الصفحة
1	نتائج الانتخابات المحية في الجزائر 1990	40
2	نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدور الأول	45
3	عدد العمليات الإرهابية والخسائر البشرية في الجزائر	55
4	العمليات الإرهابية في فرنسا 1992-2000	97
5	أهم الدول المستقبلة للصادرات الجزائرية	105
6	أهم الدول الموردة في السوق الجزائرية	106
7	نسبة الناطقين باللغة الفرنسية داخل البلدان المغاربية	120
8	أنماط الهجرة في البلدان المغاربية 1990-2013	127-125
9	العمليات الإرهابية في فرنسا خلال الفترة 1990-2010	189
10	تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الانفاق الحكومي وسياسة التشغيل في الجزائر	228
11	أهم مؤشرات التنمية داخل البلدان المغاربية سنة 2010	242
12	مؤشر الديمقراطية في البلدان المغاربية	248
13	النشاط الإرهابي في تونس بعد الثورة	256
14	التكتلات السياسية في تونس بعد الثورة	261
15	أهم التنظيمات المسلحة في ليبيا بعد الثورة	263-262
16	تطور انتاج النفط في ليبيا 2011-2015	287
17	إيرادات ليبيا النفطية خلال الفترة 2010-2015	289
18	عدد الضحايا الأوروبيين في البلدان المغاربية والساحل الإفريقي 200-2018	295
19	عدد ضحايا العمليات الإرهابية في البلدان المغاربية 2009-2015	297
20	ترتيب النشاط الإرهابي في الدول المغاربية وفرنسا	298

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	مناطق إنتاج النفط في ليبيا	285
2	الخريطة العسكرية لليبيا 2016	286
3	الطوق العسكري الفرنسي على الحدود الجنوبية المغاربية	293

فهرس المحتويات

مقدمة.....4
الفصل الأول: نشأة الإرهاب في المنطقة المغاربية وآليات مكافحته.....23
المبحث الأول: الجذور التاريخية لظهور الإرهاب في المنطقة المغاربية.....25
المطلب الأول: أسباب ظهور الإرهاب في الجزائر 25
المطلب الثاني: المشهد السياسي في الجزائر 1989-1992.....32
1- التعديل الدستوري.....32
2- الانتخابات المحلية 12 جوان 1990.....38
3- أحداث ماي-جوان 1991.....41
4- الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991.....44
5- توقيف المسار الانتخابي 11 جانفي 1992.....46
المطلب الثالث: بداية العمل المسلح (العنف والعنف المضاد) 48
أولا-أهم الأحداث التي واكبت إعلان وقف المسار الانتخابي.....48
ثانيا-أهم الحركات المسلحة في الجزائر 1992-1998.....51
المبحث الثاني: تداعيات ظاهرة الإرهاب على الدول المغاربية.....55
المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية لظاهرة الإرهاب في الجزائر.....55
أولا- الانعكاسات الاجتماعية.....55
ثانيا-الانعكاسات الاقتصادية.....59
ثالثا- الانعكاسات السياسية.....60
المطلب الثاني: نشأة الإرهاب في تونس، المغرب وليبيا.....62
أولا- الحركات الإسلامية في تونس.....62
ثانيا-الحركات الإسلامية وعلاقتها مع النظام السياسي المغربي.....67
ثالثا- الحركات الإسلامية في ليبيا.....70

المبحث الثالث: المقاربات الأمنية المغاربية لمكافحة الإرهاب – دراسة في آليات المقاربة الجزائرية– 71
المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية لمواجهة الإرهاب في الجزائر 1992–1995.....71
المطلب الثاني: مرحلة الانتقال من المواجهة المسلحة إلى الانفتاح نحو الحوار.....75
المطلب الثالث: المصالحة الوطنية ومرحلة انفراج الأزمة 1999–2005.....81
الفصل الثاني: السياسات الفرنسية تجاه الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية 1990–2001.....87
المبحث الأول: الموقف الفرنسي من الأزمة الأمنية في الجزائر.....89
المطلب الأول: فرنسا الغائب الحاضر في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.....89
المطلب الثاني: الموقف الفرنسي من الإرهاب في الجزائر.....93
أولا– ما قبل استهداف المصالح الفرنسية.....93
ثانيا– مرحلة ما بعد استهداف المصالح الفرنسية.....95
ثالثا– المواقف غير الرسمية الفرنسية من الظاهرة الإرهابية في الجزائر.....99
المطلب الثالث: فرنسا في مواجهة الإرهاب على أراضيها.....101
المبحث الثاني: خلفيات الاهتمام الفرنسي بالظاهرة الإرهابية في البلدان المغاربية.....104
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الفرنسية–مغاربية.....104
1–الجزائر.....105
2–المغرب.....107
3–تونس.....108
4–ليبيا.....108
5–موريتانيا.....109
المطلب الثاني: العلاقات الثقافية والاجتماعية الفرنسية –المغاربية.....110

1-الجزائر.....111
2-المغرب 112
3-تـونس.....113
4-ليبيا.....114
5-موريتانيا.....114
المطلب الثالث: العلاقات السياسية الفرنسية –المغاربية.....115
أولا-واقع الأمن الطاقوي الفرنسي وتحديات مرحلة مابعد استقلال الدول المغاربية...116
ثانيا- تحدي الفرانكفونية في الدول المغاربية 118
ثالثا- فرنسا والقضية الأمازيغية.....121
رابعا- ملف الهجرة في العلاقات الفرنسية –المغاربية.....125
المبحث الثالث: التنسيق الفرنسي-المغاربي لمكافحة الإرهاب 1990-2001.....132
المطلب الأول: التنسيق الأمني الفرنسي-الجزائري.....132
أولا- إجراءات دبلوماسية.....135
ثانيا- الآليات الاقتصادية.....136
ثالثا- التدابير الأمنية.....137
المطلب الثاني: الخلافات الأمنية المغاربية.....139
أولا- عقدة الحدود المتوارثة.....140
ثانيا- ملف الصحراء الغربية.....143
ثالثا- التنافس حول قيادة المنطقة المغاربية.....146
المطلب الثالث: فرنسا والخلاف الجزائري المغربي.....150
الفصل الثالث: تطور الاستراتيجية الفرنسية تجاه الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية بعد 11 سبتمبر 2001.....154

المبحث الأول: تدويل الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الدول المغاربية 156
المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001... العالم في مواجهة الخطر الأخضر.....156
أولا– أمريكا والإرهاب: عدو إسلامي يخلف العدو الشيوعي.....158
ثانيا– أمريكا ... من ليس معي فهو ضدي.....160
ثالثا– الحروب الوقائية (الضربة الاستباقية).....161
المطلب الثاني: 2001 بوادر انفراج الأزمة الأمنية المغاربية (الجزائر).....165
المطلب الثالث: التنسيق الأمني الأمريكي–المغاربي بعد 11–9–2001.....169
أولا– ضمن الفضاء المتوسطي.....169
ثانيا– ضمن الشرق الأوسط الكبير.....173
ثالثا– في إطار الفضاء الإفريقي.....175
المبحث الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الأمن الفرنسي.....179
المطلب الأول: فرنسا من خطر الجماعة الإسلامية نحو تهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 179
أولا– الإرهاب والإسلام في فرنسا بعد 11–9–2001.....182
ثانيا– الإرهاب والمهاجرون في فرنسا بعد 11–9–2002.....187
المطلب الثاني: الاستراتيجية الفرنسية، حرب على الإرهاب أم حرب على الإسلام.....188
أولا– قانون حظر الحجاب 2004/228 191
ثانيا– قانون حظر البرقع.....192
المبحث الثالث: التنسيق الأمني الفرنسي– المغاربي.....195
المطلب الأول: التنسيق ضمن الفضاء الأورومغاربي.....195
أولا– مسار برشلونة.....196

ثانيا– سياسة الجوار الأوروبي.....200
ثالثا– تقييم المشاريع الأوروبية في حوض المتوسط.....202
المطلب الثاني: المبادرات الفرنسية في حوض المتوسط.....204
أولا– مبادرة 5+5 دفاع.....204
ثانيا– الاتحاد من أجل المتوسط.....206
المطلب الثالث: البعد الأمني في إطار الشراكة الأور ومغاربية.....211
أولا– الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.....212
ثانيا– ملف الإرهاب 214
ثالثا– الهجرة غير الشرعية.....218
الفصل الرابع: الاستراتيجيات الأمنية الفرنسية بعد أحداث 2011 وانعكاساتها على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية.....222
المبحث الأول: جذور أحداث 2011 في المنطقة المغاربية ومآلاتها.....224
المطلب الأول: الاحتجاجات في الجزائر والمغرب، سياسة الاحتواء والهروب نحو الأمام..224
أولا– الجزائر: شراء السلم المجتمعي.....224
ثانيا– المغرب: التغيير في مواجهة التغيير.....229
المطلب الثاني: تونس، ليبيا...رحيل الأنظمة السياسية والسقوط في مستنقع الفوضى....233
أولا– تونس...بين ثورة الخبز وتحرير الديمقراطية.....234
ثانيا– الانتفاضة الليبية، نحو العنف المسلح.....237
المطلب الثالث: أسباب "الربيع العربي" داخل المنطقة المغاربية.....240
أولا– العوامل الداخلية.....241
ثانيا– العوامل الخارجية.....250

المبحث الثاني: تداعيات "الربيع العربي" على الإرهاب في المنطقة المغاربية.....251
المطلب الأول: تونس، الإصلاح الديمقراطي أم مواجهة الإرهاب.....251
أولا– الوضع السياسي في تونس بعد الثورة.....251
ثانيا– الملف الأمني في تونس بعد الثورة.....254
المطلب الثاني: ليبيا، قرار مجلس الأمن 1793 والنتائج المكلفة.....258
أولا– الوضع السيسي في ليبيا بعد الثورة 259
ثانيا– الوضع الأمني في ليبيا بعد الثورة.....262
ثالثا– ملف النفط الليبي، بين الصراع السياسي والانهيار الأمني.....264
المطلب الثالث: الأزمة الأمنية الليبية وتداعياتها الإقليمية.....265
أولا– الجزائر.....266
ثانيا– تونس.....270
المبحث الثالث: الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية بعد سقوط نظام القذافي.....273
المطلب الأول: من فجر أوديسة نحو سيرفال... محاربة الإرهاب أم نشر الفوضى.....273
أولا– عملية فجر أوديسة: بين الواقع والمأمول.....292
ثانيا– عملية سيرفال 2013 في مالي.....275
المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الفرنسية في المنطقة المغاربية وحماية مصالحها.....279
أولا– التدخل العسكري الفرنسي لأغراض إنسانية.....279
ثانيا– النزاع المسلح في ليبيا والحرب على الإرهاب.....284
المطلب الثالث: التدخل العسكري الفرنسي وتداعياته على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية 289
أولا– تقييم العمليات العسكرية في كل من ليبيا ومالي.....290

ثانيا– تداعيات التدخل العسكري على النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية....293
خاتمة.....300
قائمة المراجع.....306
فهرس الجداول.....329
فهرس الخرائط.....330
فهرس المحتويات.....331

Abstract:

Terrorism is one of the significant security phenomena that have been affecting the international relations, particularly since the end of the cold war. It has emerged as a security threat that entangled with other security threats, such as organized crime, in terms of scope, intensity and effect.

The Maghreb region has witnessed since the 1990s a significant rise of various terrorist organizations, which have been affecting the political stability, prosperity, and societal unity of every state in the region and the region as whole. From the Algeria-based terrorist groups during the Bloody decade in the 1990s to the transnational terrorist groups conducting terrorist attacks within the Maghreb and beyond, this phenomenon has known several stages. The most important one started since the events of 9/11 in the United States, in which this phenomenon got an international dimension and became one of the top priorities of security agendas of the states.

The proliferation of terrorist organizations in the Maghreb constitutes a key driver of the French policy towards the region as the French policy-makers link between the terrorist attacks on the French soil and the terrorist activities in the Maghreb. When its interests in the region became at stake, France had shifted its position towards terrorism in the Maghreb from a pure diplomatic stance to direct military interventions in order to tackle this phenomenon, mitigate its effects, and prevent its expansion beyond the region. Furthermore, it has exploited the presence of this security threat to preserve its interests, widen its influence in the Maghreb and Africa.

Résumé :

Le terrorisme est un phénomène dynamique ayant évalué en parallèle de l'évolution de l'organisation des sociétés selon les différentes époques. Il a trait avec la question sécuritaire relations internationales notamment après la fin de la guerre froide. Il est apparu comme une menace sécuritaire confuse, et interagit avec d'autres menaces asymétriques dans une relation combinée et interférente.

La région maghrébine a connu ce phénomène qui s'est beaucoup développé ces dernier temps, notamment durant la dernière décennie du siècle dernier. Il est passé d'une affaire nationale à une menace sécuritaire régionale ayant ses réseaux et son organisation armée notamment part le 11 septembre 2001. Cet évènement avait représenté un point nodal concernant l'évolution de ce phénomène et la position du monde envers se phénomène. Il est devenu un axe important des affaires sécuritaires nationales des Etats. Enfin le monde s'est mis d'accord pour la lutte contre le terrorisme sans donner une véritable définition.

Les études sécuritaires en France relient le phénomène terroriste dans le territoire français avec son existence au Maghreb et elles voient que c'est terrain dans lequel se développe le terrorisme et exerce ses activités sur le sol français, d'ici vient la politique française radicale envers le terrorisme sur la durée 1990 à 2016. Cette témoigne des évènements importants ayant amené les autorités françaises de passer d'une politique diplomatique à une intervention directe comme ce fut le cas des Etats-Unis, elles ont réagi selon ce qu'exige la stratégie de lutte contre-terrorisme et selon des décisions sécuritaires précises.

La France a eu aussi un soutien international dans le domaine et de cette façon, la lutte contre-terrorisme est devenue un moyen ayant passé des menaces sécuritaires à une extension de l'influence française au Maghreb et en Afrique, notamment après l'intervention en Lybie en 2011 et au Mali en 2013.

ملخص الدراسة:

تعتبر الظاهرة الإرهابية من بين الظواهر الديناميكية التي تطورت بالموازاة مع تطور تنظيم المجتمعات عبر العصور، ووجدت لها مكانا ضمن الظواهر الأمنية التي باتت تؤثر في شكل العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فبرزت كتهديد أمني غير واضح المعالم، يتداخل مع غيره من التهديدات الأمنية اللاتماثلية في علاقة تأثير وتأثر.

لقد عرفت المنطقة المغاربية الظاهرة الإرهابية الحديثة في وقت جد مبكر عشية نهاية الحرب الباردة، وتطورت بشكل متسارع داخل المنطقة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين من مجرد قضية وطنية إلى تهديد إقليمي ثم إلى قضية أمنية دولية لها شبكات وتنظيمات مسلحة عبر وطنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكلت نقطة فاصلة في مسار تطور الظاهرة وفي الموقف العالمي منها، وأصبحت محورا هاما ضمن قضايا الأمن القومي للدول، حيث اتفق العالم على محاربة الظاهرة الإرهابية دون أن يتفق على تعريف اصطلاحي لها.

تربط السياسات الأمنية الفرنسية بين الظاهرة الإرهابية على أراضيها وبين الإرهاب في المنطقة المغاربية، والتي ترى بأنها البيئة التي ترعرعت فيها الجماعات المسلحة ونمت قبل أن تنقل نشاطها نحو الأراضي الفرنسية ، ومن هنا يأتي تطور الموقف الفرنسي من الظاهرة خلال الفترة الممتدة منذ 1992 إلى غاية 2017، هذه الفترة التي عرفت أحداث أمنية بارزة، أصبحت من خلالها المصالح الفرنسية في المنطقة على المحك، قبل أن تستدرك هذه الاخيرة الموقف وتخطو على نفس خطى الولايات المتحدة الأمريكية، ويتطور موقفها من القضية من شكله الدبلوماسي الغامض نحو التدخل العسكري الصريح وفقا لما تقتضيه الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وبناء على مجموعة من القرارات واللوائح الأممية التي تبيح لها ذلك، إلى جانب الدعم الدولي الذي خفف عنها عبء تكلفة الحرب على الإرهاب، وهكذا تحولت الظاهرة الإرهابية من تهديد للمصالح الفرنسية إلى وسيلة لتوسيع نفوذها في المنطقة المغاربية وإفريقيا عموما خاصة بعد التدخل العسكري لها في ليبيا سنة 2011، وفي مالي سنة 2013.